وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أطروحة موسومة بـ:

الحمائية الجديدة وتأثيرها على مستقبل المنظمة العالمية للتجارة
دراسة حالة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

من إعداد الطالب: بالغيثار مسعود

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: براهمية عمار

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. شوقي جدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي–تبسة	رئيسا
أ.د. براهمية عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي–تبسة	مشرفا ومقررا
د. حليمي سارة	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي–تبسة	ممتحنا
د. مالكية أحميدة	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي–تبسة	ممتحنا
أ.د. مايو عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة	ممتحنا
أ.د. بوقفة عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح –ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمان الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} [سورة المجادلة: 11]

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن من علي بإتمام هذا العمل، كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف ***براهمية عـــمار*** الذي لم يدخر جهداً في توجيهي ودعمي، منذ بداية هذا العمل وحتى إتمامه، مقدمًا لي النصح والتوجيه القيم. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرّفوني بقبول مناقشة هذا العمل، وقدموا لي ملاحظاتهم السديدة التي أسهمت في إثرائه، كما أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى زميلتي في رحلة البحث العلمي الدكتورة جديوي نجوى ولكل من ساندني ووقف بجانبي خلال هذه الرحلة العلمية، جزاكم الله عني خير الجزاء.

الطالب: بالغيثار مسعود

إهداء

أهدي عملي هذا إلى من كان سببا في وجودي ومن أكرمني الله ببركات دعائهم، فكانت نورا يلهم توفيقي وسر نجاحاتي **الى والدي الكريمين أمي وأبي** نبع الحنان والعطاء والجود فاللهم بارك في أعمارهما وأمدهما بالصحة والعافية.

وإلى **زوجتي** التي كانت ولازالت دائما سندا لي في الحياة، وإلى أبنائي **وليد صدام حسين ووسيم**، ورغد **فهم بهجة الروح وزينة الحياة الدنيا** . وإلى **إخوتي وأخواتي** كل باسمه وجميل وسمه فهم نبع المحبة الصادقة وسند في الحياة، فهم رائحة من رائحة الأبوين.

إلى كل أصدقائي الذين عشت معهم أجمل الذكريات واللحظات وأطيب الأيام **الدكتور عنتر كحلات، الدكتور حمو بوعوينة، الدكتور دراجي وكال، يوسف مراكشي، أسامة بالمجدوب .**

وإلى كل الأقارب الأعمام والأخوال وزملائي في العمل ومن أحببناهم وأحبونا في الله.

بالغيثار مسعود

إهــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل أرواح شهداء أهلنا في غزة

وإلى إخواننا المرابطين على أكناف بيت المقدس أولى

القبلتين وثالث الحرمين الشريفين نسأل

الله العلي القدير أن ينصرهم

الملخصات

ملخص

تناولت الدراسة تأثير الحمائية الجديدة على مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل نظام اقتصادي عالمي تهيمن عليه الدول المتقدمة. وركزت على الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، حيث أدى تصاعد السياسات الحمائية، مثل فرض الرسوم الجمركية والعقوبات التجارية، إلى اندلاع حرب تجارية بين القوتين الاقتصاديتين. كما ناقشت الدراسة انعكاسات هذه الظاهرة على التجارة الدولية ودور منظمة التجارة العالمية في تنظيم السوق العالمي وحل النزاعات بين الدول، إلى جانب تحليل العوائق التي تواجه المنظمة في ظل تزايد التوترات الاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى أن تحرير التجارة الدولية ساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية، لكنه واجه تحديات أبرزها هيمنة الدول المتقدمة وصعوبة انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية. كما أظهرت النتائج أن الحمائية الجديدة لم تعد تقتصر على الرسوم الجمركية، بل امتدت لتشمل معايير بيئية وصحية وشروط إنتاج، مما أثر على الاقتصاد العالمي وأضعف دور المنظمة في تسوية النزاعات. وأوصت الدراسة بإصلاح آليات عمل منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دورها في ضبط التجارة الدولية، ومنح الدول النامية فرصًا عادلة للاستفادة من النظام التجاري العالمي، مع الحد من استخدام السياسات الحمائية التي تعرقل النمو الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، الحمائية الجديدة، المنظمة العالمية للتجارة، ملامح نظام عالمي جديد، الحرب التجارية.

ABSTRACT

This study examined the impact of new Protectionism on the future of the World Trade Organization (WTO) within a global economic system dominated by developed countries. It focused on the trade conflict between the United States and China, where the escalation of protectionist policies, such as imposing tariffs and trade sanctions, led to a trade war between the two economic powers. The study also discussed the implications of this phenomenon on international trade and the role of the WTO in regulating the global market and resolving disputes between countries, in addition to analyzing the obstacles facing the organization in light of increasing economic tensions.

The study concluded that the liberalization of international trade contributed to increasing the volume of trade exchanges, but it faced challenges, most notably the dominance of developed countries and the difficulty of developing countries joining the WTO. The results also showed that new protectionism is no longer limited to customs duties but has extended to include environmental and health standards and production conditions, which affected the global economy and weakened the Organizations role in settling disputes. The study recommended reforming the WTO's mechanisms of action, strengthening its role in regulating international trade, and giving developing countries fair opportunities to benefit from the global trading system, while limiting the use of protectionist policies that hinder global economic growth.

Keywords :

International Trade, New Protectionism, World Trade Organization, Features of a New Global System Led, Trade War.

الفهارس

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	V
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	V
المقدمة	(أ- ض)
الفصل الأول: السياسات التجارية الدولية والحمائية الجديدة	55-1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية وأهدافها وأسبابها.	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية ومراحل تطورها	3
الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية	3
الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية	4
المطلب الثاني: مزايا وعيوب التجارة الدولية	5
الفرع الأول: مزايا التجارة الدولية	6

الفرع الثاني: عيوب التجارة الدولية	6
المطلب الثالث: أهمية وأسباب قيام التجارة الدولية	7
الفرع الأول: أهمية التجارة الدولية	7
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية	8
المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية	9
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية	9
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة	10
الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية	11
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية	13
المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية في التجارة الدولية	15
الفرع الأول: نظرية الفرصة البديلة	15
الفرع الثاني: نظرية وفرة الإنتاج هكشر–أولين:	16
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية	17
الفرع الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية	18
الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون	19
الفرع الثالث: نظرية تشابه الطلب أو تشابه الأذواق	19
الفرع الرابع: نظرية الديناميكية العامة للتبادل الدولي	20
الفرع الخامس: نظرية نموذج التجارة داخل نفس الصناعة	20

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية وأنواعها وأدواتها.	21
المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية الدولية وأهدافها	21
الفرع الأول: تعريف السياسات التجارية الدولية	21
الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية الدولية	22
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية	23
الفرع الأول: سياسة الحرية للتجارة	23
الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية	24
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية الدولية	26
الفرع الأول: أدوات الحرية التجارية	26
الفرع الثاني: أدوات الحماية التجارية	29
المبحث الثالث: الإطار العام للحمائية الجديدة	34
المطلب الأول: ماهية الحمائية الجديدة.	35
الفرع الأول: نشأة الحمائية الجديدة وظهورها	35
الفرع الثاني: تعريف الحمائية الجديدة	36
المطلب الثاني: الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة ومميزاتها	38
الفرع الأول: الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة	38
الفرع الثاني: مميزات الحمائية الجديدة	39
المطلب الثالث: أسباب ودوافع الحمائية الجديدة وادواتها	40

الفرع الأول: أسباب ودوافع الحمائية الجديدة	49-40
الفرع الثاني: أدوات الحمائية الجديدة	54-50
الخلاصة	55
الفصل الثاني: تطور المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية	110-57
تمهيد	57
المبحث الأول: ماهية الجات النشأة والتطور.	58
المطلب الأول: نشأة وتطور الجات GAAT	58
الفرع الأول: نشأة الجات GAAT	58
الفرع الثاني: تعريف الجات GAAT	59
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجات GAAT	61
الفرع الأول: أهداف الجاتGATT	61
الفرع الثاني: مبادئ الجات	62
المطلب الثالث: وظائف وجولات مفاوضات الجات	63
الفرع الأول: وظائف الجات GAAT	64
الفرع الثاني: جولات المفاوضات للجات GAAT	64
المبحث الثاني: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة الوظائف والمبادئ والأليات.	70
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والمهام والهيكل التنظيمي.	71

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.	72
الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة	73
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	75
المطلب الثاني: شروط وخطوات الانضمام للمنظمة ومجالات وأليات عملها	78
الفرع الأول: شروط وخطوات الانضمام منظمة التجارة العالمية	78
الفرع الثاني: مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة	82
الفرع الثالث: أليات عمل المنظمة العالمية للتجارة	88
المبحث الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية.	91
المطلب الأول: مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	92
الفرع الأول: مفاوضات ومراحل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	92
الفرع الثاني: دوافع وعوائق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	94
الفرع الثالث: شروط انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	99
المطلب الثاني: العولمة وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة	101
الفرع الأول: تعريف العولمة	101
الفرع الثاني: مجالات العولمة	102
الفرع الثالث: تأثير العولمة على المنظمة العالمية للتجارة	103
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة	105
الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية	105

الفرع الثاني: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية وفوائدها	106
الفرع الثالث: علاقة التكتلات الاقتصادية بالمنظمة العالمية للتجارة	107
الفرع الرابع: دور التكتلات الاقتصادية كأداة لتعزيز التجارة العالمية	109
الخلاصة	111
الفصل الثالث: الحرب التجارية وملامح قيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة	163-112
تمهيد	113
المبحث الأول: الحروب التجارية والأطراف الرئيسية والثانوية في الصراع التجاري	114
المطلب الأول: ماهية الحروب التجارية	114
الفرع الأول: نشأة الحروب التجارية	114
الفرع الثاني: تعريف الحروب التجارية	115
المطلب الثاني: مبادئ ودوافع الحرب التجارية	116
الفرع الأول: مبادئ الحروب التجارية	117
الفرع الثاني: الدوافع وراء الحروب التجارية	118
المطلب الثالث الأطراف الرئيسية والثانوية في الحرب التجارية	119
الفرع الأول: الأطراف الرئيسية في الحرب التجارية	120
الفرع الثاني: الأطراف الثانوية في الحرب التجارية	121
المبحث الثاني: ملامح قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة	122

المطلب الأول تعريف البريكس وتوسعه مؤسساته وأهدافه	123
الفرع الأول: تعريف البريكس وتوسعه	123
الفرع الثاني: مؤسسات تكتل بريكس	124
الفرع الثالث: أهداف تكتل بريكس	125
المطلب الثاني: مقومات تكتل بريكس	128
الفرع الأول: المقومات البشرية لتكتل بريكس	128
الفرع الثاني: المقومات العسكرية لتكتل بريكس	129
الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية لتكتل بريكس	131
المطلب الثالث: شروط وفوائد الانضمام إلى تكتل بريكس	139
الفرع الأول: شروط الانضمام إلى بريكس	139
الفرع الثاني: فوائد الانضمام إلى تكتل بريكس	140
المبحث الثالث: دور بريكس+ في إصلاح المنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات الحوكمة العالمية	141
المطلب الأول: دور مجموعة بريكس في التجارة الدولية والاقتصاد العالم	141
الفرع الأول: دور بريكس وتوسعه في تدفقات التجارة الدولية	141
الفرع الثاني: دور البريكس وتوسعه في نمو الاقتصاد العالمي	142
المطلب الثاني: دور البريكس في التخلص من الدولار وتأسيس عملة موحدة ونظام مالي متعدد الأقطاب.	145
الفرع الأول: دور البريكس في التخلص من الدولار الأمريكي	145

الفرع الثاني: مساعي بريكس+ لإصدار عملة موحدة وإقامة نظام مالي متعدد الأقطاب	147
الفرع الثالث: تفوق دول البريكس على مجموعة السبع (G7)	150
المطلب الثالث: دور بريكس في إصلاح النظام الاقتصادي الحالي ومؤسساته تأسيس بديل له	151
الفرع الأول: مساعي مجموعة بريكس لإنشاء نظام عالمي متعدد الأطراف	152
الفرع الثالث: دور البريكس في إصلاح منظمة العالمية للتجارة	156
الفرع الثالث: دور بريكس في إصلاح مؤسسات بروتون وودز.	160
الخلاصة	163
الفصل الرابع: دراسة تحليلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	242-164
تمهيد	165
المبحث الأول: دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي	166
المطلب الأول: مقومات القوة للولايات المتحدة الأمريكية	166
الفرع الأول: مقومات القوة البشرية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية	167
الفرع الثاني: مقومات القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية	169
الفرع الثالث: أسباب ومظاهر القوّة للولايات المتحدة	176
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للولايات المتحدة نحو العالم	179
الفرع الأول: تطور الصادرات الأمريكية نحو العالم	179
الفرع الثاني: الواردات الأمريكية نحو العالم	184

الفرع الثالث: الميزان التجاري الأمريكي	186
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني	188
المطلب الأول: مقومات القوة للاقتصاد الصيني	188
الفرع الأول: مقومات القوة البشرية والعسكرية للصين	188
الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية الصينية:	191
المطلب الثاني: التجارة الخارجية الصينية نحو العالم	194
الفرع الأول: تطور الصادرات الصينية نحو العالم	194
الفرع الثاني: الواردات الصينية نحو العالم	198
الفرع الثالث: الميزان التجاري الصيني نحو العالم	202
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	204
المطلب الأول: تطور التجارة الأمريكية مع الصين	204
الفرع الأول: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين	205
الفرع الثاني: الواردات الأمريكية من الصين	209
الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 2015-2024.	212
المطلب الثاني: تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	214
الفرع الأول: تصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين	214
الفرع الثاني: أبرز التعريفات الحمائية المستخدمة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	218

المطلب الثالث: أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مجالاتها وأبرز توتراتها	219
الفرع الأول: أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	220
الفرع الثاني: أبرز توترات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	223
الفرع الثالث: مجالات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	224
الفرع الرابع: تأقلم الصين مع الحرب التجارية	227
المبحث الرابع: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة	229
المطلب الأول: تأثير الحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني	229
الفرع الأول: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي	229
الفرع الثاني: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني	230
المطلب الثاني: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي	232
الفرع الأول: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على التجارة الدولية	232
الفرع الثاني: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي	234
المطلب الثالث: مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	235
الفرع الأول: تحديات منظمة التجارة العالمية في ظل الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين	236

الفرع الثاني: مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين	237
الخلاصة	242
الخاتمة	245
نتائج فرضيات الدراسة	247
توصيات الدراسة	249
أفاق الدراسة	250
قائمة المراجع	285-253
الملاحق	290-286

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	الميزة المطلقة باستخدام سعات العمل المستخدمة لإنتاج واحدة واحدة من السلعة	10
(02-01)	الميزة النسبية لريكاردو باستخدام ساعات العمل المستخدمة لإنتاج واحدة واحدة من السلعة	12
(03-01)	الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة	38
(04-01)	تصاعد نزعة الحمائية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية.	42-41
(05-01)	معدلات نمو حجم التجارة الخارجية والتغير في شروط معدل التبادل التجاري للمدة 2008-2022(%)	48-47
(06-01)	أكبر 10 دول تطبيقا لأدوات الحمائية ما بين 2008-2018	53
(01-02)	موجز جولات ونتائج الجات	70-69
(01-03)	يوضح الجدول التعداد السكاني لدول بريكس+ لسنة2023 بالمليون نسمة	129
(02-03)	يوضح إجمالي احتياطات مطروحا منها الذهب لسنة 2023 بالأسعار الجارية بتريليون دولار أمريكي.	137-136
(03-03)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	138-137

(01-04)	تطور نمو السكان في الولايات المتحدة ما بين 2014-2023	167
(02-04)	أفضل 10 صادرات من الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2023.	181
(03-04)	أهم 10 منتجات للواردات الأمريكية في عام 2023	185
(04-04)	تعداد القوات المسلحة الصينية لسنة 2022	191
(05-04)	أهم 10 منتجات للصادرات الصينية في عام 2023	196
(06-04)	أفض 10 دول الأكثر استيراد من الصين في عام 2023	197
(07-04)	أهم 10 دول الأكثر تصديرا للصين في عام 2023	200
(08-04)	أبرز 10منتجات أكثر تصدير من الولايات المتحدة إلى الصين لسنة 2024.	207-206
(09-04)	تطور الواردات الأمريكية من الصين ما بين 2015-2024	211-210
(10-04)	تطور الميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة والصين 2015-2024.	213-212
(11-04)	الأدوات الحمائية المستخدمة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	219-218

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	مراحل تطور التكامل الاقليمي	27
(02-01)	أهم الأدوات المستخدمة في الحماية التجارية	32
(03-01)	مراحل تطور الحمائية التجارية	35
(04-01)	التدابير التجارية المتخذة لكوفيد19	46
(01-02)	ملخص إتفاقيات جولة مفاوضات الأورجواي	69-68
(02-02)	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	77
(03-02)	مراحل تسوية المنازعات التجارية بالمنظمة العالمية للتجارة	91-90
(04-02)	يوضح التزامات الجزائر ضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف	94
(01-03)	يوضح خريطة دول البريكس والبريكس+	124
(02-03)	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس (2009-2023) بالأسعار الجارية الدولار	129
(03-03)	يوضح استحواذ تكتل بريكس+ على خمس التجارة العالمية لسنة 2022	132
(04-03)	يوضح نسبة مساهمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي والفحم لدول البريكس من إجمالي الإنتاج العالمي لسنة 2022	133
(01-04)	ترتيب أكبر 05 اقتصادات استضافة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين 2021 و2022 بالبليون دولار	171

(02-04)	ترتيب أكبر 05 اقتصادات استثمارا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بين 2021 و2022 بالمليار دولار	172
(03-04)	تطور الصادرات الأمريكية نحو العالم ما بين 2015-2024	180
(04-04)	أفضل 10 دول استيراد من الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2023	183
(05-04)	تطور الواردات الأمريكية نحو العالم ما بين 2015-2024	184
(06-04)	تطور الميزان التجاري الأمريكي نحو العالم ما بين 2015-2024	187
(07-04)	تطور الصادرات الصينية نحو العالم ما بين 2015-2024	195
(08-04)	تطور الواردات الصينية نحو العالم ما بين 2015-2024	199
(09-04)	تطور الميزان التجاري الصيني نحو العالم ما بين 2015-2024.	203
(10-04)	تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين ما بين2015-2024	205
(11-04)	تطور الواردات الأمريكية من الصين ما بين 2015-2024	210
(12-04)	الرسوم المفروضة على الصين خلال إدارة ترامب والمتوقع استمرارها.	217

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	مخاطر تصاعد التعريفات الجمركية	**287**
02	مخطط خصائص حرب العملات	**288**
03	خريطة طريق الحرير	**289**
04	خريطة مسار الممر الهندي	**290**

مقدمـــة

مقدمة

شهدت التجارة الدولية تحولات جوهرية على مدى العقود الماضية، حيث تطورت من التبادل التقليدي إلى نظام اقتصادي عالمي متكامل يقوم على الانفتاح والتكامل بين الأسواق. وقد لعبت منظمة التجارة العالمية(WTO) ، منذ إنشائها عام 1995، دورًا أساسيًا في وضع القواعد المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول، وتعزيز حرية التجارة من خلال خفض الحواجز الجمركية وتحقيق تكافؤ الفرص بين الأعضاء. وساهم هذا النظام في ازدهار التجارة العالمية، حيث زادت التدفقات التجارية، وظهرت سلاسل توريد عالمية تربط الاقتصادات المختلفة.

وقد ساهم الانفتاح على العولمة في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، مما أدى إلى ازدهار التجارة العالمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ومع ذلك، فإن هذا الانفتاح لم يكن بدون تحديات، حيث استفادت الدول المتقدمة من العولمة بدرجة أكبر، مما عمّق الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب. كما أن المنافسة المتزايدة في الأسواق العالمية خلقت ضغوطًا على الدول النامية، التي وجدت نفسها أمام تحدي التكيف مع قواعد التجارة العالمية التي تضعها القوى الكبرى.

ومع تصاعد قوة الصين وبعض الدول النامية، تغيرت موازين القوة الاقتصادية عالميًا، حيث أصبحت هذه الدول منافسًا قويًا للاقتصادات التقليدية، لا سيما الولايات المتحدة وأوروبا. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث بدأت الدول الناشئة تلعب دورًا أكبر في صياغة سياسات التجارة العالمية. كما شكلت هذه القوى تحالفات اقتصادية مثل مجموعة البريكس(BRICS) ، التي تهدف إلى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي، مما أثار قلق الدول الغربية التي كانت تهيمن تاريخيًا على القرارات الاقتصادية العالمية. في السنوات الأخيرة، تصاعدت النزعة الحمائية كرد فعل على تزايد المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث بدأت العديد من الدول في فرض قيود على التجارة لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية. وكانت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أحد أبرز مظاهر هذه النزعة، حيث فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية مرتفعة على السلع الصينية، وردّت الصين بالمثل، مما أدى إلى اضطراب

الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما امتدت هذه النزعة الحمائية إلى مجالات أخرى، مثل القيود على التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، مما زاد من حدة التوترات بين القوى الاقتصادية الكبرى.

أثرت الحروب التجارية بشكل مباشر على منظمة التجارة العالمية، حيث باتت المنظمة عاجزة عن حل النزاعات الكبرى بين القوى الاقتصادية، خاصة بعد تعطل آلية تسوية النزاعات بسبب الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء. كما أن انتقادات الولايات المتحدة للمنظمة، واتهامها بالعجز عن مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الدعم الحكومي للصناعات في الصين، زادت من أزمة المنظمة. وقد أدى ذلك إلى تراجع دور منظمة التجارة العالمية، حيث بدأت بعض الدول في اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بدلاً من الاعتماد على النظام التجاري المتعدد الأطراف. في ظل هذه التغيرات، تبرز ملامح قيادة نظام عالمي جديد، حيث تتجه الدول الناشئة نحو تعزيز نفوذها في صنع القرار الاقتصادي العالمي، مما قد يؤدي إلى إعادة هيكلة منظمة التجارة العالمية أو حتى ظهور كيانات اقتصادية جديدة تتجاوز الإطار التقليدي للتجارة الدولية. كما أن استمرار الحروب التجارية قد يدفع الدول إلى بناء تكتلات اقتصادية جديدة، مثل التحالفات الآسيوية والإفريقية، التي قد تسهم في خلق نظام اقتصادي أكثر تعددية بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

إن التطورات التي تشهدها التجارة الدولية تعكس تغيرات أعمق في النظام الاقتصادي العالمي، حيث باتت التكتلات الاقتصادية الناشئة تلعب دورًا أكبر في إعادة صياغة قواعد التجارة. ومع تصاعد النزعة الحمائية، واستمرار الحروب التجارية بين القوى الكبرى والدول النامية، تتزايد التحديات أمام منظمة التجارة العالمية، التي تواجه اختبارًا حقيقيًا لمدى قدرتها على التكيف مع هذه التغيرات وضمان استقرار النظام التجاري الدولي. فهل سيؤدي هذا الوضع إلى إصلاح شامل لمنظمة التجارة العالمية، أم أننا أمام ولادة نظام اقتصادي جديد تقوده القوى الناشئة؟

سنحاول في بحثنا تسليط الضوء على التطورات التجارية الجديدة وممارسات الحمائية الجديدة على الاقتصادين الأمريكي والصيني وتأثيرها على التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي مع إبرز دور المنظمة العالمية للتجارة في التصدي لمثل هذه الممارسات التي تتنافى مع قواعدها وتحديات التأقلم والتكيف مع التطورات المتسارعة بما يحقق الشفافية والعدالة لجميع الدول دون تمييز. ولهذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

في ظل تصاعد النزعة الحمائية الجديدة في السياسات التجارية الدولية، وفي ظل صعود التكتلات الاقتصادية البديلة مثل مجموعة بريكس وتوسعها، وملامح قيام نظام عالمي جديد بقيادة الدول الناشئة متولد عن هذه التحولات نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الفترة ما بين 2015-2024؟**

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1. ما هي العوامل التي أدت إلى تصاعد الحمائية الجديدة في النظام التجاري الدولي؟
2. كيف انعكست الحمائية الجديدة على المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية؟
3. ما مدى تأثير الحمائية الجديدة على التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي؟
4. كيف أثرت السياسات الحمائية للدول الكبرى على عمل المنظمة العالمية للتجارة؟
5. دور الدول الناشئة في تغيير موازين القوة التجارية العالمية ونجاحها في أن تكون في عنصرا فاعل في المؤسسات الدولية؟
6. كيف استجابت منظمة التجارة العالمية لتحديات الحمائية الجديدة؟

❖ **الفرضيات المحتملة**

في إطار دراسة تأثير الحمائية الجديدة على مستقبل منظمة التجارة العالمية، مع الأخذ في الاعتبار توسع مجموعة بريكس وملامح النظام العالمي الجديد، يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تأثير الحمائية الجديدة على مبدأ تحرير التجارة الذي تقوم عليه المنظمة العالمية للتجارة.

الفرضية الثانية: تؤدي السياسات الحمائية الجديدة إلى إضعاف دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم التجارة الدولية، مع استمرار تفوق النظام التجاري التقليدي بقيادة منظمة التجارة العالمية.

الفرضية الثالثة: تصاعد الحمائية الجديدة يساهم في زيادة النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

الفرضية الرابعة: الحمائية الجديدة تدفع المنظمة العالمية للتجارة إلى تعديل قواعدها وآلياتها لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

الفرضية الخامسة: بروز القوة الناشئة بقيادة الصين ودول بريكس أدى إلى تغيير موازين القوى العالمية، ما أدى بالمنظمة للتأقلم مع التغيرات العالمية

الفرضية السادسة: قد تؤدي السياسات الحمائية إلى تراجع فاعلية المنظمة في حل النزاعات التجارية. تصاعد النزاعات الاقتصادية وتفكك النظام التجاري العالمي.

❖ **أهمية الدراسة.**

يحظى موضوع الأطروحة بأهمية كبيرة نظرًا للتأثير للحمائية الجديدة وتعدد أشكالها على منظمة التجارة العالمية (WTO)، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنظيم التجارة الدولية وضمان الامتثال لقواعدها. ومع تصاعد الحمائية وتنامي النزعة الأحادية، يواجه النظام التجاري العالمي تحديات قد تعيد تشكيل دوره في المستقبل. وقد أسفرت هذه السياسات عن اختلالات في الأداء الاقتصادي وأثرت على استقرار الاقتصاد الدولي، إلى جانب تعقيد المشهد التجاري نتيجة تعدد الأطراف الفاعلة، خاصة بعد بروز قوي صاعدة جديدة مثل الصين وباقي دول بريكس، مما يستدعي البحث عن حلول تحقق التوازن بين المصالح الوطنية وتعزيز التجارة الحرة. وما ما يدفع بنا كباحثين لتسليط الضوء عليها واقتراح الحلول اللازمة لها.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع كونه ينصب ضمن دائرة الاقتصاد الدولي وهو بالأساس مجال تخصصنا، ويندرج الموضوع مجال العلاقات التجارية الدولية، كذلك ما يميز هذا الموضوع أنه متجدد لأنه متأثر بالأحداث والصرعات الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولهذا في طرحنا للموضوع حاولنا أن نعالج جوانب لم يسبق دراستها في الأبحاث السابقة، وتبين لنا من خلال الدراسات السابقة للسياسات الحمائية الجديدة أنها لم تشر للحمائية التكنولوجية والتنافس على حرب الرقائق والتنافس على الطاقة وكذا العودة للحمائية التقليدية بفرض رسوم جمركية جدية ولهذا أردنا من خلال طرح موضوعنا تسليط الضوء على مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل تنامي السياسات الحمائية وإبراز تأثيرها على تدفقات التجارة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الحمائية الجديدة وتعدد أساليبها وأشكالها ومدى تأثيرها على عمل منظمة التجارة العالمية التي تعد الراعي الرسمي لتنظيم وإدارة تدفقات التجارة الدولية هذا كهدف عام وتتخلل هذا الهدف عدة أهداف تمس موضوع بحثنا:

1. تسليط الضوء على الحمائية الجديدة وتنوع أشكالها وممارساتها.
2. إبراز تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنزع الأحادية هيمنتها على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.
3. تسليط الضوء على تنامي القوة الصينية ومنافستها للولايات المتحدة من خلال ظهور ما يسمى بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
4. إبراز تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على الاقتصادين الأمريكي والصيني وكذا تأثرها على تدفقات التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.
5. عرض تطورات التنافس التجاري الأخيرة في الساحة الدولية وخطره في تفكيك النظام العالمي الحالي.
6. تسليط الضوء على ملامح تشكل نظام إقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة.
7. تحديات منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي السياسات الحمائية الجديدة وكفية تأقلمها مع المستجدات الأحداث العالمية والتقلبات الاقتصادية.

❖ **حدود الدراسة:**

نظريا لتشعب موضوع بحثنا وتطور المستجدات فيه قمنا برسم ثلاثة حدود للدراسة وهي كما يلي:

الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للدراسة لموضوع بحثنا ما بين (2015-2024) بالتزامن مع فقد بدأنا سنة 2015 التي كانت قبل نجاح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع حلول سنة 2016 أين كانت بداية تقلده سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وتبنيه لشعار "أمريكا أولا"، فقد شن حرب التعريفات الجمركية على واردات الصين وبعض الدول الأخرى إلى الولايات المتحدة في نهاية سنة 2018، وبعدها أزمة فيروس كورنا وتبادل الاتهامات والتصعيد المتبادل مع الصين وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، وأخيرا حرب الرقائق والسباق نحو التكنولوجيا.

الحدود المكانية: تنصب الدراسة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الحدود الموضوعية: تطورات استخدامات الحمائية الجديدة وتنوع أشكالها مركزين على الحرب التجارية بينهما وتصاعد التوترات التجارية والأدوات والأساليب الحمائية المستخدمة من الطرفين لتطويق الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

❖ **منهج وأدوات الدراسة:**

في إطار تحضير وإعداد هذه الدراسة إستعنا بعدد من المناهج العلمية التي تنصب كلها في منهجية البحث العلمي.

المنهج الوصفي: تم الاستعانة بهذا المنهج في جزء من الفصل الأول والفصل الثالث لوصف وتشخيص الظواهر الاقتصادية المصاحبة تصاعد النزعة الحمائية الجديدة وتنوع أدواتها وسياساتها وأشكالها وكذا تنوع مجال انتشارها مع تطور الأحداث العالمية، إضافة وصف التطورات الجديدة المصاحبة لظهور قوى صاعدة جديدة بقيادة الصين تمهد لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة

المنهج التحليلي: اعتمدنا هذا المنهج في دراستنا لتحليل تأثير الحمائية الجديدة على تدفقات التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وانعكاسات هذه الممارسات على المنظمة العالمية للتجارة وقواعدها التي تدعوا لتحرير التجارة وإرساء الشفافية والعدالة بين الدول، إضافة إلى اعتماده في تحليل تطور التجارية الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين نحو العالم وتطور التجارة البينية بينهما ومحاولة تسليط الضوء على أبرز التوترات والتصعيدات في الحرب التجارية بينهما مركزين على أثارها على عمل المنظمة العالمية للتجارة وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في الفصل الثالث والرابع من الدراسة.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. خزازنة وهيبة، <u>قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية</u>، أطروحة دكتوراه أطروحة دكتوراه الطور الثالث (L.M.D) في العلوم التجارية، تخصص دراسات كمية في التجارة الدولية، جامعة الوادي، 2022/2021.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات الحماية الجديدة على التجارة العالمية في مجموعة من الدول الصناعية، بما في ذلك الولايات المتحدة، الصين، المكسيك، كندا، إيطاليا، بلجيكا، أستراليا، ألمانيا،

فرنسا، إسبانيا، السويد، اليابان، وكوريا الجنوبية. وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021. تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس التأثير، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، صادرات وواردات السلع والخدمات، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الحماية التجارية الجديدة، بما في ذلك مؤشر الصرف، التعرفة الجمركية الوسطية المرجحة، وإجراءات السياسات البيئية. اعتمدت الدراسة على بيانات البانل الموزونة باستخدام نموذج panel-corrected standard error (PCSE) لضبط المشكلات الإحصائية المتعلقة بالبيانات المجمعة.

أظهرت النتائج أن سياسات الحماية التجارية الجديدة تعيق تدفقات الواردات وتؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات. ويترتب على ذلك أن الحماية التجارية قد تُضعف تكامل التجارة العالمية.

2. دراسة عابي وليد بعنوان "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف01، 2019/2018.

تناولت الدراسة العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة متباينة، حيث يمكن أن يسهم تحرير التجارة في تعزيز بعض الجوانب البيئية من خلال التكنولوجيا، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تحديات بيئية نتيجة ضعف السياسات الحمائية. كما تناولت الدراسة دور منظمة التجارة العالمية في وضع معايير بيئية واتفاقيات دولية لحماية البيئة مقابل تعزيز التنافسية التجارية.

كما أوضحت النتائج في حالة الجزائر، أنها لم تحقق سياسات تحرير التجارة الهدف المنشود في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، كما أن الجهود البيئية ما زالت محدودة، مع وجود مشكلات مثل التغيرات المناخية والتلوث. بالإضافة إلى ذلك، فإن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية قد يكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة بسبب ضعف التكيف مع المعايير البيئية المطلوبة.

3. جعفري عمار، غالم عبد الله مقال بعنوان "حرب العملات.. الحماية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الإصدار34، العدد02، 2018، جامعة الجلفة.

شهدت العلاقات التجارية الدولية في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة نتيجة للأزمات المالية العالمية، مما أدى إلى ظهور سياسات اقتصادية جديدة عُرفت باسم "الحماية الجديدة". تهدف هذه السياسات إلى الحد من تداعيات الأزمات الاقتصادية على الأسواق المحلية للدول، لكنها في الوقت ذاته تطرح تحديات خطيرة على مستوى التجارة العالمية.

أبرز مظاهر الحماية الجديدة يتمثل في "حرب العملات"، حيث تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل متعمد من أجل تعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية. هذه السياسة تمنح المنتجات المحلية ميزة تنافسية، لكنها تؤدي إلى اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي، مثل تصاعد التوترات التجارية بين الدول، وعرقلة جهود تحرير التجارة، وإلحاق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد.

4. دراسة داي سارة بعنوان: "أثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018/2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، ومدى تأثيرها على الميزان التجاري الأمريكي مع الصين، خاصة في ظل ما يُعرف بحرب العملات الدولية. تم تتبع تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار ورصد التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، مع الأخذ في الاعتبار بداية الحروب التجارية والعملات الدولية منذ عام 2010. تم اعتماد نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وقياس طبيعة الأثر الناتج عن تغيرات سعر الصرف.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة جوهرية بين هذه المتغيرات، حيث تبين أن التغير في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين مرتبط بشكل وثيق بمستوى سعر صرف اليوان مقابل الدولار. ويبدو أن هذا التغيير مرتبط إلى حد كبير بحرب العملات الدولية، حيث سعت الصين إلى خفض قيمة اليوان لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية وتحقيق الريادة العالمية. كما أشارت النتائج إلى أن نجاح الصين في ذلك كان مدعومًا بقوة اقتصادها واعتمادها على سلة متنوعة من العملات العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من بينها نمط الاستهلاك الأمريكي الداخلي.

5. جعفري عمار، "السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة–سياسة تخفيض العملة نموذجا مع إشارة إلى حالة الصين–"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (L.M.D) في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2018/2017.

تشير ظاهرة إلى تبني الدول المتقدمة للحماية الجديدة كسياسات اقتصادية غير تقليدية تهدف إلى حماية أسواقها المحلية بوسائل مثل المعايير البيئية والصحية، مما يشكل عقبة أمام صادرات الدول النامية. لم تعد هذه الحماية تقتصر على السياسات التجارية فقط، بل امتدت إلى التأثير على العملات والسياسات النقدية، حيث تسعى الدول إلى تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية عبر آليات مثل تخفيض قيمة العملة.

تُعد الصين نموذجًا بارزًا في استخدام "الحماية النقدية" من خلال خفض قيمة عملتها لتعزيز صادراتها، مما أثار توترات مع الولايات المتحدة التي تبنت سياسات مشابهة، مهددة باندلاع حرب عملات عالمية. وللحد من تداعيات هذه الظاهرة، أصبح من الضروري تنسيق الجهود بين الدول عبر المؤسسات الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي.

6. دراسة علاوي محمد لحسن، شربي محمد الأمين مقال بعنوان: الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 2014/14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

تناولت هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه تحقيق مزيد من التحرير في التجارة الدولية، وركزت بشكل خاص على ظاهرة الحماية التجارية الحديثة، التي تتجسد في خفض القيم الخارجية للعملات الوطنية، والمعروفة باسم "حرب العملات". كما أكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية في التصدي لهذه الظاهرة، بما يحقق توازنًا بين مصالح الدول المتقدمة والنامية، ويضمن مواجهة فعالة لتداعيات هذا الشكل من الحماية التجارية.

كما تطرقت الدراسة إلى سياسات الحماية الحديثة الأخرى، مثل التكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية، وقدمت دراسة تطبيقية وتحليلًا مقارنًا لتأثير حرب العملات، ولا سيما سياسة تخفيض قيمة اليوان الصيني، على المبادلات التجارية الدولية والنظام النقدي العالمي.

7. Zoryama lutsyshyn and Natalia Reznikova: « Competitive devaluation in Currency Wars » : Financial projection of neo-protectionism, the nutionul Univerity, Of Kyiv ,2013.

تناولت هذه الدراسة الخلفيات التاريخية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار الصرف الحرة، حيث ناقشت الفشل المتكرر لهذه الأسعار في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية والاقتصادية، خاصة في ظل السياسات النقدية المتبعة عالميًا. وقد ركزت الدراسة على تحليل تداعيات "حروب العملات" التي تؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي وتؤثر سلبًا على مستقبل منظمة التجارة العالمية. كما سلطت الدراسة الضوء على أهمية توسيع نطاق المشاورات الدولية، خاصة ضمن مجموعة العشرين، بهدف إيجاد حلول استراتيجية وشاملة للأزمات الاقتصادية المتكررة، بدلاً من الاعتماد فقط على برامج الإنقاذ المالي والدعم الفردي الذي لا يحقق استدامة اقتصادية طويلة الأمد.

قامت الدراسة بتحليل السياسات النقدية وأثرها على الأسواق المالية، متخذةً من الصين نموذجًا تطبيقيًا لقياس تأثير تخفيض قيمة اليوان على التجارة الخارجية، حيث تم تقييم مدى فعالية هذه السياسات كأدوات جديدة للحماية الاقتصادية في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

8. Uri Dadush and Vera Eiedehman, currency wars, Carnegie Endowment for International peace, DC 20036, Washington, USA, 2011.

تناولت هذه الدراسة حرب العملات، حيث سعت إلى تسليط الضوء على أبرز مظاهر هذه الظاهرة المالية وتأثيراتها العميقة على السياسات الاقتصادية، سواء على المستوى العام أو على صعيد السياسات التجارية بشكل خاص. وقد ركزت الدراسة على الأبعاد النقدية لهذه الحرب، محللةً تداعياتها المحتملة على الأسواق المالية والنقدية، إلى جانب دراسة إمكانية نشوء اختناقات تجارية في المستقبل القريب نتيجة استمرار الدول في اتباع هذا النهج.

دعت الدراسة إلى البحث عن آليات جديدة ومبتكرة يمكن من خلالها تحديد أسعار الصرف بفعالية، لا سيما في الفترات التي تعقب الأزمات المالية، وذلك بهدف الحد من التقلبات الحادة التي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي العالمي. كما شددت على أهمية التعاون الدولي في وضع سياسات نقدية وتجارية أكثر توازنًا، مما يسهم في تقليل المخاطر الناجمة عن التلاعب بالعملات، ويعزز الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

9. Mark S ،Coplovitch and Jon, C Pevehouse : « Currency Wars » by other means Exchange rate and GATT/WTO, Dispute initiation, Univerity of wisconsin adison,2010.

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف واستمرار تحرير التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية. وتوصلت إلى أن التقييم غير الدقيق للعملات الوطنية يؤثر سلبًا على مسار تحرير التجارة، مما يقلل من استدامة المكاسب الناتجة عن عمليات التبادل التجاري الدولي في المستقبل البعيد. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمات الاقتصادية لضبط أسعار الصرف بما يتماشى مع التوازنات النقدية والتجارية للدول الأعضاء.

كما سعت الدراسة إلى تقديم تحليل تطبيقي يقيس تأثير سياسة تخفيض قيمة اليوان الصيني على التجارة الخارجية للصين، مع الإشارة إلى تداعيات ما يُعرف بـ "حرب العملات" بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي.

10. دراسة كمال ديب بعنوان: "دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2009/2008.

تناولت الدراسة تأثير الاتفاقيات التجارية على الأسواق الناشئة والتحديات البيئية المرتبطة بها، مثل استهلاك الطاقة والتلوث. كما تبحث هذه الدراسة في دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشير إلى أن السياسات التجارية للمنظمة قد تشكل تحديات أمام الأسواق الناشئة، مما يؤدي إلى صعوبة اندماجها في الأسواق العالمية. كما أن فرض قيود حماية على الدول النامية يحد من فرصها في المنافسة، مما يساهم في تفاقم التفاوت الاقتصادي.

تؤكد نتائج الدراسة أن عدم مراعاة المعايير البيئية في تحرير التجارة يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية، مثل زيادة استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة. ومن خلال تحليل هذه القضايا، توصل الباحث إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق توازن بين تحرير التجارة وحماية البيئة، مع تعزيز السياسات التي تضمن استدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة.

11. دراسة حشماوي محمد بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية، حيث أشارت إلى أن النظام التجاري العالمي الحديث يعزز بشكل أساسي مصالح الدول المتقدمة، مما يجعله يمثل تحديًا للدول النامية. ومع ذلك، فإن الدول النامية قادرة على التكيف مع هذا النظام بقدر إمكانياتها، مما يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وتعزيز موقفها التفاوضي أمام القوى الاقتصادية الكبرى.

كما أوضحت الدراسة أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يزال بحاجة إلى تطوير آلياته وإصلاح مؤسساته، مع إعادة النظر في قواعده، سواء فيما يتعلق بالتجارة أو الاستثمار، لضمان تحقيق رضا الدول، لا سيما تلك النامية، وتحقيق توازن عادل في العلاقات الاقتصادية الدولية. كما تطرقت الدراسة إلى السياسات الحمائية المستحدثة، والتي تسببت في اضطرابات كبيرة على مستوى التبادلات التجارية العالمية. وأشارت إلى بعض الممارسات مثل تحديد معايير بيئية صارمة، وخفض قيمة العملات، واندلاع حروب العملات، وكلها أمور تعكس الدور الفاعل للمؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالتركيز على العلاقة التفاعلية بين تصاعد السياسات الحمائية وتراجع فعالية منظمة التجارة العالمية في ظل الحروب التجارية، مسلطة الضوء على إخفاق آلياتها في إدارة النزاعات التجارية الكبرى وإبراز هيمنة الدول المتقدمة على المنظمة العالمية للتجارة وفعالية أجهزتها، وتهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات، مع إبراز الدور العميق للحمائية الجديدة في ملامح إعادة تشكيل نظام تجاري عالمي جديدة متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة(دول بريكس+)، عبر دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، بينما اقتصرت معظم الأبحاث السابقة على تناول الظاهرة بشكل عام، كما اقتصر اهتمامها على البُعد الاقتصادي أو البيئي أو النقدي. وتقدم الدراسة بحثا موسعا بمنهجية تحليلية شاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، ما يتيح فهمًا أعمق لتداعيات الحمائية الجديدة على تدفقات التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وكذا تداعياتها على مستقبل عمل المنظمة العالمية للتجارة واستمراريتها.

❖ **صعوبات الدراسة:** موضوع الدراسة موضوع الساعة ومتجدد بتجدد التنافس خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، خاصة بعد بروز القوى الصاعدة مثل الصين وكذا دول بريكس، وبهذا فإن موضع الدراسة

متشعب تنطوي تحته العديد من المواضيع التي يمكن أن عناوين لأبحاث مستقلة بذاتها، مثل الحمائية الجديدة وتعدد الأزمات، المعايير البيئة وتأثيرها في تدفقات التجارة الدولية، ولهذا أردنا من خلال عنوان الدراسة التركيز على الحمائية الجديدة وتأثيرها على مستقبل المنظمة العالمية للتجارة، لمحاولة حصر بحثنا على تداعيات الممارسات الحمائية على عمل المنظمة العالمية للتجارة.

وقد واجهتنا صعوبات كثيرة تمحورت في قلة المراجع بالعربية في الجامعات الجزائرية وحتى في كل جامعات الوطن العربي مع وجود بعض الدراسات أغلبها تناولت نفس الموضوع من وجود تحديثات طفيفة، أو إختلاف التسميات مثل موضوع حرب العملات أو التخفيض التنافسي لقيمة العملة أو سعر الصرف، وقد أخذت أشكالا عدة تتمحور جلها في الحمائية النقدية، وعلى الرغم من وجود تلك المراجع بالعربية التي تنطوي على جزئية الحمائية الجديدة إلا أنها لا تكفي لمعالجة موضوع بحثا خاصة في شقه الذي يتحدث على تأثيرها على مستقبل المنظمة العالمية للتجارة ولهذا واجهتنا صعوبات كبيرة في جمع المراجع والمعلومات باللغتين العربية والأجنبية بإستثناء بعض المواقع الإلكترونية التي إعتمدنا عليها.

❖ **هيكل الدراسة:** من أجل الإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية وكذا فرضيات الدراسة والتي تسلط الضوء على جوانب موضوع دراستنا، فقد تم تنظيم وتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حسب تسلسل وترابط الأحداث ومواكبة التطورات مرحلة بمرحلة منتهجين التدرج في طرح الأفكار والتسلسل المنطقي لها، مستفتحين ذلك بمقدمة شاملة للموضوع وخاتمة تجسد إجابة لكل التساؤلات المطروحة.

حيث كانت فاتحة موضوع الدراسة في الفصل الأول موسومة بعنوان: السياسات التجارية الدولية والحمائية الجديدة، حيث ركزنا في المبحث الأول على: ماهية التجارة الدولية وتطورها مبرزين أهدافها وأسبابها، أما المبحث الثاني فكان حول السياسات التجارية الدولية أنواعها وأدواتها والعوامل المصاحبة لتقلبات المؤثرة على حجم واتجاهات التجارة الدولية، كما تم تسليط الضوء المبحث الثالث على الحمائية الجديدة من خلال التعريف بها وإبراز أدواتها ودوافع وأسباب ظهورها.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لتسليط الضوء على المنظمة العالمية للتجارة تحت عنوان: تطور المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث قسم المبحث الأول للحديث عن ماهية الجات النشأة والتطور. كتمهيد لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة وتطورها نحو تنظيم حركة التجارة

الدولية بين الدول التي كانت عنوانا للمبحث الثاني، أما المبحث الثالث فكان معنونا بعلاقة المنظمة العالمية للتجارة بالعولمة والتكتلات الاقتصادية، لإبراز دور منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالعولمة وتحرير التجارة الدولية وكذا تسليط الضوء على تحدياتها في ظل بروز التكتلات الاقتصادية.

يركز الفصل الثالث على الحرب التجارية باعتبارها محركاً لقيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تقوده الدول الناشئة، في ظل تصاعد الحمائية ورفض السياسات الأحادية. كما يبرز دور هذه الدول، وخاصة تكتل بريكس، في الدعوة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته، وتحوّلها إلى قوة منافسة للدول الكبرى.

يتناول الفصل الرابع دراسة تحليلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من حيث تطورها وأدواتها وتداعياتها. ويعرض تحليلاً لمرتكزات القوة في الاقتصادين الأمريكي والصيني، ثم يتناول مسار الحرب التجارية بينهما ووسائلها. كما يبرز الفصل آثار هذه الحرب على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وانعكاساتها على منظمة التجارة العالمية، مع إبراز دور الدول الناشئة، خاصة تكتل بريكس، في الدفع نحو إصلاح المنظمة ومؤسسات العولمة.

أما الخاتمة فستكون ملمة بنتائج فرضيات الدراسة والنتائج العامة المحصل عليها من الدراسة، مع تقديم أبرز التوصيات والأفاق المستقبلية للدراسة.

الفصل الأول

السياسات التجارية الدولية والحمائية الجديدة

تمهيد:

شهدت التجارة الدولية على مر التاريخ ارتباطا وثيقا بتطور حاجيات الإنسان ورغباته، فقد بدأت المبادلات التجارية في العصور الأولى بالمقايضة ثم تطورت إلى أن وصلت للمعاملات التجارية الحديثة بين المجتمعات والدول بمختلف ثقافاتهم وتقاليدهم والتي نتج عنها أذواق وحاجيات جديدة، ومع تزايد الكثافة السكانية في العالم وظهور دول حديثة العهد بالاستقلال وانقسام العالم بين دول متقدمة ودول نامية وازدياد المبادلات التجارية الدولية والاهتمام بالتجارة الدولية وتطوراتها يزداد على المستوى الدولي والإقليمي دراسة النظريات المفسرة لها وسياساتها عبر العصور من خلال الانقسام بين مؤيد لتحرير التجارة والمبادلات التجارية وبين من يدعو إلى ضرورة تقييدها.

ولهذا قمنا في دراستنا لهذا الفصل بقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية وأهدافها وأسبابها.

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية وأنواعها وأدواتها.

المبحث الثالث: الحمائية الجديدة وأدواتها ودوافع وأسباب ظهورها.

المبحث الأول :ماهية التجارة الدولية وأهدافها وأسبابها.

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام دولي للتجارة في السلع والخدمات وهذا مما جعل لها دورا بارزا في معظم الاقتصاديات الدولية من خلال توفير ما تحتاج إليه محليا من أنشطة الاستيراد وفي نفس الوقت التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من أنشطة التصدير، وبهذا فإن الأنشطة الاستيرادية والتصديرية تؤثر على الأسواق المادية السلعية والأسواق النقدية والمالية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية ومراحل تطورها

رغم التحديات التي تواجه التجارة الدولية في الوقت الحاضر والمستقبل، تظل الآمال قائمة لتحقيق مزيد من الأهداف لمواجهة المشكلات التجارية. وقد حققت "الغات" نجاحًا ملحوظًا حتى منتصف ستينات القرن الماضي، وذلك بفضل الظروف الاقتصادية الدولية الملائمة آنذاك. إلا أن هذه الظروف بدأت تتغير تدريجيًا مع مرور الزمن، مما أثر على النظام التجاري الدولي، تمامًا كما حدث مع النظام النقدي الدولي. وخلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، شهد العالم تطورات كبيرة أدت إلى تفاقم المشكلات التجارية وزيادة مستوى الحمائية بين الدول، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع مبادئ الاتفاقية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية International trade

لقد تعددت التعاريف التجارية الدولية وسوف نحاول ان نذكر أهمها:

تُعرف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة كافة أشكال المبادلات التجارية بين الدول، بما في ذلك تبادل السلع والخدمات، وتحركات رؤوس الأموال، وتنقل الأفراد بين مختلف دول العالم، بغض النظر عن اختلاف أعراقهم وثقافاتهم.[1]

التجارة الدولية كل المبادلات التجارية التي تكون بين دولة ما وباقي دول العالم الأخرى وتشمل حركة المبادلات السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، اليد العاملة.[2]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة01، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2009، ص08.

[2] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2008، ص09.

وهي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تنشأ بين دول من أجل سد حاجيات مواطنيهم وتزويد بسلع تفتقر إليها من فائض الدول التي تنتجها بكثرة. وتميل إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات وتحقيق الرفاه. من خلال تعزيز التجارة الحرة بين الدول.[1]

التجارة الدولية هي كل عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات التي تتم بين الشركات والمؤسسات والأفراد في مختلف الدول في العالم. وتشمل السلع الاستهلاكية والمواد الخام والمواد الغذائية والآلات في السوق الدولية. كما تسمح التجارة الدولية بتوسيع الأسواق دوليا، والحصول على السلع والخدمات ذات نذرة محليا وتوفير أسعار أكثر تنافسية وتوفير منتجات أرخص للمستهلك. كما توفر انضمام الدول في المعاملة الوطنية للسلع المستوردة، بنفس تعاملها مع المنتجات المحلية.[2]

وكتعريف شاملا للتجارة الدولية وهي مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنظم المبادلات التجارية بين دولة ما ودول أخرى من مختلف القارات من العالم فيما يسمى تجارة خارج الحدود في أسواق دولية تضبطها قوانين ومعاهدات واتفاقيات تعاون دولية يتم فيها المبادلات التجارية للسلع والخدمات وتنقل لرؤوس الأموال واليد العاملة والتعاون التكنولوجي.

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الدولية

شهدت التجارة الدولية تطورات مرحلية منذ القدم كانت هذه المراحل حسب مرتبط ارتباطا عميق بمعيشة الإنسان في كل فترة من فترات التاريخ أدت بالإنسان إلى البحث أكثر عن معيشة أفضل نتطرق لهذه المراحل فيما يلي:[3]

المرحلة الأولى (1488- 1763): تزامنت هذه المرحلة مع الاكتشافات الجغرافية التي قام بها الرحالة والمكتشفون عبر رحلاتهم، أدت هذه الاكتشافات إلى هجرة التجار الأوروبيين لهذه المناطق وكذلك فتح

[1] Maurice Allais, Bela Balassa, Trent J. Bertrand, Romney Robinson, Paul Wonnacott**, international Trade,** from the web site**:** https://www.britannica.com/money/international-trade , on: 26/12/2023, at: 12:25.
[2] Reem Heakal, Thomas J. Catalano, Jared Ecker, **International (Global) Trade**: Definition, Benefits, Criticisms, from the web site: https://www.investopedia.com/insights/what-is-international-trade/ , on: 26/12/2023, at: 12:38.
[3] فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة03، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص ص 12-19.

الطريق التجاري إلى الهند الذي كان له دور أساسي في فك العزلة ما بين القارات. وإنعاش التجارة وتنقل الأفراد.

المرحلة الثانية (1763- 1883): في النصف الأخير من القرن 18 شهدت المملكة المتحدة مرحلة ازدهار كبير جعلها تتربع على سيادة الاقتصاد العالمي إذ شهدت وفرة إنتاجية كبيرة مما فسح لها المجال لتصدير الفوائض الإنتاجية إلى مستعمراتها وهذا ما أدى إلى انتعاش في حركة التجارة دوليا ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي أدت إلى بروز ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883-1980): ظهرت في هذه المرحلة شركة متعددة الجنسيات أو ما يطلق عليه بشركات متعددة القوميات أو شركات عابرة للقارات وهي وجه من أوجه النظام الرأسمالي، إذ تميزت هذه المرحلة بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا): وفي هذه الفترة ظهرت العولمة والتي تدل على اندماج الأسواق المحلية والدولية وعرفت توسعا كبير في نشاط السلع وعوامل الإنتاج بالإضافة إلى زيادة أنواع المنتجات المصنعة والتي تصدرها ما يترتب عنه أثار على بيئية. كما تميزت هذه المرحلة بتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية بحثا عن عوامل الإنتاج ومصادر المواد الأولية لتقليل من التكاليف وتقسيم العمل، وإعادة الهيكلة التي تربط بين صندوق النقد الدولي والدول النامية.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب التجارة الدولية

تميزت التجارة الدولية بتحقيق منافع لجميع الدول من خلال تحقيق لرغبات المجتمعات من السلع الأساسية والكمالية منها وبأسعار جد تنافسية وبتكلفة أقل، ومع هذا لم تخلو من العيوب خاصة في تفاوت فرص الاستفادة منها وفي هذا الصدد نذكر بعض من مميزات وعيوب التجارة في الدولية في النقاط التالية:

الفرع الأول: مزايا التجارة الدولية

للتجارة الدولية مزايا واسعة النطاق تذر بها فوائد على الدول ومواطنيها نوجز بعضها فيما يلي:

1. خلق إيرادات مالية وتعزيز موارد الدول عن طريق الرسوم الجمركية.
2. الاستفادة من موارد الدول الأخرى.

3. تمنح فرص للدول للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
4. محاربة الاحتكار وتقديم تسهيلات أكثر لتعزيز التجارة بين الدول.
5. محاربة البطالة بخلق فرص عمل جديدة داخل داخليا وخارجيا.
6. تسمح التجارة الدولية بنقل الاستثمارات للدول التي تتوفر بها تكاليف منخفضة للمواد الأولية وعمالة رخيصة.[1]
7. تخلق التجارة الدولية فرص عمل وتعزز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات، وتمنح الشركات الوطنية الخبرة في الإنتاج والتسويق في الأسواق الدولية.
8. تكسب الشركات ميزة تنافسية، كما ميزت أن المصدرين أكثر إنتاج من الشركات التي تعتمد على الأسواق الوطنية.
9. التجارة الدولية تمنح للواردات المنافسة الأجنبية من خلال تنافسية الأسعار ومنح المستهلكين خيارات أمام السلع الأجنبية والجودة.[2]

الفرع الثاني: عيوب التجارة الدولية

شهدت التجارة الدولية تطورات كبيرة مع تطور المجتمعات، إلا أنها رغم فوائدها، تنطوي على بعض العيوب والسلبيات، ومنها ما يلي:

1. تتمثل الطريقة الأساسية لتعزيز الصادرات في تسهيل التجارة بشكل عام، وهو ما تحققه الحكومات من خلال خفض التعريفات الجمركية وتقليل القيود المفروضة على الواردات.
2. يؤدي ذلك إلى انخفاض فرص العمل في الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة على المستوى العالمي.
3. كما يدفع بعض الشركات إلى نقل مراكز الاتصال والتكنولوجيا والتصنيع إلى دول ذات تكاليف معيشية أقل.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2009 ص 13.

[2] موقع أرقام، **التجارة الدولية**: إيجابياتها وسلبياتها وتأثيرها على الاقتصاد، تاريخ النشر: 2022/09/11، متاح على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1586439، تم الاطلاع: 2023/12/28، على الساعة: 19:50.

4. قد تتأثر الدول ذات الاقتصادات الضعيفة سلبًا، حيث يمكن أن تفقد قاعدتها الزراعية المحلية بسبب الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لشركاتها الزراعية، مما يمنحها ميزة تنافسية غير عادلة على حساب الاقتصادات التقليدية.
5. على سبيل المثال، تقدم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعماً كبيرًا لقطاعاتها الزراعية، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية المحلية في الدول الأخرى، ويؤثر سلبًا على مزارعيها.

المطلب الثالث: أهمية وأسباب قيام التجارة الدولية

الفرع الأول: أهمية التجارة الدولية

ترتكز التجارة الدولية على أدورا جد مهمة في منظومة الاقتصاديات العالمية، من خلال توفير كل ما تحتاج إليه من السلع والخدمات تعرف نذرة في الأسواق الداخلية، كما تسمح في نفس الوقت بنشاط الاستيراد وتمكنها من التخلص مما لديها من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

ومن بين أهم النقاط ذات الأهمية:

1. تعتبر التجارة الدولية من بين أهم الدعامات الأساسية في تركيبة الاقتصاد الدولي، فقد شهد العالم حركة التجارة منذ العصور القديمة مثل عصر الفراعنة والتجارة بين الشرق والغرب.
2. تعتبر التجارة الدولية أداة تقارب للمسافات والتنقل بين الحدود عبر الدول واستغلال خيرات كل الدول.
3. ترتكز كل دولة على إنتاج السلع والمنتجات التي تحقق فيها ميزة نسبية من ناحية تكاليف الإنتاج.
4. يساعد امتلاك أسطول تجاري ضخم على تقديم خدمات كثيرة من شأنها أن تعكس قوة اقتصادها.[1]
5. تساهم التجارة الدولية في زيادة كميات وتنوع السلع المادية لإرضاء مجتمعات الدول بإختلاف ثقافاتهم.
6. تلعب التجارة الدولية دورًا كبيرًا في تقدم الصناعة من خلال السعي نحو تلبية الحاجيات المتزايدة للدول واستخدام الطاقة الصناعية بالتخصصً بما يرضي الرغبات.
7. تساهم في زيادة نمو اقتصاد نوعي وزيادة تدفقات السلع بين الدول.
8. تمكن الدول النامية من مواكبة التقدم بسرعة كبيرة في الزراعة والتعدين والتصنيع.[2]

[1] حسين أحمد توفيق، **التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار النهضة العربية، القاهرة،1988، ص ص 11-13.
[2] John A. Hobson, **International Trade: An Application of Economic Theory**, published 01, 2003, p 07-09.

9. تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1] وزيادة تدفقات رؤوس الأموال ونشاط شركات متعددة الجنسيات وتنقلها عبر الحدود وإلى الأماكن التي تتوفر على المواد الأولية.
10. تساهم التجارة الدولية في نمو الدخل القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاعتماد على مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
11. تعمل على توسيع التعاون الاقتصادي من خلال إقامة علاقات الصداقة والتعاون في جميع المجالات.
12. العولمة وسعيها لإزالة الحدود وجعل العالم بمثابة قرية واحدة.
13. تحقيق التوازن في الأسواق المحلية والدولية وذلك بتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
14. تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال نقل التكنولوجيا التي تفيد في تطوير اقتصادات الدول.
15. ربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض وتصدير فوائض الإنتاج المحلية للدول ومجتمعات أخرى.[2]

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

تلعب التجارة الداخلية دورًا أساسيًا في تلبية احتياجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل النقدي، مع الندرة لبعض السلع والمنتجات في الأسواق الداخلية أدت ذلك إلى البحث عن إشباع هذه الحاجيات من الأسواق الخارجية متجاوز الحدود الجغرافية الوطنية، يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى ظهور التجارة الدولية في العوامل التالية:

1. لا تستطيع أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، نظرًا لعدم التوزيع المتساوي لعوامل الإنتاج بين دول العالم.
2. تعتمد التجارة الدولية على مبدأ التخصص، حيث يتعذر على أي دولة إنتاج جميع السلع التي تحتاجها بكفاءة، لذا من الأفضل أن تركز كل دولة على إنتاج السلع التي تتناسب مع مواردها الطبيعية وظروفها الاقتصادية، مما يتيح لها إنتاجها بتكاليف أقل وكفاءة أعلى.
3. يختلف هيكل التكاليف والأسعار المحلية من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى تباين تكاليف الإنتاج، حيث قد تكون تكلفة إنتاج سلعة معينة في دولة منخفضة مقارنةً بدولة أخرى.

[1] Aaditya Mattoo Robert M. Stern, and Gianni Zanini, **International Trade in Services**, Oxford University Press, published 01, New York, USA, 2008, p 27.

[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص219، 220.

4. تتباين ظروف الإنتاج بين الدول، فمثلًا، تمتاز بعض المناطق المناخية الموسمية بقدرتها على زراعة محاصيل معينة مثل البن والموز والقطن، بينما تتخصص دول أخرى، كدول الخليج وشمال إفريقيا (مثل الجزائر وليبيا)، في إنتاج النفط نظرًا لمناخها الصحراوي.
5. تلعب التفضيلات والميول الاستهلاكية دورًا مهمًا، حيث يفضل بعض المستهلكين، مثل الجزائريين، المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية على المنتجات المحلية، حتى في حالة توفر بدائل محلية، وتزداد أهمية هذا العامل مع ارتفاع مستوى الدخل الفردي.
6. يتم توجيه الفائض في الإنتاج الوطني إلى الأسواق الخارجية لتسويقه والاستفادة منه اقتصاديًا.
7. تسعى الدول إلى زيادة دخلها الوطني عبر العوائد التي تحققها من التجارة الخارجية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية

عرفت نظريات التجارة الدولية تطورات غير مسبوقة في تفسير العوامل والأسباب التي تدخل في تبادل السلع والخدمات بين جميع دول العالم، والتي تعتمد على أسس التبادل التجاري بما يخدم كل طرف من خلال التعرف على أسباب قيام التجارة الدولية والمكاسب التي تحققها من خلال التخصص الدولي للعمل بما يخدم مصالح هذه الأطراف، والتي تحاول أن تجيب على أسباب قيام التبادل بين الدول بدءا بالنظريات الكلاسيكية ثم النيو كلاسيكية وصولا إلى النظرات الحديثة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 وجاء كرد فعل على المرسة التجارية التي تؤمن بفرض القيود على التجارة الدولية في التبادل الدولي بين الدول للحصول على أكبر عدد من السلع والمنتجات النفيسة والذي يعتبره التجاريين نقطة قوة التجاريين، وقد جاءت النظرية الكلاسيكية منقذة الفكر التجارة داعية إلى تحرير التجارة بين الدول، وهو ما تعتبره نقطة قوة وزيادة لثروة الدولة ومن أهم النظريات الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي نذكر:

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة Absolute Avantage

تعتمد نظرية الميزة المطلقة على الفرضيات التالية:

[1] نداء، محمد الصوص: **التجارة الخارجية**، الطبعة01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص10.

1 مقدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة.

2 تذر الفائدة على جميع أطراف التبادل في التجارة الدولية.

3 تساهم التجارة الدولية في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المتبادلة.

4 اختلاف التكاليف المطلقة لسلع بين دولتين كاف لقيام التجارة بينهما.[1]

وتعود الفضل في تفسير قيام التجارة بين الدول في هذه النظرية إلى الاقتصادي الشهير أدم سميث* في كتابه المسمى ثروة الأمم عام 1776م، إذ إعتمد في تفسيره لقيام التجارة الدولية بين الدول على الفرق المطلق في التكاليف أو النفقات الإنتاجية بين دولة وأخرى وأصبح يطلق عليها في علم الاقتصاد بالميزة المطلقة Absolute Avantage، يرى أدم سميث أنه يمكن لأي دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة على الأقل أو أكثر تكون لها ميزة مطلقة أو تكاليف أقل من دول أخرى منافسة لها في هاته السلعة، إذ يعطي لها مكاسب من خلال التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع، في المقابل تتخلى اعن إنتاج وتصدير السلع التي لم تحقق فيها ميزة مطلقة وهنا تكتفي باستيرادها من الدول التي حققت فيها ميزة مطلقة.

وقد فسر أدم سميث قيام التبادل التجاري للسلع بين دولتين بكلفة العمل المبذول لإنتاج السلعة وعلى أساس نظرية القيمة المبنية على العمل والتي إعتمدت في تبادل السلع على عدد الساعات العمل المستخدمة لإنتاج السلعة.

مثال لتوضيح الميزة المطلقة

في هذا المثال نوضح فيه فروق الميزة المطلقة في السلع بين دولتين

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، الطبعة01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2017، ص 28.

* أدم سميث **(Adam Smith) (1723-1790)**، إقتصادي إنجليزي من مؤلفاته كتاب سماه **(ثروة الأمم)**، وهو تعتبر أول إقتصادي فسر أسباب قيام التجارة بين الدول.

الجدول رقم (01-01): الميزة المطلقة باستخدام سعات العمل المستخدمة لإنتاج واحدة واحدة من السلعة

الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
فلسطين	100	80
أمريكا	50	120

المصدر: عوض طالب، **التجارة الدولية**، الطبعة01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص ص14-16.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه وبافتراض انتاج سلعتي الطعام والملابس من طرف فلسطين وأمريكا باستخدام ساعات العمل كما هو موجود في الجدول أعلاه. يتضح من خلال المعطيات أن تكلفة إنتاج الملابس في فلسطين أقل بكثير من أمريكا، ويبرز هذا المثال أن إنتاج الملابس يكون أفضل بالنسبة لفلسطين بالمقارنة بأمريكا، في حين لاحظنا أن إنتاج الطعام في أمريكا أفضل مقارنة بإنتاجه في فلسطين ووفقا لتحليل أدم سميث والذي يركز فيه على كلفة ساعات العمل المبذولة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة بين الدول، فإن من الأحسن لفلسطين التخصص في إنتاج الملابس، وترك الطعام لأمريكا لتتخصص في إنتاجه.[1]

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية (1770-1840). Avantage Comparative

بين دافيد ريكاردوا* أن شرط توفر الميزة المطلقة للدولة ما في إنتاج سلعة معينة لا يكفي حتى تحقق مكاسب تسمح لها بالدخول في التجارة الدولية وتدخل في تبادل تجاري مع دول أخرى، بل إعتمد في تفسيره على توفر شرط ما سماه بالميزة النسبية لسلعة أو مجموعة من السلع التي تنتجها الدولة حتى تحقق تجارة مربحة مع الدول الأخرى، وهنا فسر قيام التجارة الدولة المربحة بين الدول على مدى تحقق الميزة النسبية للسلع المنتجة بدل توفر الميزة المطلقة، وهنا دعم تفسيره بأن الدولة تحقق مكاسب من التبادل التجاري في

[1] عوض طالب، **التجارة الدولية**، الطبعة01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2013، ص ص14-16.

* دافيد ريكاردوا **David Ricardo (1770-1840)**: اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (مبادئ الاقتصاد السياسي)، وسميت هذه النظرية بالتكاليف النسبية لأنه إعتمد في تفسيره للتبادل بين الدول على تخصص الدولة في السلعة التي لها فيها ميزة نسبية.

التجارة بين الدول حتى لو كانت التكاليف الحقيقية أكبر في جميع السلع التي تقوم بإنتاجها بالمقارنة مع دول منافسة لها.[1]

تعتمد نظرية الميزة النسبية على الفرضيات التالية:

– أن تكون التجارة الدولية بين سلعتين ودولتين فقط وتكون حرية التجارة والمنافسة الكاملة. مع اعتماد قياس تكلفة إنتاج السلع على نظرية القيمة في العمل.

– الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل ثابتة ومماثلة. مع ثبات تكاليف الإنتاج لسلعتين المتبادلتين.

– إن عناصر الإنتاج المختلفة تتحرك بسهولة تماما من نشاط إلى نشاط أخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دول إلى أخرى، لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقات النقل والتأمين.... الخ.

– ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى. مع التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.[2]

مثال لتوضيح الميزة النسبية

لتوضح الفروقات في الميزة النسبية بين دولتين افتراضنا وجود سلعتين الطعام والملابس تنتجان من طرف فلسطين وأمريكا.

الجدول رقم (01–02): الميزة النسبية لريكاردو باستخدام ساعات العمل المستخدمة لإنتاج واحدة واحدة من السلعة

الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
فلسطين	100	80
أمريكا	50	60

المصدر: عوض طالب، **التجارة الدولية**، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 01، 2013، ص19.

[1] عوض طالب، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص ص18، 19.

[2] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، بدون طبعة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 75.

توضح المعطيات الموجودة في الجدول رقم02 أن أمريكا أكثر كفاءة من فلسطين في إنتاج كلا السلعين حيث نفقات إنتاج الوحدة من الطعام وكذا الملابس أقل في أمريكا منه في فلسطين، وهو ما يفسر توفر ميزة مطلقة في إنتاج الطعام والملابس ولكن التجارة الحرة يمكن أن تكون بين الدولتين، وتكون مفيدة لكلا الدولتين في هذه الحالة لأن أمريكا تفوق أمريكا على فلسطين في إنتاج السلعتين لم يكن بنفس الدرجة، حيث تفوق أمريكا على فلسطين في إنتاج الطعام أكبر منه في إنتاج الملابس، فيمكن القول أن أمريكا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الطعام بالمقارنة مع فلسطين، بحث هناك توفر شرط سلعتين ودولتين فقط، وبالضرورة يمكن القول بأن فلسطين تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الملابس على أمريكا، لأنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين تتميز بميزة نسبية في كلا السلعتين، على هذا الأساس يمكن تطبيق مبدأ التخصص لكل دولة في إنتاج السلعة التي لها ميزة نسبية في إنتاجها والإستفادة من الأرباح الناتجة عن مبادلتها بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.[1]

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية (1806-1873)

ركز جون استيوارت ميل* في تفسير نظريته على اختلاف الكفاءة النسبية في العمل بين دولتين، حيث إعتمد على ثبات كمية العمل واختلاف نواتج العمل فيما استبعد التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كلا الدولتين، بتفسير أخر تكون كميات الإنتاج ثابتة ومستقرة فيما تكون تكلفتها مختلفة من العمل.[2] ولتفسير نظرية القيم الدولية حول ألية تكوين السعر الدولي تم الاعتماد على المثال التالي:

إعتمد على وجود دولتين وسلعتين وهما على التوالي إنجلترا وألمانيا، الصوف والتيل

وأن نفقات الإنتاج تحددت ولا توجد تجارة بين الدولتين:

ألمانيا: 10 ياردات من الصوف= 20 يادة من التيل.

[1] عوض طالب، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص19.

[2] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 40-42.

*جون استيوارت ميل (1806-1873): اقتصادي إنجليزي ولد في: 20 ماي 1806 من مؤلفاته (نظام المنطق، مبادئ الاقتصاد السياس)، توفي في 1873، اهتم بتطوير نظرية ريكاردو، حيث تتبع ما أهمله في بحثه وتفسيره واهتم خاصة بنبة التبادل تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وفق قاعة العرض والطلب. على السلعتين.

إنجلترا: 10 ياردات من الصوف= 15 يادة من التيل.

ومن خلال المعطيات تبين أنه:

في إنجلترا: تكلفة 10ياردات من الصوف (بوحدات العمل) = تكلفة 15 يادة من التيل. أي الصوف= 10/15=1.5 ياردة من التيل

التيل= 15/10=3/2 بمعني يارد من التيل =3/2 يادة من الصوف.

في ألمانيا: تكلفة 10ياردات من الصوف (بوحدات العمل) = تكلفة 20 يادة من التيل.

أي الصوف= 10/20=02 ياردتين من التيل

التيل= 20/10=2/1 بمعني يارد من التيل =2/1 يادة من الصوف.

من الملاحظ أن التكاليف النسبية لإنتاج الصوف في إنجلترا تبلغ 1.5، وهي أقل من نظيرتها في ألمانيا التي تصل إلى 2، في حين أن التكاليف النسبية لإنتاج التيل في ألمانيا تقدر بـ 2/1، وهي أقل من تكلفتها في إنجلترا التي تبلغ 3/2. بناءً على ذلك، تتخصص إنجلترا في إنتاج الصوف، بينما تتخصص ألمانيا في إنتاج التيل.

ولحساب نسبة التبادل الدولي، يقترح ميل أن هذه النسبة يمكن أن تستقر عند 10 ياردات من الصوف = 17 ياردة من التيل، أي ضمن نطاق نسب التبادل في حالة العزلة الاقتصادية لكل دولة.

بافتراض أن هذا السعر الدولي (نسبة التبادل الدولي) معتمد، فإن الطلب الألماني على الصوف يبلغ 10,000 ياردة، ما يعني أن ألمانيا تعرض 17,000 ياردة من التيل في المقابل. في الوقت نفسه، تحتاج إنجلترا إلى 17,000 ياردة من التيل، وبالتالي تعرض 10,000 ياردة من الصوف.

في هذه الحالة، يتحقق التوازن في السوق، حيث يتساوى طلب إنجلترا على التيل مع عرض ألمانيا له، مما يؤدي إلى استقرار عملية التبادل التجاري بين البلدين.

ويكون طلب ألمانيا على الصوف= عرض إنجلترا من الصوف.

ونتيجة لذلك سيستمر هذا السعر الدولي هو السعر السائد في السوق بين الدولتين.[1]

ومن ثم يتم التبادل بين الدولتين حيث تصدر الدولة (أ) السلعة الثانية إلى الدولة (ب)، ونستورد منها السلعة الأولى وهنا يحدث التوازن في عملية التبادل التجاري عند حد الاكتفاء من قيل الدولتين من السلعة المستوردة، ويعتمد ذلك على قوى العرض والطلب لكلا السلعتين، وأوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل، الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات متساوية في كل دولة. [2]

المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظريات النيو كلاسيكية بعد النظريات الكلاسيكية وجاءت لتفسر قيام التجارة الدولية بين الدول في إطار حرية التجارة والمنافسة العادلة، ولهدا فقد جاءت بعد النظريات النيو كلاسيكية من أجل تفسير التبادل في التجارة الدولية.

الفرع الأول: نظرية الفرصة البديلة 1936

يرى هابرلر أن تكلفة الفرصة البديلة هي كمية أية سلعة أخرى يجب تركها أو التخلي عنها في حالة إنتاج السلعة الحالية وتكون السلعة ذات التكلفة البديلة الأقل لسلعة ما، فلو فرضنا أن الدولة تنتج سلعتين هما القماش والقمح فإنها يجب أن توجه جميع عناصر الإنتاج المذكورة سابقا إلى إنتاج السلعة الأولى وهي القماش، أو إلى إنتاج السلعة الثانية وهي القمح، أو توجيه نسبة عوامل الإنتاج إلى إنتاج سلعة واحدة على حساب الأخرى، بحيث تكون نسبة الموجهة إلى السلعة الأكثر سوف تكون على حساب إنتاج سلعة أخرى.

الفرع الثاني: نظرية وفرة الإنتاج هكشر-أولين:

ظهرت هذه النظرية عام 1919 على يد الاقتصادي السويدي إيلي هكشر، حيث تعزو أسباب نشوء التجارة الدولية إلى التفاوت في توفر عناصر الإنتاج بين الدول. يؤدي هذا الاختلاف إلى تفاوت أسعار

[1] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 42.

[2] محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، بدون طبعة، 2000، ص23.

عوامل الإنتاج، مما ينعكس بدوره على أسعار السلع التي تعتمد على هذه العناصر بنسب متفاوتة. وبذلك، تتخصص كل دولة في تصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدول الأخرى.

ويُنظر إلى التبادل الدولي على أنه شكل غير مباشر لتبادل عناصر الإنتاج المتاحة في مختلف الدول. ومع ذلك، فإن الاختلافات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج أو مدى ندرتها ووفرتها ليست العامل الوحيد في تفسير التجارة الدولية وفقًا لنظرية هكشر–أولين. إذ يلعب الاختلاف في دوال الإنتاج، الناتج عن المزج بين عوامل الإنتاج وفقًا للأساليب التقنية المستخدمة، دورًا مهمًا في تحديد كفاءة الإنتاج، ما يُعزز الحاجة إلى التجارة الخارجية.

من جانبه، يرى أولين أن تباين نسب توفر عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف أسعار السلع المتماثلة بين الدول المتنافسة في إنتاجها، بشرط تماثل ظروف الطلب. كما يوضح مفسرو هذه النظرية أنه إذا كانت تفضيلات المستهلكين متساوية بين الدول، فإن تكلفة السلع المنتجة تعتمد على الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج المتاحة في كل دولة. وبناءً على هذه الفرضية، فإن التبادل التجاري بين الدول ينبع أساسًا من ندرة عوامل الإنتاج، مماس يجعلها السبب الجوهري في قيام التجارة الدولية.[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية

تطورت التجارة الدولية بوتيرة متسارعة وزيادة المنافسة بين الدول أدت إلى التطور التكنولوجي وزيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي وظهور شركات متعددة الجنسيات كطرف أساسي في عملية التبادل التجاري الدولي، ما أدى بالنظريات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية عجزها على مواكبة التطورات الحديثة والتكيف معها وتماشيا مع واقع التجارة الدولية وتزايد تدفقات حركة المبادلات التجارية الدولية، وهذا ما أدى في الأخير إلى ظهور تيارات حديثة تفسر التجارة الدولية بين الدول، وسنحاول التطرق إلى أهم هذه الاتجاهات وأشهرها.

[1] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص110.

الفرع الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية لبوزنر 1960

تعود نظرية الفجوة التكنولوجية للعالم الاقتصادي بوزنر، وهي تشير إلى ولوج سلع جديدة ذات تكنولوجية متقدمة من دولة ما إلى الأسواق الدولية، بالمزامنة مع عدم استطاعة الدول الأخرى إنتاجها داخلياً أو تقليدها لعدم امتلاكها لتكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه السلع أو الحصول عليها من الدول صاحبة الابتكار.

فقد فسر قيام التجارة الدولية بإدخال طرق جديدة ومستحدثة في عمليات الإنتاج للسلع أو إدخال منتجات جديدة، وبهذا تمنح هذه العملية الدولة صاحبة الابتكار أو الاكتشاف ما يسمى بميزة نسبية احتكارية لزمن معين في الأسواق الدولية وبصفة مؤقتة، وبعد إنتشار التكنولوجيا الجديدة وتصنيع دول أخرى منتجات مقلدة تفقد الدول صاحبة الابتكار ميزتها الاحتكارية في إنتاج السلعة.

كما تطرق بوزنر في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة إلى وجود فترتين من فترات الإبطاء وهما:

فترة ابطاء ردة فعل أو فجوة أخر الطلب: تركز هذه الفترة على الفجوة الزمنية لبداية عملية استهلاك الابتكار الجديد في الدولة صاحبة الابتكار واستهلاك هذا المنتج الجديدة في دول أخرى.

فترة الإبطاء التقليدي: تشير إلى الفجوة الزمنية لإنتاج سلعة الابتكار الجديد في بلده الأصلي وعملية إنتاجه في دول أخرى كمنتج تقليدي، وهذا ما فسره بوزنر بأنه بداية تراجع صادرات المنتج الأصلي للدول صاحبة الابتكار ليحل محلها المنتج التقليدي المحلي للدول الأخرى.

كما فسر بوزنر بأن فترة الإبطاء التقليدي تكون أطول زمنا من فترة ردة الفعل وأطلق عليها بالفجوة التكنولوجية في التجارة الدولية بين الدول في هذه السلعة. كما تطرق إلى أن الدولة صاحبة الابتكار والتي لديها ميزة نسبية احتكارية وعند فقدها لهذه الميزة عند التقليد وبصفة استشرافية ومستدامة على البحث والتحديث الدائم لسلعها ومنتجاتها من خلال التحديث والتجديد وصنع الفوارق في السلع المنتجة على شكل أجيال متعاقبة وحتى سنوية نصف سنوية مثل صناعة جهاز كمبيوتر والسيارات بأنواعها السياحية والنفعية وآلات الحاسبة.... إلخ.[1]

[1] سعد عبد الكريم حماد الدليمي، فيصل وآخرون، **التجارة الخارجية (تطبيقات إقتصادية كلية)**، الطبعة 01، دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكاديمي- المتنبي، بغداد، 2023، ص ص82،83.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون

جاءت هذه النظرية امتدادا لنظرية الفجوة التكنولوجية للعالم بوزنر، إذ تعتمد نظرية دورة حياة المنتوج للعالم الاقتصادي فيرنون في تفسير التجارة الدولية بين الدول على أنماط السلع والمنتجات التي تتغير وتتطور بتطور التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج هذه السلع، أو باكتشاف طرق ووسائل جديدة لإنتاج السلع بأقل تكلفة وأقل جهد وبالعمل على لتحسين أذواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم من خلال إضافة تحسينات جديدة لسلع قديمة وبمواصفات متطورة من خلال تغيير في شكلها بما يحقق أذواق المستهلكين في كل دول العالم.

وبهذا فسر فرنون أن استعمال دول ما تكنولوجيا جديدة في إنتاج سلعة جديدة أو تحسين سلعة قديمة نوعا أو ذوقا يكسب الدول صاحبة التغيير ميزة نسبية تمكنها من احتكارها وتسويقها لدول أخرى

وقد ميز فرنون ثلاث مراحل لدورة حياة المنتج هي:[1]

1 مرحلة الإنتاج الجديد: يتم في هذه المرحلة إنتاج السلعة الجديدة في الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا المرتفعة والدخل الفردي المرتفع ونظرا لعدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية يفضل تسويق هذه السلعة محليا في الدول المرتفعة الدول الفردي أو في الدول القريبة منها وذلك لارتفاع تكلفته وتكون تغطية كلفة إنتاجه طويلة نسبيا في المراحل الأولى لإنتاجه.

2 مرحلة المنتج الناضج: يزداد الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد في وانتشاره في الدول الصناعية الأخرى مما يؤدي إلى انتقال تكنولوجيا إنتاجه لهذه الدول فتكسب هذه الدول صفة إنتاجه وتصبح منتجة ومصدرة له، وهذا ما يجعل الدول صاحبة الابتكار مستوردة له في هذه المرحلة.

3 مرحلة المنتج النمطي: يتم إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية عندما يصبح المنتج أكثر تداولا في أسواق الدول الصناعية الكبرى، تبدأ هذه الدول في أخذ بعين الإعتبار لتكاليف إنتاجه، فتعمل على نقل إنتاج هذا المنتج إلى الدول النامية والتي تتوفر على المواد الأولية الخام وانخفاض مستويات الأجور، فيتم إنتاجه من قبل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الأجنبية وتسويقه الى أسواق الدول النامية والأسواق القريبة منها

[1] مصطفى رشدي، **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص160.

والعمل على تصديره للدول صاحبة الابتكار والتي كانت محتكرة له سابقا وبأقل كلفة وهي أخر مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج التي تنتهي بتصديره لبلده الأصلي.

وتختلف دورة حياة كل منتج عن المنتجات الأخرى في مدته الزمنية وتبعا لتنوعه وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه ومدة حمايته الفكرية وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه أو تقليل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

الفرع الثالث: نظرية تشابه الطلب أو تشابه الأذواق ستيفان لندر 1961

إعتمد ستيفان ليندر Stafian Linder* في دراسته لقيام التجارة بين الدول على ما جاء في نظرية نسب عوامل الإنتاج واعتبرها أنها تقدم تفسيرا ممتاز في تجارة المواد الأولية، وانتقدها في تفسير التجارة الدولية في منتجات السلع التحويلية والصناعية واعتبرها غير قادرة على تغطية هيكل الطلب عليها، كما أكد ليندر على أنها حجم التجارة في المنتجات المصنعة والتحويلية يزداد بتشابه الطلب أو الأذواق بين هذه الدول، فكلما زاد الطلب على المنتجات محليا يكون دافعا قوية لزيادة إنتاجها وتصديرها معتمدا في تفسيره على الأسباب التالية:

كل ما كان السوق المحلي قوي يعطي دافعا للمنشئات على تحقيق الإنتاج الوفير وبأقل كلفة ويضمن غزو المنتجات والسلع للأسواق الدولية. إن تحقيق فرص التصدير وتسويق المنتجات في الدول المتشابهة من ذات الدخل يتحقق عند اشتراك خاصية تشابه الدخل وتشابه الأذواق.

كما فرق ليندر في تفسيره للتبادل التجاري بين الدول على اختلاف تجارة المواد الأولية وتجارة السلع الصناعية إذ تطرق إلى أن تجارة المنتجات الصناعية تكون بين الدول الصناعية المتقدمة ولا توجد بينها اختلافات كبيرة في وفرة عناصر الإنتاج، أما تجارة المواد الأولية تميزت به الدول النامية والمتخلفة.

الفرع الرابع: نظرية الديناميكية العامة للتبادل الدولي

تعود النظرية للعالم الاقتصادي جونسون عام 1968 إذ إعتمد في دراسته على التوفيق بين نظريتي فيرنون ولندر، معتمدا على العوامل المفسرة للتبادل الدولي لهكشر وأولين مفسرا خلق واختفاء الميزة النسبية بين الدول في النقاط التالية: [1]

1. يؤدي تعديل عوامل الإنتاج إلى ديناميكية جديدة في تفسير الميزة النسبية بين الدول.
2. يرى جونسون أن القيود على المبادلات التجارية لا تعتبر متغيرات خارجية، باعتبارها تؤثر على خاصية الموقع وتنقل الوحدات الإنتاجية إلى الأسواق الدولية.
3. يعتبر جونسون أن أي تعديل أو تطوير يعمل على زيادة قيمة العمل، يؤدي إلى تحويل المنتجات وهو ما اعتبره العنصر الرئيسي والأساسي للديناميكية.

وقد فسر جونسون الترابط بين الميزة النسبية والتطورات الحديثة التي تعتمد أساسا على قيمة العمل.

الفرع الخامس: نظرية نموذج التجارة داخل نفس الصناعة

حول الاقتصاديين هولمان وغريدمان عام 1989 تطوير نموذج التجارة الدولية، حيث فسر وجود التبادل التجاري ضمن نفس الصناعة يعتمد على تنوع السلع واقتصاديات الحجم، وفي تفسيره يرى أن التبادل ضمن نفس الصناعة لدى الدول الصناعية من نفس الحجم أكبر، يتم إنتاجها في الدول الكبيرة بتكاليف أقل من أسعار السلع المنتجة في الدول الصغيرة، ويمكن للدول الصغيرة ان تبيع نفس السلعة وبسعر أقل من الدول الصناعية الكبرى،

ولهذا تعطي التجارة ضمن نفس الصناعة ميزة لأهمية اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وعلى أساس أن المنافسة الدولية قوة لكل منشأة في صناعة أي دولة تنتج للسلع وأنماط جديدة لنفس المنتج، والمحافظة على كلفة منخفضة للوحدات المنتجة وبنمط وتنوع يمكننا من التخصص، ويعود هذا النوع من التجارة ضمن نفس الصناعة بالنفع للمستهلك ،ذ توفر له العديد من الخيارات والأذواق وبأقل تكلفة وبأسعار جد تنافسية.[2]

---

[1] فوزي عبد الرزاق، **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص ص58-60

*ستيفان ليندر Stafian Linder 1961 وهو عالم إقتصادي سويدي إهتم بتشابه الطلب والأذواق بين الدول وإهتم بتطوير نظرية نسب عوامل الإنتاج كمقدمة لتفسيره لنظريته.

[2] فوزي عبد الرزاق، **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية الأهداف وأنواعها وأدواتها.

شهدت حركة المبادلات التجارية بين الدول تطورات واسعة النطاق، وفي ظل تنامي وتيرة المبادلات التجارية كان لابد من توفر ضوابط وأحكام تنظمها محليا ودوليا وهذا ما أطلق عليه بالسياسات التجارية ومع تزايد حدة الصراعات في المصالح بين الدول انقسمت الأراء بين التحرير والتقييد لحركة المبادلات التجارية من الدول.

المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية الدولية وأهدافها

للسياسات التجارية الدولية عدة مفاهيم وأهداف نذكر أهمها:

الفرع الأول: تعريف السياسات التجارية الدولية

شهدت تعاريف السياسات التجارية الدولية تنوع بإختلاف نظرية المفكرين والاقتصاديين نطرق أبرز التعاريف:

1. تسمى "سياسة تجارية دولية " كل الخيارات الذي تقوم به الدول قدرة الأدوات والوسائل على التأثير في التجارة الدولية، بغية تحقيق أهداف محددة منشودة عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار أسعار الصرف[1].
2. تعرف السياسة التجارية بأنها كل الأدوات والقواعد واللوائح والتدابير التي تستخدمها الدول في مجال المبادلات الدولية، لتحقيق أرباح وفوائد وكذا تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع جميع دول العالم، تحقيقا للتوازنات الخارجية، ضمن منظومة الأهداف الاقتصادية للدول خلال فترة زمنية معينة.[2]
3. تعرف على أنها كل الإجراءات والأساليب التي تنظم وتسير وتضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول وتحقيق لرغبات الدول والمجتمعات، كما تعمل هذه الضوابط على معالجة مشاكل ميزان المدفوعات واستقرار العملات والفع من معدلات النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] Maurice Bye،**Relation Economique internationale**،Dalloz،Paris،1973 ،P 341.

[2] أحمد حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص197.

[3] عبدة مسعد رئيف محمد، **مقدمة في التجارة الخارجية دراسة أوضاع الاقتصاد المصري**، بدون طبعة، دار الثقافة العربية، مصر، 2007، ص141.

4.هي جل اللوائح والتشريعات الرسمية التي تستخدمها دول العالم لتنظيم والسيطرة والتحكم على المبادلات التجارية الدولية، حيث تعمل على تحرير أو تقييد الأنشطة التجارية بين الدول على المستوى الدولي بهدف تحقيق المصالح الوطنية ونزولا عند رغبات مجتمعاتهم.[1]

وكتعريف شامل عبارة عن فرع من فروع السياسة الاقتصادية التي تهتم تنظم التجارة الدولية باستخدام كل الوسائل واللوائح والآليات التي تتحكم تحرير أو تقييد المبادرات التجارية للصادرات والواردات بين دول العالم وتحقيق لمستويات نمو مستدامة.

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية الدولية

عرفت العلاقات الاقتصادية بين الدول تطورات كبيرة وواسعة وزيادة على ذلك إنتشار ما يسمى بجاذب المصالح بين الدول ومع تطور هذا المشهد شهدت السياسات التجارية الدولية ديناميكية جديدة أخرى في التعاملات التجارية بين دعاة التحرير ودعاة التقييد، والتي تسعى كل منهما لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1. السعي لزيادة حجم الصادرات وترشيد الواردات بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
2. العمل على حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية ومن خطر سياسة الإغراق.
3. السعي نحو تشجيع الاستثمار من أجل زيادة التصدير والعمل على إقامة المناطق الحرة .للتجارة
4. السعي للقضاء على البطالة بزيادة العمالة ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
5. حماية الصناعة الناشئة التي يتوقع لها مستقبل.
6. كذلك تحقيق موارد للخزينة العمومية، وزياد الدخل الوطني مع المحافظة على الأمن الغذائي لكل دولة.
7. توسيع المبادلات التجارية بين دول العالم عملا بالضوابط واللوائح المتفق عليها
8. العمل على توفير حد أدنى من الموارد الطاقوية كالبترول والغاز وضمان ظروف أحسن للمواطنين.
9. حماية المصالح الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومي بالمحافظة على الأمن الغذائي والأمن القومي والعسكري للدول.

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 123.

[2] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، الطبعة01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017ص ص 52 ،53.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية

ميزت التجارة الدولية سياسات تجارية عرفت تجاذبات بين مؤيد ومعارض لتحرير التجارة نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة الحرية للتجارة

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها إستخدام كل التشريعات واللوائح والقوانيين التي تسمح بانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود بكل حرية عن طريق الصادرات والواردات مع حضر كل القوانين واللوائح التي من شأنها حركة المبادلات التجارية بين الدول. وأول من نادى بتحرير التجارة هم أصحاب المدرسة الطبيعية والكلاسيكية من روادها ريكاردوا وأدم سميث.[1]

وتعرف كذلك بمجموعة الإجراءات واللوائح التي تهدف إلى التزام الدولة الحياد في المبادلات التجارية مع دول أخرى والتزاما بمبدأ السوق وفي ظل منافسة عادلة.[2]

1.حجج أنصار الحرية التجارية

يستند أنصار الحرية التجارية في حججهم على نبد تدخل الدولة في كل أشكال المبادلات التجارية وضرورة إزالة كل القيود واللوائح التي تعيق التجارة بين الدول والعمل على تخصص وتقسيم العمل لضمان الجودة والمنافسة التامة للسلع والمنتجات.

1.1. منافع التخصص الدولي: تعمل كل دولة على التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية تجعل منها تتمتع بمزايا تؤهلها للتخصص وتقسيم العمل فيها، وعلى تركيز الجهد والمهارات و المعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية و التاريخية في خلق ظروف إنتاج مواتية لكل اقتصاد و صناعة، ويتوقف هذا على مدى اتساع السوق ومنع الحواجز وإلغاء القيود بين أكبر عدد من الدول، و تحول السوق من سوق صغيرة إلى سوق كبيرة متسعة ومتعددة ومتنوعة.

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، بدون طبعة، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص73.

[2] عبد الرحمان سري، وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص139.

2.1. منافع المنافسة: تضمن حرية التجارة بيئة تنافسية تعزز الإنتاجية وتخفض التكاليف لصالح المستهلكين. فمن خلال حرية التجارة، يسعى المنتجون إلى تبني وسائل إنتاج متطورة وفعالة بهدف زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية. أما من منظور المستهلكين، فإن المنافسة تحدّ من الاحتكار، حيث يؤدي توسع المشروعات إلى زيادة حجم السوق، وهو ما تتيحه حرية التجارة. ونتيجة لذلك، تنخفض التكاليف الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى تقليل الأسعار، وهو ما يعود بالنفع على المستهلكين بفضل وفرة الإنتاج وتنوع السلع.[1]

3.1. تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي: تسعى كل دولة إلى تطوير إنتاجها في ظل المنافسة الدولية، وذلك من خلال تحسين منتجاتها عبر الابتكار، وتطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز التقدم الفني والتكنولوجي. فالمنافسة تدفع المنتجين المحليين غير الأكفاء إما إلى مواكبة التطورات التكنولوجية أو الخروج من السوق، مما يحفّز المنتجين الآخرين على تبني أساليب متقدمة لتطوير منتجاتهم وتحسين جودتها. وبهذا، تصبح السلع المحلية أكثر قدرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية، مع تقليل التكاليف الإنتاجية.

4.1. الحد من تولد الاحتكارات: تساهم حرية التجارة في الحد من نشوء الاحتكارات وتقليل تأثيرها، حيث إن الاحتكارات الوطنية غالبًا ما تتشكل نتيجة الحماية الاقتصادية. أما في ظل الأسواق المفتوحة، فإن المنافسة الخارجية تعيق احتكار الشركات، مما يؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر عدالة.

5.1. الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج: تساعد حرية التجارة على تحقيق إنتاج وفير، خاصة في الدول النامية التي تواجه صعوبات في تحقيق حجم إنتاج مثالي بسبب محدودية الطلب المحلي. وبفضل التبادل التجاري الدولي، تستطيع هذه الدول توسيع أسواقها، مما يسمح لها بتغطية الطلب الخارجي الإضافي. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية وتعزيز حرية التجارة الدولية.[2]

---

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق، ص 62.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 136، 137.

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية

تتمثل سياسة الحماية التجارية في كل الإجراءات الوسائل المتخذة من دولة ما لتقييد حركة التجارة مع دول أخرى كفرض لرسوم جمركية على الواردات حظر دخول لبعض السلع، أو وضع حد أقصى في الاستيراد لبعض السلع والمنتجات بهدف حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.[1]

من أهم الأراء المشجعة لسياسة تقييد التجارة الدولية نذكر حجج بعض أنصار الحماية التجارية:

2. الحجج الإقتصادية

1.1. العمل على مجابهة سياسة الإغراق والتي تنتج عن بيع السلع والمنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأقل من أسعارها في بلدانهم أي الدولة الأم ولهذا تلجأ الدولة المنتهجة للحماية بفرض رسم جمركي بقيمة الفارق بين السلع المحلية والأجنبية لحماية المنتج المحلي.

2.1. تزويد الخزينة العمومية بموارد مالية منتظمة ومستدامة من خلال فرض رسوم جمركية تؤهلها لاستخدامات أخرى ولتغطية نفقات عمومية.

3.1. السعي لحماية الصناعات الوطنية الناشئة من كل أشكال التنافس الأجنبي التي يتوفر على التكنلوجيا العالية والخبرة الفنية.

4.1. حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية بفرض رسوم جمركية مثلى على السلع والمنتجات الأجنبية لضمان التنافس بين المنتج المحلي والأجنبي.[2]

5.1. تحسين معدل التبادل الدولي من خلال سياسة تقييد الواردات أو حظر أو التقليل منها للحد من الطلب المحلي على الواردات، سيضع المستهلك المحلي أمام حتمية اللجوء إلى المنتوج المحلي البديل لسد حاجياته بدل اللجوء إلى المنتج الأجنبي، بالمقابل عدم لجوء الدول الأخرى إلى سياسة المعاملة

[1] السيد محمد أحمد السريتي، أمجد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة01، دار فاروس العلمة، مصر، 2017، ص145.
[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص224، 225.

بالمثل لضمان شروط تحسن التبادل وبالتالي ضمان حماية للمنتج المحلي وبالتالي التقليل من عجز الميزان التجاري.

6.1. الحد من البطالة بزيادة مستوى التوظيف إذ تلجأ بعض الدول لتقييد الواردات من خلال فرض رسوم جمركية عليها، ومن ثم تعمل على تشجيع الإستثمارات في إنتاج السلع البديلة للسلع الأجنبية المنافسة لها وهكذا تضمن إنتاجها محليها ومن خلال تبني الإستثمارات تخلق فرص جديدة للعمل وتقلل نسبة البطالة محليا.[1]

7.1. حماية أمن الدولة إذ تهدف بعض الدول إلى فرض قيود حمائية لتأمين تنمية الصناعات الأساسية لتوفير الأمن الاقتصادي لشعوبها أوقات الحروب وللذود عن دولها.[2]

2. الحجج غير الاقتصادية

من بين الحجج الغير الاقتصادية التي اعتمدها أنصار الحماية من وراء الحجج الاقتصادية التي استندوا عليها نذكر ما يلي:[3]

1.2. تسعى الحمائية لحماية وحفظ أمن واستقرار الدولة.

2.2. تكثيف الجهور من أجل المحافظة على المنتوج المحلي وتسويقه محليا ودوليا.

3.2. الحماية التجارية تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج وترسي مجال للدول في الحفاض على تقاليد وعادات شعوبها والهوية الوطنية.

4.2. تضفي الحماية الاستقلالية للاقتصاد الوطني، عند حدوث أزمات لا تتأثر هذه الدول بتقلبات المبادلات التجارية والاقتصاد العالمي.

---

[1] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 160، 161.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، الطبعة01، دار النشرة مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص208.

[3] أمينة عمر، **الحمائية التجارية**، تاريخ النشر: 2019/09/08، متاح على الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2023/12/02، على 19:13.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية الدولية

تتمثل أدوات السياسات التجارية في كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، سوآءا من جانب دعاة التحرير أومن جانب دعاة الحماية أو كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: أدوات الحرية التجارية

شهد الاقتصاد العالمي تطورات غير مسبوقة بعد سيطرة النظام الرأسمالي أو الليبرالي والذي عرف بتزايد الدعوات الدولية لتحرير أكثر للمبادلات التجارية بين الدول ورفع القيود والحواجز بكل أشكالها لتسهيل تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول والالتزام بقواعد السوق الطلب والعرض والدعوة إلى المنافسة ورفع كل القيود التي من شأنها أن تعيق حركة تنقل المبادلات التجارية ولهذا نذكر أهم أدوات الحرية التجارية المستخدمة والتي تدعوا وتسهل من تحرير أكثر للتجارة:

1. التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي من أكثر الأدوات المستخدمة في السنوات الأخيرة لتسهيل حركة المبادلات التجارية بين الدول وهي اتفاقيات بين مجموعة من الدول لتقديم تسهيلات أكثر لتحرير التجارة بينهم، ولتكامل عدة أشكال مر بها نوجزها فيما يلي:

1.1. منطقة التفضيل: وهي سعى مجموعة من الدول إلى إبرام إتفاقيات دولية فيما بينهم من أجل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي تدخل لهذه الدول المبرمة لهذه الإتفاقية مع المحافظة على المعدلات المرتفعة للرسوم الجمركية مع الدول الأخرى.

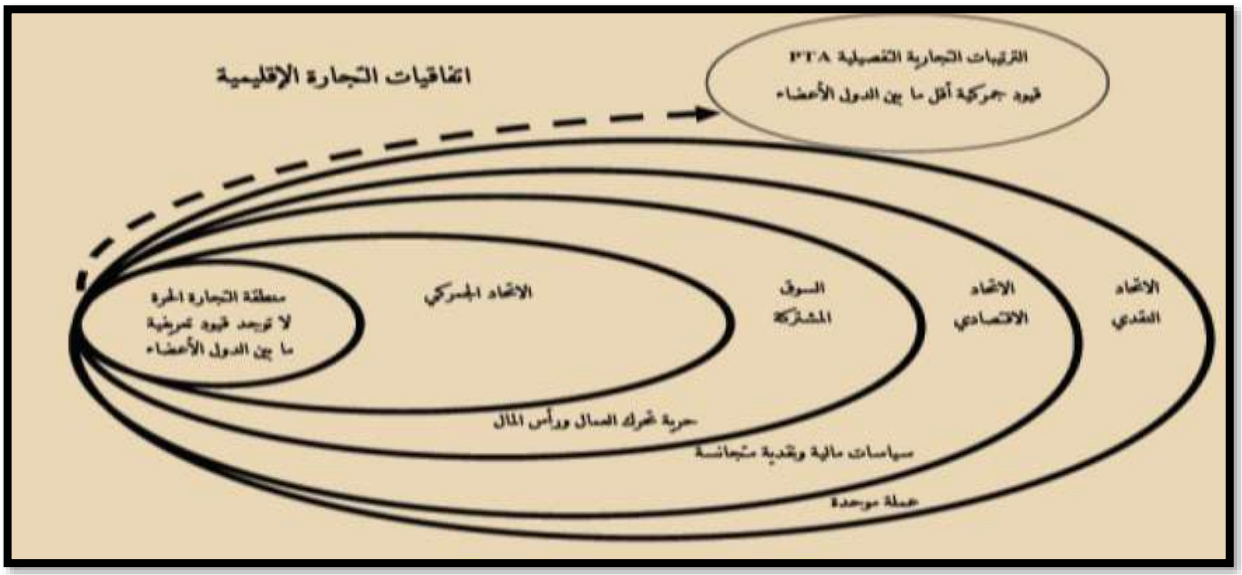
2.1. منطقة التجارة الحرة: وهي إتفاقية بين دولتين فأكثر يتم بموجبها إلغاء كافة القيود والرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه الدول في إطار تحرير التجارة الدولية. مع ترك الخيار لهذه الدول في فرض قيود وحواجز تعيق دخول تجارة دول أخرى غير أعضاء.

3.1. إتحاد جمركي: وهي عقد مجموعة من الدول لاتفاقية تعاون يتم بموجبها إلغاء كافة الحواجز المفروضة على تجارة السلع والخدمات مع توحيد أو إقامة سياسات موحدة بين هذه الدول في التصدي للدول الغير الأعضاء، كما تساعد هذه السياسات في توسيع السوق الداخلية إلى أسواق خارجية وكذلك تقسيم العمل من خلال تخصص كل دولة في إنتاج سلع معينة.

4.1. السوق المشتركة: وهي إتفاقية ممضاة بين مجموعة من الدول يتم بموجبها إلغاء كافة الحواجز المفروضة على تجارة السلع والخدمات وتحركات عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال، مع فرض تعريفة موحدة بين هذه الدول لتصدي للدول الأخرى الغير الأعضاء.

5.1. الإتحاد الاقتصادي: وهي اتفاق بين عدد من الدول وصلت إلى مرحلة السوق المشتركة في التكامل الاقتصادي بين هذه الدول زيادة إلغاء كافة الحواجز المفروضة على تجارة السلع والخدمات وتحركات عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال، يتم توحيد السياسات المالية والنقدية وإقامة عملة موحدة لهذه الدول لاستخدامها في مجابهة الدول الأخرى.[1]

الشكل رقم (01-01) يوضح مراحل تطور التكامل الاقليمي



المصدر: أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد81، الكويت، 2009، ص09.

[1] محمد أحمد السريتي، وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص ص 203-208.

2. مبدأ الدولة الأكثر رعاية

هي إتفاقيات تجارية تتعهد بموجبها الدولة بتقديم أو منح جميع المزايا لدولة أخرى تتعاقد معها والتي نلتزم بمنحها كل التسهيلات الممنوحة لدولة أخرى لديها إتفاقيات مبرمة سابقا معها، ولهذا تصبح الدولة ملزمة بتقديم كل المزايا والتسهيلات لهذه الدولة من تخفيض للرسوم الجمركية والإجراءات الإدارية وغيرها من التسهيلات.... إلخ.

وهنا قد يكون الاتفاق مطلقا لكل السلع والمنتجات أو مقيدا لبعض السلع والمنتجات كتقييد جزئي، ويمكن أن يكون ضمن هذا الاتفاق عدم منح الدولة الملتزمة الدولة الثالثة نفس المزايا والتسهيلات الممنوحة للدولة الثانية.[1]

3. ضبط التعامل بالصرف الأجنبي

تعويم سعر الصرف يتم بموجبه الاحتكام لقانون العرض والطلب لتحديد قيمة العملة الوطنية ولتجنب احتكار أي دولة لنقد الأجنبي.

4. التخفيض العام والمستدام الرسوم الجمركية:

تسعى الدول الرأسمالية أو اللبرالية إلى التخفيض المستمر للرسوم الجمركية بين الدول صاحبة الاتفاق والسعي لانخراط دول أخرى، والسعي لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد ومؤسساته التي تدعوا إلى تحرير التجارة ورفع كل القيود على التجارة الدولية بين الدول.[2]

كذلك هي تكثيف الجهود والتنسيق من أجل زيادة تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول بهدف الوصول إلى التحرير التجاري للمبادلات التجارية بإلغاء القيود.

---

[1] حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص30.

[2] شيحي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، 2011-2012، ص ص 43، 44.

5. مبدأ المعاملة الوطنية: تدعو هذه القاعدة إلى عدم التمييز بين السلع والمنتجات الوطنية مع المنتجات والسلع الأجنبية، في الأسواق الوطنية لزيادة المنافسة وزيادة لتحرير التجارة الدولية خارج الحدود الوطنية.[1]

الفرع الثاني: أدوات الحماية التجارية

على الرغم من تزايد المبادلات التجارية بين دول العالم وظهور العولمة أصبح العالم قرية واحدة وفي ظل صراع المصالح يسعى أنصار الحماية إلى الدفاع عن مصالح دولهم والمحافظة على سلعهم ومنتجاتهم من سياسات الإغراق بكل أشكاله والتصدي له ولكل أشكال التحرير وإستخدمت هذه الدول أدوات عديدة نذكرها فيما يلي:

1. الأدوات السعرية

تعددت الأدوات السعرية ولها تأثير مباشر الصادرات والواردات وله عدة أشكال وهي:

1.1. التعريفة الجمركية وهي حزمة الرسوم الجمركية التي تطبقها دولة ما على الصادرات والواردات خلال فترة زمنية تقدر في الغالب بسنة واحدة، وتعرف كذلك على أنها ضريبة تفرض على كل المنتجات التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، ولها عديدة أنواع من التعريفات الجمركية، حيث يجري تصنيفها إلى:

1.1.1. حسب كيفية تحديد الرسم الجمركي: تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

الرسوم القيمية: تُحسب كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة.

الرسوم النوعية: تُفرض على أساس الوحدة من السلعة، سواءً بالعدد أو الوزن.

الرسوم المركبة: تجمع بين الرسم النوعي والرسم القيمي، بحيث يتم تطبيق كلا النوعين على نفس السلعة.

2.1.1. من حيث الهدف: وهي جميع الرسوم المالية والتي تحقيق إيراد للخزينة العمومية للدولة، والتي تهدف في مضمونها إلى حماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية.

[1] عدو حسين، بقنيش عثمان، **كيفية إنفاد معايير العمل الأساسية في ظل تحرير التجارة العالمية**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد05، العدد04، ص85-100.

3.1.1. من حيث فرضها: وهي نوعان هما التعريفة الاتفاقية والتعريفة المستقلة، فالأولى فتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى، أما الثانية فتنشأ عن إدارة تشريعية داخلية.

4.1.1. تبعا لسعر الضريبة المفروضة: في هذه الحالة يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة إلى جانب التعريف العادية، قد تكون تعريفة احتياطية تفرض حسب الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية.[1]

2.1. الإعانات: وهي كل المساعدات والتي تقدمها الدول بغرض التأثير على التجارة الدولية، وتكون من حيث الحجم أو من حيث نوعية الصادرات أو الواردات، أومن حيث توزيعها الجغرافي. والإعانات قد تكون مباشرة كدفع الدولة مبلغ معين عن كل حصة أو كمية مصدرة، وغير مباشرة كإتباع الإعفاءات الضريبية على بعض السلع لدى بعض الدول، أو تسهيل للمنتجين والمصدرين بمنحهم مجموعة من الامتيازات والتسهيلات أو كالقروض بفائدة منخفضة، زيادة على تخفيض تكاليف النقل.

3.1. سياسة الإغراق: وهي عملية بيع السلع والخدمات بأسعار أقل مما هي عليه في الأسواق المحلية وتنتهج الدول سياسة الإغراق بهدف إغراق الأسواق الدولية بسلعها المحلية، وتنقسم إلى ثلاثة فروع:[2]

1.3.1. الإغراق الدائم: وهو قيام الشركات الأجنبية المحتكرة بتسويق سلعها ومنتجاتها في الأسواق الأجنبية بأقل مما هي عليه الأسواق المحلية ويتميز هذا النوع من الإغراق بأثار سلبية على المستهلك في الدولة التابعة لها الشركة المحتكرة.

2.3.1. الإغراق العرضي: وهو تخلص الشركات الأجنبية المحتكرة لفائض مخزون لسلعة معينة فتسوق في الأسواق الدولية بأسعار جد منخفضة؛ وبطريقة لا تؤثر بها على أسعار هاته السلعة في دولتها. وإذا ثبت عجز السلع المماثلة في الدول الأجنبية من منافسة الشركات

---

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق، ص 54.

[2] بوعدلة سارة، **التجارة الخارجية بين سياسة التقييد والتحرير مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي العلمي الإفتراضي بعنوان التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل الجزء الثالث، أيام 19و20 جوان 2021، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر وجامعة الزاوية ليبيا، ص58.

الأجنبية صاحبة الاحتكار فإنه يوجب على هذه الدولة فرض رسوم وقيود مرتفعة على الواردات للمحافظة على أسعار السلع داخل الدولة.

3.3.1. الإغراق المدمر: ويتميز ببيع الشركات الأجنبية المحتكرة لسلعها ومنتجاتها بأسعار منخفضة جدا في الأسواق الدولية بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية للسلع المماثلة أو القضاء على الصناعات الناشئة في مهدها.[1]

4.1. سياسة تخفيض سعر الصرف: وهو تخفيض سعر الصرف من عملة الدولة بوحدة واحدة معبرا عنها بوحدة أجنبية، وتنتهج الدول هذه السياسة لتخفيض قيمة أسعار سلعها ومنتجاتها المحلية مقومة بالوحدات الأجنبية لدول أخرى.[2]

2. الإجراءات الكمية

برزت الإجراءات الكمية المستخدمة كأداة من أدوات الحماية التجارية في شكلين هما كالتالي: [3]

1.2. نظام الحصص: وفحوى هذه الأداة هو تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا، مع إمكانية تحديد الناحية والمنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد، لذا يمكننا القول إن تحديد حجم الواردات هو شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد ولكن بصفة محدودة من منطق أن نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع فيما معنى أن باقي السلع الأخرى غير الواردة في إطار نظام الحصص تبقى خاضعة لحرية الاستيراد، وهناك طرق متعددة لتطبيق نظام الحصص.

1.1.2. نظام الحصص الإجمالية: حدد هذا النظام كمية محددة من السلعة المسموح باستيرادها خلال فترة زمنية معينة، دون توزيعها بين الدول المصدرة أو تقسيمها بين المستوردين المحليين.

2.1.2. نظام الحصة الموزعة: يتم في هذا النظام توزيع الكمية المخصصة للاستيراد بين الدول المصدرة وفق نسبة مئوية محددة. وقد تلجأ الدول إلى هذا النظام بهدف تفضيل دولة على أخرى، عبر زيادة حصة إحداها وتقليل حصة الأخرى.

---

[1] محمد أحمد السريتي، وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص ص 173، 174.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح، الإسكندرية، 2003، ص 203.

[3] مريم طبني، مرجع سابق، ص ص 56، 57.

3.1.2. **نظام الحصة الضريبية:** وفقًا لهذا النظام، يتم فرض تعريفة جمركية منخفضة على كمية محددة من السلعة المستوردة خلال فترة معينة، بينما تخضع أي كمية إضافية لضريبة جمركية أعلى، مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات بعد تجاوز الحد المسموح به.

2.2. **تراخيص الاستيراد:** يرتبط تطبيق نظام الحصص غالبًا بنظام تراخيص الاستيراد، حيث يُشترط الحصول على ترخيص مسبق من الجهة المختصة قبل الاستيراد، وذلك في حدود الكميات المقررة. وقد يتم منح التراخيص وفق معايير مختلفة، مثل: تخصيص الحصة لكل مستورد بناءً على حجم وارداته السابقة من السلعة، بيع التراخيص في مزاد علني، مما يتيح للدولة تحقيق إيرادات إضافية من عمليات الاستيراد.[1]

3. الإجراءات التنظيمية

تتمثل الأساليب التنظيمية في حزمة الإجراءات المتخذة بين مجموعة من الدول تهدف بها تسيير حركة التجارة الدولية بين الدول في أشكال عديدة منها المعاهدات التجارية والاتفاقات التجارية إتفاقيات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية.

1.3. **المعاهدات التجارية:** وهو اتفاق دولة مع دولة أخرى أو عدة دول عن طريق الأجهزة الدبلوماسية وتتميز المعاهدات بطول المدة، كما يهدف هذا الاتفاق إلى التعاون في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية منها من خلال تنظيم العلاقات التجارية وحركة المبادلات التجارية بين هذه الدول.

2.3. **الاتفاقيات التجارية:** وهي اتفاق قصير المدة يكون بين دولة أو عدة دول يهدف إلى التعاون في بعض المجالات أو التعاون التجاري لبعض السلع والخدمات وذكرها في الاتفاق المبرم كما تتميز الاتفاقيات التجارية على المعاهدات التجارية بأنها قصيرة الأجل والمعاهدات تكون لمدة طويلة الأجل.

3.3. **إتفاقيات الدفع:** وهو اتفاق ممضى بين دولة ودول أخرى يتضمن بموجبه تسوية كافة الالتزامات والمعاملات المالية وتسوية الحقوق وحل النزاعات المالية العالقة.[2]

---

[1] مريم طبني، مرجع سابق، ص 58.

[2] أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**، بدون طبعة، مصر، 1999، ص 170.

وهو اتفاق تقوم الدول بسداد كل المدفوعات لتسوية الديون التجارية والاستثمار في رأس المال أو لأغراض عدة. كمعاملات المصدرين أو المستوردين أو الشركات متعددة الجنسيات أو الأشخاص الذين يرغبون في إرسال الأموال إلى الأصدقاء أو الأقارب.[1]

الشكل رقم (01-02): يوضح أهم الأدوات المستخدمة في الحماية التجارية.



Source : Djouadi Noureddine, The Protectionism PPT, Unvi Eloued Algérie, 2023, p09, https://www.researchgate.net/publication/376133904.

المبحث الثالث: الإطار العام للحمائية الجديدة

تميزت المبادلات التجارية بتطورات متسارعة في التجارة الدولية بين دول العالم ودعوة العديد من الدول وعلى رأسها الدول الليبرالية الرأسمالية منها إلى زيادة تحرير أكثر للمعاملات التجارية بين الدول، وأمام هذه التحديات الغير مسبوقة كان لزاما على المنظمة العالمية للتجارة مواكبة التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، والعمل بجد للتحرير الكلي لتجارة، بإلغاء ورفع كل القيود الجمركية والحواجز التي تعيق هذه المبادلات التجارية دوليا.

كان لسياسات التحرير للتجارة الدولية تحقيق نسب نمو مرتفعة جدا للدول الصناعية الكبرى في مهد تحرير للمبادلات التجارة ومع زيادة التنافس بين الدول لتحقيق نسب أكثر برزت دول ناشئة جديدة في مقدمتهم الصين والبرازيل وروسيا والهند، والتي حققت نسب نمو مرتفعة ومستدامة واستطاعت فك مكانها لها في الاقتصاد العالمي.

[1] Harrod, Roy Forbes, Pierce, Francis S. and Wonnacott, Paul. **"International payment and exchange."** Encyclopedia Britannica, 11/03/2024, https://www.britannica.com/money/international-payment. Accessed 22 /04/ 2024.

كل هذا زاد من حدة المنافسة بين هذه الدول والدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ما أدى بالدول المتقدمة إلى مراجعة سياساتها في تحرير التجارة الدولية بعدما كانت الراعية للتحرير بعدما تأثر بهذا الانفتاح، واعتبرت ظهور الدول الصاعدة المنافسة لها في التربع على الاقتصاد العالمي خطر جديد يهدد مكانتها العالمية، فظهر ما يسمى بالخطر التجاري الجديد أو بمصطلح الحمائية الجديدة.

إن الحمائية الجديدة في أشكالها ومضامينها لا تتنافى أو تتعارض مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة OMC، لكنها حاولت خلق أساليب ومعايير جديدة تواكب التطورات التي وصل إليها الإنسان وفي نفس الوقت تطمح لتحقيق رغبات وحاجيات أخرى من شأنها تحقيق سلع ومنتجات ذات جودة وتهتم بصحة وسلامة المستهلك في كل دول العالم، باستخدام تكنولوجيا ذات جودة عالية بالموازاة مع عدم توفر وتحقق هذه الشروط والأدوات والمعايير لدى الدول المنافسة لها، هذه الاجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقييد وعرقلة التجارة الدولية دون المساس بالأهداف المنشودة للمنظمة العالمية للتجارة، وهو تحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء فيها، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث للحمائية الجديدة ونشأتها وأدواتها ودوافع وأسباب ظهورها.

المطلب الأول: ماهية الحمائية الجديدة.

تميزت التجارة الدولية بالتنافس الحاد بين الدول المتقدمة والدول الناشئة بعد تحقيها لأرقم نمو كبيرة جدا ومستدامة، جعل الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحسس بالخطر بعدما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي كانت تدعو إلى تحرير التجارة بالعمل على إلغاء ورفع كل القيود والعراقيل الجمركية برزت الحمائية الجديدة كسياسة تجارية جديدة بأدواتها وتوسع أفكارها وأهدافها في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي لمواجهة التطورات المتسارعة التي تهدد مكانتها الريادية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: نشأة الحمائية الجديدة وظهورها

تزامن ظهور الحمائية التجارية الجديدة مع قيام الصناعات الناشئة في القرن الماضي، كما تزامنت مع إنتشار العولمة والاتجاه نحو التدويل كما زاد توسعها وتركزها مع انتقال بعض الصناعات الناشئة مثل صناعة الملابس، الصلب، المنسوجات إلى البلدان النامية ومع تخصصها وتقسيم العمل فيها، ولتشهد في الثمانيات القرن الماضي توسع طال قطاعات أخرى كسيارات وبعض المنتجات الزراعية للدول الناشئة

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورات واسعة نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي والأبحاث العلمية المتطورة براعات الاختراع، وكان له مردود على تزايد قدرة الدول المتقدمة على توسيع أنشطتها وإنتاجها لتشمل في عدة مجالات صناعية وزراعية تذر بها فوائض إنتاج كبيرة على أسواقها وتصرف فوائضها إلى الأسواق الدولية لتنشيط التجارة الدولية وتحقيق أرباح من خلال غزو منتجاتها للأسواق العالمية.

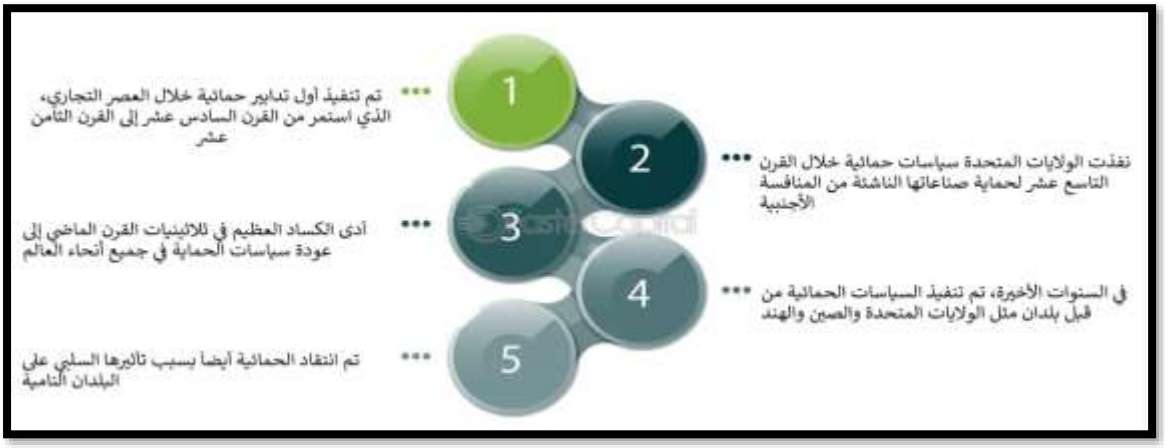
بالرغم من مساعي إتفاقية الجاتGAAT، ثم المنظمة العالمية للتجارة(WTO) إلى تحرير للتجارة الدولية، ورفع القيود والحواجز بكافة أشكالها أمام التدفقات التجارية والنمو الكبير للأسواق المالية والنقدية، وعلى الرغم من كل مساعي التحرير وبالتزامن مع انتقال الصناعات إلى الدول النامية وظهور المنتجات البديلة والمقلدة في بداية السبعينيات جعل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالخطر الذي يهدد مكانتهما فلجأتا إلى تصعيد التدابير الحمائية بغية السيطرة على الأسواق العالمية وحماية مصالحها.[1]

إن تزايد تبني الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوروبية لسياسة حمائية متحججة بدعوى معالجة والتعافي من الأزمات وتباطؤ النمو واختلالات في أسعار الصرف والجمود الهيكلي، حيث أفاذ صندوق النقد الدولي مسألة الاختلالات وعدها من دواعي الحمائية لدى الدول المتقدمة ، حيث لجأت الدول المتقدمة والصناعية منها إلى إستخدام ما تضمنته المادة 19 من قانون الجات لتدخل الدولة المستوردة لحماية اقتصادها إذا كانت السلع المستوردة تضر بإقتصادها، ومستعينة بنصوص الوقاية والسلامة الصحية لكي تبرر وضع حواجز وقيود على واردات الدول الأخرى بصفة مؤقتة تسمح لها بتعديل أوضاعها ومن أجل العودة إلى الحرية التجارية.[2]

[1] حسن موسى فاضل، وآخرون، **الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية**، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء،2020، ص ص6 ،7.

[2] حسن موسى فاضل، وآخرون، **الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية**، مرجع سابق ص7.

الشكل رقم: (01-03): مراحل تطور الحمائية التجارية



Source : **Protectionism : Unveiling the Motivations Behind Tariff Wars**, Website : Publication date : 22/07/2024, Available at : https://fastercapital.com/content/Protectionism--Unveiling-the-Motivations-Behind-Tariff-Wars.html? Access date : 30/06/2024 at 15 :03.

الفرع الثاني: تعريف الحمائية الجديدة: neo-protectionism

تعددت تعاريف الحمائية الجديدة وذلك لغموض أساليبها وأهدافها ومساعيها في ظل عالم تقوده دول تسعى لتحرير التجارة الدولية بين الدول، ولذا شهدنا اختلاف الكتاب المفكرين في الاجماع على تعريف واحد فكانت المفاهيم والتعاريف حسب نظرة وأراء كل مفكر أو كاتب على حدي، ونذكر منها:

1. تعرف الحمائية الجديدة أو الحمائية المبتكرة بأنها سياسات تعريفية شفافة وديمقراطية تهدف إلى إظهار أشكال جديدة ومتنوعة. تهدف إلى نقلة نسبية في التكنولوجية والتخصصات وحركية معينة للقدرات الإنتاجية للمنتجين والمصدرين في الوطن زيادة على الابتعاد عن كل الممارسات القديمة.[1]
2. وهي كل الوسائل والتدابير التي يتم بها ممارسة الحماية في أشكال جديدة لم تدرج ضمن اتفاقية الجات وتتضمن هذه اللوائح والتدابير مخاطر، حيث يتم حظر "الواردات غير المرغوب فيها من حصص الاستيراد أو اتفاقيات التسويق يتم تخفيض قيمة العملات.[2]

[1] Léo CHARLES**, Protection, spécialisation et croissance économique pendant la première mondialisation en France et en Suisse (1913-1850),** THÈSE PRÉSENTÉE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR DE ÉCOLE DOCTORALE ENTREPRISE, ÉCONOMIE ET SOCIÉTÉ – E.D. 42, SPÉCIALITÉ : SCIENCES ÉCONOMIQUES L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, Soutenue le 7 novembre 2016, P261.

[2] Lang, Franz Peter **Neo-protectionism and economic growth**, Intereconomics, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 19, Iss. 3, 1984, pp. 129-133.

3. وهي الوسائل والأساليب المستخدمة من دولة أو مجموعة من الدول من أجل حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة ذكية ومخفية لضمان القدرة على المنافسة الأجنبية عن طريق تجسيد إجراءات وأساليب مختلفة لخلق نمو متفاوت على مستوى السوق المحلية والأسواق الدولية.[1]
4. وهي مجموعة المعايير والأساليب المستخدمة لتسهيل وتدعيم المخرجات الوطنية من السلع والخدمات في الأسواق المحلية والدولية مستغنية عن كافة أشكال الدعم والحماية القديمة (كاستخدام القيود الكمية والفنية) ممثلة في أشكال عدة والمتمثلة في:[2]

- إستخدام المعاملات التمييزية بكل أشكالها .
- تقديم الدعم والمساعدات والتسهيلات للمؤسسات والشركات الوطنية وفق برامج الدعم والإنقاذ الحكومي.
- تخفيض قيمة العملة من خلال التأثير على القيم الخارجية.

5. الحمائية هي قومية مثيرة للاهتمام وخطر على المنافسة يجب حماية السوق منه، وهي من الأساليب والتي تستخدم لتقييد مصطنع للإمدادات التجارية وبما يؤدي لعرقلة دخولها ومنافستها.[3]

كتعريف شامل: وهي مجمل الوسائل والأساليب والتسهيلات المقدمة من حكومات الدول والتي تهدف إلى تدعيم المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية بكافة الطرق الخفية والتي لم تنص عليها إتفاقيات تحرير التجارة الجات GAAT أو منظمة التجارة العالمية WOT والموجهة في أشكال الجودة للسلع والمنتجات والحماية الصحية للمستهلك والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الإنتاج والتطوير للمنتجات كل هذه الأساليب والمعايير تهدف إلى خلق عرقلة جديدة للتدفقات التجارية في الأسواق المحلية والدولية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

---

[1] سفيان بن عبد العزيز، وآخرون، **الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية،** ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي بعنوان الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية أيام 02-03 نوفمبر 2019، ص (163). جامعة الوادي- الجزائر

[2] محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية،** مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، 2014، ص 210.

[3]Daude Bancel**, Le protectionnisme l'avenir économique de la France**, Journal of the Royal Statistical Society, volume : 80, N: 1, 1917, PP 2,3.

المطلب الثاني: الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة ومميزاتها

ازدهرت التجارة الدولية في السنوات الأخيرة مع ظهور دول صاعدة جديدة تنافس الدول المتقدمة ما أدى إلى الحروب التجارية أو ما يسمى بحروب المصالح وهذا ما أدى بتنوع أشكال الحماية بين القديمة والجديدة وتميزت هذه السياسات بمميزات امتزجت بين ما هو قديم وما هو جديد فقد برزت بشكل كبير في الصراع بين الدول المتقدمة والدول الناشئة.

الفرع الأول: الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة

مرت السياسات التجارية الحمائية بتطورات سريعة تزامنت مع تصارع مصالح الدول الكبرى والتي لها مكانة جد مرموقة في الأسواق الدولية والاقتصاد العالمي وقد عرف هذه السياسات تنوع في أشكاله وأساليبها ولهذا سنتطرق لأنواع الحمائية والفروقات المستخدمة في كل منها في الجدول أدناه:[1]

الجدول رقم (01-03): الفرق بين الحماية القديمة والحمائية الجديدة

الحماية القديمة	الحمائية الجديدة
• تتنافي الحماية القديمة بشكل مباشر مع قواعد ومبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية • تعتمد على إستخدام وفرض الرسوم الجمركية والاعفاءات الضريبية ونظام الحصص والدعم الحكومي.	• تستخدم أساليب لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية والإغراق وللحماية من الصراعات التجارية. • تستخدم أساليب ومعايير رمادية لا تتنافى مع مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة. • تمثل إستثناءا تستخدمه الدولة لمكافحة الإغراق وقواعد المنشأ حسب ما جاء في المادة 19 من إتفاقيات تحرير التجارة الجات وقد أسيئ إستخدام هذا الاستثناء عند الدول الصناعية الكبرى.

المصدر: محمد عبد الشفيع عيسى، حجازي الجزار، **أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية**، لقاء الخبراء للعام الأكاديمي، 2018 معهد التخطيط القومي، /2019، مصر، ص03

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، حجازي الجزار، **أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية**، معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء للعام الأكاديمي، 2019/2018، مصر، ص03.

الفرع الثاني: مميزات الحمائية الجديدة

تتميز الحمائية الجديدة بعدة مميزات نذكر منها:

1. شهدت السياسات الحمائية تزايد في إطار المعاملة بالمثل، مما أثر على نمو الاقتصاد العالمي.
2. التأثير على مستويات المعيشة والرفاهية في العالم من خلال ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، والأسعار العالمية وارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية.
3. تراجع الإنتاج والابتكار والذي تأثر بسبب الحماية والمنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية.
4. تتميز بسيطرة الولايات المتحدة والصين على التجارة الدولية باعتبارهما أكثر الدول الممولين لها.[1]
5. تأتي هذه السياسات بالتزامن مع عدم التعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية وتباطؤ النمو وتزايد الخلل في موازين المدفوعات.
6. تتمز بعدم تعارضها مع تحرير التجارة، باعتبارها سياسات رمادية لا تتعارض صراحة مع قواعد الجات المتضمنة تحرير التجارة ولكنها تعرقلها وتضر بالنظام التجاري الدولي.
7. تتركز هذه السياسات التجارية على دولة وتهمل مصالح الدول الأخرى. لأنها تبحث عن تحقيق المصالح الوطنية في زمن وجيز.
8. تزايدت السياسات الحمائية بشكل كبير في العالم بما يقارب20 إجراء حمائي شهريا في العالم، ما تسبب في تزايد إجراءات حمائية أخرى في إطار المعاملة بالمثل.
9. تشجع الحمائية الجديدة على النمو المحلي في الصناعات التي تسيطر عليها القوى العظمى.[2]
10. تعظيم أرباح الشركات الوطنية ودفعها لخلق منتجات جديدة ومتطورة.[3]

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، حجازي الجزار، **أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية**، مرجع سابق، ص04.

[2] Bernardine-Adkins and other, **Protectionism**, https://gowlingwlg.com/en/topics/protectionism/, Date viewed:22/03/2024, on: 10.03.

[3] Alan Greenspan, **Protectionism will do little to create jobs and if foreigners retaliate**, we will surely lose jobs, https://environmental-conscience.com/protectionism-pros-cons/, Date viewed:22/03/2024, on: 10.32.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الحمائية الجديدة

مع تنامي النزعة الحمائية الجديدة وتوتر العلاقات التجارية الدولية تولدت على خلفية أسباب ودوافع أدت إلى ممارستها في الحفاظ على مصالحها، كما كانت للحمائية الجديدة تنوع في تلك الأدوات والوسائل المستخدمة، نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: أسباب ودوافع الحمائية الجديدة

مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، واجه الاقتصاد الدولي سلسلة من الأزمات، من بينها أزمة النقد الدولي، وأزمة النفط، وأزمة الفوائض المالية. وقد كانت الاقتصادات الرأسمالية في قلب هذه الأزمات، مما دفعها إلى تبني ما يعرف بـ الحمائية الجديدة. تميزت هذه المرحلة بظهور أساليب وأدوات جديدة للحماية التجارية، والتي كانت أقل وضوحًا ولكن أكثر فاعلية في إعاقة تدفقات التجارة الدولية. كما طرأت تغيرات جوهرية على طبيعة وأهداف إجراءات الحماية، حيث أصبحت تمييزية، أي أنها موجهة ضد بلدان معينة أو ضد أنواع محددة من السلع.

وفيما يلي أبرز الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة الحمائية الجديدة:

1. تزايد وتصاعد حدة الأزمات في الاقتصاديات الدول المتقدمة والتي أدت بها إلى خلق أساليب ومعايير جديدة للحماية تكفلها حد أدنى من الهيمنة والمحافظة على مكانتها العالمية في خضم الصراع الذي تشهده التجارة الدولية.
2. ظهور قوى اقتصادية جديدة ممثلة في الدول الصاعدة في حلقة المبادلات التجارية الدولية، كالصين، البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، ودول التنين (وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.
3. غزو السلع الآسيوية أسواق الدول المتقدمة وبأسعار منافسة لسلع منتجات الدول المتقدمة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع اليد العاملة الرخيصة.
4. اعتماد الدول المتقدمة على استثناءات مبادئ الجات، لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حماية منتجاتها من المنافسة، فقد أسيء استعمال هذه المادة والتي كانت منافية لاتفاقيات تحرير التجارة فقد أقدمت

الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأوروبية على تصعيد فرض العديد من الحواجز والقيود والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية، والجدول التالي يوضح ذلك[1].

الجدول (01-04): تصاعد نزعة الحمائية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية.

نوع السلعة	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	1980-1976	1985-1981	1980-1976	1985-1981
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	صفر	7	صفر
الخشب والورق	2	4	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيماوية	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	73	4	48
معدات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	15	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع الكيماوية	15	30	3	10

[1] جعفري عمار، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص ص89،90.

الصلب والمعادن	24	18	15	12
معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الإجمالي	70	97	33	47

المصدر: عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات (التحديات والفرص)** ، الطبعة01، مكتب مدبولي، 2000، القاهرة، ص31.

كذلك توجد أسباب ودوافع أخرى كانت من بين الأسباب التي إعتمد عليها بعض الدول لحل اختلالات في سياساتها الاقتصادية أو في حل للأزمات في الاختلالات نذكرها فيما يلي:

5. **الكساد التضخمي:** تعد من الظواهر الاقتصادية التي برزت في البلدان الصناعية المتقدمة في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث تزامن مزيج من الكساد الاقتصادي والتضخم في زمن واحد، مما نتج عنه حدوث ارتفاع في معدلات البطالة وبمصاحبة ارتفاع في المستوى العام الأسعار.[1]

ويعتبر مزيج من العوامل تباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة. هذا مزيج لم يتوقع حدوثه في منطق الاقتصاد.[2] لكن أجماع الاقتصاديون على العمل للزيادة الإنتاج إلى القدر الذي يؤدي فيها إلى نمو أعلى دون تضخم إضافي. لتضييق على السياسة النقدية لكبح جماح عنصر التضخم في الركود التضخمي.

6. **تقلبات أسعار الصرف:** إن التقلبات في أسعار الصرف وعدم التناسق فيها منذ التخلي على نظام بروتن وودز أدى إلى انتشار الحمائية من خلال سعي الحكومات إلى تنظيم التدفقات التجارية. يتم إستخدام تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بمقابل أسعار العملات الأخرى وقياساً بعملات الدول المستوردة والذي فسره الاقتصاديون على أنه نوعا من أنواع الحماية يطلق عليه الحماية النقدية أو ما يسمى بحرب العملات أيضاً

[1] بوعبيد ميلود، جعيل جمال، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد01، جامعة باتنة01، ص77.

[2] **Cnbc** عربية، **الركود التضخمي. السيناريو الأسوأ الذي لا يتمناه أحد في أي اقتصاد**، تاريخ النشر: 2023/01/16، https://www.cnbcarabia.com/105473/2023/15/01/، تاريخ الاطلاع: 2024/03/30، على الساعة:18.24.

فهو يقيس حصيلة الصادرات بالعملة الوطنية وداعما بذلك القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق العالمية.[1]

إن الاضطرابات في أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة انعدام اليقين الاقتصادي، ومن ثم عندما ترتفع أسعار الصرف لدولة ما يؤدي ذلك إلى تراجع في الصادرات المصنعة في هذه الدول.

7. **الاختلالات التجارية:** تحدث الاختلالات التجارية عندما تستورد دولة ما المزيد من السلع والخدمات بحيث تكون الكميات المستورة أكبر من الكميات المصدرة. ما يؤدي إلى عجز في توازنها الدولة، والتي تحدث آثار سلبية تؤدي بانعكاسها سلبيا على إقتصادها فقد فسر بعض الاقتصاديين هذا الخلخل على أنه يتكون نتيجة للممارسات التجارية غير العادلة، والبعض الآخر يرجعها إلى عوامل الاقتصاد الكلي مثل معدلات الاستثمار والمدخرات.

قد يكون العجز التجاري نتيجة للنمو الاقتصادي القوي للبلد ومستويات عالية من الطلب على المستهلك. على العكس من ذلك، قد يشير فائض التجارة إلى أن البلد لا يستثمر بما فيه الكفاية في اقتصاده ويعتمد بشدة على الصادرات، هذه الاختلالات دفعت بالعديد من الدول لاستخدام أساليب حمائية جديدة لمعالجة أوضاع إقتصادياتها.[2]

8. **احتواء التوسع الصناعي للدول الناشئة:** إن أغلب الدول النامية تصدر سلعا لا تحتاج إلى مهارة، وقد حاولت الدول الصناعية استخدام التعريفة الجمركية على المنسوجات والملابس والأحذية وبعض البتروكيماويات، كما وضعت قيودا على استيراداتها لمواجهة بعض السلع الغذائية وصناعة الجلود المنتجة في الدول النامية، عندما شعرت بتحول الميزة النسبية عنها لصالح نمو الواردات من هذه الدول بين عامي 1973و1981، وبمعدل نمو سنوي 22% في المتوسط، إلا أن معدل نمو هذه الواردات عاد ليهبط إلى نحو 04% فيما بين عامي 1981و1986 نتيجة لفرض هذه القيود.

وإذ كانت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي القوة المركزية التي تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي، فإنها لم تصل بعد إلى تسوية تعيد الاستقرار إلى التجارة الدولية، وإن نظام التجارة الحرة الذي

---

[1] مطانيوس حبيب، **الحماية الاقتصادية**، مجلة الموسوعة العربية، المجلد08، ص 526، متاح على الموقع: https://arab-ency.com.sy/ency/details/3049/8، تاريخ الاطلاع: 2024/04/22، على الساعة:11:07.

[2] **Addressing Trade Imbalances for Improved Terms of Trade, Updated: 19 Jun 2024,** https://fastercapital.com/content/Addressing-Trade-Imbalances-for-Improved-Terms-of-Trade.html#Understanding-Trade-Imbalances, Date of access: 04/22/2024, at : 13.30.

كرسته الجات وأسسته على النموذج الريكاردي بدأ يتهاوى باضطراب أمام نظام الحماية الذي يتوسع في كل مكان. [1]

9. الثورة العلمية والتكنولوجية: تحمل في طيات الثورة العلمية والتكنولوجية تقدم ورخاء البشرية فيما تتخللها مخاطر عالمية، تعود بالسلب على الدول النامية وتتجلى ذلك في سياسات الخصخصة، بالإضافة إلى تفشى البطالة، وانتقال ورأس المال محل المشروعات المعتمدة. كما تؤدي هذه الثورة على اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية، من خلال خفض تكاليف الإنتاج، واستخدام أنماط جديدة في التنمية وتوسع في التجارة الدولية، وهذا ما أدى ببض الدول إستخدام الحمائية لحماية منتجاتهم الوطنية ذات الجود والتكنولوجيا العالية.[2]

10. تواتر الأزمات المالية العالمية: شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية والتقلبات، والتي سادت النظام الاقتصاد العالمي الحالي، وفي ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات وتوسع خطى العولمة تسارعت حركة رأس المال والتحولات. كل هذه الأسباب أدت إلى إحياء التفكير، في العودة إلى أساليب حمائية تعالج هذه الأزمات وتعيد الاختلالات التجارية إلى طبيعتها، والتي انطلقت في معظمها من النظام الرأسمالي، الذي يدعو للحرية الاقتصادية والانفتاح، ورفع القيود وإزالة الحواجز عن حركة التجارة الدولية، فلقد لعبت الأزمات دورا كبير في تقوية مواقف العودة للسياسات الحمائية والعمل على تطوير أساليبها وأدواتها بشكل مستمر، وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ومن هذه الأزمات نذكر بعض منها:

الأزمة المالية 2008 " نتجت عن سلوكيات معتادة غير متوقعة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين لتسوية أصولهم في المنظومة المالية ويتضمن وتهديدات وأخطار مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

[1] حسن موسى فاضل، وآخرون، **الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية**، مرجع سابق، ص ص14-17.

[2] محمد نصحى إبراهيم، **الثورة التكنولوجية وتأثيرها علي المعلم**، https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/210076، تاريخ الاطلاع: 2024/04/22، الساعة: 14.02.

وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى.[1]

ومن الأسباب التي أدت إلى تفاقمها نذكر:

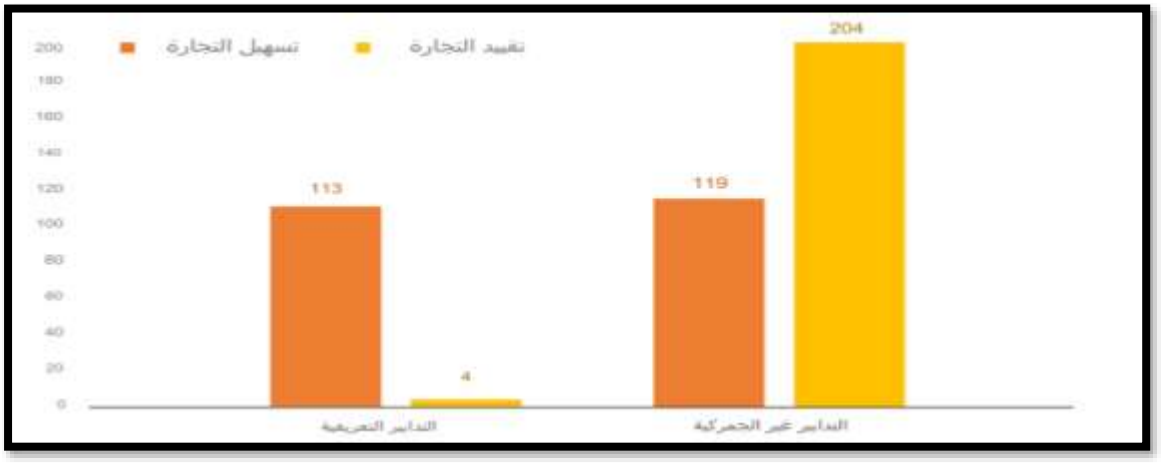
- ✓ حالات التذبذب في الاقتصاد الكلي
- ✓ ضعف الإشراف والرقابة الدائمين من الحكومات تطبيق سياسات نقدية ومالية كلية غير الملائمة
- ✓ عدم الاستقرار في القطاع المالي وضعف الأجهزة الرقابية والمحاسبية.
- ✓ استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي والأخلاقي.
- ✓ تشوه أجهزة نظام الحوافز:
- ✓ تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان وتنظيم سياسات سعر الصرف.

أزمة كوفيد19: في أواخر 2019 حيث شهدت الصين أول إنتشار لهذا الفيروس وبالضبط إلى مدينة ووهان حيث كانت محل تتبع ولفت لأنظار العالم، أطلق عليه فيروس كورونا، وقد شمل الأعراض التالية وهي الحمى وضيق التنفس والسعال، وألم العضلات والتعب والالتهاب في الحلق وفقدان الرائحة والاسهال وآلام البطن،[2] كما كلف البشرية عدد مهول من القتلى والمصابين كما كلف الاقتصاد العالمي خسائر جد كبيرة تفاوتت بين دول العالم، وخاصة اقتصاديات الدول المتقدمة نتيجة سياسات الإغلاق والكامل والإغلاق الجزئي، من خلال غلق المطارات والمحطات والموانئ كسياسات حمائية احترازية وحظر للتجوال للتضييق على أنتشار الفيروس كوفيد 19. كما شهدت بالمقابل توسع لنشاط المستلزمات الصحية وأجهزة الوقاية من الفيروسات بكل إشكالها، الشكل أدناه يوضح التدابير التجارية المتخذة في فترة إنتشار فيروس كوفيد19.

[1] روابح عبد الرحمان، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد04، العدد03، جامعة الجلفة، 2010، ص221.

[2] سفيان خلوفي، كمال شريط، **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد19– عمى مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد08، العدد03، جامعة أم البواقي، ص1653.

الشكل رقم (01-04): يوضح التدابير التجارية المتخذة لكوفيد19



Source: unctad, https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/covid-19-and-ntms, Date viewed :22/03/2024, on : 10.03.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التدابير غير الجمركية المتخذة في فترة إنتشار كوفيد 19 شهدت ارتفاع كبير جدا بالمقارنة مع التدابير التعريفية والتي عرفت زيادة طفيفة وهو ما يثبت أن جل هذه التدابير جاءت حمائية في مظهر التدابير التجارية الاحترازية.

أزمة الغذاء العالمية: أدت أزمة الغذاء إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. ويعود ذلك إلى انخفاض استخدام الأسمدة، مما أدى إلى تراجع إنتاجية المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الزراعة. في الوقت نفسه، فإن السياسات الحمائية تمثل مصدر قلق كبير، حيث أقدمت العديد من الدول على وقف تصدير الحبوب وزيوت الطهي، خشية حدوث اضطرابات اجتماعية. ووفقًا للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، فقد أعادت ما يقرب من 20 دولة فرض قيود على الصادرات، مما ساهم في تفاقم أزمة الجوع العالمية.

ومع استمرار تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، قامت العديد من الدول بفرض قيود على تجارة السلع الغذائية الأساسية. ووفقًا لأحدث بيانات البنك الدولي، ارتفع عدد الدول التي فرضت قيودًا على تصدير المواد الغذائية بنسبة 25%، ليصل إلى 35 دولة. كما تم تنفيذ 53 تدخلاً تجاريًا حمائيًا أثر بشكل مباشر

على تجارة المواد الغذائية، من بينها 31 قيدًا على الصادرات، بالإضافة إلى 9 قيود على صادرات القمح، مما زاد من تعقيد الأزمة الغذائية العالمية.[1]

أزمة الطاقة: وهو إستخدام روسيا للغاز الطبيعي كسلاح للضغط على الولايات المتحدة وأوروبا باعتبارها من الدول التي تمتلك أكبر احتياطي عالمي وهي أكبر مصدر للغاز لأوروبا ردًا على حزمة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا، كما أن روسيا اتخذت قرارًا بتحويل مدفوعات الغاز الروسي بالروبل الروسي بدل الدولار الأمريكي للبلدان الصديقة وغير الصديقة كأسلوب حمائي لامتصاص العقوبات وتطبيق سياسة المعاملة بالمثل في الحماية للمصالح الوطنية.[2]

تأثر الاقتصاد العالمي وحركة المبادلات التجارية الدولية بتعدد الأزمات بداية من الأزمة المالية عام2008 إلى أزمة الطاقة سنة 2023، ما نتج عنه ركود في نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي حجم التجارة العالمية، كل هذا في ظل سياسات النظام الاقتصادي الحالي ففي كل مرة تتزايد الدعوات والحجج للعودة لتطبيق تدابير حمائية جديدة، تكفل لهم العودة لتنظيم اقتصاداتهم، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة، والتي لا ينطوي أغلبها على تعريفات جمركية، لاسيما فيما يتعلق بفرض قيود على تراخيص الاستيراد والمعايير البيئية والصحية وشروط المحتوى المحلي، ويوضح الجدول الاتي الاتجاهات التي اتخذتها التجارة العالمية في ظل الاندفاع نحو الإجراءات الحمائية الجديدة وتعدد الأزمات:

[1] جمال بسنت، **الهند نموذجًا: لماذا تصاعدت القومية الغذائية خلال الحرب الأوكرانية؟**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: https://ecss.com.eg/19724/، تاريخ الاطلاع 2023/12/28، على الساعة 14.02.

[2] مخيمر أسامة فاروق، **تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة للتغير ات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد18، العدد17، جامعة بني سويف، ص 05-34..

جدول رقم (01-05): معدلات نمو حجم التجارة الخارجية والتغير في شروط معدل التبادل التجاري للمدة 2008-2022. (%)

السنوات	إجمالي تجارة العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية والناشئة		التغير في شروط التبادل التجاري	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الدول المتقدمة	الدول النامية والناشئة
2008	2.8	1.9	0.6	4.0	10.9	1.7-	3.7
2009	11.7-	11.7-	12.1-	8.2-	8.4-	2.9	5.1-
2010	14	14.1	13.3	13.9	15.4	1.1-	2.5
2011	6.3	5.9	5.0	6.30	9.5	1.8-	4.1
2012	2.8	2.1	1.1	4.2	5.8	1.2-	0.3
2013	3	2.3	1.4	4.4	5.6	0.6	0.1-
2014	3.9	3.9	3.9	3.2	4.3	0.3	0.6-
2015	2.8	3.8	4.9	1.4	1.0-	1.9	4.3-
2016	2.3	2	2.6	2.8	6.5	1.1	1.4-
2017	5.6	4.8	4.8	1.7	7.4	0.2-	1.5
2018	4	3.5	3.9	4.2	5.1	0.4-	1.1
2019	1	1.4	2.1	0.50	1.1-	0.2	1.5-
2020	7.8-	8.90-	8.30-	4.90-	7.90-	0.90	1.0-
2021	10.6	9.50	10	12.50	11.70	0.7	1.1
2022	5.1	5.2	6.6	4.1	3.50	2.1-	1.3

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي إحصائيات متفرقة، https://www.amf.org.ae/sites/، تاريخ الاطلاع:2024/03/15 على الساعة: 10:17.

نلاحظ ما تضمنه الجدول أعلاه أن معدلات نمو التجارة العالمية كان متذبذبا، إذ كان نمو التجارة العالمية في مطلع عام 2008 قد بلغ 2.8%، ثم تأخذ المعدلات في الانخفاض وابتداء من سنة 2009 بنسبة -11.70% حيث حدث انتكاسة كبيرة للإقتصاد العالمي جراء أزمة الكساد العالمي وتعطلت فيه جل القطاعات وخاصة الدول المتقدمة بدرجة كبيرة جدا لتبدأ في موجة التعافي مع مطلع عام 2009 والذي حقق نسبة نمو في التجارة العالمية بلغت لتبلغ 14%، ثم شهدت تذبذبات خفيفة وابتداء من2010 إلى غاية نهاية سنة 2018 لتشهد ركود في نمو حجم إجمالي التجارة الدولية مطلع 2019 نسبة نمو1%،

وبداية سنة 2020 أين حققت نسبة نمو-7.80%، أين لاحظنا انخفاض كبير في إجمالي حجم التجارة العالمية مقارنة بسنوات السابقة من جراء تفشي فيروس كوفيد19 وتطبيق لسياسات الغلق الجزئي والكامل وتطبيق الإجراءات الاحترازية وغلق لجميع المطارات والموانئ والأماكن العامة.، ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل عدة منها.

لتشهد موجة التعافي بداية من سنة 2021، محققة نسبة تحسن وصلت إلى حدود 10.60%، ومع حلول سنة 2022 شهد الغزو الروسي على أوكرانيا والتي خلفت عقوبات إقتصادية على روسيا وردا على هذه الدول اتخذت روسيا عقوبات مماثلة ردا على الانتهاكات المفروضة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: أدوات الحمائية الجديدة.

شهد أواخر القرن الماضي استخدام أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية، للتقليل من الاستيراد ولقد ظهرت أنواع جديدة من القيود تعترض حرية التجارة الدولية سميت الأساليب الرمادية نذكر منها:

1. **معايير الصحة والسلامة:** تبني الدول لاستخدام معايير وخيارات جد دقيقة ومتشددة في شروط الصحة والسلامة للمستهلك وتدخل ضمن شروط السماح بدخول الواردات من السلع والمنتجات، بالمزامنة مع عدم استيفاء السلع البديلة المصنعة محلياً نفس هذه المعايير، وبالتالي فإن الشروط والمعايير تُستخدمها الدول المتقدمة كذريعة لضمان حماية خفية للصناعات الوطنية المحلية من منافسة الأجنبية.

2. **معايير الجودة والمواصفات والمقاييس:** تعتمد الدول المتقدمة على هذه المعايير كحماية خفية غير مباشرة تفرض على واردات السلع من الخارج، مع ضمان عدم تطابق هذه السلع المصنعة محليا للمواصفات التي تم فرضها وبهذا تتم عرقلة دخول هذه السلع لأسوق الدول المتقدمة والصناعية منها.[1]
3. **اتفاقات تقييد الصادرات اختياريا:** تتضمن هذه الاتفاقيات ترتيبات للحد من الصادرات كتدابير تحمي بها الدولة المستوردة المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية ويعزز ميزان المدفوعات في تلك الدولة وبعبارة أخرى عزم الدولة المصدرة من تلقاء نفسها، بتحديد الكميات التي تصدرها من سلع ومنتجات معينة إلى دولة أخرى.
4. **التوسع الاختياري في الاستيرادات:** وهي أن تقوم الدولة باستيراد كميات معية من السلع أو بالقيمة يفوق الكميات المستوردة من قبل وفقا لقواعد السوق الحر، وكمثال فرض بتطبيق هذا الإجراء على اليابان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد بعض السلع الزراعية مثل اللحوم والأرز بكميات تزيد عما كانت تستورده من قبل.
5. **ترتيبات السوق المنظم:** هذه الترتيبات نصت عليها المادة 19 من الجات والمتعلقة ترتيبات الوقاية أو حضر جزئي للواردات، بحيث تنص هذه المادة إلزام الطرف المتعاقد أن بفسخ التزاماته وفق الاتفاقية بالنسبة للمنتج الأجنبي في حالة استيراده كميات متزايدة، وهو ما يشكل أضرار على الطرف المتعاقد، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا الإجراء لتقييد أو الحد الجزئي من واردات سلع معينة لليابان[2]
6. **سياسة المنافسة والممارسات التقييدية للشركات الدولية:** هي عبارة عن إجراءات تفرض للحد من المنافسة واستبعاد الشركات والدول المنافسة لها مما يؤدي إلى تعزيز مكانة تلك الشركات، وهي الإجراءات تفرضها الشركات المسيطرة على المتعهدين الأصغر في التوريد والتوزيع مثل اتفاقات الإبقاء على سعر إعادة البيع أو حظر التصدير وحظر منح الخصم وكذا رفض التعامل والتسعير الافتراضي، ويمكن إدراج إجراءات الحمائية الجديدة ضمن التدابير التعريفية، والتي تتضمن جملة من الإجراءات

[1] محمود فتح الله، **خصائص "الحمائية الجديدة" وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/08/17، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8496/، تاريخ الاطلاع: 2024/01/23، على الساعة: 13:07.

[2] حسن موسى فاضل، وآخرون، **الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية**، مرجع سابق، ص ص10- 12.

والسياسات التي تفرض الدول على السلع المستوردة والمصدرة إلى جانب نظام التراخيص والحصص وتدابير الحظر التقليدية.

7. **قواعد المنشأ (RCO):** تستخدم قواعد المنشأ لتحديد مكان إنتاج أو تصنيع البضائع. وتعرف على أنها الجنسية الاقتصادية للسلع المصدرة أو المستوردة. وتستخدم لتسهيل الإجراء الجمركي الذي سيتم تطبيقه وتحديد التعريفة وقيمة ومنشأ السلع، ولقواعد المنشأ نوعان هما المنشأ غير التفضيلي والمنشأ التفضيلي وتستخدم قواعد المنشأ غير التفضيلية لأغراض معاملة الدولة الأولى بالرعاية، لتحديد بلد منشأ السلع ولتنفيذ تدابير السياسة التجارية، مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، والحصص التعريفية والتدابير الوقائية، والقيود الكمية، والحظر التجاري. تستخدم كذلك للإحصاءات التجارية وعلامات المنشأ والمشتريات الحكومية.[1]

كما يمكن أن يؤدي إستخدامها إلى تطبيق سياسات تجارية حمائية تضر بحركة التجارة في أحكام وقوانين ولوائح المنصوص عليها لحماية غير مباشرة لصناعات المحلية ومكافحة التجارة غير العادلة ومكافحة الإغراق،[2] ولهذا تم تصنيفها من الأدوات التي تعتمد عليها بعض الدول لعرقلة دخول السلع لأسواقها.

8. **الحماية الرقمية:** وهي أن تعتمد الدول على وضع قيود ومعايير على التجارة من خلال أجهزة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة، فقد بلغت القيود المفروضة 35 قيدا في القطاع بعد الأزمة المالية عام 2008، انتشرت في الدول الصاعدة في مقدمتهم الصين والهند وروسيا وغيره من الدول، بدأت هذه الدول في فرض معايير تعجيزية وتقنية تحضر بها تنقل البيانات إلى دول أخرى، ومن بينها الصين والتي فرضت قيود ومعايير على شبكات التواصل الاجتماعي، وشركات الانترنت العاملة ترابها.
9. **إستخدام الثقافة كذريعة للحمائية:** اتخذت الدول المتقدمة الاخلاف الثقافي للدول ذريعة لحظر أو تقييد التجارة وتقييد الشركات والمؤسسات الناشطة في هذا القطاع، خاصة مع التطورات الجديدة وتقنيات الذكاء الاصطناعي والشمول المالي وممارسة التجارة الالكترونية.

[1] Règles d'origine**, Commission européenne**, https://taxation-customs.ec.europa.eu/customs-4/international-affairs/origin-goods_fr, du : 23/03/2024, au :16 :17.
[2] Règles d'origine – Manuel, https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/fr/pdf/topics/origin/instruments-and-tools/origin-handbook/manuel--rgles-dorigine.pdf, du : 23/03/2024, au :16 :25.

10. استغلال ثغرات إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة: تستغل دول بعض الممارسة الحمائية لم تنص عليها لوائح وقوانين المنظمة العالمية للتجارة صراحة فتقوم هذه الدول بتشديد في معايير وشروط دخولها لأسواقها،[1] بالموازات مع ضمان عدم تطابقها مع جودة منتجاتها أو تحت طائلة الخوف من اندثارها كحدوق الملكية الفكرية وحماية حرف ومنتجات محلية خوفا من انقضائها، ناهيك عن المعايير المذكورة في العنصر السابق والتي تهتم بمعايير البيئة والسلامة الصحية العامة وممارسة التجارة الإلكترونية وغير من المعايير الخفية الحديثة، والتي تتولد مع زيادة التقدم التكنولوجي والصناعة الحديثة.

11. الملكية الفكرية: في ظل تصاعد الحروب التجارية وسياسات الحمائية الجديدة التي تتبعها الدول في العالم كان للدول المتقدمة والدول الناشئة صراعات قوية في هذا المجال ما جعلها تتبنى حماية حقوق الملكية الفكرية في الأسواق المضيفة لضمان احتكار المنتج والسيطرة على الاستثمارات واستخدامها كأداة من أدوات الحمائية الجديدة المستخدمة حروبها التجارية،[2]

وعلى الرغم مما نصت عليه اتفاقية الأورجواي من حماية لحقوق الملكية الفكرية وخاصة بعد استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الملكية وبراءات الاختراع من أوروبا خلال القرن 19 م وتطويرها، وكذلك ما قامت به اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الاتفاقية جاءت لتحفظ وتنظم حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع واستغلال التكنولوجيا في دول أخرى، فبهذه الحماية ستؤدي إلى تضاعف نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[3] وهو ما استغلته الدول المتطورة تكنولوجيا في ضمان الهيمنة لشركاتها على الاستثمارات في الدول النامية.

وهو ما تجلى في صراع الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين حول في أزمة التايوان حول تصميم الرقائق والذي تهيمن عليه كل من الولايات المتحدة والصين إلى حد كبير، وتأثيرهما على عمليات الرصد

---

[1] علي صلاح، **الحمائية الجديدة: الأشكال غير التقليدية للسياسات الاقتصادية المقيدة لحرية التجارة في العالم**، مجلة اتجاهات الأحداث، 2017، العدد21، أبو ظبي، ص ص08 ،19. تاريخ النشر: 2017/07/04: متاح على الموقع: https://www.futureuae.com/2.tar.gz/Release/ReleaseArticle/346/، تاريخ الاطلاع: 2024/04/22، على الساعة 14.06.

[2] Ahmad Arslan and other, **Protectionism and Cross-Border Mergers and Acquisitions Undertaken by US Multinational Enterprises :The Moderating Role of Intellectual Property Rights Protection,** Management International Review, 2023, Volume 63, pp 697–730, https://doi.org/10.1007/s11575-023-00518-0.

[3] المرسي السيد حجازي، **المنظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية**، الإسكندرية وبيروت، الدار الجامعية، 2001، ص54.

والتقييم التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، والتي يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى على اختيار الموقع والسلوك الاستثماري للشركات الأجنبية

وكملخص لأهم أدوات الحمائية الجديدة نستعرض إحصائيات في الجدول الاتي عدد تدابير حماية التجارة العالمية للفترة ما بين عام 2008 إلى عام 2018 ، ووفقا لإحصاءات أكثر من 340،000 إجراء لحماية التجارة ما بين الدول المتقدمة والدول الناشئة تم إستخدام العديد من الأدوات لعرقة تدفقات التجارة الدولية، امتزجت بين ما هو قديم وما حديثة وهي: مساعدات الدولة، ودعم الاستهلاك وتدابير الاستثمار ومتطلبات المحتوى المحلي، وتخفيض قيمة العملة، وضرائب أو قيود التصدير وإعانات التصدير وإعانات الاستيراد، وحظر الاستيراد، وحماية الملكية الفكرية، وتدابير الصحة، والحجر الصحي والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الجمركية، والمعالجات التجارية، والحواجز غير الجمركية، والحصص، وغيرها.

الجدول رقم (01-06): يوضح أكبر 10 دول تطبيقا لأدوات الحمائية ما بين 2008-2018

	أخضر	كهرمان	أحمر	مجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	10,002	5335	35,029	50,366
الهند	6375	1623	17,758	25,756
روسيا	5553	2875	13,178	21,606
الصين	8595	1603	9291	19,489
البرازيل	9227	582	6996	16,805
ألمانيا	2822	840	7824	11,486
ماليزيا	5282	327	5821	11,430
الأرجنتين	3912	588	6659	11,159
كندا	4158	1258	4565	9981
الإندونيسية	2909	941	4775	8625

Source : Zhongqi Hua, **The New Trend of Trade Protectionism in the Post-Financial Crisis Era and Countermeasures of China**. Open Journal of Social Sciences, Vol :7 No :8, pp58-69, https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=94214.

وبالنظر لمعطيات الجدول تبين أن حدة التنافس بين الدول المتقدمة والدول الناشئة على أشده وهو ينبأ بخطر كبير لتصاعد حدة الحمائية الجديدة والتي بدورها تعرقل تدفقات التجارة بين الدول وحالة ركود للإقتصاد العالمي.

خلاصة:

خلصنا في هذا الفصل إلى أن المعاملات التجارية الدولية لعبت دورا كبير في تطور التجارة الدولية وسياساتها وأدواتها، وعلى الرغم من دعوات الحرية الاقتصادية وحرية التجارة، التي سادت العالم في إطار التوجهات الاقتصادية، التي انقسمت بين مؤيد للحرية الاقتصادية ومعارضا لها، كان الفضل الكبير لمنظمة التجارة العالمية للتجارة التي لعبت دورا هاما في تحرير التجارة الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول، وظهور العولمة والشركات المتعددة الجنسيات.

إن زيادة حدة التنافس بين الدول المتقدمة والدول الناشئة وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية لمواكبة العولمة والهيمنة على المعاملات التجارية العالمية، من خلال ظهور الحرب التجارية بين الدول الصناعية الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ظهرت ما يسمى بالحمائية الجديدة بأساليب وأدوات جديدة، من أجل حماية مصالحهم من المنافسة الأجنبية معتمد في ذلك على تقنيات ومعايير جديدة لا تتعارض في ظاهرها مع أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، مثل وقيود البيئة والسلامة والصحة النباتية وحماية حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ ومعايير أخرى، ولكن في باطنها تجسد حماية غير مباشرة، ولهذا سنواصل دراستنا في الفصل الثاني لموضوع لنشأة الجات والمنظمة العالمية للتجارة، ودورها في تحرير التجارة الدولية وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية.

الفصل الثاني

تطور المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية

تمهيد

لقد شهد الاقتصاد العالمي حركة واسعة وغير مسبوقة للحركة والمبادلات التجارية بين الدول، من خلال تواتر هذا التوسع والنمو بين الدول لتنقل السلع والخدمات واليد العاملة ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود الوطنية والدولية، ما أدى إلى زيادة التنافس وانخفاض تكاليف الإنتاج وتطور التكنولوجيا وخاصة الإنتاجية منها، والتي بدورها كان لها أثر بليغ في توفير سلع ومنتجات عالمية جودة عالية

كما تمخض عن هذه التطورات التي شهد الاقتصاد العالمي في القرن العشرين رؤى جديدة تجسدت في انعقاد مؤتمر بروتون ودوز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تولد عنه مؤسستين ماليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإشراف على إدارة السياسات المالية والنقدية للاقتصاد العالمي، كما تم تأسيس اتفاقية الجات والتي تم الاتفاق على قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية، وتوسيع رفع القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول.

مهد تأسيس الجات لانعقاد مؤتمر مراكش عام 1994، حيث تم استكمال القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحديد مكوناته الرئيسية. وأسفر المؤتمر عن الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، مما أدى إلى اكتمال المؤسسات الثلاثة التي تشكل الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وهي: المنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وتعمل هذه المؤسسات بتكامل وتناسق لتعزيز تحرير التجارة بين الدول، والالتزام بقواعد السوق الحرة والمنافسة، بهدف توحيد الأسواق العالمية في إطار مشروع العولمة وتحقيق منافسة متكاملة.

وعلى هذا الأساس سنعالج في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الجات النشأة والتطور.

المبحث الثاني: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة وتطوراتها.

المبحث الثالث: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالعولمة والتكتلات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الجات النشأة والتطور.

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إعادة بناء للاقتصاديات الدول والسعي لتحقيق ثورة اقتصادية واسعة وكانت بين الدول المستفيدة من الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تخسر فيها باعتبارها أخر من دخلها، ومن هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أوروبا في توسيع تجارتهم وتطوير قدراتهم الإنتاجية وتصديرها للدول النامية والبحث عن السيطرة على مراكز القوة العالمية، فلجأت إلى البحث عن طرق لتنظيم التجارة الدولية ورسم قواعد عامة لتنظيم المنافسة بين الدول والتمهيد لتكوين نظام اقتصادي عالمي بكل مؤسساته.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجات GAAT

تزايد اهتمام الدول بالتجارة الدولية باعتبارها حلقة أساسية في التنمية الاقتصادية وتطور نمو الاقتصاد العالمي، جاء هذا الاهتمام بعدما خلفته الحرب العالمية من دمار للاقتصاديات الدول وخاصة الدول أوروبا، فشرعت في البحث وضع استراتيجيات لتعويض هذه المخلفات.

الفرع الأول: نشأة الجات GAAT

عمدت العديد من الدول التي تكبدت خسائر وأضرار كبيرة والدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية للعزم على الحد من حروب المواجهة العسكرية والسعي للتعاون الثنائي والإقليمي والدولي والدعوة لتحقيق رغباتها، وبناء اقتصاداتها والعمل الدؤوب لتأسيس نظام اقتصادي يؤسس للاستقرار والتبادل والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، من خلال توقيع إتفاقيات ثنائية مع بعضها البعض في صور المقايضة، وتوقيع إتفاقيات ثنائية يتم فيها تحديد نوع وكميات وأسعار السلع وتسديد الصفقات بالعملات المحلية أو بطريقة المقاصة بالبنوك المركزية لحسابات الدول الموقعة للاتفاقات. كما أن عملية المقايضة كانت تستخدم حتى قبل الحرب ولجئت إليها الدول المتقدمة والدول النامية لحل مشاكلها الاقتصادية في تصريف فوائضها الإنتاجية.[1]

فلجئت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عقد مؤتمر "بريتون . وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، من أجل النقاش حول مخلفات الحروب وضرورة تأسيس نظام مصرفي ينظم الحركة المالية

[1] محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص23.

والنقدية ويسهل تدفقات التجارة وسرعة التسديد لتدفقات التجارة الدولية، وهذا هذا الأساس الذي أعتبر مؤتمر بريتون وودز نقطة تحول مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث وضع الأساس، للتعاون الدولي لحل لجميع العراقيل النقدية والمالية الدولية، وتم فيه الإعلان الرسمي عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كمؤسستين عالميتين لتسيير وتنظيم المعاملات المالية والنقدية دوليا.

وقد تم انعقاد المؤتمر حضور 44 دولة على خلفية الأوضاع المزرية والكارثية سادت التجارة الدولية قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، أين تعرضت التجارة العالمية إلى المضايقات العديدة والعراقيل والحواجز الجمركية ما أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي وتقلص في حجم التجارة الدولية وتدفقاتها، فتم الخروج بتوافق على التعاون فيما بين الدول لرفع الحواجز والقيود لتسهيل حركة تدفقات رؤوس الأموال والعمليات التجارية الدولية.[1]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1947، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من الحرب العالمية بدون خسائر وهذا بعد دخولها الحرب في الأخير واستطاعت أن تجنب نفسها خسائر مادية واقتصادية ولهذا لجئت إلى توسيع قدراتها المالية وأنشطتها الاقتصادية بتوسيع توقيع إتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف مع دول في أخرى مجمعة في لاتفاقية واحدة، أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، يطلق عليها بالإنجليزية (General Agreement On Tariffs and Trade) وتم التوقيع عليها في 30 أكتوبر 1947 وصادق عليها قادة 23 دولة، وعرفت الرمز GAAT، أعتمد سريان هذه الاتفاقية في أول جانفي1948، سعيا منهم لتنظيم حركة التجارة الدولية بين الدول وحل المشاكل الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: تعريف الجات GAAT

تعدد مفاهيم الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة نذكر أهمها:

[1] نور الدين حامد، **منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقيقة، المجلد03، العدد01، جامعة أدرار، ص ص165-186.

[2] محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

الجات معاهدة دولية تتضمن مجموعة من الحقوق والالتزامات في مجال العلاقات والمبادلات التجارية الدولية مع دول متعددة الأطراف بهدف تحقيق مصالح خاصة للدول المتعاقدة.[1]

وهي عبارة عن اتفاقية بين مجموعة من الدول متعددة الأطراف، تنظيم فيها سلوكيات التجارة الدولية فيما بينهم.[2] تخفض الحواجز والمعيقات أمام تدفقات التجارة الدولية من خلال تخفيض والغاء الرسوم والتعريفات والحصص، بغية تعزيز النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية.[3] كما تمت المصادقة عليها بالمؤتمر الدولي بجنيف في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة، ليطلق عليها باتفاقية الجات (General Agreement on Tariffs and Trade).

وهي أمر اختياري تلتزم به الدولة لتحرير التجارة بهدف تحقيق مصالحها وتوسيع لأنشطتها التجارية، بالمقابل الحصول على مزايا وخدمات من الأطراف الأخرى. كما أنها ليست منظمة دولية ولكنها اتفاق بين دول متعددة الأطراف بهدف تحقيق مصالح لكل طرف.[4]

1. تتمثل الأدوار الرئيسية للجات في أربعة محاور أساسية:
2. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات: ضمان الالتزام بالمبادئ والإجراءات والقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات المختلفة التي تنظم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.
3. تنظيم جولات المفاوضات التجارية: تنسيق المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول بهدف رفع مستوى تحرير التجارة العالمية، وتعزيز الشفافية والتوقعات الاقتصادية، مما يقلل من النزاعات في العلاقات التجارية الدولية.
4. فض المنازعات التجارية: العمل على تسوية النزاعات التجارية بين الدول من خلال دراسة القضايا التي يرفعها أحد الأطراف المتعاقدة ضد طرف آخر.

---

[1] أحمد حسن سيف، **التعريف بمنظمة للتجارة العالمية ومبادئها**، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2021، ص403.

[2] بهاجيرات لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، مقدمة **لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص25.

[3] CHRISTINA MAJASKI, **What Is the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)?** https://www.investopedia.com/terms/g/gatt.asp, Date of access: 02/05/2024, on: 05:08.

[4] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، الطبعة01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص28.

5. تعزيز التجارة الحرة والعادلة: دعم التجارة المفتوحة بين الدول الأعضاء عبر وضع قواعد شاملة للسياسات التجارية، بما يضمن تحقيق المنافسة العادلة والنمو الاقتصادي المستدام.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجات GAAT

سعت الدول المؤسسة للجات تأسيس مبادئ لتسيير التجارة بين الدول وتحقيق أهداف تنظيم وتوسع بها التجارة الدولية بين كل الأعضاء ومع كل دول العالم ومن بين الأهداف والمبادئ نذكر

الفرع الأول: أهداف الجاتGATT

نشأت الجات في ظل ظروف استثنائية صعبة عقب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، حيث سعت مجموعة من الدول إلى تمهيد الطريق لإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يهدف إلى تقليل القيود المفروضة على التجارة الدولية. وتركزت الجهود بشكل خاص على الحد من القيود الكمية، مثل تحديد حصص الاستيراد، بالإضافة إلى خفض الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع، بهدف تعزيز حرية التجارة بين الدول.[2]

1. خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية.
2. تنظيم وتوسيع التجارة الدولية بين الدول وتحريرها.
3. العمل على حل المنازعات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء.
4. التمهيد المسبق لإنشاء منظمة التجارة العالمية من خلال عقد مؤتمرات لتوسيع النقاش والانضمام للدول التي تريد الانضمام.
5. التوسيع والتويع في الصادرات للاقتصاديات الدول الأعضاء والتخفيف من اعتمادها على تصدير المواد الأولية من خلال تنويع هياكل اقتصاداتها.[3]
6. تحسين مستويات المعيشة لدول المتعاقدة ومتعددة الأطراف.

---

[1] Arnaud Partie, **Principles and objectives of Article 7 of the GATT**, date of publication: 20/03/2023, https://www.linkedin.com/pulse/principles-objectives-article-7-gatt-arnaud-partie, Date of access: 02/05/2024, on: 06:02.

[2] **اتفاقية الجات**، شبكة النبأ المعلوماتية، https://www.annabaa.org/nbanews/67/426.htm، تاريخ الاطلاع: 2024/05/02، على الساعة: 07:35.

[3] محمود محمد أبو العلا، **الجات**، بدون طبعة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص197.

7. تحقيق الدول متعددة الأطراف والمتعاقدة مستويات التوظيف الكامل
8. سعي الدول الأعضاء لتنشيط الطلب الفعلي.
9. تحسين مستوى نمو الدخل القومي الحقيقي
10. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.[1]
11. تشجيع التنقل الدولي لرؤوس الأموال لتسهيل الاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء.[2]

الفرع الثاني: مبادئ الجات

1. **عدم التمييز:** يقتضي معاملة السلع الأجنبية بنفس معاملة السلع المحلية، بمجرد استيرادها بأطر قانونية أو دخولها للأسواق المحلية للدولة المستوردة. ويجب ألا يتم معاملتهم بشكل أقل تفضيلاً كما هو الحال فيما يتعلق بالضرائب وقوانين المستهلك واللوائح والمتطلبات المتعلقة بالبيع والعرض للبيع والتسويق والنقل والتوزيع والاستخدام.
2. **مبدأ الشفافية:** ويجب على الدول أن تكشف عن قواعدها وأنظمتها وممارساتها على الصعيد الدولي للسماح للمصدرين بالامتثال. ويجب أن يحاولوا السعي إلى تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير.[3]
3. **الدولة الأكثر رعاية:** يشير إلى المعاملة غير التمييزية تجاه السلع المتطابقة أو القابلة للاستبدال بشكل كبير القادمة من دولتين مختلفين. إذ يتوجب على كل دولة عضو تطبيق تعريفة بنفس القيمة أو النسبة على واردات المطابع من كل دولة أخرى عضو في الجات. وبما أن جميع الدول يجب أن تعامل معاملة متساوية، فهذا المصطلح هو وصف أشمل وأدق لما تقدمه الدولة عندما تدخل دولة جديدة إلى الجات أو عندما يعرض على بلد غير عضو في الجات نفس معدلات التعريفة الجمركية مثل الدول المنظمة في الجات.
4. **المعاملة الوطنية:** نصت عليه المادة (03) تتضمن المعاملة الوطنية التعامل مع السلع المتطابقة أو القابلة للاستبدال للسلع المنتجة وطنيا بسلع أجنبية مستوردة بمجرد عبورها على الجمارك، فيجب معاملة

---

[1] بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 56، 57.

[2] أحمد طلفاح، **إتفاقيات الجات ونتائج جولة أورجواي**، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/23_C31-1.pdf، تاريخ الاطلاع: 2024/05/03، على الساعة: 21:23.

[3] Paul McMahon, **GATT Principles & Exceptions**, https://brexitlegal.ie/gatt-principles-exceptions/, Date of access: 04/05/2024, on: 17:08.

السلع المستوردة بالمساواة مع السلع الوطنية. تنطبق هذه القاعدة عبر كامل تراب الدولة المستوردة للسلع، وكذلك إعفائها من كل الرسوم والقيود واللوائح التي لا تطبق على السلع الوطنية مثل تلك التي تنطوي على معايير الصحة والسلامة. فإن المعاملة الوطنية تتطلب تطبيق نفس معدلات الضريبة والرسوم بالتساوي على السلع المحلية والأجنبية.[1]

5. **مبدأ التبادلية:** يعتمد هذا المبدأ على التزام البلدان الأعضاء في الجات في إطار مفاوضات متعددة الأطراف بمضمون إتفاقية لرفع أو تخفيض القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع لتحرير التجارة الدولية، بالمقابل يتم رفعها وتخفيضها من الدول الأخرى،[2]ويأخذ التخفيض شكلين تخفيض جمركي عام، وتخفيض جمركي لسلعة مقابل سلعة أخرى، وهو مبدأ يلزم بالتقيد بالتعريفات الجمركية وعدم فرض رسوم تضر بالأخرين.
6. **مبدأ المفاوضات التجارية:** ويعني إعتبار إتفاقية الجات من الأطر القانونية لتسوية المنازعات، وتنفيذ الأحكام، حيث وضعت الجات هيكل المفاوضات متعددة الأطراف والتي يتم بموجبها تخفيض الرسوم والقيود الجمركية التي تسهر على تحرير التجارة الدولية.[3]
7. **مبدأ تبادل التنازلات الجمركية:** هو أن يتعهد الأعضاء بالالتزام بحد أقصى يحددون فيها التعريفات الجمركية أو رسوم على السلع المستوردة أو الحواجز الأخرى التي ستطبق على واردات سلع معينة.[4] هذه الالتزامات تصدر في البداية من المفاوضات الثنائية ثم تعمم. والالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا والتي تسعى إلى تخفيض الرسوم الجمركية.
8. **مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية:** نصت عليه (المادة 02) يصرح كل الأطراف المتعاقدة بمعدلات التعريفة الجمركية القصوى التي تعزم هذه الدول على تطبيقها على كل السلع والمنتجات إذ لا يمكن للدول الأعضاء رفع معدلات التعريفات فيما بعد.

---

[1] Saylor Academy, **International Economics: Theory and Policy**, on: 2012, vol:01, https://saylordotorg.github.io/text_international-economics-theory-and-policy/s04-05-the-general-agreement-on-tarif.html,

[2] خراز محمد، **المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر**، مجلة الاحياء، العدد 07، 2003، ص15.

[3] كواح كريمة، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS)على أداء البنوك التجارية في الدول العربية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016، ص05.

[4] **THE WTO AGREEMENTS SERIES**,https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries2_gatt_e.pdf, Date of access: 04/05/2024, on: 19:45.

9. مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة 06) وتنص على عدم بيع السلع المصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي.[1]

المطلب الثالث: وظائف وجولات مفاوضات الجات

تهدف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT, منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948م بهدف تشجع التجارة الحرة بين الأمم.

الفرع الأول: وظائف الجات GAAT

تصاعد الحروب التجارية بين الدول ما تولد عنه زيادة التكتلات التجارية والأحلاف الاقتصادية تم تأسيس إتفاقية الجات للقيام بتنظيم وإدارة شؤون التجارة الدولية بين الدول والتكتلات بصورة تضمن حد أدنى من العدالة بين الدول ولهذا سنتطرف لأهم الوظائف التي تعتمد عليها الجات وهي:

1. السعي على تنفيذ الإجراءات والقواعد العامة والمبادئ التي تسهر على تنظيم التجارة بين الأطراف المتعددة الأطراف والمتعاقدة في الجات وتضمن كل القواعد المتفق عليها.
2. تعزيز الشفافية أكثر وحل المنازعات بين الدول المتعاقدة والدعوة إلى المزيد من التحرير التجاري وتنظيم جولات تجارية متعددة الأطراف لتوسيع التحرر.
3. تسوية كل المنازعات والخلافات التجارية بين الدول المتعاقدة متعددة الأطراف بسبب تدهور علاقاتها الاقتصادية فيما بينها أي بين الأطراف المتعاقدة طرف ضد طرف أخر في الجات، بعبارة أخرى تأدي الجات وظيفة المحكمة الدولية في القضايا التجارية.[2]

الفرع الثاني: جولات المفاوضات للجات GAAT

شهدت الجات منذ تأسيسها 1947 وحتى عام 1994 عقد عدة جولات للمفاوضات التجارية، بين الدول الأعضاء لترسيم القواعد وضبط القوانين اللازمة لتسيير وتسهيل التجارة الدولية بين الدول الأعصاء وقد انعقدت الجولات في عدة مدن وعلى فترات زمنية لمناقشة كل القضايا المتعلقة بشؤون التجارة الدولية[3]

[1] زعباط عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الإتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص60.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص19.

[3] محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص350.

تهدف الدول الأعضاء في عقد جولات المفاوضات التجارية إلى توسيع رفع القيود والحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كما شهدت توسيع النقاشات مع دول وأعضاء جدد وكان من أهم الجولات المنعقدة:

1.جولة1947 بجنيف: شاركت فيها 23 دولة، حيث تم الاتفاق على التخفيف وقيمة الرسوم الجمركية الواردات من السلع في التجارة الدولية، وكانت حصيلة نتائج المفاوضات هو خفض التعريفات الجمركية ما قيمته 63% وبمتوسط قدره 32% للتعريفة، بهدف تحقيق مستوى متقدم من التحرير للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء.

2.جولة1949 بآنسي: انعقدت في فرنسا وهي بمثابة أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات سيعا منها إلى توسيع حلقة الدول المشاركة في النقاش. كما شهدت مشاركة 13 دولة فقط، ودار النقاش حول التوصل للمزيد من التخفيضات الجمركية.

3.جولة1951 بتوركاي: شاركت فيها 47 دولة انعقدت في إنجلترا، وقد تم فيه السعي لتحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية، بعد الوعي بضرورة التحرير للتجارة والسعي لرفع عدد أخر من القيود والرسوم الجمركية، كما تم مناقشة أزيد من 8700 بند من التعريفات الجمركية.

4.جولة جنيف 1952-1956: انعقدت في سويسرا بمشاركة 26 دولة تم فيها مباحثات عديدة التي من شأنها ان تكون معيق لتدفقات التجارة الدولية. كما شهدت استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لحق التفويض لصالحها لهذا كان له تأثير نمو التجارة في تلك الفترة.

5. جولة ديلون 1960-1961: في جنيف، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة، وتم التوصل إلى تخفيض 4400 بند من الرسوم والقيود الجمركية محققة بذلك ما يقارب 4.9 مليار دولار.[1]

6.جولة كنيدي 1964-1967: عُقدت هذه الجولة في جنيف بدعوة من الرئيس الأمريكي السابق، وسُميت "جولة كينيدي" تكريمًا له. ركزت المناقشات خلالها على وضع الأسس والقوانين والقواعد التي تنظم المفاوضات التجارية. وأسفرت الجولة عن تحقيق تخفيض جمركي بنسبة 50% على مختلف السلع، بالإضافة إلى توسيع نطاق التجارة من خلال منح صلاحيات لتخفيض التعريفات الجمركية.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات والبات منظمة التجارة العالمية، من اوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 38، 39.

[2] أمينة عمر، **الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر:2018/07/17، https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2024/04/22، على الساعة: 19:24.

7. جولة طوكيو (1973-1979):

شهدت هذه المفاوضات مشاركة 102 دولة، وشكلت خطوة جادة نحو توسيع وتحسين نظام الجات. وتمخضت عنها صياغة أول مجموعة من المبادئ غير الجمركية، التي شملت تنظيم الدعم والرسوم التعويضية، والمشتريات الحكومية، وتقييم الجمارك، وتراخيص الاستيراد، بالإضافة إلى وضع معايير لمكافحة الإغراق، وتنظيم قطاع الطيران المدني، ومنتجات الألبان واللحوم. كما أسفرت مفاوضات طوكيو عن تخفيضات جمركية كبيرة بين الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.[1]

تركز النقاش في هذه المفوضات على ست مجالات

اتفقت الدول المشاركة في المفاوضات على إزالة الحواجز والقيود المفروضة على السلع والمنتجات الزراعية والصناعية، واعتماد معاملة تفضيلية للمنتجات الاستوائية. كما تم توسيع نطاق تخفيض وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول، مع إعادة النظر في الإجراءات الوقائية التي تحد من الواردات، وشروط تنفيذها وفقًا للاتفاقية العامة المعنية بهذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الحوار والتفاوض مع دول أخرى لضمان نجاح المفاوضات، والعمل على إزالة العقبات التجارية، سواء المباشرة أو غير المباشرة. وأسفرت هذه الجهود عن تخفيض التعريفات الجمركية على ملايين المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة 34%.

كما فشلت مفاوضات طوكيو في معالجة تجارة المحاصيل الزراعية الواردة من الدول النامية ومخلفات تأثيرها على التجارة الدولية، وعدم التوافق في تقديم اتفاقية نهائية حول الإجراءات الوقائية بشأن تأثير الاستيراد على الناتج المحلي، كما شهدت عدم تعهد الدول المتقدمة بالالتزام بها وفيما بالاتفاقات الخاصة بإزالة القيود غير التعريفية الجمركية،[2] وإستخدمت الاستثناءات في بعض المواد القانونية لاتفاقية الجات، والمنصوص عليها في الحالات الخاصة لا سيما اتفاقية الألياف المتعددة، والتكتلات الإقليمية، ومكافحة الإغراق والرسوم

[1] عثمان واضحي، **الجزائر ومنظمة العالمية للتجارة**، رسالة الماجستير رسالة في القانون الدولي والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر بن خدة يوسف، 2009/2008، ص 21.

[2] بيبي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 60.

التعويضية، التي لها تأثير في عرقلة تجارة الدول النامية.[1] وبهذا كانت بمثابة تحيز الدول المتقدمة لمصالحها على مصالح الدول النامية وهو ما ينبأ بعرقلة تحرير التجارة الدولية.

7. جولة الأورغواي ونهاية الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية

شهدت سبعينيات القرن الماضي إرتباط الحمائية بالأزمات النفطية والاختلالات الاقتصادية للعديد من الدول في العالم، ولهذا سعت العديد من الدول وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مبادرات لتسهيل الولوج إلى الأسواق الخارجية، والعمل على تحديث إتفاقية الجات وإدراج مسائل أخرى مثل حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي،[2] ولهذا اعتبرت جولة الأورجواي حدثا تاريخيا هامها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية وحلقة أساسية في التمهيد لإعلان عن النظام الاقتصادي العالمي الجديدة ومؤسساته، وهذا من خلال مخرجات إلزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات الموقع عليها، وتوسع التحرر التجاري وانفتاح الأسواق الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية، كما استهدفت هذه الجولة زيادة توسيع حركة تنقل وتحرير أوسع للتجارة الدولية والنفاذ للأسواق الدولية، وتقوية العلاقات الاقتصادية الثنائية والجماعية متعددة الأطراف، نحو تهيئة الظروف لتحسين التعامل التجاري الدولي.

شهدت جولة الأورجواي مشاركة117 دولة وعدد كبير يدل على رغبة العديد من الدول لتنظيم حركة التبادل التجاري الدولي، حيث إستغرقت المفاوضات ثماني سنوات مستمرة من التجاذب والنقاش أسفر من خلاله على جملة من النتائج نوجزها كما يلي:

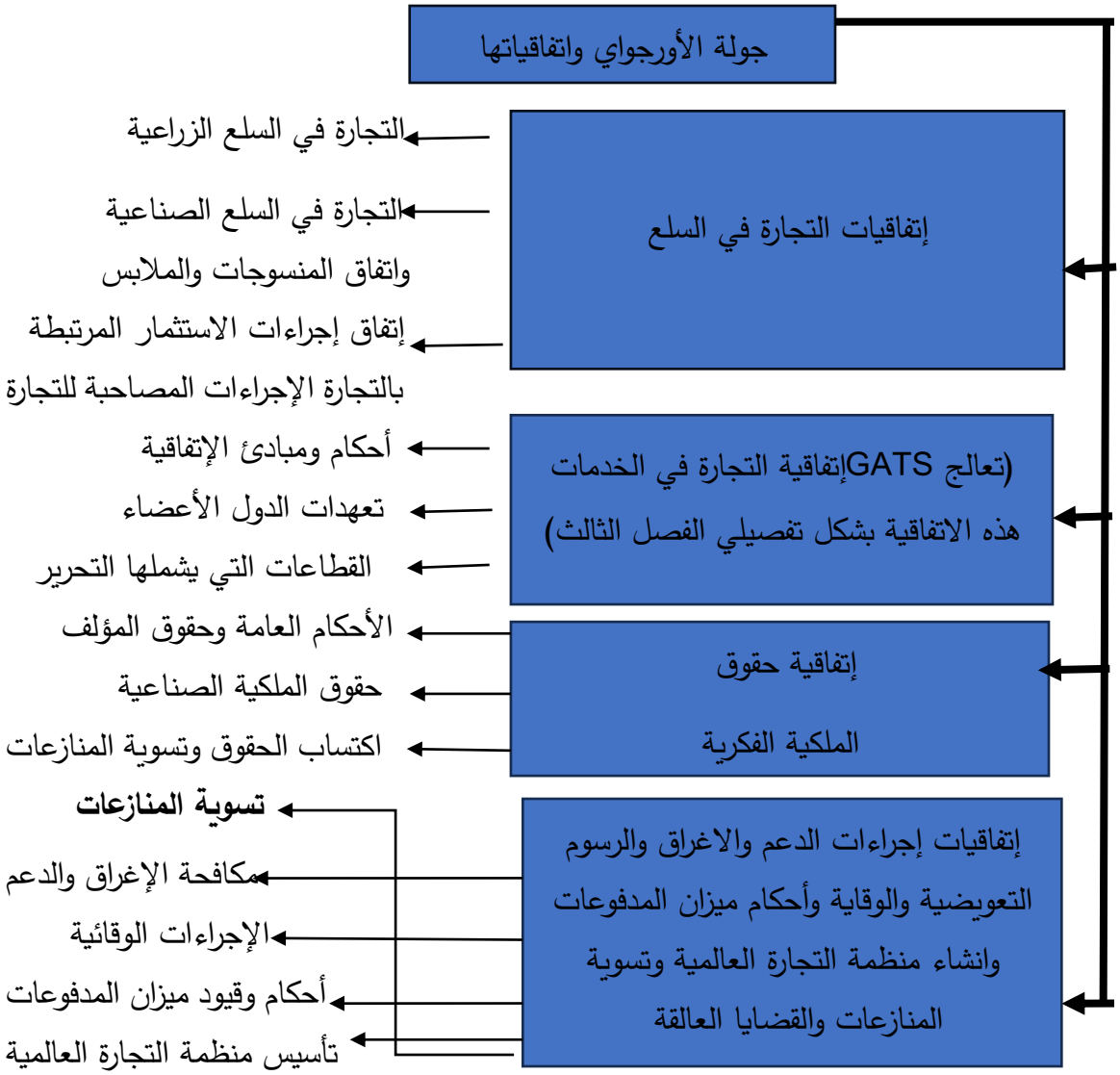
- تأسيس نظام متكامل ومناسق لتسوية الخلافات والمنازعات بين الدول في مسائل التجارة الدولية ومعاملاتها.
- الإعلان عن الموعد الرسمي لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة.
- الاحتفاظ في الاستمرار في المعاملة التفضيلية للدول النامية.
- دعم واعتماد السبل القانونية في مكافحة الإغراق والدعم، وإجراءات الوقاية من الواردات.

[1] Roshani M. Gunewardene, **GATT and the Developing World: is a New Principle of Trade Liberalization Needed?**, Maryland Journal of International Law, vol:15, Issue:01, p58, https://digitalcommons.law.umaryland.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1333&context=mjil.

[2] Anna O Krueger, **The WTO as an International Organization**, The University of Chicago Press Chicago and London, 1998, p187.

- توسيع العمل بمخرجات الجات في المعاملات بين الدول والعمل على تحقيق تحرير أكبر للتجارة الدولية والسعي لرفع كافة القيود والحواجز والرسوم الجمركية وغير جمركية بين الدول.[1]

الشكل رقم (02-01): يوضح ملخص إتفاقيات جولة مفاوضات الأورجواي



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورغواي لسياتل حتى الدوحة**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002 /2003، ص 60.

[1] مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2014/2013، ص ص 94، 95.

رغم كل النقاط الإيجابية التي حققتها جولة الأورجواي من الإنجازات والاتفاقيات، ولكن بقت بعض القيود عالقة كالقيود غير الجمركية وارتفاع بعض الرسوم الجمركية للسلع والمنتجات ذات الأهمية التصديرية لدى الدول النامية، وقضايا عديدة لم يتم حسمها النقل البحري والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن هذا المنطلق بدأت الدول الأعضاء في إتفاقية الجات البحث عن إطار قانوني وشخصية اعتبارية ملزمة للجميع الدول الأعضاء لتيم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد جولة الأورجواي وبهذا استكمال الحلقة الثالثة والأخيرة للنظام العالمي الجديد.

الجدول رقم (02-01) يوضح موجز جولات ونتائج الجات

السنوات	مكان الانعقاد	المجالات التي تغطيها	عدد الدول المشاركة
1947	جنيف	التعريفات	23
1948	أنيسي	التعريفات	13
1951	توركي	التعريفات	38
1956	جنيف	التعريفات	26
1961-1960	جنيف ديلون	التعريفات	26
1967-1964	جنيف كينيدي	التعريفات الجمركية ومكافحة الإغراق تدابير	62
1979-1973	طوكيو	التعريفات الجمركية وغير الجمركية التدابير والاتفاقات "الإطارية"	102

1994-1986	أوروغواي	التعريفات الجمركية وغير الجمركية التدابير والقواعد والخدمات والملكية الفكرية وتسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلخ	123

Source : Fahima Mihoubi, **Mondialisation, OMC et Renouvellement de l'économie Du Développement**, Thèse en vue de l'obtention d'un Doctorat en sciences, Analyse économique,2013-2014, p202.

المبحث الثاني: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة الوظائف والمبادئ والأليات.

شهدت الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية مرحلة بناء وإعادة الاعتبار لما خلفته من دمار ومع سعي الدول المتقدمة وخاصة تلك الدول التي لم تدخل الحرب مبكرا ولم تتعرض لخسائر كبيرة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المستفيد الأكبر من هذه الحرب فلجئت بقيادة العالمي إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد ينظم حركة التبادل الدولي والتجارة الدولية بين الدول بعدما حقق الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نسبة نمو وصلت 06%، فبدأت بتأسيس مؤسستين ماليتين لتنظم الحركة المالية النقدية ي العالم وتم هذا في انعقاد مؤتمر بروتن وودز سنة 1944 وتم الإعلان عن انشاء إتفاقية الجات سنة 1947 التي مرت بمراحل من مفاوضات في عدة جولات تمهيدا لإعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية كصفة اعتبارية تحمل صيغة قانونية ملزمة لجميع الأعضاء.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والمهام والهيكل التنظيمي.

كانت إتفاقية الجات تسيير التجارة الدولية لأعوام بشكل مسبق مع تطور مراحل المفاوضات لجولات التفاوض المتعددة الأطراف، لتصبح مؤسسة ذات استقلالية وذات صفة معنوية تحكم بها شؤون التجارة

الدولية.[1] كما سبقت أحداث الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أحدث مهدت للإعلان عن ميلادها وهي حلقة ثالثة من حلقات الإعلان عن قيام نظام إقتصادي عالمي جديد ينظم ويسير الاقتصاد العالمي والتجارة بين الدول في الشق المالي والنقدي تم تأسيس مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشق الإداري والتنظيمي منظمة التجارة العالمية والاعلان عن هيكلها وتنظيمها وتمويلها.

وتشكل تنظيما قانونيًا تكون قواعده ملزمة للدول الأعضاء. فهو يساعد على تنظيم التجارة الدولية، وتمثل إطار أوسع لقواعد الجات لتدرج في قواعده الجديدة تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات. ويتكون المجلس العام الدائم للمنظمة من سفراء الدول الأعضاء.[2] ويمكن من خلال هذا التعرف على المنظمة العالمية للتجارة والهدف من تأسيسها ومهامها وتنظيم هيكلها.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن سرد عدة تعاريف للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها الأساس القانوني والمؤسسي المنظم للتجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وهي تفرض على الدول الأعضاء الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للدول كيفية صياغة القوانين وتطبيقها وتعليمات التجارة المحلية، وتعتبر المنظمة المنتدى الذي يدرس تطوير العلاقات التجارية بين الدول عملا بمبدأ الحوار والتفاوض. [3]

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة متعددة الأطراف حيث تجتمع الدول للاتفاق على قواعد التجارة، ومراجعة السياسات التجارية، وتسوية التجارة النزاعات، منظمة التجارة العالمية هي المؤسسة

[1]Yasmine Boukerma**, l'accession de Algérie à l'OMC et ses Contraintes au Développement économique**, "Cas du Développement Agricole de l'Algérie", Mémoire de Magister en Sciences Commerciales, Option Commerce International, école HEC Alger.2010/2011, p04.

[2] Dahmane Ahmed, Baba Abdelkader, **Eléments de réflexion sur l'impact de la future adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC)**, Revue Des Etudes Economiques Approfondies, Université de Mostaganem

[3]محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**،الطبع02، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009، ص 148.

الرئيسية التي تنظم التجارة الدولية بهدف اليقين والاستقرار في العلاقات التجارية وتعزيز أعضائها النمو الاقتصادي والتنمية.[1]

هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن هذه المنظمة لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء، والقرارات في هذه المنظمة تتم بمشاركة جميع الأعضاء.[2]

ومع اكتمال تأسيس المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر الركن الثالث لقواعد تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أخر الملتحقين بالحرب العالمية الثانية ودخولها الحرب في أخرها لم تخسر فيها واستثمرت في هذا المجال باعتماد تأسيس النظام الاقتصاد العالمي الجديد ومؤسساته المالية والإدارية وكذا مؤسسات العولمة الاقتصادية، من أجل إدارة الاقتصاد العالمي والتحكم في حركة التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال والأسواق الدولية.

تم تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسيير المعاملات المالية والنقدية وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة لتسيير المعاملات الإدارية والإشراف عليها وعلى منتديات الحوار والنقاش للتوصل للتوافق في المنازعات والتنظيمات الجديدة. وقد تم تحديد مدينة جنيف كمقر للمنظمة العالمية للتجارة ويعمل على إدارتها وتنظيمها 550 موظفا بجنسيات مختلفة، يبلغ أعضاءها 164 دولة و24 دولة لها صفة مراقب.

الفرع الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة

سعت المنظمة العالمية للتجارة بعد الإعلان عن تأسيسها إلى تحقيق جملة من الأهداف لخدمة تحرير التجارة الدولية والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي كما تبنت مهام عدة لتجسيد العمل بالقوانين والتنظيمات

[1]Ana Peres, **World Trade Organization Challenges and opportunities**, House Commons Library, 25march2024, N:9942, p05.

[2]ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة النتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 57.

واللوائح الصادرة عن الاتفاقيات المبرمة من خلال المفاوضات الجولات التأسيسية ومن هذه الأهداف والمهام تذكر ما يلي:

1. أهدافها

تسعى المنظمة العالمية إلى تحقيق هدف رئيسي هو الحرية التجارية كما تسعى لتحقيق مجموعة الأهداف لتأسيس نظام اقتصادي يضمن الحرية الاقتصادية بين الدول ومن هذه الأهداف نذكر: [1]

- السعي لتحقيق بيئة تنافسية تجارية بين الدول الأعضاء تسودها الكفاءة الاقتصادية والتخصص في الموارد.
- تحسين مستوى المعيشة وتحقيق نسب مرتفعة ومستمرة للدخل القومي.
- رفع القدرة الإنتاجية المستمرة والاستخدام الأمثل للموارد والسلع والخدمات بما يؤدي إلى استخدام التوظيف الكامل لموارد العالم، وتلبية حاجتها مواطنين بدولهم.
- زيادة نطاق التجارة العالمية باتباع سياسة التقسيم الدولي للعمل وتوسيع الإنتاج مع خلق أنماط جديدة للإنتاج.
- توفير بيئة ملائمة ومناسبة لمختلف مستويات التنمية. ولتحقيق الحماية للسوق الدولي.
- السعي لإقحام الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية تدريجيا ومرافقتها للخروج من دائرة الفقر.
- تحسين عملية صنع القرار في منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء تعديلات كبيرة في إجراءات صنع القرار داخل منظمة العالمية للتجارة، ومعالجة مظالم الدول النامية ورفع المظالم عنها.
- تعزيز قدرة المنظمة العالمية للتجارة على القيام بأعمالها بجودة وكفاءة عالية.[2]

2. مهامها

[1] حبيب محمود، **مبادئ علم الاقتصاد (منظمة التجارة العالمية WTO)**، دارا النشر منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص ص135-145، تاريخ النشر: 2019/01/07، متاح على الموقع: https://almerja.com/reading.php?idm=109386، تاريخ الاطلاع:2024/05/25 على: 12.25.

[2] Peter Sutherland and John Sewell, **Challenges facing the WTO and policies to address global governance**, Vol:05, N:05, 2000, P99.

حدّدت المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية تحدد فيها مهام المنظمة العالمية للتجارة نوجزها فيما يلي:[1]

- تسهيل تفعيل وتنفيذ وإدارة اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الملحقة بها.
- السهر على تمكين وتعزيز وتجسيد أهداف الاتفاقيات، والعمل على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- اعتماد منتدى سنوي لإجراء المفاوضات ودراسة المستجدات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء والسهر على تنفيذ نتائج المفاوضات المتفق عليها موضع التنفيذ وفق بيان ختامي يتم إصداره في ختام المنتدى أو المؤتمر وعلى النحو الذي يعتمده المؤتمر الوزاري.
- إصدار مذكرة التفاهم التي تنظم تسوية المنازعات التجارية والمتضمنة القواعد والإجراءات التي تنظم المنازعات ابين الدول الأعضاء وفق أسس ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.
- السهر على إجراء تحيينات مستمرة للسياسات التجارية المتّبعة وبعض الممارسات بين الدول الأعضاء .من خلال تجسيد النقاش والتفاوض.
- تعمل المنظمة العالمية للتجارة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنسيق التعاون والتشاور من أجل تحقيق التظافر والترابط ولتجسيد أوسع السياسات الاقتصادية العالمية.
- الإشراف على حلحلة النزعات الدولية التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف،
- إدارة آلية مراقبة ومراجعة السياسات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.[2]
- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي.[3]

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

[1] أثير محمد الزهري، **العضوية في منظمة التجارة العالمية، (الجزائر نموذجا)**، أطروحة الدكتوراه في القانون العام غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،01 ،2014، ص ص 35 ،36.

[2] ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015، ص65.

[3] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة 2002، ص ص18-25.

يتشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مستويات إدارية تتيح لها تسيير شؤون التجارة الدولية بين دول العالم ونمو الاقتصاد الوطني في كل دولة. ولهذا نعرض الهيكل التنظيمي للمنظمة كما يلي:

1. **المجلس الوزاري:** يتشكل هذا المجلس من وزراء التجارة للدول الأعضاء وتعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الناجمة عن اتفاقيات التجارة العالمية والخاصة بالتجارة، ويتم من خلالها رفع تقرير إلى المجلس العام لحسم الأجراء المناسب.
2. **المجلس العام:** هو مجلس يلي مجلس الوزراء يتكون من ممثلي جميع الدول يعقد اجتماعاته كل ما دعت إليه الحاجة، يضم المجلس أجهزة مساندة مثل مجلس التجارة والبضائع ومجلس تجارة الخدمات وتتيح العضوية فيها للدول لممثلي الدول الأعضاء وتجتمع عند الحاجة كل ما اتيحت الفرصة.[1] ويتكون المجلس العام من ممثلين عن جميع الأعضاء ويعقد إجماعه في كل سنة.[2]

1.2. **هيئة تسوية المنازعات** هي هيئة تابعة للمجلس العام وهي مختصة في حلحلة والفصل في النزاعات التجارية العالقة بين الدول الأعضاء. كما أن هناك هيئة استئناف، حيث تسمح للدول الأعضاء باستئناف أي أحكام لقرارات تتخذ ضدهم أثناء الفصل في المنازعات.

2.2. **هيئة مراجعة السياسة التجارية** هي هيئة تابعة للمجلس العام وهي مختصة في ضمان التوافق والتنسيق بين السياسات التجارية للدول الأعضاء كما يتعين أي دولة عضو إبلاغ منظمة التجارة العالمية بالتحيينات والتحديثات الصادرة في سياساتها التجارية وقوانينها مع ما تدعو إليه المنظمة التجارة العالمية من أهداف ووفقا لمبادئها. كما تسهر هذه الهيئة على الطلاع باستمرار وبصفة دورية ومنتظمة على السياسات للتأكد من عدم تعارضها مع قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة. والرقابة الدائمة للسياسات المتوالدة مع حدوث الأزمات، ويضمن للمنظمة التجارة العالمية التكيف مع الأحداث الاقتصادية المتغيرة.[3]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] Bernard Hoekman and Other, **Development Trade and the WTO**, The world Bank Washington, D.C, 2002, P62.

[3] CFI Team, **World Trade Organization (WTO)**, Available at: https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/world-trade-organization-wto/, Accessed: 05/25/2024, on 10.13.

3. **أمانة المنظمة:** يشرف على الأمانة العامة مدير عام يتم تعيينه من طراف المجلس الوزاري ليقوم المدير بتعيين طاقم السكرتارية.[1]
4. **المجالس الرئيسية:** تتألف المجالس الرئيسية في المنظمة العالمية للتجارة من ثلاثة مجالس أساسية، وهي:

1.4. **مجلس تجارة السلع:** يضم عدة لجان، منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة مكافحة الممارسات غير العادلة مثل الإغراق.

2.4. **مجلس تجارة الخدمات:** يشرف على مجموعات متخصصة، مثل مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

3.4. **مجلس حقوق الملكية الفكرية:** يعنى بدراسة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

5. **اللجان الفرعية**

تنقسم اللجان الفرعية للمنظمة إلى أربع لجان رئيسية، وهي:

1.5. **لجنة التجارة والبيئة:** تتولى دراسة المسائل التجارية ذات الصلة بالبيئة.

2.5. **لجنة التجارة والتنمية:** تركز على دعم الدول النامية والأقل نموًا، من خلال مساعدتها في تحرير تجارتها وتعزيز قدرتها التنافسية لمواكبة التطورات العالمية.

3.5. **لجنة القيود المفروضة:** تهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة بميزان المدفوعات، كما تقدم استشارات حول القيود التجارية المرتبطة به.

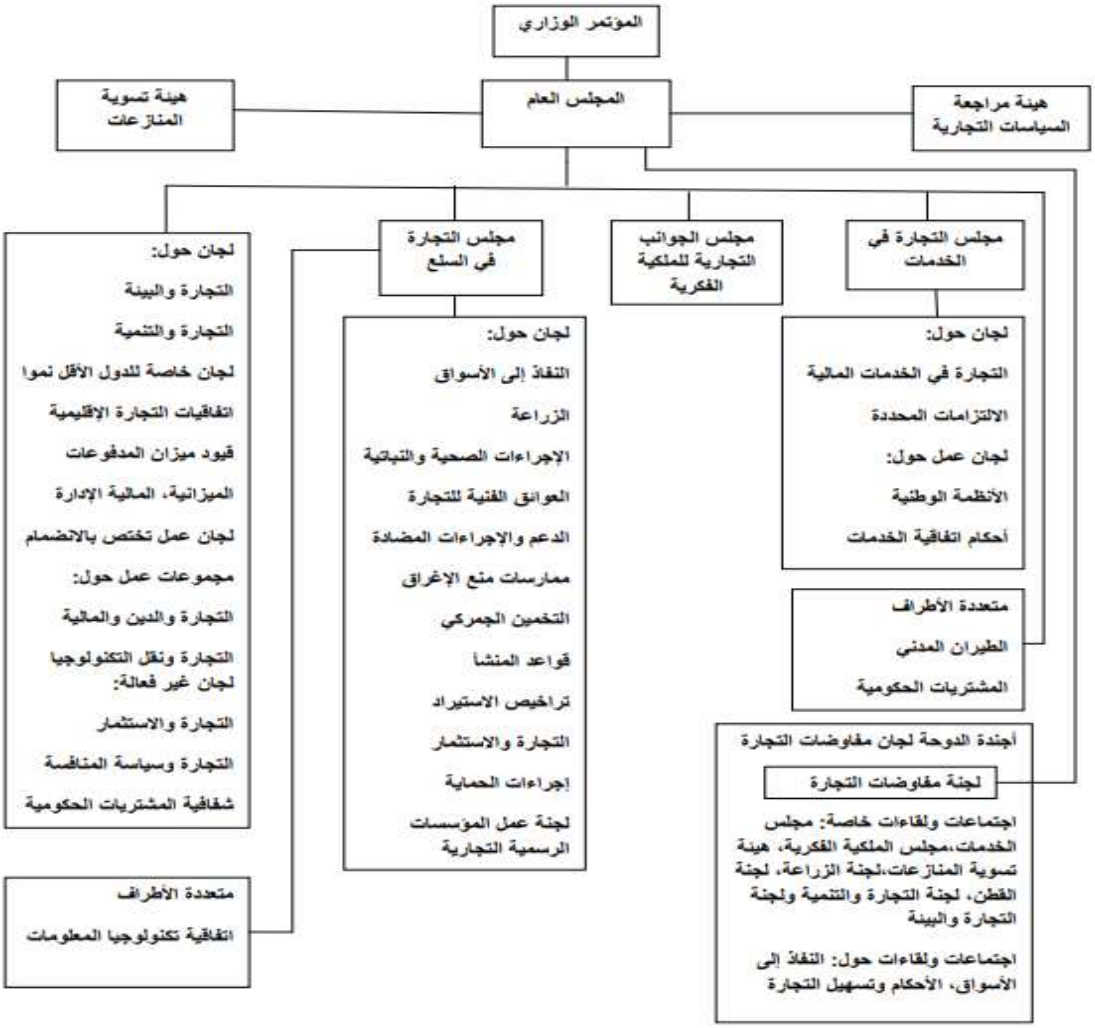
4.5. **لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** تختص بدراسة المسائل المالية والإدارية داخل المنظمة.

6. **مجموعات العمل**

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **نظرية التجارة العالمية والمنظمة العالمية للتجارة**، طبعة01، المكتب الجامعي للحديث، مصر، 2012، ص 26.

تُعنى مجموعات العمل بدراسة طلبات الانضمام إلى المنظمة، بالإضافة إلى بحث العلاقة بين الاستثمار والتجارة، وكذلك سياسات المنافسة بين الدول الأعضاء.[1]

الشكل رقم: (02-02): يوضح الشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



المصدر: ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015، ص65.

[1] الجزيرة، **منظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2011/09/29، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/9/29/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25، على 12.45.

المطلب الثاني: شروط وخطوات الانضمام للمنظمة ومجالات وأليات عملها

وضعت المنظمة التجارة العالمية مجموعة من الشروط والخطوات للانضمام لها. كما حدد مجالات وأليات تنظم بهما أعمالها على الصعيد الداخلي للمنظمة وعلى الصعيد الخارجي لتنظيم التجارة الدولية بين الدول، كما أسست لمجالات وأليات عمل داخل المنظمة تضمن بها الديناميكية السريعة لتحرير التجارة وضمان حقوق كل الدول الأعضاء نوجز كل ما ذكرنا كما يلي:

الفرع الأول: شروط وخطوات الانضمام منظمة التجارة العالمية

قامت المنظمة العالمة للتجارة باعتماد شروط وخطوات لكل الدول الراغبة في تقديم طلب الانضمام للعضوية.

1. شروط الانضمام

تسعى المنظمة إلى وضع ترتيبات تسبق الطلب، كما أن العضوية في المنظمة تأخذ شكلين هما عضوية أصلية وفق ما نصت عليه المادة 10 من إتفاقية الجات وهي تخص الدول المؤسسة للجات وهي بمثابة أعضاء دائمين، أما العضوية بالانضمام يترتب عليها تقديم طلب انضمام أعضاء جدد وفق شروط تكون بن المنظمة والدولة صاحبة طلب العضوية وتكون بمصادقة ثلثي أعضاء المنظمة ليتم تمرير قبول العضوية بالمنظمة، كما تتعهد الدولة صاحبة العضوية بالانضمام بكل الشروط والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والتحرير التجاري والتخلي عن كل الممارسات التي تعيق تدفقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتنقسم شروط عضوية المنظمة إلى شكلين هما شروط موضوعية وشروط شكلية وهما كما يلي:[1]

1.1. الشروط الموضوعية:

وتتضمن الانضمام توفر شروط موضوعية سياسية منها وتجارية نذكرها كما يلي:

- الموافقة على كل مخرجات البيان النهائي للمفاوضات جولة الأورجواي في مدينة مراكش في 1994/04/15.

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، الطبعة02، دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص-ص 115-117.

- الالتزام بفتح أسواقها أمام تدفقات التجارة الدولية ورفع كافة القيود.
- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول.
- الالتزام بتكييف كل القوانين واللوائح والتنظيمات التجارية الداخلية تماشيا مع ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة.
- تقديم تخفيضات جمركية أمام كل الواردات، والسعي لرفعها أمام الدول الأعضاء ولضمان تحرير أوسع للتجارة الدولية.

2.1. الشروط الشكلية:

وتتمثل الشروط الشكلية في تتبع كل الإجراءات المعتمدة لعضوية المنظمة بداية من المفاوضات والالتزام بقبول وتطبيق كافة الشروط المنصوص عليها في إتفاقيات المنظمة، ويتم تمرير عضوية الدولة صاحبة طلب العضوية بعد استوفاء كافة الشروط والالتزامات وموافقة ثلثي الدول الأعضاء بالمنظمة، ليرفع بعدها إلى المؤتمر الوزاري الذي يمثل السلطة العليا بالمنظمة العالمية للتجارة لمنحها حق العضوية.

2.خطوات الانضمام

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حدث هام لدى العديد من الدول الذين يرون في العضوية لها خلاصا من جل المشاكل الاقتصادية الكبيرة والصغيرة وتخدم نمو اقتصاداتها، بما يحقق لها نسب نمو مرتفعة ومستدامة، إذ يتوجب على كل دولة منظمة حديثا أن تلتزم بكل الاتفاقيات المبرمة منذ تأسيس الجات سنة 1947 حتى بعد تحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، كما رخصت هيئة المنظمة العالمية للتجارة مدة 10سنوات كمدة تسمح لها بالانتقال التدريجي، وتسبق عملية الانضمام جملة من الإجراءات ندر منها:[1]

- سعي الدول التي تريد الانضمام إلى تقديم حزمة من التنازلات في التعريفات الجمركية.

[1] خراز محمد، عايشي كمال، **المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر**، مجلة الاحياء،المجلد05، العدد02، جامعة باتنة،2003، ص ص15، 16.

- تقدم الدولة بتقديم جملة من الالتزامات في قطاع الخدمات تتضمن كل الحواجز والعراقيل في النشاطات الخدماتية مع الالتزام بمدة زمنية لرفع كافة هذه القيود والحواجز.
- الموافقة على كافة القرارات الصادرة عن برتوكول المنظمة العالمية للتجارة مع الالتزام بتطبيقها.

إن الانضمام للمنظمة يقتضي المرور على عدة مراحل هي:

- **طلب العضوية بالمنظمة:** حيث تتقدم الدولة الراغبة في الانضمام بطلبها إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة عن طريق السكرتارية العامة، تبدي فيه نيتها في الانضمام، ويتم توزيع الطلب على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، ليقوم بعد ذلك المدير العام بتشكيل فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة، ويباشر بدراسة طلب الانضمام ويقدم الفريق توصياته للمجلس العام، طبقا لما جاءت به المادة 12 من اتفاقية تأسيس المنظمة.[1]

تقديم مذكرة السياسات التجارية ومناقشتها: تباشر السكرتارية بتبليغ الدولة صاحبة طلب العضوية بضرورة تقديم مذكرة تفصيلية للسياسة التجارية، وتحتوي على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية مثل التعريفة الجمركية، قوانين الاستثمار وعمل الجهاز الإداري، ثم يتم رفع هذه المذكرة إلى فريق عمل المنظمة.

- **بعد استلام مذكرة لأهم السياسات التجارية المنتهجة:** عن طريق سكرتارية المنظمة، يتم نشرها على الدول الأعضاء لاطلاع عليها قبل البدا في مناقشتها من طرف فريق العمل، حيث يعتمد في المناقشة على تقديم أسئلة شفوية وأخرى كتابية للدولة صاحبة طلب العضوية، بغية التوصل للمزيد من التوضيحات والتبريرات حول السياسة التجارية المعتمدة، والاطلاع مخططها الاستشرافي في انتهاج سياسات أخرى أو تعديلها بما يتوافق واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- **تقديم الالتزامات:** بعد مرحلة مناقشة مذكرة السياسة التجارية، تعمد الدولة طالبة الانضمام بعرض مسودة التنازلات للسياسيات التي تم مناقشتها، حيث تلجأ إلى مفاوضات ثنائية مع الشركاء الأساسيين، كما أن لكل أضاء المنظمة إجراء مفاوضات ثنائية مع الدول طالبة العضوية لمناقشة بعض التنازلات والتوافق عليها ليتم تعميمها على الدول الأعضاء وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

[1] محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي المنظمة العالمية للتجارة**، الطبعة02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 42.

- **موافقة المجلس العام:** بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات، يقوم فريق العمل بإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج التشاور مرفقا بمسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري. ليتم التصويت على قرار الانضمام وحصله على ثلثي الأصوات داخل المنظمة. يتم تمرير القرار من قبل الاجتماع الوزاري للمنظمة لتصبح الدولة عضوا بالمنظمة العالمية للتجارة. وبعد ثلاثين يوما من موافقة الدولة طالبة العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يدخل حيز تنفيذ.[1]

3. الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة

أجازت منظمة التجارة العالمية للعضو الأصلي أو العضو المنظم الانسحاب من المنظمة ومن الاتفاقيات المتعددة الأطراف طبقا الاجراءات التالية:[2]

- إرسال طلب كتابي للمنظمة يبدي فيه نية الدولة بالانسحاب من المنظمة.
- اجري مراحل الانسحاب بعد دارسة الطلب ومرور ستة أشهر من تاريخ تقديم الإشعار بالانسحاب.

وبعد انتهاء مدة ستة أشهر تنتهي عضوية الدولة في المنظمة، وينبغي على الدولة المنسحبة أن تنفذ الالتزامات المترتبة عليها أثناء تمتعها بالعضوية.

تعتبر مراحل الانضمام شاقة وتتطلب خبرات فنية كبيرة، وحكمة ودهاء من أجل تحقيق أهداف ومزايا مقابل النجاح في تحقيق التزامات أقل مقابل هذا الانضمام، لتضمن لنفسها مكاسب دائمة بالمنظمة في ظل عالم مبني على المنافسة واقتصاد السوق.

الفرع الثاني: مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة

بعد الجولة الثامنة من مفاوضات جولة شهدت منظومة العمل في المنظمة العالمية للتجارة توسع في أنشطة العمل لديها نحو توسيع التحرير التجاري لتتعدى مجال تجارة السلع لتشمل تجارة الخدمات

[1] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص ص103 ،104.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 101.

والملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي في التجارة بكل اشكالها، والعمل بإتباع خطوات تستطيع التحكم في الضوابط والقوانين المتعلقة بحركة التجارة وتطوراتها في كل المجالات على مستوى العالم.

1. التجارة في السلع

لقد توسع مجال عمل المنظمة بعد جولة الأورجواي بعدما كانت مركزة على تجارة السلع ومع تزايد العلاقات التجارية المتعددة الأطراف توسعت لتشمل تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، إضافة إلى السعي نحو توسيع التحرير بإتباع خطوات تحكم وفق الضوابط والقوانين المتعلقة بحركة السلع وتطوراتها على المستوى الدولي، وأصبحت التجارة في السلع من أبرز مجالات التي شملتها الاتفاقيات الجديدة ضمن مجال منظمة التجارة العالمية والمحددة كما يلي:

2. تجارة السلع الزراعية

حظي القطاع الزراعي في الدول المتقدمة بسياسات حمائية متعددة كالرسوم والتعريفات الجمركية، وسياسات الدعم كالقيود الكمية والنوعية، وهذا ما سمح للدول المتقدمة بأن تتصدر المنافسين الكبار في الأسواق العالمية في قطاع الزراعة، وهو ما أثر سلبا قطاع الزراعة وأدى إلى تحجيم نموه وتطوره في البلدان النامية، وأصبحت مستوردة بعدما كانت من أبرز المصدريين له.

ولما اشتد التنافس بين الدول الأعضاء، وتراكمت الأعباء الناجمة عن دعم القطاع الزراعي والتي تحملها الدول الصناعية للحفاظ على مكانتها العالمية، تم عقد مفاوضات بين عدد من الدول الأعضاء في إطار مفاوضات جولة اورغواي، تضمنت بنود بالتزام الأطراف بالإصلاحات تضمن التحرير للسلع الزراعية.[1]

3. تجارة السلع الصناعية

تضمنت جولة الأورجواي عدد من التنازلات الجمركية مجسدة في إعفاءات وتخفيضات بغية توسيع التحرير التجاري لهذا النوع من السلع والتي ركزت عليها الدول المتقدمة لأنها تعتبط من أبرز أنشطتها ومجالات عملها، وعلى هذا الأساس سعت جاهدة للاستفادة من التوسع في عمل المنظمة للوصول لامتيازات

[1] صالحي صالح، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد02، العدد01، جامعة الجزائر، 2000، ص118.

تحررها أكثر وتسمح لها بولوج الأسواق الدولية بأسعار جد معقولة ومعفاة من القيود والعراقيل الجمركية. ومن بين ما تضمنته الإعفاءات في جولة الأورجواي في مجال السلع الصناعية نذكر أهمها:

- إعفاء من الرسوم الجمركية لعدد من السلع الصناعية في الأسواق الدولية.
- تخفيض في السلع الصناعية تصل 40% في الدول الصناعية.
- السماح بدخول حجم واردات من السلع إلى أسواق الدول الصناعية بنسبة تعريفات جمركية تبلغ أو تزيد على 15% من مجل الواردات.
- تعهد بالالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية يصل 40% من الدول الصناعية على منتجات الأسماك ومعدات النقل والملابس، وتخفيضات أخرى تصل 60% على منتجات الورق والأخشاب وهو ما ينصب في صالح تجارة الدول الصناعية التي تعتبر من أبرز أنشطتها، عكس ذلك لا يخدم تجارة الدول النامية والتي تجارتها تتمير باعتمادها على المنتجات الطاقوية والتي لم يتم التطرق لها في كل المفاوضات لأنه لا يخدم مصالح الدول الصناعية.[1]

4. تجارة المنسوجات والملابس

أعطت جولة أورغواي أهمية لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة فقد عالجت فيها دمج قطاع تجارة المنسوجات والملابس في التجارة الدولية بعيدا عن كافة القيود والحصص الكمية

ولقد ميز هذه الجولة احتدام الصراع والخلاف بين الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول النامية من جهة أخرى بقيادة الهند، إندونيسيا وباكستان حول عدد من المواضيع المرتبطة بالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الذي كان يخضع لنظام الحصص الثنائي في ظل اتفاقية الألياف المتعددة التي إعتمدت سنة 1974.[2] وقد أقرت الاتفاقية في إطار جولة أورغواي الإلغاء النهائي للقيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية هذه المعطيات سوف تؤدي بالضرورة إلى فتح باب المنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس وهذا ما سيؤثر على الدول النامية التي تطمح لتحقيق عدد كبير من السلع المصدرة إلى أسواق البلدان الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ولن تكتفي بهذا وإنما عمدت إلى توسيع هيكل الصناعات

[1] رواء زاكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص322.
[2] Bruno Desgardins, **Le nouvel environnement International**, Ed : Dunod, Paris, 1997 P :264.

الوطنية في قطاع المنسوجات والملابس ودراسة مواطن الاستفادة من الإيجابيات وتقليل السلبيات لتسهيل اتخاذ القرارات والاقدام على الخطوات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الفنية وتطور التكنولوجيا وتقديم التسهيلات المشجعة للمصدرين. من أجل تطوير الصناعات النسيجية.
- السعي لتطوير المنتوجات العالمية من حيث مواصفات الجودة العالمية والمواصفات القياسية الدولية وتلبية حاجات المواطنين لكل الدول الأعضاء.

تسعى الدول الأعضاء في المنظمة لتغييرات هيكلية عميقة لقطاع سلع المنسوجات والملابس معتمدين على التقسيم الدولي للعمل يتم فيه الارتكاز على المزايا النسبية التي تتمتع فيه كل دولة بمستلزمات الإنتاج المحلي وتكون الدول الأعضاء قادرة على تخفيض تكاليف العمل من أجل ضمان تنافسية أكبر لتعظيم أرباحها في سوق المنسوجات والملابس على المستوى الدولي.[1]

2. التجارة في الخدمات

تضمنت بنود اتفاقية مراكش سنة1994 تحرير الأنشطة الخدماتية في قطاع التجارة، م إبرامها عام 1995، وقد التزمت الاتفاقية باعتماد تحرير التجارة في الخدمات، مثل الخدمات المالية والمهنية وخدمات السياحة.[2] وقد التزمت الدول الموقعة لاتفاقية الدولية تخضع فيها كل الأنشطة الخدماتية لتجارة الخدمات بالحرية الكاملة في التنقل في الأسواق الدولية. كأول سابقة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية وتتمثل في الأنشطة التالية: [3]

---

[1] بسكري رفيقة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص ص 258-259.

[2] **L'accord général sur le commerce des services (AGCS) est un traité de l'Organisation mondiale du commerce (OMC) qui est entré en vigueur en 1995**, https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/fr/content/laccord-general-sur-le-commerce-des-services-agcs#:~:text=que%20l'AGCS%3F-,L'accord%20g%C3%A9n%C3%A9ral%20sur%20le%20commerce%20des%20services%20(AGCS),pour%20le%20commerce%20des%20services, Date d'accès : 28/05/2024 à 12h11.

[3] رفعت العوضي، **منظمة التجارة العالمية.. الحاضر والمستقبل**، تاريخ النشر: 2004/10/03، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1، تاريخ الاطلاع: 2024/05/29، على: 09:38.

- قطاع الخدمات المصرفية والمالية
- قطاع خدمات النقل بكل أنواعه
- قطاع الخدمات السياحية
- قطاع خدمات التأمين
- قطاع خدمات البناء والتشييد
- قطاع الخدمات المهنية كالتعليمية والطبية.

ورسمت هذه الاتفاقية في منح الحرية الكاملة للدول الأعضاء في المنظمة لإقامة تكامل في تجارة الخدمات فيما بينها بشرط توفر ظروف أحسن لتجارة الخدمات مع ‘خطار مشبق لمجلس تجارة الخدمات بالمنظمة للنظر في الاتفاق المبرم بينهما لضمان حرية أكبر لتجارة وتنقل الخدمات.

3. التجارة في الملكية الفكرية

شهد العالم تطورت كبيرة في العديد من المجالات العلمية والتكنولوجية والفنية والصناعية، مما أدى إلى خلق التنافس الشديد في عدد الاختراعات وتجسيدها في شكل مشاريع تجارية أنعشت تجارة الملكية الفكرية، ما أدى بعدد من دول العالم بالسعي لتنظيم الملكية الفكرية وضبط القوانين والقواعد المنظمة لها من أجل حماية المبتكرين والمخترعين وضمان إنتاج المؤلفين وحقوقهم المالية والمعنوية وبذلك يبرز إنتاج المؤلف المعنوي للمخترع أو المؤلف بأشكال عدة كلوحة أو تمثال، ديسك، خطوط..... إلخ. يثبت بها إنتاجه.

ومن خصائص المعنوية للمؤلف أو المخترع:[1]

- الاختراع حق غير قابل للانتقال للأخرين ولا يمكن نسبها لشخص أخر في مرتبطة بشخص المخترع.
- لا يرد التقادم عليها التقادم سواء تقادم المسقط أو المكسب فلا يسمخ للغير بنسبه إليهم بحجة أن صاحب الفكرة لم ينشرها.
- يعتبر الاختراع حق مطلق لصاحبه.
- لا يتم تناق ملكية الاختراع بالهبة أو التصرف بالبيع للفكرة أو بغير ذلك.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص193-195.

ودعى الدول الأعضاء بالمنظمة في مفاوضات جولة الأورجواي إلى عقد إتفاقية الملكية الفكرية لتأمين حمايتها والدعوة إلى ضبط القوانين المنظمة لها وقوانين المنافسة مع ضبط كل القواعد والترتيبات المنظمة لها، هذه الاتفاقية لقيت ترحاب كبير من الدول الصناعية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها تجسد براءات الاختراع إلى مشاريع تجارية تذر لها أرباح كبير جدا عكس الدول النامية والتي لا تخدمها هذه الاتفاقية بحكم أنها دوا غير صناعية.

4. إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالتجارة الدولية

شهد مفوضات الجات انتقادات كبيرة اتجاه شروط الاستثمار المقيدة والمشوهة له وتعتبرها بعض الدول الأعضاء مضرة بالاستثمار وتدفقاته، ولهذا تم إمضاء إتفاقية تعالج هذه الأضرار وتلزم الدول الأعضاء بعدم مخالفة إجراءات الاستثمار المعارضة للجات المتضمنة توحيد معاملة الواردات والسلع الوطنية وحضر فرض قيود الكمية على كل الواردات ومن أبرز الشروط نذكر:[1]

- السعي لتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات للاستثمار الأجنبي مع عدم مخالفة مبدأ المعاملة الوطنية أو شرط ألزام القيود الكمية.
- إلزام المستثمر الأجنبي في إنتاجه للمنتج النهائي باعتماد استعمال نسبة محددة في مراحل الإنتاج.
- تحديد نسب معينة للبيع في الأسواق الوطنية بالنسبة للإنتاج.
- تحقيق الروابط بن النقد الأجنبي الناتج عن الاستيراد والعائد من الصادرات.

تسمح هذه الاتفاقية المبرمة بين الدول الأعضاء في الجات إلى تحقيق شرط المساواة والمنافسة بين الاستثمارات القديمة والاستثمارات الجديدة، وفي هذا الصياغ منحت الجات مهلة مدتها عامين لترتيب أوضاعها وخمسة سنوات للدول النامية وسبعة للدول الأقل نمو كمهلة للالتزام بما جاء في الاتفاقية كما تركت المجال مفتوح للدول النامية والأقل نمو لتمديد مهلة ترتيب الأوضاع للالتزام ببنود الاتفاقية.

5. إتفاقيات أخرى معدلة لقواعد الجات

[1] المرسي السيد حجازي، **منظمة التجارة العالمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص ص49، 50.

شهدت قواعد الجات في جولة الأورجواي إجراء تعديلات مست العديد من الاتفاقيات تضمنت مواضيع في التجارة الدولية مقارنة بما سبقها من الجولات السابقة وجاءت في طيات برنامج جولة الأورجواي إجراء تعديلات في جوانب من الاتفاقيات الأخرى لتعديل قواعد الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) وتوسيع مجالات عملها. والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- إتفاق العوائق الفنية في التجارة الدولية: تهدف الجات من خلاله إلى معالجة والقضاء على إستخدام بعض الدول لمعايير وممارسات أمنية وبيئية بغية عرقلة تدفق التجارة الدولية في الأسواق العالمية.
- أتفاق الإجراءات الوقائية: وتم فيه الإجماع على إستخدام الإجراءات الوقائية شريطة الاستناد على حجج وبيانات علمية وحقائق واضحة جلية على تضرر السلعة المحلية مقابلة السلعة الأجنبية ليتسنى لها السماح باستخدام رفع الرسوم الجمركية وتحديد كمي للسلعة الأجنبة من الواردات.
- إتفاق مكافحة الإغراق: والذي تضمنته مواد 6-16 من مواد الجات والتي وقد تم في هذا الاتفاق الاجماع حول تحديد كل الأساليب لمكافحة الإغراق وهامش الإغراق وكيفية حسابه، وتحديد مفهوم جامع له والتطرق لكل مشاكله وصعوباته. كما تم منح الدول النامية معاملة تفضيلية لمرافقتها لإخراجها من العوائق الاقتصادية المضرة باقتصاداتها.
- إتفاق التقييم الجمركي: تضمن مراجعة ما جاء في المادة 07 من إتفاقية الجات بهدف تكريس الشفافية والوضوح والانضباط في كافة الإجراءات المرتبطة بتحديد قيمة المنتجات المستوردة.
- اتفاق رخص الاستيراد: يهدف إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والوضوح على رخص الاستيراد المقدمة من كل الدول، لضمان لنزاهة ف المعاملات بين الدول.
- إتفاق قواعد المنشأ: تضمن هذا الاتفاق معالجة سياسة الإغراق المستخدمة من بعض الدول المتقدمة المصدرة للتهرب من قواعد إتفاقيات الجات وقد تم تكليف لجنة عمل لتنسيق وتوحيد قواعد المنشأ لتجنب الصدام وضمان منافسة عادلة.
- إتفاق الدعم وقواعد ضبطه ومعالجتها: فقد تم الاجماع على تعريف شامل وبارز للدعم وكافة أشكاله وتحديد كيفيات اللجوء إليه كما تم التشديد على فرض عقوبات وإجراءات مماثلة وفي حالة ثبوت

[1] محمد شريفي، **الآثار المحتملة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر03، 2016/2015، ص ص 187-191.

ممارسة أي دولة له وتضرر المنتجين المحليين. كما تم الاجماع على ضرورة إلغاء الرسوم التعويضية في فترة05 سنوات من المصاحبة لتطبيقها ما لم يبرز أن الضرر سيستمر.

- اتفاق التجمعات التجارية الإقليمية: وهي ما تضمنته المادة: 24 من الاتفاقيات الجات التي تفسر مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، فقد تضمن كيفية حساب أعباء الرسوم الجمركية والإتاوات الأخرى، كافة الإجراءات التجارية الأخرى المصاحبة لتأسيس أي تجمع إقليمي، كما حددت فيه فترة عشر سنوات لتكوين تجمع التجاري الإقليمي، وكيفية دعم معايير وإجراءات مراقبة معاملات هذه التجمعات التجارية الإقليمية مع باقي الدول.

الفرع الثالث: أليات عمل المنظمة العالمية للتجارة

ترتكز آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة على ثلاثة محاور رئيسية، تضمن لجميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات، وتسوية النزاعات المتعلقة بالقضايا العالقة، ومراجعة السياسات التجارية المتبعة داخل المنظمة. ويمكن تلخيص هذه المحاور فيما يلي:

1. آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية

تعتمد المنظمة على مبدأ الإجماع بين الدول الأعضاء عند صياغة وتمرير القرارات. وفي حال تعذر الوصول إلى توافق، يتم اللجوء إلى التصويت كإجراء معمول به، حيث تمتلك كل دولة عضو صوتًا واحدًا في عملية اتخاذ القرار، كما يمكن لأي عضو تقديم اقتراح أي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري، وسوف يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة، وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى.[1]

2. ألية فض النزاعات:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص217 ،218.

يشكل الخلاف والنزاع إخلال بالنظم القانونية والعلاقات الدولية، ولهذا يحتاج إلى إرادة قوية لفض كل النزاعات والخلافات بما يحفظ النظام العام وعودة العلاقات إلى طبيعتها،[1] تتولى المنظمة العالمية للتجارة تسوية كل القضايا العالقة المرتبطة بالنزاعات يتولى مجلس العام مهمة فرض النزاعات التجارية، إذ يحق لأي دولة عضو في المنظمة رفع شكوى أو تظلم في حال خرق النصوص القانونية والتنظيمية المبرمة في إطار الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة، تكون هذه المرحلة بعد استنفاذ شروط المصالحة الودية لإيجاد توافق بين الأعضاء تماشيا مع القوانين والأنظمة المبرمة في الاتفاقيات المبرمة يتم من خلالها تشكل لجنة تحقيق للوصول الاقتراح المناسب.

وفي إطار تسوية المنازعات جاء في مخرجات بيان مفاوضات جولة الأورغواي نصوص تتطرق لمراحل تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء نوجزها فيما يلي:[2]

- **مرحلة المصالحة والتشاور**: هي أولى مراحل فرض النزاعات وتكون بتقديم طلب من الدولة المتضررة والعضو في المنظمة ضد طرف أخر عضو لعقد مباحثات ثنائية لتسوية النزاع المتولد عنه أضرار، في هذه المرحلة تنتظر الدولة المتضررة الطراف الثاني شهرا لعقد القمة الثنائية بين الطرفين، وفي حالة عدم استجابة الطرف الثاني تلجأ الدولة المتضررة إلى منظمة التجارة العالمية بطلب تشكيل لجنة تحقيق لفض النزاع القائم.
- **مرحلة إصدار القرار**: تقوم اللجنة وفقا للقوانين وتنظيمات الجات بإصدار قراراتها على الطرف الخاسر ملزمة إياه بتنفيذ القرارات الصادرة، مع منح حق الاستئناف له بتقديم طلب للاستئناف لعدم قبول القرار الصادر.
- **مرحلة التعويض**: يمكن للدولة صاحبة الضرر أن تلجأ إلى المنظمة لتلقي التعويضات على الأضرار من الدولة الخاسرة في حالة عدم التزامها بالقرارات الصادرة عن اللجنة بعد حق الاستئناف أو منحها الضوء الأخضر بفرض عقوبات انتقامية ضدها.

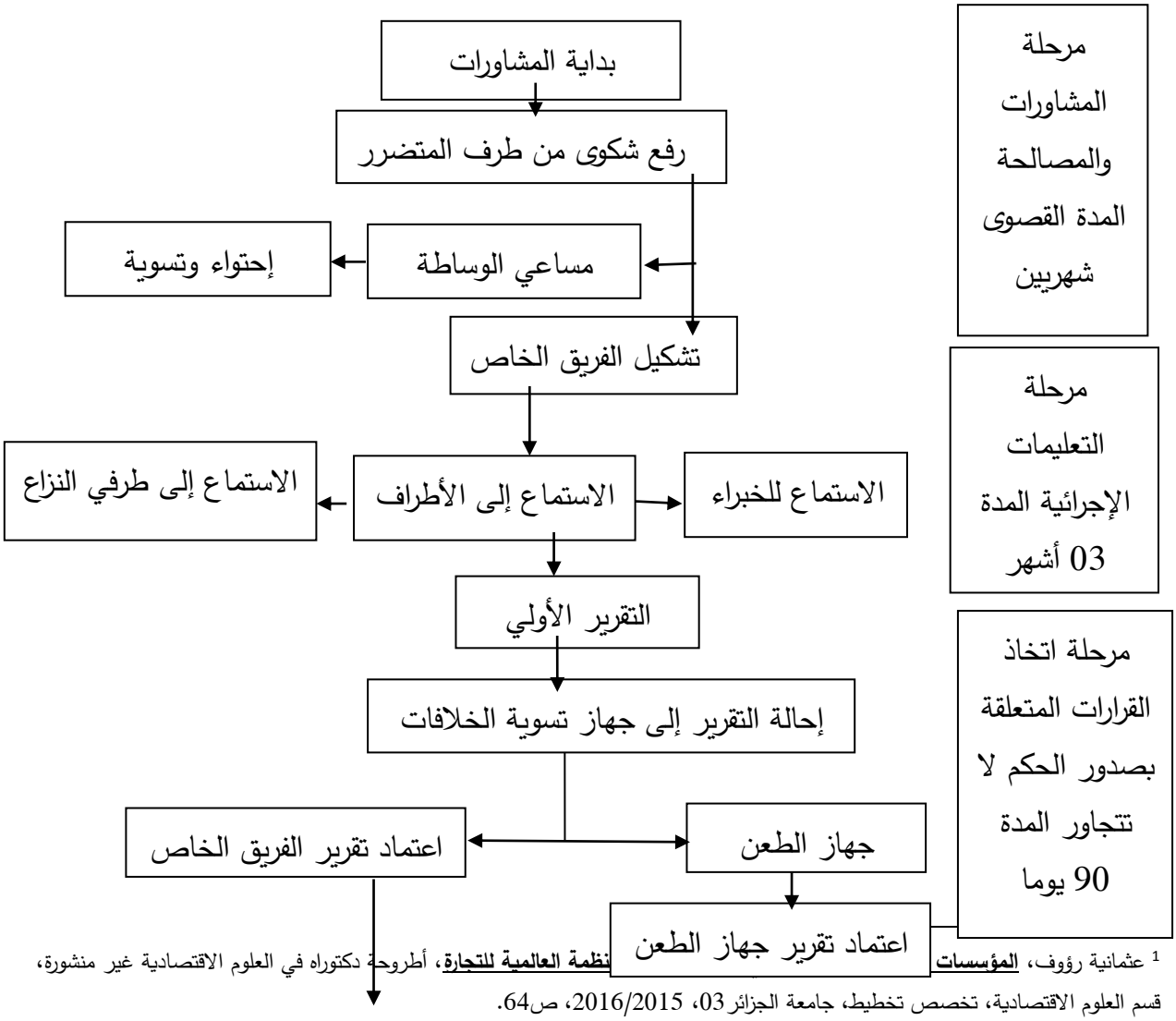
3. مراجعة السياسات التجارية:

[1] عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري، **دور منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات التجارية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد16، العدد31، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2010، ص144.

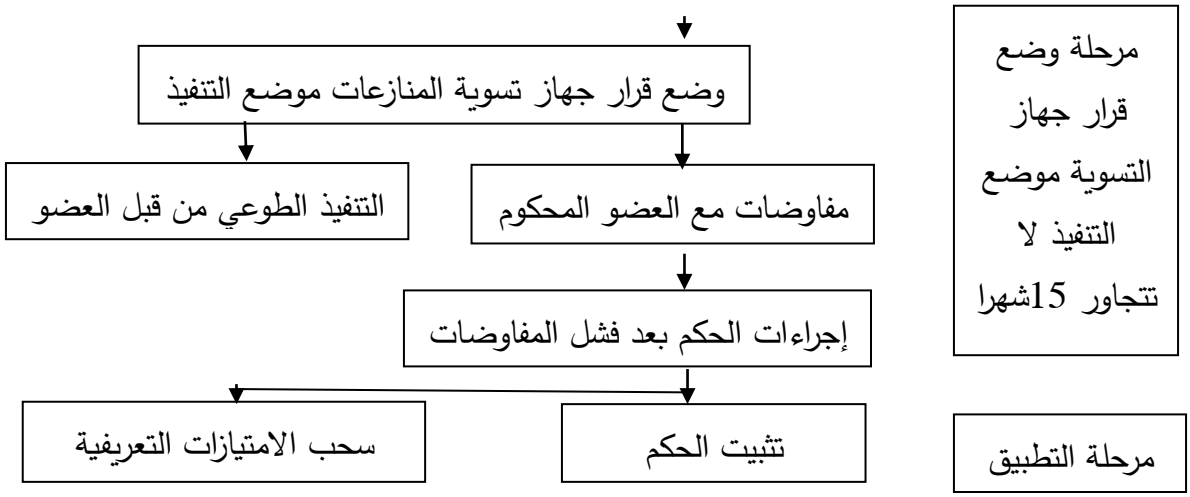
[2] عمر مصطفي محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة01، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص181.

يعتبر من الأجهزة المستحدثة في اتفاقية جولة مراكش تتخصص في دراسة عميقة ومناقشة شاملة ودائمة للسياسات التجارية بهدف القيام بتقويم عام للنظام التجاري الجديد وتطهير التجارة الدولية من الممارسات الغير لائقة والمعرقلة لتحريرها، من خلال دراسة الجوانب الإيجابية و السلبية وكذلك الاعتماد على التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأعضاء حول سياستهم التجارية المنتهجة، ببغية التأسيس لقواعد النظام الاقتصادي الجديد برئاسة المجلس العام حسب ما نصت عليه المادة 04 من اتفاقية مراكش، والتي نصت على أن المجلس العام ينعقد كلما دعت الضرورة للقيام، بمسؤولياته اتجاه جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسات التجارية.[1]

الشكل رقم (02-03): مراحل تسوية المنازعات التجارية بالمنظمة العالمية للتجارة



[1] عثمانية رؤوف، **المؤسسات نظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر03، 2016/2015، ص64.



المصدر: صالحي صالح، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد02، العدد01، جامعة الجزائر، 2000، ص106.

المبحث الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة وعلاقتها بالعولمة والتكتلات الاقتصادية.

شهدت الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة بعد اتفاقيات الجات وتأسيس منظمة التجارة العالمية ومع تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد واكتمال تأسيس مؤسساته، والذي يدعوا إلى تحرير التجارة الدولية وزيادة المنافسة التجارية، وانتشار ظاهرة العولمة لتعطي مجال أوسع لتنقل السلع والخدمات في كل بقاع العالم وكأن العالم قرية واحدة أو سوق واحدة يعرض فيها كل الدول سلعهم ومنتجاتهم وفقا لقوانين وقواعد تضبط التجارة الدولية بين الأعضاء وتنقلاتها في ظل المنافسة الكاملة، ما أدى إلى ظهور التكتلات الاقتصادية لبعض الدول التي تربطها موقع جغرافي واحد ولها مقومات لبناء اقتصاد قوي يستطيع رسم مكانة له في عالم قوي تسوده المنافسة الكاملة وحرية التجارة وتنقلاتها محليا ودوليا، عرفت الجزائر تطورات جدرية وجد عميقة وخاصة بعد أزمة البترول والتي خلفت أزمة إقتصادية امتدت عمقها إلى سنة 1986 أثرت على الاقتصاد الجزائري مما دفعت بالجزائر إلى خوض غمار رحلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتطوير اقتصادها والسعي لمزاحمة الكبار في عضوية المنظمة العالمية لتجارة.

المطلب الأول: مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

سعت الجزائر في ظل التطورات الأخيرة للاقتصاد العالمي وتعالي الأصوات المنادية بضرورة تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في المنظمة وسيادة المنافسة الكاملة للسلع في الأسواق العالمية، ولهذا عزمت الجزائر المضي قدما نحو الانضمام للمنظمة لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية، مستعينة بدوافع وشروط للانضمام.

الفرع الأول: مفاوضات ومراحل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

مرت الجزائر بعدة خطوات لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تجسدت عبر مراحل ومفاوضات مارطونية، وإجراء لإصلاحات هيكلية تتوافق مع ما تدعو إليه مبادئ وقواعد المنظمة ندكر كل هذه المراحل والمفاوضات كما يلي:

1. **مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**

كانت للجزائر محاولة للانضمام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية سنة 1987 من خلال تقديمها لطلب الانضمام لأول مرة، وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995 تقدمت الجزائر بطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة للمرة الثانية سنة 1996، ليطلب من الجزائر تقديم مذكرة تفصيلية للحالة الاقتصادية والسياسات التجارية المنتهجة والقوانين والقواعد المتبعة قبل الدخول في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف. فمنذ إنشائها في عام 1995، عقدت مجموعة العمل المعنية بانضمام الجزائر التابعة لمنظمة التجارة العالمية 10 اجتماعات رسمية.

بحثت لجنة النظام التجاري الجزائري. مسودة مذكرة سنة 2008 تمهيدا للجلسة 11. وسينظر فريق في ردود الجزائر على مجموعة الأسئلة الإضافية التي طرحها الأعضاء، نسبة التقدم المحرز في امتثال النظام التجاري الجزائري للشروط والمفاوضات الثنائية بشأن ربط التعريفات الجمركية والالتزامات المحددة بشأن التجارة في الخدمات. ولا يزال النظام التجاري الجزائري قيد الاستعراض فيما يتعلق بنظام تراخيص الاستيراد، والحواجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية والنباتية، وعمليات الخصخصة، والإعانات حماية

حقوق الملكية الفكرية. كما لا تزال المفاوضات الثنائية متواصلة مع 13 بلدا. وتم تسجيل تقدم كبير. ووضعت الصيغة النهائية لستة اتفاقات ثنائية (الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وسويسرا وفنزويلا وكوبا).[1]

عرفت مراحل الانضمام شكليين من المفاوضات نذكرها كما يلي:

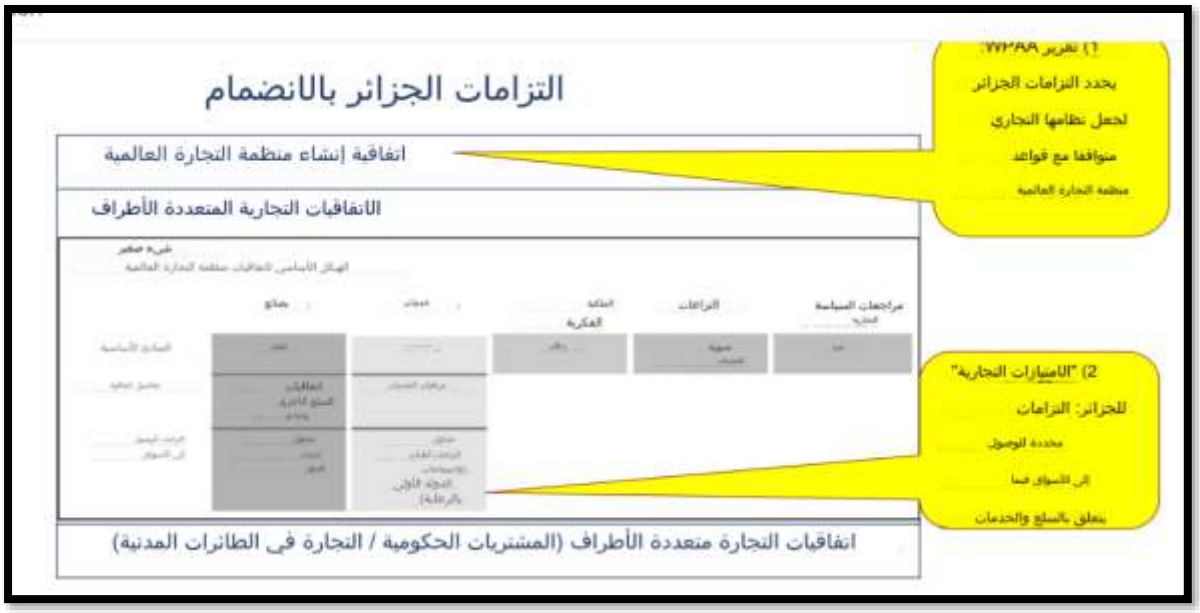
1.1. **المفاوضات متعددة الأطراف:** بعد تقديم طلب الانضمام للسكرتارية المجلس العام ويتم توزيعه على الدول الأعضاء لدراسته ومناقشته عن طريق المفاوضات يتم تقديم أسئلة شفوية وكتابية على الجزائر تشمل الأسئلة ميزان المدفوعات ونظام الأسعار والتعريفات الجمركية وجملة من التبادلات الدولية والدعم الحكومي للسلع كالزرعة..... إلخ. طرحت فيها الولايات المتحدة 170سؤال والاتحاد الأوروبي 123 سؤال وسويسرا33 سؤال، واليابان09 أسئلة وأستراليا08 أسئلة وإسرائيل (الاحتلال الاسرائيلي) سؤال واحد تمثل في هل ستقيم الجزائر علاقات مع الكيان الإسرائيلي وتم الإجابة عليه برفض إقامة علاقات معه، كما تم الإجابة على كل الأسئلة ليتم بعدها تقديم أسئلة أخرى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 121 سؤال، كمرحلة ثانية ليتم عقد اجتماع للجنة العمل المكلفة بدراسة ملف انضمام الجزائر في 22، 23 أفريل 1998 بجنيف.

2.1. **مفاوضات ثنائية الأطراف:** سعت الجزائر بكل جهودها من أجل تهيئة كل الأجواء والظروف التي تساعد على تحقيق الرغبة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فقامت للتحضير للمفاوضات الانضمام من خلال تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة كل المفاوضات وبناء على مخرجات مفاوضات الانضمام الثنائية ونتائجها يتم الفصل في الانضمام. [2]

الشكل رقم (02-04): يوضح التزامات الجزائر ضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

[1] **Processus d'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC),** https://www.commerce.gov.dz/fr/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc, date d'accepté : 30/05/2024, au : 06 :41.

[2] لعرابي نسيمة، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد11، العدد01، 2014، ص ص18،19.



Source: Gabriel Gari, **Algeria's Accession to the WTO the services dimension**, Queen Mary University London, P03.

2. مراحل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر العديد من دول العالم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فرصة للاستفادة من العديد من المزايا والفوائد التي تمنح إقتصادياتها نمو أكثر تحقيق مكاسب من الأسواق الدولية واكتساب للتكنولوجيا ومراكبة لكل التطورات العالمية في مجال الاقتصاد والتجارة الدولية بما يحقق المنفعة على دولها ولهذا سعت الجزائر للانضمام للمنظمة تجسد ذلك في مراحل ممثلة كما يلي:

مرحلة تقديم طلب الانضمام: يقوم الدولة الراغبة في طلب الانضمام بطلب العضوية إلى مكتب السكرتارية بالمنظمة العالمية للتجارة ثم يتم دراسة هذا الطلب من قبل الأمين العام وبعد الموافقة عليه تقوم السكرتارية بتعيين لجنة عمل تدير المفاوضات مع الدولة ليتم بعد ذلك تعين رئيسا لفرقة العمل يتم انتقائه من بين أحد السفراء المعتمدين في المنظمة العالمية للتجارة.

مرحلة إعداد المفاوضات: وتشمل هذه المرحلة تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية الخاص بالدولة طالبة العضوية ويتم توزيعها على كافة الأعضاء بالمنظمة لإلقاء نظرة شاملة ودقيقة علة المذكرة ودراسة الملف وتوجيه أسئلة للدولة العضوية.

مرحلة الاتفاق النهائي للانضمام: هي المحطة الأخيرة التي يتم فيها الموافقة النهائية على كل التنازلات والتخفيضات الجمركية وتسقيفها وعلى تحديد كافة الالتزامات في كل القطاعات التجارية التي سيتم رفع القيود والحواجز وتوسيع التحرير فيها. بعد ذلك تقوم لجنة العمل بإصدار تقريرها النهائي وقرارها بشأن منح العضوية الدولة، تقوم الجهة المعنية بإعداد مسودة مشروع قرار الانضمام، متضمنةً جميع الملاحق، وجداول الخدمات، وجداول التعريفات الجمركية التي تم الاتفاق عليها. ثم تُعرض هذه المسودة على المجلس العام والمجلس الوزاري للمصادقة عليها. وبمجرد الموافقة، يصبح الانضمام رسميًا وساري المفعول بعد مرور 30 يومًا من توقيع مشروع القرار (البروتوكول).[1]

الفرع الثاني: دوافع وعوائق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

عاش العالم موجة من التجاذبات والتحولات الاقتصادية والسياسية، شملت هذه التحولات صراع الأنظمة الاقتصادية بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي في ظل التعددية القطبية ولكن لعد انهيار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، دفعت هذه التحولات الجزائر إلى ضرورة مواكبها للخروج من الأزمة الاقتصادية خاصة باعتبارها ترتكز على الجباية البترولية إذ تجعلها عرضة للأزمات، ولهذا وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية مواكبة التطورات وطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سعيا منها لترتيب أوضاعها وضمان مصالحها.

1. دوافع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

سعت الجزائر بعد انهيار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي إلى القيام بإصلاحات عميقة على الاقتصاد الجزائري والانتقال به من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، جاء هذا بعد دخول الجزائر في أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وفرض إجراء التعديل الهيكلي من أجل تحقيق استقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، فكان لهذه الظروف دوافع محفزة لطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نذكر منها:[2]

[1] لعرابي نسيمة، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] سعداوي سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة01، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 47-49.

- قامت الجزائر بتخفيض الرقابة التجارية وتعديل النظام الجمركي وتعديل التخفيضات الجمركية تمهيدا لفتح اقتصادها علة تدفقات التجارة الدولية.
- لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي بعد أزمة انهيار البترول سنة 1988 وبالتزامن مع انهيار النظام الاشتراكي أدت بالجزائر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي لتسديد مستحقاتها وإجراء إصلاحات هيكلية في اقتصادها، لتكون تمهيدا للانضمام للمنظمة ومواكبة قوانينها وقواعدها في التجارة الدولية.
- إيجاد لنفسها مكانة في ظل النظام الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على اقتصاد السوق.
- ضعف الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي مبني على الجباية البترولية وانفتاح الجزائر على الأسواق الدولية على الصادرات الأجنبية أدى إلى استنزاف العملة الصعبة أدى بالجزائر إلى التفكير في أليات لتقوية القدرات الإنتاجية من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التبادل.
- الاستفادة من خبرات تواجد شركات الدول الصناعية الكبرى في السوق المحلية في مجال التكنولوجيا العالية والعمل على تطوير الإنتاج الوطني ليكون منافس للمنتجات الأجنبية.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع المثمرة القدرة على توسيع المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية.
- تشجيع وتسهيل الجزائر فتح مؤسسات مالية بنكية أجنبية لتسهيل التبادل التجاري الدولي.
- إشراك رأس المال الأجنبي في مجال التنقيب على البترول والمناجم والطاقات المتجددة للحفاظ على الموارد المالية والتقليل من نهبها.
- تشجيع إقامة استثمارات وشراكات بين الشركات الوطنية والمؤسسات العالمية الكبرى.
- الاستفادة من الامتيازات المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير التجارة وتدفقاتها على الأسواق المحلية.
- التقليل من حدة الأزمات التي تتعرض لها وخاصة أن اقتصادها ما زال في مرحلة تحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.
- زيادة فرص العمالة وامتصاص البطالة،
- المساهمة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.[1]

[1] قرارية فتيحة، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة رهانات وأفاق**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد02، العدد01،المركز الجامعي عين تموشنت، 2014، ص ص 66-84.

2. عوائق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

شهد مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة عدة صعوبات وعراقيل جعلها سببا في تأخر انضمامها إلى المنظمة ومن هذه العراقيل نذكر:

تأثير الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم وأعضاء منظمة التجارة العالمية – الولايات المتحدة والصين – تضع ضغطاً على منظمة التجارة العالمية. إن التدابير التجارية الأحادية الجانب، مثل زيادة التعريفات الجمركية على الحديد والصلب، تهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذا يسلط الضوء على أن منظمة التجارة العالمية قد تحتاج إلى الإصلاح لتلبية المخاوف الحالية مثل الأمن القومي، والمعايير البيئية، وتأثير التكنولوجيا على التجارة.[1]

- ضبابية وغموض دوافع واهداف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كرؤية استراتيجية واضحة.
- عدم التغيير والتحيين في التشريعات التجارية الخاصة الدولية والمعاملات الخارجية الإقليمية والدولية.
- غموض وعدم وجود شروط محددة للانضمام حيث يتم التفاوض مع اعضائها وفق المادة 12 والتي لا تحتوي على شروط وقواعد محددة، مما يدفع بالدول الراغبة في الانضمام بالتصادم مع شروط والتزامات أخرى تزيد عن التزاماتها بما قدمته الدول من التزامات عندما انضمت في جولة الاوروغواي. مما يوسع ويزيد في قسح المجال لشروط أخرى الانضمام بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة الدولية، قد تكون معرقلة لمسار الانضمام.
- عدم انتهاج لسياسات التنويع الاقتصادي واحداث تغيير او تطوير في العديد من القطاعات بما يضمن تحقيق نسب نمو مرتفعة ومستدامة خاصة البنية الصناعية والفلاحية واستخدام التكنولوجيا العالية في الإنتاج، بما يتماشى مع قواعد الانضمام الى المنظمة.
- عدم التزام الجزائر بتجسيد الاصلاحات والتعهدات أثر سلبا على تسريع مسار انضمامها.
- تشديد شروط تصنيف بصفة الدولة النامية في المنظمة العالمية للتجارة، حيث لا تمنح هذه الصفة بسهولة وإن كانت الدولة الراغبة في الانضمام دولة نامية اذ يتم النقاش والحوار الطويل مع الدول

[1] Ana Peres, WTO: Challenges and Opportunities, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9942/, date accepted: 31/05/2024, au: 09 :50.

على أجل شطبها من صفة الدولة نامية وهذا ما تم رفضه من عدة دول كالصين حيث تفضل صفة الدولة النامية وذلك لتحقيق مكاسب تجارية من خلال الاستثناءات.

- عدم مسايرة المنظومة القانونية وإهمال الإصلاحات المعصرنة للقطاع التجارية وبقائها متأخرة، عن الشروع في التحرير الاقتصادي.
- سعت الجزائر إلى إجراء جملة من إصلاحات العميقة، مست العديد من القطاعات الاقتصادية بغية دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. [1]
- وجود حاجز السوق الموازي الذي يقف أمام رغبة انضمام الجزائر للمنظمة وكان السبب المباشر في تأخر وفشل التنظيم المؤسساتي، من أجل فتح المنافسة الحرة والمتكافئة. [2]
- هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي هو إقتصاد ريعي تعتمد على الجباية البترولية كإيراد أساسي في تحقيق الموازنة العامة للدولة وهو عرضة للأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط ويعتبر دوما في حالة عدم الاستقرار، ولا ينتهج سياسة التنويع الاقتصادي.[3]

وفي هذا الصدد شهدت الجزائر مفاوضات عديدة من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة رغم هذا لا تزال المفاوضات قائمة حتى الأن بسبب ما تواجهه الجزائر من عراقيل تعيق مسار

الانضمام.

الفرع الثالث: شروط انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

سعت الجزائر بعد تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى القيام بجملة من الإصلاحات فيما يخص الجانب القانوني وبالأخص التشريع الاقتصادي وتكييفه بما بتطابق مع قوانين

المنظمة وتوفير كل الشروط التي بمكن نوعين من الشروط نذكرها فيما يلي:

---

[1] بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، **جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد01، جامعة تلمسان، 2018، ص ص147، 148

[2] بوزيدي تجاني، بوسته جمال، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد02، جامعة المسيلة، 2017، ص ص 91-106.

[3] سلامي ميلود، بوسته جمال، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد03، جامعة الأغواط، 2017، ص ص 245-259.

1. الشروط العامة:

التمتع بالحربة الكاملة لكل دولة أو اتحاد جمركي أو إقليم اقتصادي في تسيير علاقاته التجارية الدولية وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق علبها بين الدول الأعضاء بقبول كافة الشروط المنصوص عليها في نتائج جولة الأوروجواي، وتقديم كل الالتزامات في مجال السلع والخدمات، كما يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل عامين 03 أصوات الدول الأعضاء والتي تحدد على الأقل عملية دراسة طلبات الانضمام بأغلبية 2 بتقديم عرض لجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات يتم التفاوض لتوصل مع الدول الأعضاء إلى التزامات الدولة العضو الجديدة.

2. الشروط الخاصة:

تفرض المنظمة العالمية للتجارة بعض الشروط الخاصة على الدول الراغبة في الانضمام إليها وتسعى الجزائر القيام بها لاستيفاء الشروط من خلال إتباع نظام اقتصاد السوق بغية تحرير تجارتها وتحقيق الانفتاح الاقتصادي عملا بتوصيات تعديل قوانينها وإزالة الرسوم الجمركية وفق القوانين والتشريعات الدولية. [1]

سنت المنظمة العالمية للتجارة شروط وفرضت تقديم تنازلات والالتزام بكافة الاتفاقيات التابعة لها على كل الدول والراغبة في الانضمام لها، كان لزاما على الجزائر الالتزام بهذه الشروط ومن بين الشروط نذكر أهمها:

- **الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية:** حيث لجئت المنظمة لضمان جدية ورغبة الدول التي رغب في الانضمام بفرض هذا الشرط تمهيدا لها للدخول في عولمة تحرير التجارة وحرية التدفقات داخل وخارج ترابها، تقدم هذه التنازلات في شكل جدول أو مذكرة تفصيلية لكل التنازلات.
- **تقديم تنازلات في الخدمات:** حيث تلتزم فيه الدول الراغبة في الانضمام إلى تقديم جدول تفصيلي لكل التنازلات في قطاع الخدمات، كما يتم ذكر كل الحواجز التي تعرقل النشاطات الخدماتية وتم

[1] بشاري سلمى، **الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية**، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2014/2013، ص48.

رفعها ومناقشتها من طرف الهيئات المختصة بالمنظمة، ويتم تحديد فترة زمنية محددة لتطبيق هذه التنازلات.[1]

- **الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية**

تلتزم فيه الدولة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يتضمن الموافقة على كل الالتزامات الموجودة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتطبيقها، تستثنى منها بعض الاتفاقيات الاختيارية كاتفاقية الطائرات المدنية واتفاقية المناقصات الحكومية)، وتكون موافقة على قوانين ومبادئ اتفاقيات جولة الأورغواي. وهنا لا يمكن لأي دولة المفاضلة بين الاتفاقيات كما كان في بداية تأسيس الجات، كانت نتائج جولة طوكيو خاصة أدت بغالبية الدول النامية إلى رفضها وعدم التوقيع على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة لا تخدم مصالحها.[2]

شهدت مسيرة الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تفسرها الدولة الجزائرية على القيام بالإصلاحات الداخلية، لتحديث بعضها خاصة المجالات التي تكون مهددة بالمنافسة وتحقيق تنويعها.[3]

كما قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية العميقة تمهيدا للتمشي مع متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتماشيا مع الالتزام باتفاقيات المنظمة، كما قدمت الجزائر في هذا الصدد العديد من التنازلات الجمركية في العديد من القطاعات التي تخدم تحرير التجارة الدولية، ومع تزايد شروط الالتزام وتعقدها، أعربت هيئة المفاوضات الجزائرية مع مجلس الوزاري بالمنظمة على اشمئزازها من الشروط

---

[1] كوثر مازوني، **شروط وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد53، العدد02، جامعة الجزائر01، 2016، ص ص 442، 443.

[2] **شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية**، متاح على موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2024/05/23، على الساعة: 20:06.

[3] Report on the issues relating to the activités of the world Trade organisation documents presented by the islamic centre for Development of Trade**, to the 30 the session of the follow up committee of the standing committee for Economic and commercial coopération of the OIC,** Ankara, Republic of turkey, 7-8 May 2014. https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/07/ICDT-11-EN-4-WTO-Issues.pdf, date accepted : 31/05/2024, au : 21 :50.

التعجيزية التي يشترطها المجلس الوزاري للمنظمة واعتبرته يعرقل مسار انضمام الجزائر بشروطه التعجيزية، كما تطرقت هيئة المفاوضات إلى أن الجزائر قدمت تنازلات كبيرة وقامت باصطلاحات واسعة توافق إتفاقيات المنظمة، ليتم التبرير من المنظمة بأن الجزائر وضمن إصلاحاتها الاقتصادية انت تخشى المخاطرة بالالتزامات الدولية ولم تأهل إقتصادها بتنافسية الخارجية، على الرغم من تبني تعددية الأقطاب الاقتصادية في النظام العالمي إلا أن الجزائر أبرمت عدد محدود من الاتفاقيات الثنائية لم يتجاوز إتفاقيات عكس ما أقدمت عليه دول أخرى طلبت الانضمام بعدها مثل روسيا والصين، فيما أكدت الجزائر سنة 2012 على لسان وزير التجارة أم سنة 2012 السنة النهائية للمفاوضات التي يليها الانضمام.[1]

المطلب الثاني: العولمة وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية إعادة هيكلة وبناء لمعظم اقتصاديات الدول، كما شهدت بروز الدول الكبرى والتي لم تتعرض لخسائر كبيرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني نظام عالمي جديد والاعلان اكتمال تأسيس مؤسساته الثلاث من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبسيطرة النظام الرأسمالي بعد سقوط النظام الاشتراكي وانفتاح دوله على العالم. صاحب قيام النظام العالمي الجديد بروز ظاهرة العولمة والتي تدعوا إلى جعل العالم دولة واحدة تسوده حرية تنقل للسلع والبضائع ونمقل لرؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات بدون قيود بين الدول، كما تهدف إلى تنظيم حركة العلاقات التجارية وحركة المبادلات التجارية بهدف التحكم والسيطرة عليها.

الفرع الأول: مفهوم العولمة

العولمة ظاهرة جديدة تروج إلى توسيع اقتصاد السوق، كما يفسرها البعض بأنها ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية تهدف إلى الهيمنة على العالم بقيادة الدول الكبرى ومن بين مظاهرها:[2]

1. نهاية القطبية الثنائية بسقوط المعسكر الاشتراكي وانفتاح دولة على العالم.

[1] بوضياف عبير، **أفاق الجزائر إثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013، ص ص 131-146.

[2] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، المجلد01، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص ص 36-42.

2. توسع حجم المبادلات في السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وزيادة تدفقات الاستثمار بن الدول.

3. توسع السيطرة ليشمل عامل تبادل المعلومات والأفكار الذي يساعد في تطوير الإنتاج وسرعة تسويقه إضافة إلى تبادل السلع والأموال في العلاقات الدولية.

تُعرَّف العولمة بأنها تكامل لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية في الأسواق المحلية والدولية، بهدف تحقيق انخفاض أسعار السلع والخدمات وتكاليف نقلها وزيادة الاعتماد على قوى السوق ولها عواقب ثقافية واجتماعية وسياسية.[1]

الفرع الثاني: مجالات العولمة

توسعت العولمة لتشمل عدة مجالات، نوضح هذا فيما يلي:

1. **العولمة الاقتصادية:** تعرف حسب الصندوق الدولي بأنها التعاون الاقتصادي لعدد من دول العالم نتيجة زيادة تدفقات السلع والخدمات وتوسع في حجم التعاملات التجارية الدولية.
2. **العولمة السياسية:** ويظهر هذا النوع في الهيمنة المفروضة من الدول الكبرى على اقتصاديات الدول النامية وتأثيرها على الاقتصاد مما يدفعها للخضوع إلى الدول المتقدمة.
3. **العولمة الثقافية:** فهي تشمل العديد من الجوانب الإنسانية وتستمد من تطور الأفكار والقيم والسلوكيات من خلال الانفتاح على الثقافات في العالم وتأثرها بالبعض الأخر.
4. **العولمة الإعلامية:** هي سيادة الدول المتقدمة على وسائل الإعلام والاتصال وتغطية الأخبار الدولية، فقد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، فللإعلام دور كبير في توعية المجتمع في جميع المجالات وإذا نظر الفرد إلى الوقت الذي كان يتطلبه وصول خبر من مكان إلى مكان آخر.

الفرع الثالث: تأثير العولمة على المنظمة العالمية للتجارة

أثرت العولمة على الاقتصاد العالمي وجعله يعمل كنظام متكامل ومواحد من أبرز العوامل التي أثرت عززت في توسيع فرص الاستثماري التجاري والتعاون الدولي في مجال السلع والخدمات، كما اقترنت بتحرير الأسواق العالمية والالتزام بالرسوم الجمركية، والمساهمة في زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز النمو

[1]Martin Wolf**, Why Globalization Works**, New Haven and London, Yale University Press, 2004, p05.

الاقتصادي بين الدول. كما تعتبر المنظمة العالمية للتجارة القوة الديناميكية الأكثر تأثراً بمظاهر الانفتاح العالمي الناتج عن العولمة، وما صاحبه من تدفقات واسعة في الأموال والمعلومات والأيدي العاملة. وأعطت قوة وصلاحيات أكبر في العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية التجارة، كما أدت التطورات السريعة المصاحبة لظاهرة العولمة إلى تقدم تنوع قنوات الاتصال وأساليب النقل على نمو الاقتصادي العالمي، وتعزيز تدفقات التجارة الدولية.

ولقد ترتب عن ظاهرة العولمة سلبيات ميزت وأثرت على العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والعولمة، تجسدت في العديد من الصراعات الدولية مثلا في الصراع التجاري القائم والمستمر بين القوى الإقتصادية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والدول الناشئة بقيادة الصين وروسيا والهند والبرازيل. كما أدت العولمة بروز العديد من المشاكل الاقتصادية على الصعيد العالمي، تمثلت في هجرة الأدمغة والكفاءات من دولهم بحثا عن التوظيف الدولي كما صاحب الاندماج الثقافي لظاهرة العولمة فقدان الهوية الوطنية للأفراد.[1]

وتؤثر كذلك على المصالح الوطنية بما يساعد الشركات والمؤسسات في الدولة إلى تحسين وضعها في الأسواق الوطنية والدولية، ويميلون إلى اتباع استراتيجيات لا تنافسية، محكوم عليها بالفشل إذا اقتصرت على المستوى وطني. وبالتالي فإن هذه الإجراءات التي تتخذها الشركات الوطنية لا تقتصر على الحواجز التي تفرضها من المرجح أن يتصرفوا في سوقهم الوطنية ضد الشركات الأجنبية، بل لجميع السلوكيات المناهضة للمنافسة التسعير الاحتكاري،[2]

تعد العولمة العمود الفقري لنظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف الأنظمة الاقتصادية حول دول العالم في منظومة العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تقوم على أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات

[1] كيرو البدري، **ما العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والعولمة**، متاح على الموقع: https://ar.manaastk.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7/، تاريخ الاطلاع: 2024/06/12، على الساعة 18:31.

[2] Jean-Marc Siroën, **L'OMC et la mondialisation des économie**s, Rapport de recherche Université Paris-Dauphine, 1998, pp.79-80.

والأسواق ورؤوس الأموال، بما يكفل زيادة الانتاجية والكفاءة بفضل التكنولوجيا والابتكار وتحسين ظروف المعيشة

كما تصاحب العولمة الاقتصادية العديد من القضايا والتحديات التي تؤدي إلى عدم توازن داخل الدول، حيث تبرز اختلافات عميقة بين الدول المقدمة والنامية، كما ركزت على مخاطر الأمن الاقتصادي التي تؤثر على ركائز الاقتصاد العالمي تقديم كل التوجهات للسياسية الاقتصادية، وفي الأخير ظاهرة العولمة أثارت جدلا واسع في أوساط الدول بشأن العدالة والتوازن، وأثارت انقسام في وجهات النظر حسب مصالح الدول المستفيدة وغير المستفيدة، فيرى البعض توسع في الفرص والوصول إلى الأسواق الدولية، بينما يرى البعض الأخر أن الدول النامية والدول الأقل نموًا لم تحقق فرصا أكبر وتحقيق نقلى نوعية في إقتصادياتها لذا يجب أن يرتكز التفكير في العولمة على تحقيق تعاون دولي قوي وواسع وإجراءات تنظيمية فعالة لضمان تنمية عادلة ومستدامة التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن المخاطر التي تواجهها أسواق الدول الناشئة اغراق الاسواق الوطنية التي ليس لها إمكانيات احترافية والفنية التي تمكنها من التحقق من الاغراق أو عدمه واحتمال انسحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من الأسواق بسبب ضعفها وعدم مواكبتها المنافسة الدولية واحتمال تراكم نسبة البطالة إذا عدم قدرة الشركات المحلية على المنافسة بالرغم من الانفتاح الاقتصادي الذي يشجع على المنافسة والنمو والجودة.[2]

---

[1] عبد الرحمن أحمد الجبيري، **العولمة تحت مجهر الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/08/18، متاح على الموقع: https://maaal.com/2023/08/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/، تاريخ الاطلاع: 2024/06/18، على الساعة:22: 12.

[2] عبد الوهاب القحطاني، **العولمة ومنظمة التجارة العالمية والمنافسة**، تاريخ النشر: 2023/12/06 متاح على الموقع: https://www.alyaum.com/articles/6502172/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2024/06/18، على الساعة:22: 17.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة

تتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق تحرير التجارة بين الدول، وتحقيق العديد من المزايا الاقتصادية، فقد تنامت هذه الظاهرة أواخر القرن العشرين بشكل واسع، إذ كانت السمة البارزة في النظام العالمي الجديد، حيث أصبحت مطلبا دوليا تسارعت الدول نحو تشكيله كمرحلة جديدة تحل فيه الحروب التجارية محل الصراعات العسكرية. وتعتبر التكتلات الاقتصادية هي الأقوى والأجدر على الساحة الدولية، حيث تلجأ إليها الدول للوصول إلى العالمية، حيث أصبح هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

وتشمل التكتلات الاقتصادية عدة تعاريف ندكر منها:

استكمال التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول وذلك من خلال الالتزام التام بالاتفاقيات المبرمة مثل اتفاقية التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والأسواق المشتركة. وصولا إلى الاتحاد النقدي وتشكيل بنك مركزي واحد للمنطقة الاقتصادية.[1]

هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السمع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينيا، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه الدول.[2]

وهي قيام مجموعة من الدول بتوحيد السياسات الاقتصادية والسياسة والتأقلم مع الأنظمة من أجل العمل ككتلة اقتصادية واحدة، من خلال خفض الحواجز التجارية بين المناطق الأعضاء وإلغاء البعض منها وتنسيق السياسات الأحرى، مع رفع التعريفات الجمركية على دول خارج التكتل.[3]

---

[1] Noura Abdel Maksoud Eissa, **Economic Monetary Unions in Economic Blocs**, Future University, Egypt., p06.

[2] حمزة فطيمة، **التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية**، مجلة العموم الإنسانية، المجلد22، العدد02، 2022، ص ص 422-440.

[3] Marco Olivera, **What and what are the main Economic blocks in the world?** Mexican Center for International Relations, Avalable on the website, https://cemeri.org/en/enciclopedia/e-principales-bloque-economomico-mundo-av, Updated on 25/08/ 2023

كتعريف شامل يمكن القول إن التكتلات الاقتصادية عبارة عن منظمات دولية تتكون بمعاهدة بين مجموعة من الدول، لتحقيق أهداف التعاون لتجسيد غايات اقتصادية، أو لغايات متعددة على رأسها التعاون الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية وفوائدها

شهد الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات إقتصادية هامة وتغيرات في موازين القوة الاقتصادية صاحبها تشكيل التكتلات الاقتصادية في عالم يؤمن بتحقيق المصالح الوطنية ولهذا كان لتأسيس التكتلات الاقتصادية شروط لنجاحها وفوائد نذكر منها:[2]

1. **الشروط:** من شروط نجاح أي تكتل إقتصادي نذكر ما يلي:

- السعي نحو تحقيق التوازن في الموارد والمنافع التي تستلهمها الدول الأعضاء من الانضمام لتكتل، في المقابل لم تكن لتحقق لها قبل الانضمام.
- تمتع دول التكتل بكل مميزات التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وكذا التقارب النظم الاقتصادية المنتهجة.
- تحقق استقلال جغرافي واقتصادي وسياسي لكل الدول الأعضاء في التكتل.
- تشكيل المؤسسة الخاصة بإدارة الأعمال ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتنسيق الخطط وتنفيذ الأهداف المحددة من طرف دول التكتل.
- العمل تحقيق بنية تحتية قوية تترجم قوة التكتل ودرجة الرفاه والقوة التي وصل إليها.

2. **الفوائد:** من الفوائد المرجوة من نجاح أي تكتل إقتصادي نذكر ما يلي:

- الانفتاح على الأسواق الدولية وتحقق التوسع في الدائرة الإنتاجية ونمو معدلات التنمية الاقتصادية وتحقق الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء.

---

[1] بلال الذنيبات، **مفهوم التكتلات الاقتصادية**، تاريخ النشر: 2023/08/16، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9. تاريخ الاطلاع: 2024/07/06، الساعة:

[2] محمود يونس، وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 193، 194.

- نمر رأس المال وتحسن معدلات الاستثمار للدول التكتل.
- تحقق استغلال أفضل للموارد المتاحة من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج.
- تحقيق الاستقلالية عن أسواق الدول المتقدمة والحد من التبعية الاقتصادية.
- الجد من البطالة وتحسين من مستويات الأجور للعمال.
- إلغاء الحواجز والقيود الجمركية وتوحيد كل السياسات للدول الأعضاء في التكتل.
- إنخفاض أسعر السلع والخدمات وزيادة درجات الجودة من خلال تحقيق المنافسة الكاملة للدول الأعضاء.

الفرع الثالث: علاقة التكتلات الاقتصادية بالمنظمة العالمية للتجارة

إن التكتلات الاقتصادية تهدف إلى خلق وتوسيع التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق مزايا اقتصادية وفوائد لكافة الدول وللاقتصاد العالمي، ولهذا فالأهداف التي تسعى إليها المنظمة العالمية للتجارة أو التكتلات الاقتصادية لا تعارض في مبادئها، ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تعتمد على استبدال السلع أو الخدمات بتكاليف أقل وجودة عالية، وبالمقابل تستورد سلعا وخدمات منتجة من خارج الدول الأعضاء في دول التكتل، ولكنها أقل جودة وأعلى تكلفة منها.

ففي هذه الحالة تتعارض أهداف المنظمة وأهداف التكتلات الاقتصادية لهذا فإن السياسة الدولية نحو الإقليمية تهدف إلى تشجيع اتفاقيات التكامل الإقليمي من خلال تأسيس للتجارة واستبعاد التحول التجاري، وتحقيق التكامل العميق للدول الأعضاء، وتقليل الأضرار للدول غير الأعضاء من خلال دعم استمرارية التحرير التجاري بين الدول الأعضاء والنظام التجاري العالمي مع المحافظة على إتفاقيات القديمة للتحرير التجارة ومنح التأشيرة لكل الاتفاقيات التي تساهم في تشكيل التكامل الإقليمي.

تعتبر التكتلات الاقتصادية خطوة أولى للمساهمة الدول وتشجيعها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بداية التوجه نحو العولمة خاصة في ظل التخوف من الاندماج الحر وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ساد الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق فإن التكتلات الاقتصادية تعتمد في الغالب على الأسواق بدل من السياسة فهي وليدة اندماج وتوسعة الأسواق بين الدول وزيادة تدفقات التجارة والاستثمارات العابرة للحدود بين الدول المتجاورة، ورسم لطريق النجاح والتفوق والنمو على المستوى

الإقليمي وخصوصا بازدهار تدفقات التجارة دوليا، وهذا يؤسس لتعزيز قواعد النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي تديره منظمة التجارة العالمية بما يتماشى مع طموحات شعوب الدول وتحقيق لمصالحها.

كذلك عملت التكتلات الاقتصادية على إحتواء الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، والتي أزمت الأوضاع الاقتصادية هذا بعدما الاقتصاد العالمي على شفير حرب تجارية بقيادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الدول المتقدمة والصين من جانب الدول الناشئة، وهذا الصراع من أبرز التحديات الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة، فالبرغم من المعاملة التفضيلية للدول النامية التي إستفادة منها في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها عبرت عن قلقها من ضعف نسب تدفقات سلعها واجتياحها لأسواق الدول المتقدمة من جهة، كما عبرت الدول المتقدمة لم عدم رضاها بسهولة ولوج سلع ومنتجات الدول النامية لأسواقها بدون مقابل، كما منحت التكتل الاقتصادية للدول النامية قوة اكبر في إطار المنظمة في المفاوضات، و تعمل على سهولة الوصول إلى الاتفاقات بشكل عام ودائم.

إن الحروب التجارية أدت بالعديد من الدول المتزعمة للصراع التجاري بالمسارعة لتشكيل تكتلات إقتصادية تزيد من نفوذها إقليميا ودوليا والسيطرة على مراكز القوة العالمية، ما أرقى ونبأ بتعقد العلاقة بين التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية، ورغم كل هذه الصراعات إلا أن كلاهما يعمل في نظام اقتصادي واحد، فلا يستطيع أي تكتل تحقيق نسب نمو دون الاحتكاك والتفاعل مع غيره ولا يستطيع الانعزال وحده عن التجارة الدولية دون أن تكون له علاقات تعاون تجاري في الاقتصاد العالمي. فطبيعة الأسواق العالمية مبنية على الترابط والتعقيد، تجعل من الصعب أمام أي تكتل إقتصادي التنازل عن التجارة الحرة العالمية مقابل التجارة البينية، فقد شهدت الدول تسابق في توجهها إلى تشكيل تكتلات تضمن تحقيق مصالحها والخوف من الغموض المحيط بالاندماج في التجارة العالمية الحرة، وان التدفقات التجارية ضمن التكتل تمتاز بسرعة النمو، لكنها على مستوى التكتلات قد تكون بطيئة كل دولة، لدى تعتبر التكتلات الاقتصادية وسياستها غامضة على مستقبل التجارة العالمية الحرة، ومن المبكر الحكم المسبق عليها بأنها تشكل عائقا وتهديد للنظام العالمي المتعدد الإطراف الذي تسييره المنظمة العالمية للتجارة. [1]

[1] محمد خير ، جروان عبد الله، **العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر : 2011/08/23، متاح على الموقع: https://alrai.com/article/479787/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA-

يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية التي تقودها الدول المتقدمة في العالم ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا، هذه من أبرز الدول التي ناضلت من أجل تأسيس النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية وبعد اكتمال تأسيس مؤسساته المالية والإدارية، لأنه أسس ليكفل مصالحهم التجارية، باعتباره يرخص لهم الولوج إلى كافة الأسواق في الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، ما يميز هذه التكتلات التي تتصدرها الدول المتقدمة إنما تمثل لها أذرع أخرى إلى جانب منظمة العالمية للتجارة للولوج إلى عموم الأسواق في العالم.

الفرع الرابع: دور التكتلات الاقتصادية كأداة لتعزيز التجارة العالمية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تزايدًا في المشكلات الاقتصادية، مما دفع الدول إلى تبني خيار التكتلات الاقتصادية كاستراتيجية فعالة للتخفيف من الآثار المحتملة للعولمة الاقتصادية وتعزيز تجارتها العالمية. ويعكس هذا الاتجاه التحولات في موازين القوة العالمية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تسهم التكتلات الاقتصادية في تعزيز نمو التجارة الدولية، كما تلعب دورًا محوريًا في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية من خلال ديناميكيتها وتأثيرها الدولي.

لقد أثرت العولمة الاقتصادية بشكل مستمر على العالم، الذي يواجه اليوم تحديات جديدة، تمثلت في انتشار مناطق التجارة الحرة، وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل الحر، وإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية. كما أدت العولمة إلى تعزيز الترابط بين الاقتصادات الوطنية عبر تدفقات التجارة ورأس المال، ما يستدعي وجود أنظمة مستقرة وحوافز تشجع التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، كرست المنظمة العالمية للتجارة الشراكات التجارية بين الدول، مما عزز التوجه العالمي نحو التعاون والتكامل الاقتصادي.

ويكمن الهدف الأساسي من تشكيل التكتلات الاقتصادية في دعم الاقتصاد العالمي، ومساندة الدول الناشئة والأقل نموًا في مواجهة تحدياتها الاقتصادية، إضافةً إلى تحقيق نقلة نوعية في مختلف القطاعات، خاصة في مجالي التجارة والاستثمار. كما تهدف هذه التكتلات إلى مواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، وخلق

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2024/06/29، على الساعة: 06:30.

تكامل تجاري على المستويين الدولي والإقليمي، فضلاً عن الحد من النزاعات الدولية، من خلال تبني مجموعة من العوامل الأساسية:[1]

1 . التوجه نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول بدلاً من التسابق على نهب خيرات الدول النامية وإضعافهاً ، والعمل على تحقيق موارد لاستثمارها في الاقتصاد الوطني.

2 . سعي الدول إلى الاتجاه التعاوني المتجسد في تشكيل تكتلات إقتصادية تأسيس واعتماد مؤسسات اقتصادية بكل أشكالها من أجل رسم معالم النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

[1] أحمد عبد العليم، **تأثير التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2015/04/07، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/610/، تاريخ الاطلاع: 2024/06/30، على الساعة: 21:09.

خلاصة:

تبين من خلال هذا الفصل إدراك دول العالم لأهمية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ودورها البليغ في تسيير وتنظيم شؤون التجارة الدولية من أجل تحقيق النمو والتطور للاقتصاد العالمي، حيث قامت بالبحث عن سبل كفيلة لضمان تدفقات التجارة الدولية وتحريرها خارج الحدود الوطنية وذلك برفع كافة العراقيل والصعوبات التي تقف في وجهها، وقد نجحت مساعي هذه الدول في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقية الجات بعد عقد مفاوضات مارطونية تحت انعقاد مفاوضات جولة الأورغواي والتي منحت للمنظمة المسؤولة الكاملة لإدارة النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام وشامل عكس ما كانت عليه اتفاقية الجات، فقد شملت قضايا جديدة مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستهم التجارية.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، وعضوية التي وصلت 164 دولة وتكريسها للعولمة والتي خارج الحدود من خلال حرية تنقل رؤوس الأموال والانتشار السريع للتكنولوجيا، إلا أنه هناك العديد من المنازعات التجارية في العديد من القضايا وخاصة مع الدول النامية وإمكانية إدماجها في النظام الاقتصادي الجديد، وكذا مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لسياسات تجارية حمائية في علاقاتها التجارية الدولية.

الفصل الثالث

الحرب التجارية وملامح قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة

تمهيد:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تفرد الويات المتحدة بزعامة العالم سياسيا واقتصاديا وهذا بعد أن كانت أكبر مستفيد من الصراعات الدولية بحكم بعد موقعها الجغرافي عن ميدان الحرب وكذلك إنهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية القطبية الثنائية وتأسيس لنظام القطب الواحد بقيادتها، وتكون مؤسساته المالية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسته الإدارية المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة عرفت هذه الفترة ازدهار للتجارة الأمريكية وسيطرتها اللامتناهية على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الدولية لسنوات من خلال تطويعها لخدمة كمصالحها وخاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وبعد ما عرف العديدة من دول العالم موجات التحرر واستقلت العديدة منها شهدت العديد منها بناء بنيتها التحتية وحققت نسب نمو مرتفعة، كما عرفت هذه المرحلة انضمام الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ومن بين هذه الدول الاتحاد الأوروبي والصين والبرازيل والهند.

تأثرت الصين بانهيار الإتحاد السوفياتي و تسلط الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، مما أدى بالصين إلى القيام بتورة من الإصلاحات الشاملة مست جميع القطاعات خاصة الاقتصاد الصيني ما أهلها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 حققت بعد انضمامها نسب نمو مرتفعة ومستدامة ومستمرة، أهلها لأن تكون منافس شرس لإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من سيادة الاقتصاد العالمي ومراكز القوة العالمية، إن بروز الصين كقوة منافسة كان بمثابة هاجس أقلق الولايات المتحدة وجعلها تدخل معها في حرب تجارية تكبح فيه طموح الصين في التربع على عرش الاقتصاد العالمي.

بالمقابل لجئت الولايات المتحدة والصين إلى تكوين لأحلاف سياسية وتكتلات إقتصادية بما يضمن لهما المحافظة على مكانتهما العالمية وتحقيق مكاسب محليا ودوليا، استنفذ كلاهما كل أساليب الصراع التجاري من فرض لرسوم الجمركية والإغراق وحصص الاستيراد وغيرها من الأساليب المستخدمة فيما يسمى بالحرب التجارية، والتي أدت إلى تولد العديد من الأزمات منها أزمة 2008 وأزمة 2012 وأزمة كورونا 2019 والأزمة الأوكرانية.

شهد النظام العالمي الحالي تعدد الأزمات ما أبرز العديد من الانتقادات الموجهة إليه وأوضح تسلط الولايات المتحد على النظام الاقتصادي الحالي ومؤسسات ولهذا وبعد ظهور قوى إقتصادية ناشئة ومن الدول النامية تجسد معظمها في دول البريكس والبريكس+، والتي دعت في كل المنتديات والمحافل الدولية إلى إصلاح المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للنظام الاقتصادي العالمي الحالي.

كما رافعت هذه الدول بقيادة الدول الناشئة ودول البريكس إلى ضرورة تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأطراف وتكوين مؤسساته المالية، يضمن فيه الشفافية والعدالة والمساواة في المعاملات بين الدول المتقدمة والدول النامية وبما يحفظ ويضمن مصالح كل بلد.

المبحث الأول: الحروب التجارية والأطراف الرئيسية والثانوية في الصراع التجاري

تولد عن التنافس التجاري الواسع بين الدول إلى احتدام الصراع وإستخدمت فيه كل الأساليب والأدوات ما عدا المواجهة العسكرية من أجل الهيمنة والسيطرة على مراكز التجارة العالمية ليصطلح عليه بالحرب التجارية

المطلب الأول: ماهية الحروب التجارية

تزايدت في السنوات الأخيرة التوترات بين الدول المتقدمة والدول الناشئة بسبب تصاعد حدة الصراع التجاري والاقتصادي بينهما أو ما يطلق عليه بحرب المصالح، وهو ما أثار سخط العديد من الدول وعلى رأسها الدول الناشئة بقيادة الصين وروسيا والهند على الممارسات التجارية غير العادلة والتي تستخدمها الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: نشأة الحروب التجارية

تزامنت الحرب التجارية مع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب سدة الحكم وانتهاج شعار المصالح الأمريكية أولا فقام بفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ بواردات الحديد والألمونيوم من بينهم الصين والاتحاد الأوروبي، فكان برنامج الرسوم الجمركية المفروض كالتالي 25 % على واردات الحديد و10 % على واردات الألمونيوم، كما تبعتها فرض رسوم جمركية

أخرى على واردات السلع الصينية التي تجاوزت قيمتها الـ60 بليون دولار كطريقة للتضييق على الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، ردا على ما سمته انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لها في مجال التكنولوجيا، زيادة على ذلك هدد برفع قيمة الرسوم الجمركية لتصل إلى 100 مليار دولار أمريكي على الواردات الصينية.

كما جاء الرد الصيني بفرض إجراءات لرسوماً جمركية مماثلة على 128 منتج من الواردات الأمريكية لصين بنسبة 25 %، حديث تقهقرت بقيمة 3 مليار دولار، وأوضحت الصين أنها تهدف إلى حماية مصالحها وتعويض الخسائر الناجمة عن فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية، تسببت في اضطراب كبير مع شركائها الصينين والأوروبيين. وتعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي تحدياً لإصلاح سياساتها التجارية لتحقيق مصالح العمالة الأمريكية التي تزيد في إنتشار البطالة بسبب السلع الأقل ثمناً الواردة من الصين والاتحاد الأوروبي .وقد أحدث رفع التعريفات الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألمونيوم أضراراً كبيرة على الدول الأوروبية بالأخص ألمانيا،

وكما أكد الاتحاد الأوروبي أن الولايات المتحدة تتخذ منحنى جد خطير من خلال سياستها الحمائية لمصالحها، وبالتالي سوف يلحق أضرار بالمصالح الأوروبية تنتج فقد الآلاف من فرص العمل، والعمل على تنسيق الجهود مع الصين والبرازيل وبقية الدول المتضررة لمحاربة هذه الممارسات في إطار مساعي منظمة التجارة العالمية. وقد عبر قرابة 54 % من الشعب الأمريكي داخل الولايات المتحدة سخطهم من سياسات الحمائية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد الواردات الصينية والأوروبية، ويرون أنها تعود بالسلب على المستهلك الأمريكي بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي المستهلك الأمريكي هو الخاسر الأكبر في الحروب التجارية من خلال دفع فاتورة ارتفاع السلع.[1]

الفرع الثاني: تعريف الحروب التجارية

ارتبطت الحروب التجارية بمصالح الدول ولهذا تعددت التعريف نذكر أبرزها:

[1] وائل عفاش، **الحروب التجارية وأزمة النظام الاقتصادي العالمي**، تاريخ النشر: 2018/09/11، متاح على الموقع: https://ecoworld-sy.com/1251/، تاريخ الاطلاع: 2024/08/18، على الساعة: 19.20.

الحرب التجارية تعرف على أنها صراع تجاري أو صراع مصالح ارتبط بين شريكين أساسيين وأكبر ممولين للاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، وتأزم الصراع التجاري مع حلول سنة 2018 بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لسدة الحكم وفرضه لسياسات منافية للأعراف الدولية تحت عنوان المصالح الأمريكية أولا إستخدام فيها كل أساليب الحماية والعقوبات الاقتصادية على أكبر المنافسين الذين يهددون مكانة الولايات المتحدة عالميا.[1]

الحرب التجارية هي توترات تجارية بين الدول نتيجة ردود الفعل الانتقامية على ممارسات غير عادلة في مقدمتهم رد فعل المنافس الأقوى الصين على فرض الرسوم الجمركية الأميركية على صادراتها. لعرقلة تدفقاتها التجارية وكبح نموها المتزايد.[2] جاء هذا بعدما تمكنت الصين من ثورة من الاصلاحات لتصبح دولة صناعية بامتياز وشريكًا اقتصاديا رئيسيًا لكثير من الدول،[3] وتسمى بحروب التعريفات الناشئة التي تنتشر في قطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية.

الحرب التجارية هي صراع اقتصادي برز نتيجة إستخدام عدد من الدول الحمائية المتطرفة التي تفرض وترفع في التعريفات الجمركية وتضاعف الحواجز التجارية بغية الحفاظ على مصالحها ضد بعضها البعض ردا على الحواجز والتعريفات المفروضة على الدول الأخرى.[4] وتؤدي الحرب التجارية إلحاق الأضرار بتدفقات الصادرات والواردات، وتغيير وجهة العديد من الدول، وبروز ما يسمى بمناطق الإقليمية الجديدة والتحالفات الاقتصادية الدولية.[5]

وكتعريف شامل للحرب التجارية هي الوسائل والأساليب والاستخدامات التي تستخدمها بعض الدول لتحقيق مصالحها وحمايتها من المنافسة الأجنبية وعرقلة تدفقات التجارة لأسواقها المحلية.

---

[1] Graham Ong-Web, **Southeast Asion Affairs2019 Adjustment and Adaptation to China's Regional Impact**, YUSOF Ishak Institut, Published in Singapore, 2020, P03.

[2]

[3] Saleh Adnan Al Shraideh, **The US-China trade war: The unprecedented crisis of the World Trade Organization**, University of Sharjah, Journal for Law Sciences, Vol 20, No 02. 2023, pp 556-581.

[4] بن مسعود عطا الله، يونسي مصطفى، فكرون عامر، **أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد02، جامعة الجلفة، 2020، ص ص 09-33.

[5] Larisa Kapustina, Ľudmila Lipková, Yakov Silin, Andrei Drevalev, **US-China Trade War: Causes and Outcomes,** SHS Web of Conferences 73, 01012, 2020, https://doi.org/10.1051/shsconf/20207301012.

المطلب الثاني: مبادئ ودوافع الحرب التجارية

اشتعلت الحروب التجارية بين الدول المقدمة فيما بينها ومع الدول الناشئة في السنوات الأخيرة وخاصة الدول الأكثر مساهمة وتمويل في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، رسمت هذه الصراعات مبادئ ودوافع لقيامها بعد تضارب مصالح الدول فيما بينها ونذكره كما يلي:

الفرع الأول: مبادئ الحروب التجارية

تهدف الحروب التجارية بين الدول توسيع ثرواتها بأقل تكلفة أو خسائر، وتقوم على رسم خطط متوسطة وطويلة المدى للوصول إلى الهيمنة على الأسواق الدولية بغية تحقيق قوة اقتصادية وسياسية. ومن المبادئ التي تساعد على تجسيد الخطط:[1]

1. جمع المعلومات وإحصائيات عن الأسواق الدولية بكل الوسائل وخاصة الانترنيت وبحوث المستهلك والإعلانات.
2. إستخدام كافة آليات المنافسة والجودة في كل الأسواق المستهدفة.
3. فرز الأسواق المستهدفة حسب القطاعات حسب الدخل والتعليم والمهن، أو على حساب سلوكيات وعادات وتقاليد كل منطقة أو على أساس النمو الديمغرافي لهذه الأسواق الدولية.
4. استخدام حوافز القيمة لفئات السوق المستهدف.
5. تحديد قنوات التوزيع والمنشئات التسويقية التي تنفذ خطة اختراق السوق.
6. التحكم في مراكز التوريد واللوجستيات.
7. اللجوء للتكنولوجيا شبكات المعلومات التي تقود مستويات الانتاج والاتصالات والأسعار ومراكز التخزين والتسويق عالميا.

ومع توسع فجوة الصراعات التجارية بين الدول، وبالفعل تزايدت الممارسات الحمائية غير عادلة وانتشرت الاتفاقات الثنائية أو المجمعية عكس ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، والتي توسعت إلى ممارسات ثأرية ترجمتها فرض رسوم جمركية وغير الجمركية. وكانت الممارسات الحمائية نتيجة

[1] شيبوط سليمان، وآخرون، **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد41، العدد 14، جامعة المسيلة، 2021، ص ص 651-663.

عدم التزام الدول المتقدمة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والتي لجئت إلى ما يخدم مصالحها، ومع بروز منافسين من الدول الناشئة كالصين التي عرف إقتصادها قفزة نوعية أهلها لأن تكون منافس شرس للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: الدوافع وراء الحروب التجارية

في ظل تعاظم مديونية للولايات المتحدة والتي بلغت أكثر من 20 تريليون دولار، مع عجزها على تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية 2008، ورغم تعاقب الحكومات إلا أنها فشلت محو أثارها، لكن أكدت الإدارة الحالية على الرغبة الجامحة في معالجة تلك الآثار، بغية تحقيق أهداف عدة ندكر منها:

استقطاب المزيد من الأموال إلى ميزانية الدولة بشتى الوسائل، من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة، أم بتحصيل إجباري بفرض الضرائب والرسوم الجمركية كما حصل مع الصين والاتحاد الأوروبي، ومن ثم استخدام هذه الأموال لدعم الاقتصاد الأميركي وامتصاص على البطالة.

مجابهة النمو المتزايد والمستدام في اقتصاديات بعض الدول الناشئة على غرار الصين والبرازيل والدول المتقدمة ممثلة في ألمانيا التي أكبر شريك إقتصادي في السوق الأميركي للمستهلك الأمريكي الأكبر لمنتجاتها في محاولة تطويق الصعود الاقتصادي والسياسي لعديد من الدول، وفي المقابل دعم الشركات المحلية في الولايات المتحدة وتحفيزها على الإنتاج مثل شركات استخراج الصلب والألمنيوم بما يدعم اقتصاد الدولة.

والأمر الذي زاد من طموح الولايات المتحدة في الاقدام على فرض هاته الإجراءات هو صهر الجانب الصيني على عدم الإخلال بالمصالح التجارية مع الولايات المتحدة ، نفس الإجراءات والأساليب استخدمته في السابق ضد حليفتها كوريا الشمالية إذ تم إخضاعها للإملاءات الأميركية، مع تيقنها أن الصين لن تقوى على مواجهة تلك الإجراءات بأساليب أخرى مماثلة؛ مما يفرض على الجانب الصيني قبول التحرشات الأمريكية لأن حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بكثير تفوق نسبة الواردات منها ، وكشف عن مدى ضعف الإرادة السياسية للصين، بالمقابل تقوم الولايات المتحدة الامريكية بالتضحية بالحلفاء إن استلزم ذلك المساس بمصالحها، أما الجانب الصيني فيميل إلى التضحية بجزء من المال من أجل المحافظة على

بقية المال، وكذلك تستبعد الولايات المتحدة دخول الاتحاد الأوروبي في مجابهة ومنافسة أقوى اقتصاد في العالم.باعتباره الحلقة الأضعف.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لجئت للبحث عن شركاء اقتصاديين جدد، وهي تناول بين الجانب الأمريكي والجانب الأوروبي لتقوية إقتصادها ومواقفها السياسية.

أما ألمانيا رغم معارضتها للولايات المتحدة في العديد من القضايا وتضارب مواقفها السياسية، ولكنها إلى حد القدة لمنافسة وتحدي الولايات المتحدة لافتقادها للنفوذ السياسي والقوة العسكرية الكافية، وفي ذات الصياغ فإن مصالح ألمانيا مع الولايات المتحدة في كبيرة جدا فهي شريك إستراتيجي من بين دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تستورد الولايات المتحدة من ألمانيا ما يقارب 111 مليار دولار في كل سنة، وهو ضعف ما تصدره الولايات المتحدة إلى ألمانيا، فالسوق الأمريكية من أهم الأسواق الدولية التي تستقطب السيارات الألمانية لتوفرها على جودة عالية ومقاييس وتكنولوجيا عالية جدا، حيث يستورد 15% من سعة إنتاج في ألمانيا، هذا إضافة إلى السيارات الألمانية التي تصنعها الشركات الألمانية داخل الولايات المتحدة، وبالتالي ليس من مصلحة ألمانيا الدخول في منافسة شرسة مع الدول المهيمنة على الإقتصاد العالمي، يكلفها ذلك خسائر مادية تأثر على إقتصادها.

أما فرنسا فإنها بدون دول الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وألمانيا فإنها عاجزة عن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها.[1]

المطلب الثالث الأطراف الرئيسية والثانوية في الحرب التجارية

[1] إبراهيم التميمي، **الحروب التجارية وأبعادها السياسية**، تاريخ النشر: 2019/02/06، متاح على الموقع: https://www.pal-tahrir.info/article/10835-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html، تاريخ الاطلاع: 2024/08/18، الساعة: 21:07.

شهدت الساحة الدولية تطورات كبيرة في الحروب التجارية بين الدول من أجل تحقيق مصالحهم ولذلك اختلفت الأطراف النزاع حسب دراجة تحقيق المصالح وتحقيق النفود السياسي والاقتصادي ودرجة التأثر في الحرب التجارية ولهذا شهدت أطراف رئيسية وثانوية نكرها كما يلي:

الفرع الأول: الأطراف الرئيسية في الحرب التجارية

1. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعتبر اللاعب الأساسي لهذه الحرب فقد إعتمدت الولايات المتحدة على الأدوات الاقتصادية لتمرير أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها. من بن هذه الأدوات فرض العقوبات المباشرة، والرسوم الجمركية والترويج للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، تمنح لها القدرة الاستثنائية على تحقيق مصالحها دون اللجوء إلى القوة. مما ينتج عواقب غير مرغوبة على المدى القصير والتعجيل بانهيار الريادة الاقتصادية الأميركية على المدى الطويل. واليوم تزيد واشنطن من استخدام قوّتها الاقتصادية بطرق عدوانية وذات نتائج عكسية، بما يقوّض مركزها العالمي، لكنها ازدادت الأمور تعقيدا في ظلّ إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي انتهجت سياسة فرض رسوم جمركية على جميع الحلفاء والمنافسين، فرض عقوبات اقتصادية بعض الدول إيران.[1]
2. **الصين:** تعد الصين من أبرز الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وتفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الأحادية للإقتصاد العالمي وتحقيقها للهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم، فبرزت لها الصين كأحد الأقطاب الناشئة الجديدة وهذا بعد تبنيها للإصلاحات عميقة مست جل القطاعات وخاصة الاقتصادية منها بعد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وانفتاحها على العالم وتحقيقها مستويات قياسية في النمو والمتسارع والمستدام، أهلها لتكون قوة إقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أقلقها واعتبرتها تهدد مكانتها في الزعامة العالمية، بهذا شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا تجارية على الصين.

[1] فريق الترجمة، **فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟**، تاريخ النشر: 2020/11/24، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2020/11/24/%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%81، تاريخ الاطلاع: 2024/08/15، الساعة: 11:30.

كان أبرز نقاط الخلاف بينهما جودة سلعها المنافسة للسلع الأمريكية في عكر ديارها وبأقل أثمان، كذلك حرب العملات وتخفيض سعر صرف اليوان مقابل الدولار مما يعطي أفضلية للصادرات الصينية في الأسواق الدولية وتعزيز رواجها عالميا، واعتبار اليوان خطر على الدولار من خلال سعي الصين من أجل ترسيمه كعلة احتياطية في العالم. وكذلك إجبار الصين الشركات الأمريكية على تحويل أو نقل ملكيتها الفكرية إلى الصين. إضافة إلى النمو الديمغرافي للصين وتنامي الترسانة العسكرية كل هذه العوامل اعتبرتها الولايات المتحدة تهديدا لزعامتها الدولية.[1]

الفرع الثاني: الأطراف الثانوية في الحرب التجارية

توسعت الحرب التجارية لتشمل أطراف أخرى ثانوية في الصراع التجاري على لإثر تبيعات الصراع الرئيسي بين أقطاب النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كقوى مهيمنة على الاقتصاد العالمي وإنتاجهم لأساليب وأدوات حمائية، لتتوسع إلى الإتحاد الأوروبي واليابان والدول الناشئة نذكر بعضها:

1. **الاتحاد الأوروبي:** يعد الاتحاد الأوروبي ثالث مصدر للعالم من السلع وقد تأثر بالصراع الرئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد تضرر من السياسات الحمائية التي فرضتها على الدول الحلفاء والشركاء، وهذا ما أدى بالاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية مماثلة وتطبيق سياسات حمائية مضادة، كما شهد الاتحاد الأوروبي نموا متسارع في الربع الثاني للقرن 20 ويعود الفضل في هذا إلى تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى مما ساهم في تعزيز صادرات الاتحاد الأوروبي. فقد شهدت سنة 2009 فقد شهدت عملة اليورو إلى مستويات قياسية وذلك بعد سياسات المضاربة ما أدى إلى اشمئزاز البنك المركزي الأوروبي.[2] وهو ما نبأ برفضه لجميع الممارسات غير عادلة وجعله يدخل في دائرة الحرب التجارية.
2. **اليابان:** تعد اليابان من بين أكثر الدول المتقدمة تكنولوجيا في العالم، وهي من بين دول عدة أدركت الإمكانات الحقيقية للتكنولوجيا، وبدأت تستثمر في الابتكار التكنولوجي مبكراً. وباتت اليابان تصنع

[1] علي طارق الزيدي، **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي**، مجلة العلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 60، بغداد، 2020. ص ص411-438.

[2] سارة داي، **أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارة غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018/2017، ص 128.

أي شيء يمكن أن يخطر ببالك، بدءاً من محركات السيارات ووصولاً إلى ألعاب الفيديو والساعات البصرية، والروبوتات. وهناك عدد لافت من الشركات اليابانية الرائدة في مجال التكنولوجيا والصناعة مثل وتويوتا، وهوندا، ونيسان، وباناسونيك، وغيرها. كما أنها أصبحت موطناً لـ 51 شركة من بين أكبر 500 شركة في العالم من حيث حجم الإيرادات بحلول عام 2017. وتعد اليابان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في التحالفات الأمنية والعسكرية لتشمل والاقتصادية، فكلتا الدولتين معنية بتيسير الأبحاث التقنية والعلمية وتحسينها لتحقيق أهداف تجارية ودفاعية في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، وعلم المعلومات الكمية، والأمن الإلكتروني وغيرها. [1]

3. **بريطانيا:** تعتبر بريطانيا من بين أكبر الدول مساهمة في تمويل الاقتصاد العالمي بالسلع وهي من بين الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في أوروبا ، إذ لم تتأثر كثيرا بالحرب التجارية إلا في جوانب الرفع في الرسوم الجمركية وسياسة الرد بالمثل وجانب من حرب العملات الذي خرجت منه بريطانيا الفائز الأكبر لأنها لم تستخدم نهج واضح في تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني كعلاج لكن عرفت بريطانيا تدهور في مقاييس الأداء الاقتصادي منذ أزمة 2008، مقارنة مع دول أخرى، ولهذا فقد كانت بريطانيا بعيدة عن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
4. **الاقتصادات الناشئة:** وتمثل في روسيا والبرازيل والهند وتركيا ودول النمور الأسيوية وهي دول جنوب شرق أسيا مثل سنغافورة، التايوان وهي دول تعتمد على التصدير، تحقق فوائض تجارية كبيرة جدا مقارنة بالدول العظمى ما يدع ذلك لتدفقات الأموال الساخنة، كما أن إنخفاض قيمة الدولار يغذي التضخم مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وهذا ما يؤثر على نسب النمو لهذه الدول فقد مستها جوانب من الصراع التجاري للسياسات رفع الرسوم الجمركية وحرب العملات.[2]

المبحث الثاني: ملامح قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب بقيادة الدول الناشئة

شهد النظام الاقتصادي العالمي الحالي تعدد الأزمات الاقتصادية وسيطرت النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على كل مؤسساته الإدارية والمالية، من خلال إستخدام أساليب وأدوات لحماية

[1] **أكثر 5 دول تقدماً تكنولوجياً في العالم،** تاريخ النشر: 2022/08/12، متاح على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1580060، تاريخ الاطلاع: 2024/08/16، الساعة: 19:09.

[2] سارة داي، **أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين،** مرجع سبق ذكره، ص ص129-131.

مصالحها وتمرير مخططاتها في السيطرة المطلقة على الاقتصاد العالمي والمحافظة على مكانتها في الريادة العالمية على التدفقات التجارية والاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى سخط ورفض العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية من هاته الممارسات غير العادلة والمجحفة في حقها والتي اعتبرتها ممارسات أحادية من الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، ومن هنا تعالت الأصوات الداعية لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته ومؤسسات الحوكمة العالمية، ولهذا برزت مجموعة بريكس من الدول الناشئة تدعوا إلى تأسيس نظام إقتصادي عالمي جديد يسوده العدل والمساواة بين جميع الدول.

المطلب الأول تعريف البريكس وتوسعه مؤسساته وأهدافه

توالدت الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية إذ شهد الاقتصاد العالمي توترات تجارية بين الدول المتقدمة والدول الناشئة كل هذا كان نتيجة تسارع الأحداث وسعي بعض الدول لتحقيق مصالحها التجارية الخاصة، فتكتل بريكس من بين المؤسسات التي أسست حديثا لتعزيز التعاون فيما بينهم والتنسيق لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته.

الفرع الأول: تعريف البريكس وتوسعه

اتفقت البرازيل وروسيا والهند والصين على تشكيل مجموعة اقتصادية وسياسية تعرف بـ "بريك" في سنة 2006، كما تم الإجماع على باستخدام الحرف الأول لكل دولة لتعريف باسم المجموعة وفي سنة 2009 انعقدت أول قمة للمجموعة ودعت دولة جنوب أفريقيا للانضمام مطلع عام 2010، ليصبح اسمها بريكس"BRICS، وبإشراك 04 قارات من العالم، وبهذا يصبح أكبر تكتل يضم كل قارات العالم.

تعريف البريكس: وهي منصة دولية تأسست على مبادئ الابتكار والإبداع والاستدامة تطمح لجعل العالم أفضل،[1] تتكون من خمسة دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا والتي تشكل أطرافاً فاعلة في التعاون الإنمائي الدولي تتغير بشكل كبير وسريع، حيث زادت من مساعداتها المالية والتقنية وأنشأت طرقاً ووسائل متميزة للتعاون الاقتصادي، وتسعى إلى توسيع من النفوذ السياسي، وتسعى لاستخدام نموها الاقتصادي الجديد لتحقيق تمثيل عادل، وينعكس هذا الاتجاه في التطورات العالمية نحو تشكيل نظام متعدد

[1] BRICS+: **Pioneering Innovation and Global Collaboration**, Available on the site, https://www.brics-plus.com/company, date of Access: 08/23/2024, at 09:16.

الأطراف.[1]

البريكس+: هي دول البريكس المؤسس الأول للتكتل البرازيل، روسيا، الهند، الصين جنوب إفريقيا مضاف له دول التوسع الجدد وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإيران وإثيوبيا. وهي دول غير المتجانسة اقتصاديا، على الرغم من اختلافاتها السياسية والاقتصادية إلا أنها تبدي طموحها في أن لتكون قوى دولية. تعمل لأن تكون منافسا قوي يقف في وجه الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي.[2]

الشكل رقم: (03-01): يوضح خريطة دول بريكس وبريكس+.



Source : skynewsarabia, Disponible sur le site, https://.skynesarabia.com/infographic/1648017-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9, Date d'accès : 23/08/2024, au 11 :02.

الفرع الثاني: مؤسسات تكتل بريكس

عبرت دول البريكس عن قلقها من سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي والتحكم النظام الاقتصادي الحالي وفي المؤسسات المالية الدولية، ما جعلها تفكر في إيجاد بدائل لتقوية نفوذها العالمي وإضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المبادلات التجارية من خلال إضعاف مؤسسات

[1] Kouidri Saliha, **The BRICS Group and the Global Governance Between Challenges and Achievements**, Journal of Law and Humanities, VOL 33, No 02, Zian Achour University of Djelfa, 2017, pp 413-431.

[2] Emmanuel Hache, Candice Roche, **Les BRICS+ : alliance économique ou future club de matières premières ?**, Disponible sur le site, https://www.polytechnique-insights.com/tribunes/geopolitique/les-brics-alliance-economique-ou-futur-club-de-matieres-premieres/, Date d'accès : 23/08/2024, au 09 :32.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخلق بدائل عنها وتوسيع استخدامات العملة المحلية بدل الدولار ولهذا قامت دول البريكس بأسيس مؤسسات مالية كبدائل لها نذكرها كما يلي:

1. **بنك التنمية الجديد (NDB):**

اتفقت دول البريكس سنة 2015 على تأسيس بنك التنمية الجديد وأن يكون مقره في شنغهاي، مع مركز إقليمي في جنوب أفريقيا، وأن يكون الرئيس الأول الذي سيخدم لفترة أولية مدتها خمس سنوات من الهند. كما تم الاتفاق أن تكون الرئاسة دورية، وهو ما يعني أن الرئيس البرازيلي بعد الرئيس الهندي. وتم تعيين السيد كيه في كاماث كأول رئيس للبنك.

لقد حققت الدول الصاعدة نسب نمو مرتفعة جدا الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبالتالي تحقيق زيادة مستمرة النمو الاقتصادي العالمي. عزز هذا من وزنها في المحافل الدولية فقد شهدت هذه الدول تراكم أصول ضخمة من النقد الأجنبي تقوم بتحويلها إلى الصناديق السيادية للثروة. فمعظم هذه الاحتياطات

والأصول مستثمرة في الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية والتكاليف المنخفضة نسبيا. بالمقابل هناك تفتقر الدول الناشئة إلى في مجال البنية الأساسية إلى حاجيات كبيرة وإلى توسيع التنمية إلى حد تحقيق الاستمرارية والاستدامة. وتوجيه الاستثمار في التنمية المستدامة، مثل الطاقات النظيفة والقطاعات الأساسية.[1]

2. **الصندوق الاحتياطي:** (CRA)

هو صندوق أسس سنة 2014 تحسبا لحدوث أزمات في ميزان الأداءات. كما قدر له مبلغ 100 مليار دولار تهدف من خلاله دول البريكس لتوفير الحماية من الأزمات والضغوط والعقوبات الغربية في السيولة الدولية. كما يعالج قضايا العملات الوطنية للمجموعة البريكس في حالة تأثرها سلبا بالعقوبات المالية الدولية، خاصة الاقتصادات الصاعدة التي امتازت بنهضة وانفتاحا اقتصاديا سريعا ومستدام ومر بتقلبات اقتصادية متتالية. كما أكد قادة البريكس في قمة روسيا سنة 2015، بالعزم على تأسيس لنظام دفع متعدد

[1] Griffith Jones, **Financing Global Development: The BRICS New Development Bank**, Discussion Paper N: 215, Geneva, United Nations Conference on Trade and Development, 2015, p02.

الأطراف، يكون بديلا "سويفت" الذي ينظم الاتصالات المالية بين البنوك العالمية ليضمن لدول البريكس الاستقلالية في المعاملات المالية الدولية.[1]

3. بريكس باي: Brics pay

أسس عام 2018، ويمثل آلية دفع جديدة مزودة بأحدث التقنيات الحديثة، تساعد على تعزيز الأمن الاقتصادي بشكل كبير بين الدول الراغبة في تقليل إستخدامها لأنظمة الدفع الخارجية، كما تم تنشيط البطاقات عبر الحدود وتوسيع إستخدام الدفع الالكتروني عن طريق المدفوعات عبر الهواتف الذكية في هذه الدول عبر هذا النظام بريكس باي. كما تعتمد على الإنترنت للقيام بربط الخصم لمواطني دول البريكس أو بطاقات الائتمان بالمحافظ الالكترونية، وتكون متاحة الاستخدام للدفع 07 /24.

يعد جهاز البريكس باي تكريس لجهود الجماعية لدول البريكس من أجل تأسيس نظام مشترك بين أعضاء لتسوية مدفوعات والمعاملات. كما أعربت مجموعة البريكس على أنها مستعدة لتوسيع نطاقها بالسماح للدول غير الأعضاء في بريكس الراغبة في الدخول في استخدام المنصة. بدأ إستخدام هذه المنصة في أفريل 2019 بجنوب إفريقيا. وتتمثل أكبر ميزة لمدفوعات بريكس في أن نظام الدفع يتيح استخدام العملات الوطنية لتبادل المدفوعات الخارجية لدول البريكس. وبهذا لن يكون التحويل إلى الدولار الأمريكي والبنوك الأمريكية ملزما، كما سيسمح لأعضاء البريكس بتقليل اعتمادهم على أنظمة الدفع العالمية مثل SIFT و Mastercard.[2]

الفرع الثالث: أهداف تكتل بريكس

يحمل الانضمام إلى تكتل "بريكس" آفاقًا واعدة لإحداث تحول كبير في الاقتصاد العالم والتعاون فيما بين الدول وتطوير الاقتصاد العالمي. وفيما يلي نستعرض أهم الأهداف التي يحققها البريكس للدول الأعضاء:

---

[1] المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، **مجموعة بريكس**، تاريخ النشر: 2024/06/04، متاح على الموقع: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-224/، تاريخ الاطلاع: 2024/08/22، الساعة: 20:57.

[2] Michael Lloyd, **The Future Impact of the BRICS: A Reality Check**, date Published: 03/09/2023, Available on the website, https://gpilondon.com/publications/the-future-impact-of-the-brics-a-reality-check, Date of Access: 23/08/2024, au 12 :12.

1. يهدف البريكس إلى توسيع التبادل التجاري والاستثمارات فيما بين أعضائه وبين الدول الأخرى.
2. السهر على تعزيز الشفافية وتنسيق السياسات في المحافل العالمية، مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين
3. إنشاء البريكس لبنك التنمية الجديد بهدف توفير تمويل لمشاريع البنية التحتية في الدول الأعضاء وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.
4. يعد البريكس صرحا قويا وبارز للدول الناشئة للدفاع عن مصالح أعضائه وتعزيز مواقفه في المحافل الدولية.
5. العمل المستمر لتحقيق القوة الاقتصادية المنافسة للدول المتقدمة خاصة أن البريكس يجمع بين اقتصادات كبيرة والنامية.
6. يهدف تكتل بريكس لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة بين الدول الأعضاء
7. تطوير التعاون بين الدول النامية والعمل على تحقيق مصالح المجموعة وتعزيز التوازن الاقتصادي العالمي.
8. توسيع التعاون الثنائي بين فيما بينهم ومع باقي دول العالم والمنظمات الدولية.
9. العمل باستمرار من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدولي وتعزيز التعاون في مجابهة المخاطر كالأمن السيبرانى والإرهاب والتعاون الدفاعي.[1]
10. توسيع عمل البريكس في النظام المالي العالمي.

[1] علا الشافعي، **تحقيق توازن اقتصادي عالمي.. أهداف كبرى يحققها بريكس للدول الأعضاء (إنفوجراف)**، تاريخ النشر: 2023/08/26، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2023/8/26/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%89-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1/6283991، تاريخ الاطلاع: 2024/08/23، الساعة: 10.52.

11. توسيع استخدام عملات دول البريكس من خلال توسيع التعامل بها في المبادلات الدولية وتطوير التعاون بين البنوك.
12. تعزيز سبل التعاون بين الجمارك والضرائب لدول البريكس.[1]
13. توسيع مشاركة تكتل البريكس في صياغة وتحيين المعايير والقواعد المالية الدولية، ولإصلاح المالي الدولي.
14. الدعوة لإصلاح مؤسسات النظام المتعددة الأطراف.
15. مواصلة الجهود لإحداث التغيير في حقوق التصويت في المؤسسات الدولية.[2]

المطلب الثاني: مقومات تكتل بريكس

لقيت مجموعة البريكس صدى واسع في حركة التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، لتحقيقها أرقام نمو جد مرتفعة ونهضة إقتصادية مستدامة، جعلها محطة أنظار واهتمام العالم ما جعل العديد من دول تتهافت للانضمام إليها لتحقيق فوائد ومصالح أكبر على إقتصادياتها ومكانتها العالمية. وتتميز البريكس بتعدد وتنوع في مقومات القوة التي تأهلها لتكون عنصر فعال في الحوكمة العالمية ويكون لها صوت جد فعال في إدارة القضايا الدولية هذا التنوع كان في عدة جوانب بشرية وعسكرية واقتصادية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول المقومات البشرية لتكتل بريكس

بعد ما شهدت مجموعة البريكس توسع بانضمام 06 دول جديدة وهي إثيوبيا ومصر وإيران والسعودية والامارات العربية المتحدة والأرجنتين مع تحديد أول جانفي 2024 بداية عضويتهم يتحول اسمه إلى دول بريكس+، انسحبت الأرجنتين من الانضمام بعد نجاح الرئيس الجديد بعد تقدمه بتقرير يذكر فيه اختلاف توجهاته مع الرئيس السابق، ليعرف تكتل البريكس+ ارتفاع في عدد سكان يصل حوالي 3.634 مليار نسمة.[3]

---

[1] عربي نيوز، **ما هي مجموعة البريكس وما هي الدول الجديدة التي ستنضم إليها؟**، تاريخ النشر: 2023/12/29، متاح على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/c13ygyp4y3vo، تاريخ الاطلاع: 2024/08/23، الساعة: 19.26.

[2] Renato Baumann, **TOWARDS A LONG-TERMSTRATEGY FOR BRICS**, a proposal by the BRICS Think Tanks Council, Brasília : IPEA, 2015, p12.

[3] Rédaction Africanews, **BRICS expansion: five countries join ranks**, date Published: 13/08/2024 Available on the website, https://www.africanews.com/2024/01/02/brics-expansion-five-countries-join-ranks/, Date of Access: 29/08/2024, au 19 :12.

وتمثل البريكس 41 % من إجمالي سكان العالم، وتُشكل مساحتها نحو 29 % من المساحة العالمية،[1] وبعد توسع تكتل البريكس بانضمام 05 دول جديدة من أصل 06 تم قبولها بعد انسحاب الأرجنتين أصبحت البريكس+ تمثل 45% من سكان العالم في منطقة جغرافية تمثل قرابة 31% من إجمالي المساحة في العالم. ومعظم هذه الدول أعضاء في مجموعة 20 التي تضم أعظم الاقتصادات في العالم.

الجدول رقم:(03-02) يوضح الجدول التعداد السكاني لدول بريكس+ لسنة 2023 بالمليون نسمة.

الدول/ السنة	2023
البرازيل	216 422 446
روسيا	143 826 130
الهند	1 428 627 663
الصين	1 410 710 000
جنوب أفريقيا	60 414 495
إثيوبيا	126 527 060
جمهورية مصر العربية	112 716 598
جمهورية إيران الإسلامية	89 172 767
المملكة العربية السعودية	36 947 025
الإمارات العربية المتحدة	9 516 871

Source : https://data.albankaldali.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2023&locations=BR-RU-IN-CN-ZA-SA-AE-EG-IR&start=2023&vie=bar.

[1] عبد الله الردادي، **مجموعة بريكس**، تاريخ النشر: 2022/07/04، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/07/04/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3، تاريخ الاطلاع: 2024/08/29، الساعة: 21:27.

فنلاحظ من معطيات الجدول رقم (03-02) تحتل الهند والصين المراتب الأولى في مجموعة البريكس والترتيب العالمي في التعداد السكاني لسنة 2023 بكافة سكانية تقارب المليار ونصف وهي على التوالي 1.429 و1.411 مليار نسمة تليها البرازيل وروسيا وإثيوبيا ومصر وفق ما هو موضح في الجدول أعلاه، وهو ما يعبر عن القوة البشرية للدول البريكس ويمثل أكثر من ثلث سكان العالم ويعطي للبريكس الأهلية لتمثيل أكثر في المحافل الدولية ولعب الدور الرئيسي والقيادي في المنظمات العالمية وفي قيادة الحوكمة العالمية. وهو قوة كبرة تعبر عن توفر المورد البشري وهو أساس لتحقيق ثورة إنتاجية واقتصادية لتحقيق الرفاهية وتقدم المجتمعات من خلال تكوين أفضل وتسيير أنجع لهذه الثروة.

الفرع الثاني: المقومات العسكرية لتكتل بريكس

تعتبر دول مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، والصين) من القوى العسكرية العالمية البارزة، حيث تمتلك جيوشًا ضخمة ومتطورة. وفقًا لإحصائيات موقع "غلوبال فاير باور" لعام 2023، يبلغ إجمالي عدد أفراد القوات المسلحة في هذه الدول حوالي 11 مليون جندي. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك روسيا والصين والهند ترسانات نووية هائلة، مما يزيد من نفوذها العسكري العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العسكري لدول البريكس يقدر بحوالي 400 مليار دولار أمريكي، مما يعكس الاستثمارات الضخمة في القطاع العسكري.

تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميًا من حيث القوة العسكرية، حيث يبلغ إجمالي عدد قواتها المسلحة حوالي 2.33 مليون جندي. وتضم هذه القوة 830 ألف جندي عامل، بالإضافة إلى 250 ألف جندي احتياطي و250 ألف من القوات شبه العسكرية. ويعكس هذا العدد الضخم من القوات استثمارًا كبيرًا في المجال العسكري، حيث تخصص روسيا ميزانية دفاعية تقدر بـ 82.6 مليار دولار.

كما تعتبر الصين ثالث أكبر قوة عسكرية في العالم، حيث يبلغ إجمالي عدد قواتها المسلحة حوالي 3.135 مليون فرد. وتشمل هذه القوة 2 مليون جندي عامل، بالإضافة إلى 510 آلاف جندي احتياطي و625 ألف من القوات شبه العسكرية التي يمكن حشدها عند الحاجة. ويعكس هذا العدد الضخم من القوات الاستثمار الكبير الذي تقوم به الصين في مجال الدفاع، حيث تبلغ ميزانيتها العسكرية حوالي 230 مليار دولار.

كذلك تحتل الهند المرتبة الرابعة في العالم من ناحية ضخامة الجيش، وتحتل المرتبة الثالثة في مجموعة البريكس بإنفاق عسكري يصل إلى 54.2 مليار دولار، تعداد الجند قدر بـ: 5.132 ملايين فرد، من بينهم 1.4 مليون فرد قوات دائمة عاملة ونحو 1.1 مليون جندي جيش احتياطي، و2.5 مليون جندي من القوات الشبه العسكرية.

ويصنف الجيش البرازيلي 12 عالميا، بإنفاق عسكري قدر بـ: 18.7 مليار دولار، وتعدد الجند لديها يصل إلى 2.1 مليون فرد، من بينهم 360 ألف مجند دائم من القوات العاملة و1.3 مليون فرد من الجيش الاحتياطي و400 ألف القوات الشبه العسكرية تستدعى عند الضرورة أو حالات الطوارئ

في حين يحتل جيش جنوب إفريقيا المرتبة 33 عالميا، والمرتبة الخامسة في مجموعة بريكس قدر إنفاقها الدفاعي بـ: 2.8 مليار دولار، وعدد جنودها بـ 232 ألف فرد يحتوي كل الأصناف من القوات العاملة والقوات الاحتياطية والشبه العسكرية.

تضم مجموعة بريكس03 دول تمتلك القوة النووية، والتي تقدر في روسيا والصين والهند بـ: .6463 قنبلة نووية، وفقا لموقع ستاتيستا الأميركي وتستحوذ جيوش مجموعة بريكس على:10449 من المقاتلات الحربية للطيران، كما تستحوذ على 22791 دبابة، وتمتلك كذلك 502879 مدرعة، و9655 مدفعا ذاتيا، و9709 مدافع مقطورة، و711 8 راجمة صواريخ، و1782 وحدة بحرية.[1]

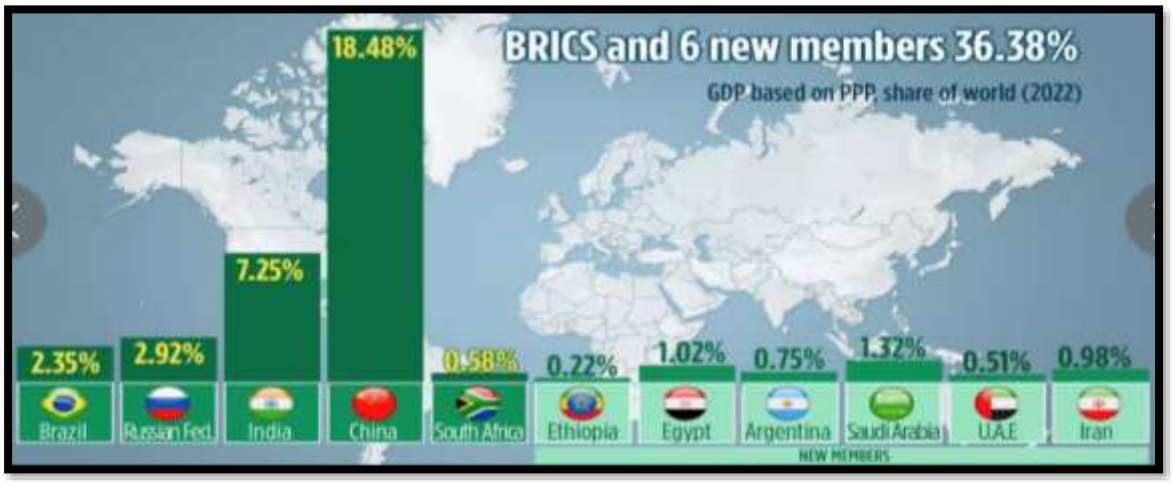
الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية

يتيح التوسع المستمر لمجموعة البريكس فرصة ليكون لها صوت قوي في قضايا مثل إدارة المناخ والسيطرة على الأنظمة المالية العالمية .قد يرى القادمون الجدد أنها وسيلة لتنويع فرصهم التجارية (وأن يكونوا أقل اعتمادا على الدول الغربية وقواعدها) مع وعد بشروط تجارية تفضيلية بين الأعضاء وحوافز أخرى لزيادة التجارة والاستثمارات عبر الحدود.

[1] سكاي نيوز عربية، **بقدرات مذهلة.. قمة "بريكس" 2023 تسعى لهذا التغيير عالميا**، تاريخ النشر:2023/08/12، https://www.skynewsarabia.com/world/1644690-%D8%A8%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B0%D9%87%D9%84%D8%A9-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-2023-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: 2024/7/31، على الساعة: 06:31.

يمثل الأعضاء الحاليون في الكتلة حوالي 42٪ من سكان العالم وأكثر من 27 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي المتراكم. ستشكل المجموعة الموسعة 46.5٪ من سكان العالم وباستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي لعام 2022، يمكننا حساب أنها ستشكل 30.8 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 100 تريليون دولار. من ناحية أخرى، يظهر الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، أو تعادل القوة الشرائية (النسبة المئوية لحصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس سلة مشتركة من السلع التي تمثل القوة الشرائية الفعلية)، توازنا مختلفا تماما للقوى. وإجمالا، تعمل مجموعة البريكس الموسعة هذه الآن على زيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أكثر من 36٪ على أساس تعادل القوة الشرائية، متجاوزة حصة مجموعة السبع G7.[1]

الشكل (03-03) تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس (2009-2023) بالأسعار الجارية الدولار



Source : Doloresz Katanich**, Ho the BRICS expansion could shake up the orld economy**, date Published :29/08/2023, Available on the website, https://.eurones.com/business/2023/08/29/ho-the-brics-expansion-could-shake-up-the-orld-economy, Date of Access : 29/08/2024, au 22 : 35.

وفقاً لما صدر من بيانات للصندوق الدولي فإن حجم التجارة التي استحوذت عليها 11دولة المنضمة لتكتل بريكس استحوذ في عام 2022 وبداية قرابة خمس تجارة العالم. وتستحوذ الصين على

[1] Doloresz Katanich, **How the BRICS expansion could shake up the world economy**, date Published :29/08/2023, Available on the website, https://www.euronews.com/business/2023/08/29/how-the-brics-expansion-could-shake-up-the-world-economy, Date of Access: 29/08/2024, au 22 :35.

النصيب الأكبر منها بحجم تجارة يبلغ 5744 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 11.6% من حجم التجارة العالمية.

الشكل (03-02): يوضح استحواذ تكتل بريكس+ على خمس التجارة العالمية لسنة 2022



Source :https://asharqbusiness.com/economics/36381/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%91-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D9%84%D9%80%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D9%8A-4-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/, Date d'accès : 28/08/2024, au 17 :19

بعد قمة بريكس بجنوب إفريقيا في نهاية سنة 2023، تم الاتفاق على توسيع المجموعة بضم إلى ستة دول جديدة مصر وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا والأرجنتين، تهدف مجموعة البريكس من وراء هذا التوسع إلى تعزيز النفوذ العالمي في المحافل الدولية وتدعيم قوة المجموعة عالميا، لتكون شريكا عالميا في إصلاح المنضمات الدولية وإعادة التوازن إلى النظام الدولي الحالي، والدفاع عن حق تكافؤ الفرص بين الدول المتقدمة والدول النامية ووضح حد للسياسات النهب لثروات دول الجنوب والدعوة إلى تحقيق مكاسب مشروع لكل الدول بتحقيق التعاون بين دول الشمال والجنوب تكون فيه الفرص لكل الدول دون استثناء.

إن انضمام المملكة العربية السعودية إلى تكتل البريكس وهي أكبر مصدر للنفط الخام في نفس المجموعة الاقتصادية وفي العالم، ومع روسيا التي تحتل المرتبة الثانية في البريكس وعالميا في إنتاج النفط الخام سيكون حلفاً اقتصادياً أقوى بينهما، وهما عضوان في منظمة أوبك+ المنتجة للنفط، وتعتبر الصين

أكبر مستورد للنفط في العالم. مما يجعل مجموعة البريكس تسيطر على قرابة 80% من إنتاج النفط العالمي. وبهذه التحالفات خاصة في مجال النفط تعتبره الولايات المتحدة الأميركية تهديدا لأمنها القومي وخطر يهددها، خاصة مع وجود المنافس الشرس لها على الساحة العالمية الصين وزيادة على ذلك انضمام إيران في مجموعة البريكس والذي تعتبره من أشد أعدائها.

وبهذا التوسع للبريكس يتوقع في المستقبل القريب السيطرة على قرابة 44% من الاقتصاد العالمي خاصة بعد تأسيس المؤسسات المالية والنقدية التي تدير التجارة الدولية ومعاملاتها المالية مثل بنك التنمية الجديد والبنك الاحتياطي وبريكس باي، هذه المؤسسات ستحدث تحولاً اقتصادياً ومالياً ونقدياً في العالم، لما لهذه المؤسسات من دور هام وجد فعال في تمويل الاستثمارات محليا ودوليا بين دول البريكس وتمويل لمشاريها الاستثمارية في كل إنحاء العالم واستغلالها معالجة الاختلالات المستقبلية لدول المجموعة، كما تولي اهتماماً بحل مشاكل أمن الغذاء والطاقة وتحسين الخدمات الصحية وتأهيل البنية التحتية المستدامة بتمويل ونقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وخلق التنمية الاقتصادية المستدامة داخل المجموعة. .

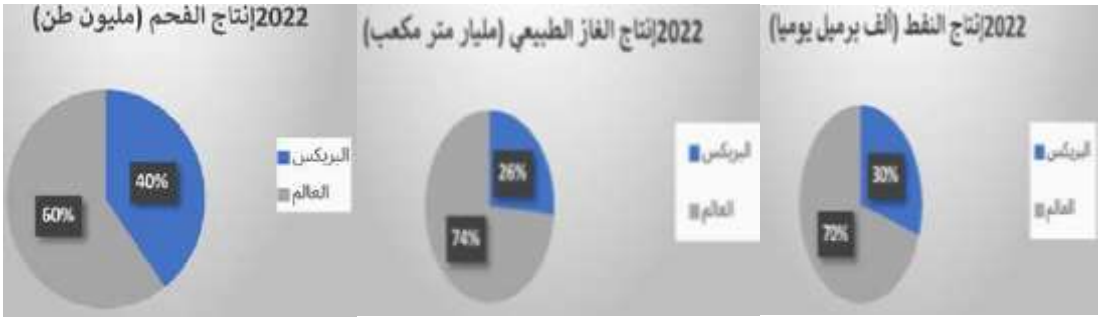
إضافة إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع التعامل فيما بينهم بالعملة المحلية في المعاملات التجارية الدولية والعمل على استحداث عملة موحدة أو عملات رقمية مشتركة للمجموعة. من أجل إضعاف الدولار عالميا والتمهيد لإزاحته من عرش المعاملات العالمية. بهذا يؤدي تنخفض قيمة الدولار، وتمتص قوة الولايات المتحدة الأميركية اقتصاديا وسياسيا، مما يعصف بالاقتصاد الأمريكي ويحدث أزمة اقتصادية على المستوى الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية وأسرها.[1] يعتبر توسع بريكس إلى بريكس+ كتلة قوية في المنضمات الدولية للطاقة وفي سوق الطاقة الدولية من ناحية إنتاج الطاقة بأنواعها ومصادرها المختلفة، بحجم إنتاج يقدر 40355 ألف برميل من النفط في اليوم عام 2022 وهو ما يقدر بنسبة 30%من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، إذ تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط بحجم يقدر 12136

[1] فدوى سعد البواردي، **الأثر الاقتصادي لانضمام المملكة إلى دول مجموعة البريكس**، تاريخ النشر: 2023/08/31، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/08/31/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3، تاريخ الاطلاع: 2024/08/27، الساعة 06:32.

ألف برميل يوميا تليها روسيا بإنتاج قدر بحوالي 11202 ألف برميل يوميا.

كما تنتج مجموعة بريكس ما يزيد عن 1436.90مليار متر مكعب لعام 2022 من الغاز الطبيعي، كما تحتل مكانة مرموقة في الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي قدر بحوالي ربع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 26% وتعتبر إيران وروسيا المنتجين الأساسيين للغاز الطبيعي في دول المجموعة، تنتج بريكس+ من الفحم ما مقداره 40 % من الإنتاج العالمي؛ أي حوالي 5822 مليون طن خلال عام 2022 وحيث تمتاز الصين بسيطرتها المطلقة على المنتج الرئيسي للفحم. أما فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، فإن أعضاء تكتل بريكس تنتج حوالي14164.7 تيراوات/ ساعة خلال عام 2022. وتمثل هذه الكمية ما يزيد عن 33% من إنتاج الكهرباء عالميا، وتعتبر الصين والهند وروسيا أكثر الدول المنتجة للكهرباء في دول المجموعة.[1]

الشكل رقم (03-04): يوضح نسبة مساهمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي والفحم لدول البريكس من إجمالي الإنتاج العالمي لسنة 2022.



المصدر: سيف بن هلال الشحي، **مجموعة بريكس، هل تساعد في ضمان أمن الطاقة؟**، مجلة أمن الطاقة، ص، ص62-63، متاح على الموقع: https://sbhcenter.com/p-content/uploads/2024/01/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%87%D9%84-

[1] سيف بن هلال الشحي، **مجموعة بريكس، هل تساعد في ضمان أمن الطاقة؟**، مجلة أمن الطاقة، ص-ص62-63. تاريخ النشر: جانفي 2024، متاح على الموقع: https://sbhcenter.com/wp-content/uploads/2024/01/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf، تاريخ الاطلاع:2024/08/28، الساعة: 19:21.^p

%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-
.%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

نلاحظ من الشكل أعلاه استحواذ بريكس+ نهاية سنة 2022 على 37% من الإنتاج العالمي للنفط، و26% من إنتاج الغاز الطبيعي، و40% من إنتاج الفحم في العالم، كلها مقومات تساعدها في تعزيز مكانتها الدولية لتكون في صدارة الدول التي تتصدر مشاهد إصلاح النظام العالمي الحالي والدعوة لتأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تكون فيه المساواة بين جميع الدول.

كذلك من مؤشرات القوة الاقتصادية تحقيق التكتل الموسع أرقام جد قوية ببلوغ إجمالي الاحتياطات مطروح منها الذهب 5.364,74 تريليون دولار أمريكي لسنة 2023 باستثناء إيران التي فرض عليها عقوبات إقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما حققت سنة 2020 إثيوبيا إجمالي الاحتياطات قدر بـ: 3.05 تريليون دولار كأخر الأرقام المتوفر لدى البنك الدولي، حيث كان للصين حصة الأسد من إجمالي الاحتياطات العالمية فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في تحقيق هذا الرقم ويعود تحقيق هذا الرقم لنمو الكبير للإقتصاد الصيني والمستمر والمستدام وغزو سلعها لكل الأسواق العالمية، تليها الهند بتحقيق احتياطي يقدر بـ:574,51 تريليون دولار، ثم روسيا 442,54 تريليون دولار، ثم تليها بقية الدول في مجموعة البريكس وهي دلالة على تحقيق هذه الدول نسب نمو مرتفعة وتطور إقتصادياتها والجدول أدناه يوضح إجمالي الاحتياطات المحققة للدول البريكس الموسعة.

جدول رقم (03-02): يوضح إجمالي احتياطات مطروحا منها الذهب لسنة 2023 بالأسعار الجارية بتريليون دولار أمريكي.

البلد/ السنة	2023
البرازيل	346,42
روسيا	442,54
الهند	574,51
الصين	3 301,32

جنوب أفريقيا	54,18
المملكة العربية السعودية	436,53
جمهورية مصر العربية	24,70
الإمارات العربية المتحدة	184,55
إثيوبيا	/
إيران	/

. **المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:-https://databank.albankaldali.org/source/orld- development- indicators

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموعة البريكس وبتوسعها بانضمام الدول الخمس الجدد وانسحاب الأرجنتين بعد نجاح رئيسها الجديد ووفق إحصائيات سنة 2023، أظهر القدرات الكبيرة للمجموعة من خلال امتلاكها للاحتياطات ضخمة جدا، تمتلك الصين حصة الأسد منها بمقدار 3301.32 تريليون دولار وتحتل بها المرتبة الأولى في بريكس+ وعالميا، تليها مباشرة الهند في المرتبة الثانية في مجموعة بريكس+ بـ: 574.51 تريليون دولار ثم روسيا في المرتبة الثالثة والبرازيل في المرتبة الرابعة في بريكس+، وهو ما يظهر قوة اقتصادات هذه الدول وما حققته في السنوات الأخيرة ويشجع على فتح أفاق جديدة لتمويل استثماراتها محليا ودوليا.

جدول رقم: (03-03) الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

الدول/ السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البرازيل	4,08	3,69	2,59	2,78	3,82	2,95
روسيا	0,53	1,89	0,63	2,19	-1,76	- 0,55
الهند	1,56	1,78	2,41	1,41	1,49	0,79
الصين	1,69	1,31	1,72	1,93	1,06	0,24
جنوب إفريقيا	1,37	1,31	0,93	9,68	2,28	0,91
إثيوبيا	3,99	2,66	2,23	3,83	2,89	1,99
مصر	3,10	2,83	1,52	1,21	2,39	2,49
إيران	0,72	0,53	0,56	0,40	0,36	0,35
السعودية	1,43	0,37	0,22	2,64	2,53	1,15
الامارات	2,43	4,28	5,69	4,98	4,48	6,09

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على https://databank.albankaldali.org/source/orld- development-indicators بيانات البنك الدولي:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صافي نسبة تدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالنسبة للدول المؤسسة لمجموعة بريكس وهذا يدل على أن لهذه المجموعة قوة كبيرة لاستقطاب استثماراتها داخل أراضيها أكثر من خارجها ودلالة على أنها دول متجهة نحو الصنيع والاستثمار في كل المجالات مما يقلص من استثماراتها في الخارج مع تفاوت النسب بين أعضاء المجموعة، وهذا يدل على قوة اقتصادات هذه الدول كما نلاحظه في الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (03-03) أعلاه فمنذ سنة 2018 إلى سنة 2023. أما بالسبة للدول المنضمة حديثا يعود سبب ارتفاع صافي التدفقات

للاستثمار الأجنبي المباشر هو ضخامة عائدات الطاقة يتم استثمارها في دول أخرى بهدف رفع نسب النمو وتحقيق تنمية مستدامة والانفتاح على العالم الخارجي وتوسيع التعاون مع دول بريكس المؤسسة للمجموعة.

المطلب الثالث: شروط وفوائد الانضمام إلى تكتل بريكس

لقي تكتل بريكس اهتمام العديد من الدول وخاصة الدول النامية بعد تحقيق لنسب نمو مستدامة ومرتفعة لسنوات، وزادة هذا الاهتمام بعد تأسيس تكتل بريكس وكلها دول ناشئة جعل منها قوية كبيرة تطمح لمستقبل قيادة الاقتصاد العالمي وتكون حلقة في إدارة الحوكمة العالمية من خلال إسماع سوتها في المحافل الدولية، ولذلك أسست شروط ومعايير لدراسة طلبات الانضمام للمجموعة لتكون عنصرا فعالا يحقق طموحات البريكس مستقبلا ويحقق فوائد للدول الراغبة في الانضمام إليها.

الفرع الأول: شروط الانضمام لتكتل بريكس

وضعت دول مجموعة البريكس مجموعة من المعايير والشروط التي يجب على الدول الراغبة في الانضمام إليها استيفائها. هذه المعايير تمثل المرحلة الأولى في عملية الانضمام، حيث تقوم الدول المتقدمة بطلب العضوية وتقديم طلبات رسمية تتضمن إثبات استيفائها لهذه الشروط:[1]

1. يعتبر الاستقرار السياسي شرطًا حاسمًا للانضمام إلى مجموعة البريكس، حيث يساهم في بناء الثقة بين الدول الأعضاء ويعزز من قدرتها على التعاون في مختلف المجالات. كما يضمن الاستقرار السياسي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية والمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة للمجموعة
2. يجب أن تكون هناك علاقات تعاونية وثيقة بين الدولة الطالبة للانضمام ودول البريكس الأعضاء، وذلك لضمان نجاح عملية التكامل والتوافق في الرؤى والأهداف المشتركة
3. يجب أن تتمتع الدولة الطالبة للانضمام بحجم اقتصادي كبير ونمو اقتصادي مستدام، مما يعزز من قدرتها على المساهمة في الاقتصاد العالمي.

[1] منة حسام، **شروط الانضمام إلى مجموعة بريكس.. تعرف عليها**، تاريخ النشر: 2023/08/27، متاح على الموقع: https://shbabbek.com/show/225946#goog_rewarded، تاريخ الاطلاع: 2024/08/26، الساعة: 05:42.

4. تُفضل التكتلات الدول التي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها مركزًا تجاريًا مهمًا ويعزز من دورها في التجارة الدولية
5. من الضروري أن تتمتع الدولة بطاقة اقتصادية قوية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع، وهذا شرط أساسي للانضمام وأن تملك الدولة ناتج داخلي خام يصل إلى 200 مليار دولار.[1]

منذ تأسيسها في عام 2000، شكلت مجموعة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين، قوة اقتصادية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. وقد أظهرت هذه الدول قدرة كبيرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع، مما دفعها إلى المطالبة بدور أكبر في صنع القرارات الاقتصادية العالمية. وقد عبرت هذه الدول عن رغبتها في إقامة نظام عالمي أكثر عدالة وتوازنًا، حيث تتشارك جميع الدول في صنع القرارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: فوائد الانضمام إلى تكتل بريكس

يوفر الانضمام للبريكس العديد من الفوائد الاقتصادية والجيوسياسية للدول الأعضاء من بينها: [2]

1. تشجع مجموعة بريكس التعاون الدبلوماسي بين الدول الأعضاء، وتبحث في مواضيع محددة تهم كل منها.
2. تعمل مجموعة بريكس الدول الأعضاء على استثمار رؤوس الأموال في بعضها، وتوفر مزيداً من الحماية والضمانات.
3. تعمل مجموعة بريكس على تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب وغيرها، مما يساعد في الحفاظ على الاستقرار والأمن الدولي.
4. تعمل على تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة وغيرها.
5. تعمل على حل الأزمات بين الدول بالطرق السلمية.

---

[1] **لماذا تتسابق الدول للانضمام إلى مجموعة البريكس؟**، تاريخ النشر: 2023/08/25، متاح على الموقع: https://syriapostnews.net/brics-countries/، تاريخ الاطلاع: 2024/08/26، الساعة: 05:56.

[2] هبة خالد جمال عبد الرازق، **انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التي تواجهها**، تاريخ النشر: 2023/08/30، متاح على الموقع، https://democraticac.de/?p=92001، تاريخ الاطلاع: 2024/08/26، الساعة: 06:03.

6. توسيع التبادل التجاري وبين الدول الأعضاء وباقي دول العالم.

مجموعة بريكس تعمل على التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، وتعزز علاقاتها التجارية مع باقي الدول العالمية.

المبحث الثالث: دور بريكس+ في إصلاح المنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات الحوكمة العالمية

شهد الحوكمة العالمية في الجانب الاقتصادي والسياسي تعاقب الأنظمة الاقتصادية والسياسية بدءا من نظام ثنائي الأقطاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي لفترة من الزمن، ثم شهدت سقوط الاتحاد السوفياتي ليسود نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت نظام الرأسمالي والذي تطورا كبير في الجانب الاقتصادي بعدما كان يدعوا في جوهره لتحرير التجارة الدولية بين الدول ورفع القيود على كافة السلع والخدمات والتكنولوجيا.

ولكن في السنوات الأخيرة تسلط نظام القطب الواحد على الحوكمة العالمية وأصبحت تدير المؤسسات العالمية حسب مصالحها الخاصة من خلال إستخدامها للسياسات وأساليب ووسائل لحماية مصالحها، ما أدى إلى نقم العديد من دول العالم وعلى رأسها الدول الناشئة أو الصاعدة مثل دول بريكس وبريكس+ وباقي الدول النامية وحتى بعض الدول المتقدمة المتضررة من هذه السياسات.

المطلب الأول: دور مجموعة بريكس في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي

تعتبر البريكس والبريكس+ من أكثر الدول مساهمة في تدفقات التجارية الدولية والاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة باعتباره هذا التكتل يضم الصين والهند وهما حققا نسب نمو مستدامة ومرتفعة لسنوات متتالية جعلها من بين أكبر الدول مساهمة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وكان لها دور أساسي في إعادة التوازن العالمي والدعوة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته.

الفرع الأول: دور بريكس وتوسعه في تدفقات التجارة الدولية

تسعى دول البريكس+ إلى تعزيز قوتها وزيادة على تدفقات التجارة الدولية وعلى أسواقها، وتعزيز دورها كقوة جديدة، من خلال دعوة مجموعة بريكس وبريكس+ إلى تأسيس نظام تجاري متعدّد الأقطاب، فقد هذه المجموعة نجاح باهر في الإنتاج و جد مناسبة وتنافسية كبيرة جدا جعلها تلقى رواجا عالميا وذات

جودة ومعايير عالمية تنافس بها منتوجات الدول المتقدمة في عقر ديارها مما أدى إلى إحداث تدفقات كبيرة من عائدات الصادرات والتي تذر احتياطيات أجنبية ضخمة تكون خزان للصناديق السيادية، ما يؤهل الدول الناشئة وخاصة دول البريكس التي لديها القوة الاقتصادية والمالية المنافسة للدول المتقدمة، فلقد بلغت نسبة مساهمة تكتل بريكس في الاقتصاد العالمي 31.5%، وبلغ الناتج الاقتصادي العالمي96.1 تريليون دولار في عام 2021، فيما حققت دول مجموعة السبع الصناعية 42.3 تريليون دولار من هذا الناتج بنسبة قدرت بـ: 44%، فيما قدرت مساهمة مجموعة بريكس في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار بنسبة قدرت بـ: 25%. كما قدرت في نهاية عام 2021 الصادرات السلعية على مستوى العالمي ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات من السلع على مستوى الدولي 22.6 تريليون دولار، أما فيما يخص دول مجموعة السبع الكبرى فقد بلغت الصادرات من السلع 6.3 تريليونات دولار، بنسبة 28.1% من إجمالى الصادرات العالمية للسلع، فيما بلغت الواردات السلعية لها نحو 7.6 تريليونات دولار، بنسبة 33.5% من إجمالي الواردات السلعية لدول العالم.

بالنسبة الصادرات السلعية لتكتل بريكس بلغت 4.6 تريليونات دولار في أخر عام 2021، بنسبة قدرت بـ: 20.7% من إجمالى الصادرات العالمية للسلع، كما وصلت الواردات السلعية 3.9 تريليونات دولار، بنسبة 17% من إجمالى الواردات العالمية للسلع، مع مرور السنوات حققت مجموعة البريكس أرقام نمو مستمرة ومتنامية لصادرات دول بريكس بزعامة الصين والتي حققت نسب نمو كبيرة جدا، جعلها قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في زعامة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يجعلها في مطلع ومقدمة الدول المنافسة للزعامة على تدفقات حركة التجارة العالمية. باعتبارهم من بين الدول الأكثر إنتاج ومساهمة في تدفقات التجارة الدولية.[1]

[1] إسلام سعيد، **كيف يؤثر بريكس على مستقبل حركة التجارة الدولية؟**، تاريخ النشر: 2023/08/30، متاح على الموقع، https://www.youm7.com/story/2023/8/30/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/6289123، تاريخ الاطلاع، 2024/09/08، الساعة 07:11.

الفرع الثاني: دور البريكس وتوسعه في نمو الاقتصاد العالمي

تتميز مجموعة بريكس+ بالتنمية الاقتصادية المدعومة من قبل دولة البناء والقطاع العام الكبير والاندماج في العولمة من خلال التجارة في مواردها الطبيعية الخام والمصنعة. وهي تمثل 25٪ من الصادرات العالمية، وتظل دول G7 شركاءها الرئيسيين. في عام 2023، شكلت بريكس 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و46٪ من السكان، مقارنة ب 45٪ و10٪ على التوالي لمجموعة .G7. ومع ذلك، فقد تجاوزت بريكس التاريخية G7 إذا نظرنا إلى الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية: 31٪ للأولى مقابل 29٪ للأخيرة، وهي إشارة إلى ديناميكية اقتصاداتها والانخفاض النسبي لاقتصاداتG7 ، إن توسيع المجموعة يعزز ثقلها الاقتصادي والديموغرافي على الساحة الدولية، في حين تعتزم مجموعة بريكس + لعب دور متزايد في الساحة الدولية، مما يشكل تحديا جزئيا للنظام المتعدد الأطراف الموروث من عام 1945. ففي عام 2014، على سبيل المثال، أنشأت المجموعة مؤسستها الخاصة، بنك التنمية الجديد، بمبلغ 100 مليار دولار، لتمويل البنية التحتية ودعم البلدان الأعضاء في حالة التخلف عن سداد السيولة. وتوفر هذه المبادرات حكما بديلا للنظام التقليدي المتعدد الأطراف، ولا سيما ما يسمى بالجنوب العالمي.

وقد عزز انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى النادي من وزن الطاقة للمجموعة، والذي يمثل الآن 43.1٪ من الإنتاج و44٪ من احتياطيات النفط، و35.5٪ من الإنتاج و53٪ من احتياطيات الغاز. يشير الدعم الصيني لدخول نيجيريا وكازاخستان إلى رغبة البعض في تعزيز وزن الطاقة في+ BRICS وعلى جانب السلع الغذائية، فإن مجموعة البريكس+ تنتج 42٪ من القمح في العالم و52٪ من الأرز و46٪ من فول الصويا، وتلعب دورا رئيسيا في الأمن الغذائي العالمي. لذلك فهي تحتل موقعا مهيمنا ومركزيا في العديد من أسواق المواد الخام الحيوية: الغذاء والطاقة والآن المعادن.

في حين أن المعادن أصبحت مركزية للتحول الرقمي منخفض الكربون، تحتل + BRICS الآن مركزا مهيمنا في كل من الإنتاج والاحتياطيات العالمية لبعض المعادن الهامة مثل PGMs والأتربة النادرة والنحاس. تسعى كل دولة من دول + BRICS إلى تأمين إمداداتها من المعادن الهامة وتعزيز مكانتها كمنتج. وبالتالي فإن مجموعة البريكس + توفر لكل دولة من الدول الأعضاء الفرصة لتعزيز العلاقات الثنائية بشأن هذه المسائل الاستراتيجية وعدم المرور عبر القنوات التقليدية للتجارة الدولية. بالنسبة للصين

يهدف هذا إلى الحفاظ على إنتاجها من التقنيات منخفضة الكربون مثل البطاريات والسيارات الكهربائية والألواح الشمسية.

كما تقوم البلدان الأعضاء بتنويع استثماراتها لتعزيز موقعها في المعادن الاستراتيجية الأخرى التي لا تنتجها. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعمل على تطوير صناعة التعدين لديها، وجذب الاستثمار الأجنبي، وإطلاق الشراكات، وتتطلع إلى أن تصبح مركزا إقليميا لتجارة الطاقة والمعادن. وقد استثمرت في المجموعة البرازيلية Vale لتأمين الليثيوم والنيكل، وأطلقت إنتاج إسفنج التيتانيوم، والمواد الرئيسية لقطاعي الأسلحة والطيران.

بالإضافة إلى مواردها الوفيرة، تتميز+BRICS بسياستها المتمثلة في تقييد صادرات المعادن الاستراتيجية. نفذت جميع دول المجموعة قيودا مختلفة، تتراوح من الضرائب إلى الحظر إلى ضوابط الترخيص. في ديسمبر 2023، حظرت الصين تصدير تقنيات معالجة وتكرير الأرض النادرة لتأمين تفوقها التكنولوجي. يستخرج 60٪ ويحول 90٪ من الأخير، وهي معادن ضرورية لقطاع المغناطيس الدائم الموجود في بعض تقنيات الرياح ومحركات السيارات الكهربائية والهواتف الذكية. وهي تعتبر فيتامينات الاقتصاد الحديث. يمكن أن يؤدي اتباع نهج منسق للسياسات التقييدية لمجموعة + BRICS إلى تهديد أمن إمدادات المعادن الاستراتيجية، والتي تعتبر ضرورية للطاقة والمرونة التكنولوجية لأوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان.

كذلك تعمل مجموعة بريكس+ على تعزيز علاقاتها من خلال الاستثمارات المتبادلة والشراكات، وتشكيل كتلة مهيمنة بشكل خاص في قطاع المعادن وتقنيات الانتقال. إن دخول الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بقوتهما المالية، يزيد من القدرات الاستثمارية للمجموعة. المملكة العربية السعودية لديها شراكات مع البرازيل (فالي) والصين (هيومن هورايزونز) ومصر. ذا تشيكما يسعى إلى التحكم في المراحل المختلفة لسلاسل القيمة للانتقال منخفض الكربون، من إنتاج المعادن إلى بناء تكنولوجيا منخفضة

الكربون، بما في ذلك التكرير. تتمحور المجموعة جزئيا حول التدفقات المالية في الأسواق الاستراتيجية مثل المعادن. [1]

المطلب الثاني: دور البريكس في التخلص من الدولار وتأسيس عملة موحدة ونظام مالي متعدد الأقطاب.

تزايد حدة الصراع التجاري بين الدول الناشئة بقيادة بريكس والدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من السياسات الأحادية القطبية والتي تمارسها الولايات المتحدة لحماية مصالحها وبسط سيطرتها على تدفقات الجارة الدولية والإقتصاد العالمي بما يضمن لها مكانتها العالمية دون مراعاة تضرر مصالح الدول الأخرى وهذا ما أثار حفيظة الدول النامية وخاصة دول بريكس وبريكس+ إلى البحث عن سبل إضعاف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من الدول الغربية، من خلال العمل على التقليل من التعامل بالدولار واللجوء التعامل بالعملات المحلية بدل الدولار والسعي لإصدار عملة موحدة وتأسيس نظام مالي متعدد الأقطاب يكون بديل لنظام سويف العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين.

الفرع الأول: دور البريكس في التخلص من الدولار الأمريكي

حققت مجموعة بريكس نسب نمو مرتفعة ومستدامة في السنوات بداية القرن الحالي وإلى سنة 2023 بفضل السياسات الرشيدة التي تنتهجها هذه المجموعة ومع تشكيل هذا التكتل والذي سمي بتكتل الدول الناشئة والتي عانت من سياسات الإقصاء والعقوبات الاقتصادية الأحادية القطبية من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لعرقلة نمو هذه الدول، التي حققت مساهمة واسعة في الناتج المحلي الإجمالي كمثال الصين بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لها 8.6٪ سنويا، وكان متوسط نمو الهند 5.9٪، ومتوسط نمو البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا ما بين 1.8٪ إلى 2.7٪. فيما بلغ عدد سكانها بعد التوسع 45٪ من سكان العالم، تساهم بنسبة 31.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فيما تطمح لتحقيق أكثر من 50 ٪ بحلول عام 2030. كما تعول كثير على تحقيق نمو مستمر خاصة بعد تفوقها علة مجموعة G20

[1] Emmanuel Hache, **Les BRICS+: vers une domination sans limites sur les marchés des matières premières ?**, Disponible sur le site, https://www.iris-france.org/186697-les-brics-vers-une-domination-sans-limites-sur-les-marches-des-matieres-premieres/, Date d'accès : 23/08/2024, au 10 :12.

للاقتصاديات الدول المتقدمة، كما تطمح لتحقيق نفوذ عالمي أكبر يمكنها من تحقيق مكانة عالمية تسمح لها بأن تكون طرف أساسي في إصلاح المنظمات الدولية وتحقيق مصالح دولها وتمكنها من إصلاح النظام المالي العالمي من خلال التخلص التدريجي من سياسة الدولرة وهيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات المالية والنقدية الدولية في تسيير شؤون التدفقات التجارة الدولية.

إلا أنه لا ينبغي المبالغة في وضعه الجماعي كأكبر الاقتصادات النامية التي تمكنت من تجاوز G7 على الرغم من تشكيل مجموعة بريكس أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتعادل القوة الشرائية زيادة على تحقيق تعاون واسع بين أعضائه كما يعتبر منبر لتبادل أفكار جديدة وتوحيد ورسم مواقف مشتركة التي تخص القضايا ذات الاهتمام المشترك. خاصة القضايا التي تشكل خطرا كبيرا على استقرار اقتصادات البلدان الأخرى مثل ارتفاع الدين العام وديون الشركات بالولايات المتحدة الذي وصل في بداية سنة 2020 على التوالي 78.3٪ و101.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اعتماد الدول الناشئة في تعاملات التجارة الخارجية والمعاملات المالية على الدولار الأمريكي.

كما أن توسع بريكس بالدول الخمسة الجدد سيعزز من مقوماتها الطاقوية وقدرات الإنتاج لديها والمواد الخام والمعدات العسكرية تزدهر التجارة الخارجية بين أعضائه من 2020–2023 وهذا دليل على قدرة البريكس على تحسين النمو الاقتصادي للمجموعة وتعزز التجارة عن طريق خفض التعريفات الجمركية وإزالتها، وزيادة فرص الاستثمار كوجهة قابلة للتطبيق للاستثمارات العالمية. ويمنحها مكانة عالمية. كما أكدت مجموعة بريكس على أن تعزيز ازدهار التجارة الدولية لا يكون إلا برؤية مستقبلية جديدة تضمن تخلص دول العالم من تسوية المعاملات التجارة الدولية بالدولار.

من خلال العمل على تعزيز وتوسيع التسوية بالعملات الوطنية في مجموعة بريكس التي امتلكت حصة سوقية واسعة في نظام العملة العالمي المؤسس على الدولار الأمريكي. كالمثال بعد غزو روسيا لأوكرانيا. أقدمت الصين على التعامل باليوان الصيني في التجارة مع روسيا بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وهي عقوبات أحادية القطبية تجسد تعسف الإدارة الأمريكية في ممارسة الضغطات على الدول الناشئة لإرغامها على التنازل والامتثال للرغبات الأمريكية. مما أدى هذا الإجراء إلى تجاوز اليوان الصيني استخدامات الدولار الأمريكي، وجعله الأكثر تداولا في روسيا.

كما أكدت مجموعة بريكس على أن تعزيز ازدهار التجارة الدولية لا يكون إلا برؤية مستقبلية جديدة تضمن تخلص دول العالم من تسوية المعاملات التجارة الدولية بالدولار. من خلال العمل على تعزيز وتوسيع التسوية بالعملات الوطنية في مجموعة بريكس التي امتلكت حصة سوقية واسعة في نظام العملة العالمي المؤسس على الدولار الأمريكي. كالمثال بعد غزو روسيا لأوكرانيا. أقدمت الصين على التعامل باليوان الصيني فيي التجارة مع روسيا بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وهي عقوبات أحادية القطبية تجسد تعسف الإدارة الأمريكية في ممارسة الضغطات على الدول الناشئة لإرغامها على التنازل والامتثال للرغبات الأمريكية. مما أدى هذا الإجراء إلى تجاوز اليوان الصيني استخدامات الدولار الأمريكي، وجعله الأكثر تداولا في روسيا.

كما توصلت الصين مع المملكة العربية السعودية إلى اتفاق لتسوية معاملات تجارة النفط باستخدام اليوان الذي أطلق عليه اسم بترويوان. ويعد هذا التعامل بداية لطرح جديد لرغبة دول المجموعة في تنويع التعامل بالعملات المحلية. ليكون مسارا بديلا عن التعامل بالدولار، يمكن من خلاله إصلاح الممارسات القديمة، كما يمكن أن يكون تعامل بالعملات المحلية للدول البريكس وبعض الدول النامية الأخرى في تدفقات التجارة الدولية وتجارة النفط الدولية خاصة بعد توسع البريكس وانضمام المملكة العربية السعودية وهي أكبر منتج للنفط بالعالم ستكون قوة المجموعة أكبر ويكون لها دور جد فعال في إضعاف التعامل بالدولار عالميا.[1]

بعد الإعلان عن توسيع بريكس إلى بريكس+ ومن المقرر أن تنضم 06 دول أحرى هي: مصر والإمارات العربية المتحدة وإيران والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا. وانسحبت الأرجنتين في أخيرا، بعد انتخاب الرئيس الجديد لها في سنة 2023، والتي تم استدعائهم مطلع 2024، لترسيم انضمامهم للبريكس، لتعزز الدول 05 الجدد وزن بريكس+، لتمثل 45٪ من سكان العالم و29٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وما يقارب 25٪ من الصادرات العالمية، و51٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و42٪ من إنتاج النفط العالمي.[2]

[1] Bimo Bagaskara Indiputera, Debby Aurora Tionardy, and Michelle Calista, **Challenging the Dollar's Dominance: BRICS and Pathways of De-Dollarization,** date Published :17/05/2023, Available on the website, https://www.kontekstual.com/challenging-the-dollars-dominance-brics-and-pathways-of-de-dollarization/ , Date of Access : 29/07/2024, au 23 :15.

[2] Eric Toussaint, **Les BRICS et leur Nouvelle Banque de Développement Offrent-ils des alternatives à la Banque mondiale, au FMI et aux politiques promues par les puissances impérialistes traditionnelles**?, Date

الفرع الثاني: مساعي بريكس+ لإصدار عملة موحدة وإقامة نظام مالي متعدد الأقطاب

شهدت دول بريكس تقارب واسعا بعد تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري تنسيق السياسات. أثمر بتأسيس مؤسسات مالية دولية لمجموعة بريكس تضمن لها القوة في التعاملات التجارية الدولية خاصة بين أعضاء البريكس مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي بما يحقق لدول بريكس الاستقرار الاقتصادي داخل المجموعة، مما يدفع بالأساس إلى تكثيف الجهود لإصدار عملة موحدة في المستقبل القريب. فتكون لصناع القرار الأولوية في تعزيز التكامل التجاري، والاستقرار المالي وربط البنية الأساسية، وتتبنى المرونة في التعاون النقدي. برفع القيود المفروضة ونبذ الخلاف لتحقيق تكامل رغم عدم التجانس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إن احتمال إصدار مجموعة بريكس وتوسعه عملة موحدة له دلالات مهمة جدا ويشكل خطرا على النظام المالي العالمي القائم على الدولار الأمريكي.

ومن خلال تقليص من اعتماد مجموعة بريكس ودول نامية اخرى على العملات المهيمنة، كما يمكن أن يكون إصدار مجموعة بريكس عملة موحدة سندا للاستقلالية المالية والسيادة للاقتصادات الدول الناشئة. كما يحمل في جوانبه التحدي في الإبحار في المفاوضات الدولية، وتنسيق جميع السياسات الاقتصادية المختلفة، فالهيكل المالي العالمي يقف أمام تحدي كبير من طرف دول البريكس التي تنامى دورها لتكون طرفا أساسيا في المعادلة الدولية لتسوية الخلافات وتكون حكما أساسي في مؤسسات الحوكمة العالمية. ولهذا تسعى دول البريكس جاهدة نحو التحول إلى نظام مالي متعدد الأقطاب، يكون نموذج لتوسيع التبادل والتعاون والتكامل الاقتصادي بين جميع الدول. ولهذا فدول بريكس لها القدرة والمؤهلات لتجاوز عقبات النهج الاقتصادية المتباينة بين دول المجموعة ورسم مسار وسياسات اقتصادية وسياسية نحو تزامن حقيقي للتقارب.[1]

مع بداية سنة 2024 بعد انضمام الدول الخمس للبريكس وهي مصر، السعودية، إيران، الإمارات، إثيوبيا، في قمة قازان الروسية يومي 22-24 أكتوبر 2024 سلط الضوء نظام الدفع الجديد "بريكس باي" لتعزيز التعاون في العلاقات التجارية والاقتصادية للمجموعة. حيث سعت روسيا في جدول أعمال القمة إلى

de publication : 18/04/2024, Disponible sur le site, https://www.cadtm.org/Les-BRICS-et-leur-Nouvelle-banque-de-developpement-offrent-ils-des-alternatives, Date d'accès, 2024/08/22, a 21 :08.

[1] Marida Nach &Ronney Ncwadi ,**BRICS economic integration: Prospects and challenges**, South African Journal of International Affairs, 2024, Vol. 31, No. 2, 151–166.

البحث عن بديل لصندوق النقد الدولي للوقوف كسد منيع ضد الممارسات والضغوط السياسية غير العادلة من الدول المتقدمة، كذا أكدت روسا على لسان وزير المالية أن النظام المالي الدولي تهيمن عليه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، وإن بريكس التي تمثل 37 % من الاقتصاد العالمي، ولهذا يتوجب تأسيس نظام مالي عالمي بديل تسوده العدالة والمساواة بين جميع الدول، ولهذا تم اعتماد نظام الدفع الجديد BRICS Pay ، إذ تم تصنيفه بأنه "حجر الأساس للمدفوعات بين دول بريكس ثم تعميم العمل به مع الدول ذات السيادة.

كما يتيح للدول خيارات دفع لتسوية مدفعاتهم من السلع والخدمات، مما يساهم من تعزيز واستقرار العلاقات الاقتصادية. يساعد نظام الدفع الجديد في تقليص الاعتماد الواسع على الدولار الأمريكي، وتحقيق التوازن وتوسيع في التنويع المالي، وإرساء الاستقلال في المعاملات الاقتصادية بين مجموعة بريكس ودول أخرى. كما أكدت دول البريكس على عملها الدؤوب من أجل إستخدام تقنيات متقدمة لتطوير البنية التحتية نظام الدفع العالمي الجديد عبر الحدود، لتسهيل معاملات التجارة الدولية، وباعتماد نظام رسائل دفع لا مركزي ومستقل يمكن مقارنته بنظام SIFT الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

بعد سنة 2019 تم تطوير BRICS Pay، من طرف دول بريكس للعمل به كنظام دفع موحد كجزء من منصة دفع التحويلات المالية والتجزئة لدول بريكس. وبعد مرور عام 2020، بدأ العمل المستمر بأنظمة المدفوعات الوطنية لدول بريكس، وإنشاء إنشاء فريق العمل للمدفوعات، كما تسعى فيه الدول النامية، إلى حماية سيادتها ومصالحها الاقتصادية من الهيمنة الغربية بشكل أفضل وتوسيع التعاون.

مع مطلع عام 2024 تولت روسيا الرئاسة الدورية لدول البريكس، ومع انضمام السعودية ومصر والإمارات وإيران وإثيوبيا كأعضاء في بريكس، ليتضاعف عدد الدول الأعضاء إلى 10 دول. كما سيعزز التعاون الاقتصادي بين مجموعة بريكس، ويوسع الشراكات التجارية ويضاعف الفرص الاستثمارية، مما يتيح لهذه الدول استغلال نفوذها الاقتصادي لدفع الانتعاش الاقتصادي. قد يكونBRICS Pay نظام التسوية الجديد نموذج لتعزيز التعاون متعدد الأطراف، مثل مبادرة الحزام والطريق للصين، كما أكدت الصين أن مبادرة الحزام والطريق ستفتح أفاق تنموية عالية الجودة، وتساهم في توسيع التعاون الاقتصادي وتسهيل تسويات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

إن ممارسة الولايات المتحدة لعقوباتها الاقتصادية والمالية، أدى إلى ردود أفعال دولية مناهضة لها، مما تسبب في عجز بعض الدول على تسوية مدفوعاتها بالدولار، مما دفعها إلى السعي لإيجاد أنظمة دفع بديلة لطريقة التسوية بالدولار، معربين عن رفضهم لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية التي أساءت استخدام هيمنة الدولار لفترة طويلة على الدول وصدرت أزماتها الداخلية ونهبت الثروة العالمية مع تعمد خلق الإضرار باقتصاديات الدول الأخرى ودفعهم لعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

يعتبر تأسيس نظام الدفع في بريكس تحديا كبيرا لهيمنة الدولار الأمريكي من خلال تحرير النظام المالي الدولي، من مخاطر أسعار الصرف والضغوط الاقتصادية، ويساعد تقليل الاعتماد على الدولار وتزويد الدول الأعضاء ببدائل دفع أكثر استقلالية وأمانا. ويعتبر جهاز تنافسي في التسوية التجارية والاحتياطيات والاستثمار لتحقيق توازن بين مصالح كل الأطراف، يعد شكلا جديدا من التعاون بين الدول، بهدف تأسيس نظام نقدي عالمي أكثر توازنا وشمولا.[1]

الفرع الثالث: تفوق دول البريكس على مجموعة السبع (G7)

شكّلت مجموعة بريكس زلزالًا هزّ أسس النظام الدولي الأُحادي القطب الذي سيطرت عليه مجموعة السبع. فبعد جمود طويل أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، أتت بريكس لتُعبر عن صعود الاقتصادات الناشئة وتدفع باتجاه نظام عالمي أكثر عدالة وتوازنًا. فبدلًا من السعي لمصالح ضيقة، تسعى بريكس إلى بناء شراكات عالمية تعود بالنفع على الجميع، وتدعم الدول النامية في مسيرتها نحو التنمية المستدامة

منذ نشأتها، أعلنت مجموعة بريكس صراحة عن طموحها لبناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية، حيث تتوزع القوى العالمية بشكل أكثر عدالة وتوازنًا. تسعى بريكس جاهدة إلى وضع حد للهيمنة الأحادية القطبية التي تتركز فيها الثروة والقوة في أيدي قلة من الدول، مما يتسبب في معاناة غالبية دول العالم. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل بريكس على ترسيخ مبادئ الحوكمة العالمية العادلة والمنصفة التي تضمن حقوق جميع الدول.

دعا الرئيس شي دول مجموعة بريكس إلى العمل الجماعي لبناء نظام عالمي جديد قائم على العدالة والمساواة واحترام التنوع الثقافي. في عالم يواجه تحديات متعددة، من الضروري أن تتضافر جهود دول

[1] GT staff reporters, **BRICS countries navigate new alternative payment system for stronger cooperation**, Published : 17 /10/ 2024, Disponible sur le site, https://www.globaltimes.cn/page/202410/1321391.shtml, Date d'accès, 25/10/2024, a 14 :05.

المجموعة لتعزيز التعاون الدولي وحماية السلم والاستقرار، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الدول المختلفة في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية. "انطلاقًا من قناعاتها الراسخة، وضعت مجموعة بريكس نصب عينيها هدفًا ساميًا يتمثل في بناء نظام دولي عادل ومنصف. وتسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية التي تهدف إلى إصلاح النظام الدولي القائم."

- تسعى بريكس إلى إحداث تحول إيجابي في النظام الدولي من خلال المشاركة الفعالة في تحديث منظومة الحوكمة العالمية، ودفع عجلة التطور نحو عالم أكثر عدالة واستقرارًا
- "دعوة دول بريكس جاهدة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال بناء شراكات تنموية عالمية، إيمانًا منها بأن التنمية المستدامة لا تقتصر على حدود الدول الأعضاء، بل تتطلب تضافر الجهود مع مختلف الدول والشعوب."
- "تعزيز التعاون الدولي لوضع برنامج تنموي شامل يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة، والعمل على بناء عالم أكثر عدالة وتوازن وذلك من خلال وضع برنامج تنموي طموح يستهدف الاستفادة من جميع الموارد المتاحة، والعمل على سد الفجوة التنموية بين الدول.
- التطورات العالمية المتسارعة من مجموعة بريكس تحمل مسؤولية أكبر في دعم التعددية القطبية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، والعمل على بناء نظام عالمي قائم على الحوار والتعاون، بعيدًا عن سياسة القوة والهيمنة.
- أكدت مجموعة بريكس منذ تأسيسها على التزامها الراسخ بدعم الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعت إلى احترام سيادة الدول واختياراتها الوطنية، وترسيخ ثقافة الحوار والتعاون لحل الخلافات.
- أكدت بريكس التزامها الثابت بدعم منظومة الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعت إلى احترام سيادة الدول واختياراتها الوطنية، وترسيخ ثقافة الحوار والتعاون لحل الخلافات، ورفض أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول."[1]

[1] عماد الأزرق، **بريكس.. نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وإنصافا**، تاريخ النشر: 2024/09/12، متاح على الموقع: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/202409/t20240912_800377420.html، تاريخ الإطلاع: 2024/09/22، الساعة: 21:07.

المبحث الثالث: دور بريكس في إصلاح النظام الاقتصادي الحالي ومؤسساته تأسيس بديل له

جاء ظهور مجموعة بريكس على الساحة الدولية في وقت شهد فيه العالم تغيرات غير مسبوقة منذ مائة عام، حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تدور في فلكها بالهيمنة على العالم، وفرض الأحادية القطبية وما استتبع ذلك من غياب العدالة والمساواة بين الدول المختلفة واستئثار الدول الكبرى والمتقدمة بكل الثروات والامكانيات والقدرات، واستمرار سعيها في دفع الدول الأخرى لاتباع نهجها وأنماطها بغض النظر عن اتفاق ذلك أو تعارضه مع قناعات ومعتقدات وثقافات الآخرين، ومحاربة كل محاولات إصلاح النظام الدولي ومعالجة مواطن الخلل فيه، لضمان استمرار هيمنتها عليه.

الفرع الأول: مساعي مجموعة بريكس لإنشاء نظام عالمي متعدد الأطراف

يشكل صعود مجموعة البريكس تحولًا جذريًا في النظام العالمي، حيث تقدم نموذجًا بديلًا للتعاون الدولي يعتمد على التعددية والشمولية بفضل قوتها الاقتصادية المتنامية وتأثيرها الدبلوماسي المتزايد، أصبحت مجموعة البريكس قوة مؤثرة في الشؤون العالمية. تسعى البريكس إلى إعادة توازن القوى العالمية، من خلال تمكين دول الجنوب العالمي والاقتصادات الناشئة، وتحدي الهيمنة أحادية القطب. إن نجاح هذا النموذج يعكس تزايد الرفض العالمي للنظام الدولي القائم، ويدل على رغبة متزايدة في بناء نظام عالمي أكثر عدالة واستدامة.

بفضل استراتيجيتها الحكيمة القائمة على القوة الناعمة، تمكنت مجموعة بريكس من ترسيخ مكانتها كلاعب رئيسي في الساحة الدولية. وقد قدمت نموذجًا بديلًا للتنمية يعتمد على التعاون والشراكة، بدلاً من الإكراه والهيمنة. من خلال تعزيز التبادل التجاري والاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية، تسعى بريكس إلى بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة واستدامة. إن نجاح هذا النموذج يجذب المزيد من الدول للانضمام إلى المجموعة، مما يعزز نفوذها وتأثيرها على مسار العلاقات الدولية.

1. تؤكد القمة على الطموحات المتزايدة للمجموعة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب، مما قد يؤدي إلى زيادة التنافس بين القوى الكبرى وظهور صراعات جديدة تتسم بطابع أيديولوجي، مما يهدد الاستقرار العالمي.

2. تسلط الحرب في أوكرانيا الضوء على التحديات التي تواجه النظام الدولي القائم على القواعد. فصمت دول بريكس إزاء هذا الصراع، وخاصة في ظل استضافة روسيا للقمة سنة 2024، يشير إلى أن مبادئ القانون الدولي قد أصبحت قابلة للتفاوض. هذا التطور يثير تساؤلات حول قدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على السلم والأمن، وحماية حقوق الإنسان في ظل صعود سياسات القوة[1]

وتأكيد أهمية ربط عالقات تعاون وشراكة وتبادل تجاري مع القارة الأفريقية من أجل المساهمة في التنمية وتوسيع التجارة بين البريكس وأفريقيا، وضرورة تسليم الدول المتقدمة بالدور الاقتصادي والسياسي الذي أصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة، مما يفرض عليها إعادة عكس هذا الدور في المؤسسات العالمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يتوافق مكانتها، وإشراكها في عمليات وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية إحراز الثقة والاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

دعم الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات لتعميق التعاون الاقتصادي بين دول BRICS، وإنشاء مجلس البريكس الاقتصادي

الاستثمار والتجارة هما ركيزتي التعاون الاقتصادي بين دول BRICS، وعلينا الاستمرار في دعم التجارة البينية بين دول BRICS لتبلغ على الأقل 500 بليون دولار بحلول ،2015 كما تم الاتفاق عليه في اجتماع الهند العام الماضي.

– تحسين جودة التجارة وذلك بالتركيز على ثالثة قطاعات: التصنيع، الخدمات والزراعة، ولكن لا يجب علينا الاستثمار فقط فيما يتعلق بالزراعة والتصنيع الزراعي فقط؛

– تشجيع المناقشات الجارية بين حكومات دول BRICS احراز المزيد من التعاون في القطاع المالي، واحتمال إنشاء بنك للتنمية وصندوق لاستثمار وتشجيع التجارة بين دول المجموعة بالعملات المحلية وتسهيل هذه الإجراءات.[2]

[1] Ada Mare, Bhaso Ndzendze, Serwah Prempeh, **BRICS Thought Series**, Published on 28 Oct 2024, Disponible sur le site, https://afripoli.org/brics-thought-series, Date d'accès, 02/11/2024, a 11 :31.

[2] الطيف عبد الكريم، **دول بريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد18، العدد03، جامعة الجزائر01، 2014. ص ص، 11–26.

تهدف هذه الدول إلى تأسيس تكتل اقتصادي عالمي جديد، قادر على تحدي الهيمنة الغربية، وإنهاء النظام الدولي القائم على القطب الواحد. وتتمثل استراتيجيتها في إصلاح النظام المالي العالمي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول النامية، وتعزيز التعاون الدولي من أجل بناء نظام اقتصادي أكثر عدالة وتوازنًا، كما تشكل مجموعة بريكس أكثر من 40% من مساحة العالم وسكانه، تنوعًا جغرافيًا وسكانيًا كبيرًا. تسعى هذه المجموعة لتوحيد قوتها الاقتصادية لتصبح قوة عالمية مؤثرة، قادرة على موازنة نفوذ مجموعة السبع.

ومن الأهداف الرئيسية لمجموعة بريكس:

- النمو الاقتصادي الشامل: القضاء على الفقر، معالجة البطالة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- التنمية المستدامة: تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا، تنمية المهارات، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- التعاون الدولي: زيادة التعاون مع دول أخرى، إصلاح المؤسسات المالية الدولية، والحفاظ على استقرار النظم التجارية.
- الأمن والاستقرار: تعزيز الأمن والسلام، مكافحة التغيرات المناخية، وتقديم المساعدة الإنسانية.
- التعاون العلمي والتكنولوجي في مجالات متعددة، والمشاركة في البحوث والتطوير التكنولوجي.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء.
- تعزيز التعاون الدولي لبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة واستدامة.
- معالجة التحديات العالمية المشتركة مثل الفقر، التغير المناخي، والأمن الغذائي.

في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، أطلقت مجموعة البريكس في عام 2014 مبادرة طموحة لإنشاء بنك تنمية جديد (NDB) وصندوق احتياطي (CRA) بهدف تعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء والاقتصادات الناشئة. يهدف البنك إلى تقديم بديل عن المؤسسات المالية التقليدية، من خلال تمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه المبادرة تحديات كبيرة، مثل التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والتغيرات الجيوسياسية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن انضمام دول جديدة مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإثيوبيا يمثل فرصة كبيرة لتوسيع نطاق تأثير البنك وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

من خلال انعقاد قمة مجموعة بريكس في فورتاليزا بالبرازيل عام 2014، تم اتخاذ قرار تاريخي بإنشاء مؤسستين ماليتين جديدتين: بنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق الاحتياطي في شنغهاي (CRA). يمثل البنك، الذي بدأ برأسمال أولي قدره 50 مليار دولار، بديلاً عن المؤسسات المالية التقليدية، حيث يهدف إلى تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدول الأعضاء والبلدان النامية الأخرى، مثل مشاريع البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم. وقد شهد البنك توسعًا ملحوظًا في عضويته بانضمام دول جديدة إليه، مما يعكس أهميته المتزايدة في المشهد الاقتصادي العالمي. أما صندوق الاحتياطي، فيمثل آلية للحماية المالية للدول الأعضاء، حيث يوفر لها الدعم اللازم في مواجهة الصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسواق المال العالمية. تتعرض العملات الوطنية للدول الأعضاء، لا سيما في الاقتصادات النامية، لضغوط نتيجة للتقلبات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، والتي تتأثر بدورها بالتحولات السريعة في الأوضاع الاقتصادية.

كما تعد مجموعة بريكس قوة اقتصادية صاعدة تسعى إلى تحدي الهيمنة المتقدمة على النظام المالي الدولي. خلال قمة بريكس في روسيا عام 2015، أطلقت دول بريكس مبادرة لتطوير نظام دفع بديل عن نظام "سويفت"، بهدف تقليل الاعتماد على النظام المالي للدول المتقدمة وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدول الأعضاء. هذا المشروع الطموح يعكس رغبة دول بريكس في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وتنوعً. كما ستحصل الدول الجديدة على نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأعضاء القدامى، دون أي امتيازات خاصة، مما يخلق بيئة تنافسية متوازنة. وفي ظل غياب آليات تكامل اقتصادي عميقة داخل تكتل بريكس، مثل المناطق التجارية التفضيلية، فإن القواعد المتفق عليها ضمن منظمة التجارة العالمية ستكون هي المرجعية الأساسية التي تنظم العلاقات التجارية بين أعضاء التكتل، سواء القدامى أو الجدد، نظراً لعضوية غالبيتهم في هذه المنظمة، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام داخل بريكس، يجب التركيز على توسيع تأسيس لشراكات استراتيجية قوية مع أعضاء بريكس الآخرين، والعمل على استغلال الفرص المتاحة، من أجل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية للأعضاء الجدد.

تفتح عضوية بريكس آفاقًا جديدة أمام الدول الأعضاء، أبرزها إمكانية استخدام العملات المحلية في المعاملات التجارية، مما يخفف الاعتماد على الدولار ويساهم في استقرار الاقتصادات، خاصة للدول التي تعاني من أزمات مالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الغنية في التكتل، مثل السعودية والإمارات، أن

تقدم الدعم المالي والاستثماري للدول الأخرى، مما يساهم في تنمية اقتصاداتها وتعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضاء التكتل.

كما يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً في مركز الثقل، حيث يرى صندوق النقد الدولي أن مجموعة البريكس ستصبح المحرك الرئيسي للنمو العالمي، بدلاً من الاقتصادات الغربية التقليدية. كما أكدت في توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة. على زيادة تقديراته لحصة اقتصادات البريكس الصاعدة، مثل الصين والهند، خفض توقعاته لاقتصادات مجموعة السبع المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا.

كما تُشير التوقعات إلى أن الصين ستكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات الخمس القادمة، حيث ستساهم بنسبة 22% تفوق مساهمة مجموعة السبع مجتمعة. ومن المتوقع أن تلحق بها الهند بمساهمة تقارب 15%. وعلى الرغم من النمو القوي للاقتصاد الأمريكي بعد الجائحة، إلا أن حصته النسبية من الاقتصاد العالمي قد تراجعت مقارنة بالصين والهند.[1]

الفرع الثالث: دور البريكس في إصلاح منظمة العالمية للتجارة

سعت الدول النامية وبعض الأخرى المفاوضة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة في تحقيق رفع الحظر على إصلاحات الواسعة التي دعت إليها العديد من هذه الدول التي عانت من التعسف في تطبيقها ونهب لخيراتها، والتي نادت بإصلاحات معبرة عن رفض سياسات القطبية الأحادية الممنهجة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما دعت الدول المشاركة على لسان مفاوضيها على تغليب المصالح الوطنية لكل الدول. أدى توسع الخلاف بين بعض الدول الكبرى والمتميزة بأضخم اقتصادات العالم مثل الولايات المتحدة ودول بريكس إلى فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية في دولة الإمارات، واختلفت الهند والصين حول قضايا الاستثمار وهما عضوان رئيسيان في البريكس. كما أعربت دول جزر المحيط الهادئ رفضها للممارسات التهميش من معظم القوى المتقدمة. الذي عرقلت الولايات

[1] عبد العزيز الشهري، **بريكس هل تنجح في التخلص من هيمنة الدولار؟**، تاريخ النشر: 2024/10/29، متاح على الموقع: https://www.alriyadh.com/2101212، تاريخ الاطلاع: 2024/11/03، الساعة: 21:26.

المتحدة الأمريكية للتجارة الدولية وإصلاح المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية أو الدعوة لتأسيس منظمات دولية متعددة الأطراف للنظام متعدد الأقطاب وتحسين الاستثمار.[1]

كما أكدت مجموعة البريكس تعزيز الشراكة الاقتصادية بدعم نظام متعدد الأطراف يلتزم بقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية ومجابهة تنامي الأحادية القطبية والتدابير الحمائية تحت ما سمى بحماية البيئة والتي تتنافى مع التعددية وقواعد منظمة التجارة العالمية، كما تأكد القيام إجراءات الإصلاح العاجل والضروري لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز مرونتها وفعاليتها، وتعزيز الشمولية والتنمية، كما أكدت مجموعة البريكس على تحقيق الإصلاحات المبينة كما يلي:

1. فك الخلافات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا التفاوض بشأن الزراعة. ومناقشة الفرص لتعزيز الإنتاجية والإنتاج، وتسهيل التجارة وضمان حركة سلسة عبر الحدود للمنتجات الزراعية.
2. تعيق منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء عن إجراء الإصلاحات اللازمة والاستفادة الكامل من قواعد التجارة العالمية العادلة والشفافة. هذا يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين الفقراء، ويمنع التجارة الحرة. لذلك، نقترح عقد اجتماعات مع دول البريكس لمناقشة سبل تشجيع جميع الدول الأعضاء في المنظمة على اتباع نهج جديد.
3. إن العلاقة الوثيقة بين التجارة والاستثمار تجعل من الضروري أن نعمل معاً على تحسين بيئة الاستثمار في دول البريكس. يجب أن نركز على تبادل الخبرات والآراء حول كيفية تسهيل تدفقات الاستثمار، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الشفافية والتنمية المستدامة. كما نؤكد على دور منظمة التجارة العالمية في معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار.
4. نعمل على تسريع وتيرة المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن دعم مصايد الأسماك. ونسعى إلى وضع آليات فعالة لتنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر

[1] وكالة رويترز، **منظمة التجارة العالمية تخفق في الاتفاق على إصلاحات كبيرة في أبو ظبي**، تاريخ النشر: 2024/03/02، متاح على الموقع: https://www.almamlakatv.com/news/137337، تاريخ الاطلاع: 2024/11/05، الساعة: 22:03.

الوزاري الثالث عشر، بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتوفير الدعم للدول النامية لتعزيز قدراتها في إدارة مصايد الأسماك بشكل مستدام.

5. نشدد على ضرورة أن تضع منظمة التجارة العالمية أجندة التنمية في صميم اهتماماتها، وأن تعمل على توفير بيئة تجارية عادلة ومنصفة تدعم نمو البلدان النامية. ونؤكد على أن السياسات التجارية الحمائية، وخاصة تلك المتخفية وراء ذرائع غير تجارية، تقوض جهود الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لإيجاد حلول للتحديات التجارية العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات الدول النامية والأقل نمواً.
6. الاهتمام بتطوير التكنولوجيا بغية تعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة الناتج القومي، وتعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي والاندماج السلس في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. لذا، فإن توفير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا بفعالية وكفاءة هو شرط لا بد منه لضمان مساهمة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وخاصة الدول النامية والأقل نمواً، في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة
7. تلتزم مجموعة البريكس بدعم نظام تجاري متعدد الأطراف عادل وشامل، وتسعى إلى تسهيل انضمام أعضائها إلى منظمة التجارة العالمية. وستعمل على تعزيز التعاون مع شركائها التجاريين لتقديم الدعم اللازم لأعضائها الجدد، بما في ذلك بناء القدرات في مجال التجارة الدولية.
8. تسعى البريكس جاهدة لتعزيز الصوت الجماعي لها في منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال التعاون الوثيق لبناء نظام تجاري أكثر عدالة وشمولية واستدامة. سنعمل معًا على إصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيز قواعد التجارة المتعددة الأطراف، مع التركيز على قضايا مثل التجارة والتنمية، والتجارة والبيئة. هدفنا هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع.[1]
9. نؤكد مجددًا التزام دول البريكس بدعم نظام تجارة عالمي عادل ومنفتح وقائم على قواعد منظمة التجارة العالمية، يضمن الشفافية والشمولية لجميع الدول.
10. التأكيد على مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم.

[1] Brics Russia2024**, BRICS DECLARATION ON THE WTO Strengthening Multilateralism for Just Global Development**, Final as agreed, 26/07/ 2024, Disponible sur le site, https://www.thedtic.gov.za/wp-content/uploads/BRICS-WTO-outcome.pdf, Date d'accès, 05/11/2024, a 22 :39.

11. تطوير منظمة التجارة العالمية لتصبح أكثر مرونة وفعالية سيساهم بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، خاصة في الدول النامية
12. تؤكد مجموعة البريكس على ضرورة أن تلتزم جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالقواعد المتفق عليها، وأن يتم تسوية الخلافات التجارية من خلال آليات منظمة التجارة العالمية. ندعو إلى التركيز على القضايا التجارية التي تقع ضمن نطاق عمل المنظمة، بعيداً عن التدخلات السياسية
13. نلتزم بالمشاركة الفعالة في عملية إصلاح منظمة التجارة العالمية، وذلك بوضع جدول أعمال شامل يعكس مصالح جميع الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص بمتطلبات البلدان النامية والأقل نموًا. سنعمل على أن تكون عملية الإصلاح مفتوحة وشفافة، بحيث يتم إشراك جميع الأطراف المعنية، وتتوافق مع المبادئ الأساسية لاتفاقية مراكش التي تحكم عمل المنظمة.
14. إن إصلاح منظمة التجارة العالمية ضروري لتعزيز مكانتها كركيزة أساسية للحوكمة الاقتصادية العالمية، مع الحفاظ على التزامها بدعم التنمية الشاملة وتلبية احتياجات البلدان النامية والأقل نموًا.
15. نشدد على ضرورة عاجلة لإطلاق عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف لاستعادة آلية تسوية المنازعات المتعددة الأطراف، وندعو إلى حل أزمة الهيئة بشكل منفصل عن أي قضايا أخرى.
16. التأكيد من خلال إنعقاد المؤتمر الوزاري 12 لمنظمة التجارة العالمية على أهمية استعادة الثقة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية وتعزيز مصداقيتها. ندعو جميع الأطراف إلى البناء على الجهود المبذولة سابقًا والتوصل إلى نتائج عملية وواقعية تساهم في تطوير النظام التجاري العالمي وتلبية تطلعات جميع الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المطروحة للمفاوضات.
17. خلف جائحة كوفيد 19 آثار سلبية على التجارة العالمية تسببت في تعطيل سلاسل الإمداد، وتفاوت في التعافي الاقتصادي. كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي، لا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، لمواجهة هذا الوباء، وضمان توزيع عادل للقاحات، وأدوات التشخيص والعلاج، من أجل سد الفجوة العالمية في التطعيم وتعزيز نقل التكنولوجيا.

18. ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى التعاون البناء لتحقيق تقدم ملموس في مفاوضات إعانات مصائد الأسماك، بما يضمن الانتهاء منها في الموعد المحدد. ونؤكد أهمية دمج المعاملة الخاصة والتفاضلية لدعم نمو الدول النامية.
19. نؤكد على أهمية مواصلة الجهود الإصلاحية الشاملة لتحقيق جميع أبعاد التنمية المستدامة كما ندعو إلى تسريع وتيرة الإصلاحات لضمان تحقيق الأهداف العالمية.[1]
20. نؤكد على ضرورة أن تكون جميع الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي متوافقة تمامًا مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأن تتجنب أي شكل من أشكال التمييز أو الحواجز غير الضرورية التي تعيق التجارة الدولية.
21. دعوة مجموعة بريكس إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الطرف أكثر مرونة وفعالية وكفاءة.
22. استعادة بشكل كامل وفعال لعمل جهاز تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية.
23. دعوة زعماء بريكس إلى إصلاح المنظمات الأممية والدعوة إلى إشراك الدول النامية في الحوكمة الدولية ومنحها دور قيادي في مجلس الأمن.
24. توسيع تمثيل الدول النامية في المنظمات الدولية ودعوتها لمشاركة أوسع في منتديات المتعددة الأطراف والدعوة لوضع حد لتسلط الدول المتقدمة على المؤسسات الدولية.
25. دعوة تكتل بريكس إلى إصلاحات لمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات الحوكمة المالية.
26. استنكار ورفض دول بريكس استخدام العقوبات الأحادية ممن طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وعواقبها الوخيمة على اقتصاديات الدول النامية.
27. تلتزم مجموعة بريكس بتعميق التعاون وتعزيز التنسيق الكلي في مجال الاقتصاد. خاصة الأمن الغذائي لتعزيز التعاون الزراعي.
28. استنكار ورفض إستخدام الحواجز التجارية التي تفرضها الدول المتقدمة بحجة مكافحة إضطرابات وتقلبات المناخ.
29. الدعوة لتوسيع استخدام العملات الوطنية بدل الدولار في تدفقات ومعاملات التجارة الدولية.

[1] Brics China 2022, **BRICS Statement on Strengthening the Multilateral Trading System and Reforming the WTO**, Final as agreed, 26/07/ 2024, Disponible sur le site, https://images.mofcom.gov.cn/gjs/202206/20220610182308761.pdf, Date d'accès, 05/11/2024, a 23 :28.

30. تحقيق التعافي الاقتصادي المتوازن من الوباء لتحقيق المساواة والعدالة بين جميع الدول.
31. السعي والتنسيق الدولي من أجل إيجاد حلول لمشاكل للديون الدولية العالقة.[1]

الفرع الثالث: دور بريكس في إصلاح مؤسسات بروتون وودز

إن التركيز على العمل المناخي يجب أن يتجاوز الحلول السطحية كخفض الانبعاثات. فـ"الفخاخ الهيكلية"، وهي الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تدعم الاقتصادات الكثيفة الكربون، تشكل عائقًا رئيسيًا أمام التقدم. إلغاء هذه الهياكل هو الشرط الأساسي لتحقيق انتقال عادل نحو اقتصاد منخفض الكربون. أي مناقشة حول المناخ أو الإصلاح المالي لا تأخذ هذه الهياكل في الاعتبار ستكون محاولة لتغيير الأعراض دون علاج المرض. إن الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة يمثل فرصة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة. ومع ذلك، يجب أن يصاحب هذا التحول استثمارات في البنية التحتية وتوفير برامج تدريب لتأهيل القوى العاملة.

كما يجب حماية سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على الصناعات المرتبطة بالوقود الأحفوري. إن أي انتقال عادل يتطلب إعادة توزيع الموارد وتغيير الأولويات الاقتصادية. تؤثر الأنظمة المالية المعقدة، بآلياتها التنظيمية وموازين القوى المتشابكة فيها، بشكل كبير على مسار التنمية الاقتصادية. فبإمكانها أن تكون حافزًا للتقدم، أو أن تشكل عائقًا يعرقل مساراته. لذا، فإن تحرير البنية المالية العالمية من هيمنتها الحالية هو عملية معقدة تتطلب تضافر الجهود وإرادة سياسية قوية، مع ضرورة إعادة تقييم إرث مؤسسات بريتون وودز.

لتحقيق تنمية مستدامة عادلة وشاملة في أفريقيا، يجب على مؤسسات بريتون وودز أن تتبنى نهجًا جديدًا في اجتماعاتها السنوية المقبلة. بدلاً من التركيز على الإصلاحات الداخلية، يجب أن تركز على دعم البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات المناخية وحماية تراثها. يتطلب ذلك تحولًا جذريًا في فلسفة التنمية، بالانتقال من النموذج التقليدي الليبرالي الجديد إلى نموذج يركز على الإنسان والبيئة والسيادة الوطنية. هذا

[1] إعلان جوهانسبورغ، **دعم الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر ديموقراطية وتمثيلاً وفعالية وكفاءة**، تاريخ النشر: 2023/08/24، متاح على الموقع: https://www.alraimedia.com/print-article?articleId=1653908، تاريخ الاطلاع: 2024/11/06، الساعة: 21:23.

التحول سيتطلب دعمًا حازمًا للإصلاحات الهيكلية التي تعزز الازدهار الحقيقي والاستدامة، كما تطالب مجموعة بريكس توسيع الإصلاحات العميقة في المؤسسات المالية منها:

3. الطالبة بتغيير جذري في السياسات الاقتصادية الدولية، بما يضمن العدالة الاجتماعية والبيئية. يجب أن تشمل هذه التغييرات إلغاء الديون، وإصلاح أنظمة التجارة، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وحماية البيئة. أي محاولة للحفاظ على النظام الحالي ستكون بمثابة خيانة للأجيال القادمة.
4. التأكيد على مسؤولية الدول الصناعية الكبرى عن الأضرار البيئية والاجتماعية التي لحقت بالدول النامية.
5. نرفض نظامًا اقتصاديًا يخدم مصالح الشركات الكبرى على حساب مصالح الشعوب. نطالب ببناء نظام اقتصادي جديد قائم على العدالة والإنصاف، يحمي حقوق الإنسان والبيئة، ويضمن مستقبلًا مستدامًا للأجيال القادمة.
6. المطالبة بزيادة الشفافية في عمليات صنع القرار الاقتصادي، وفرض آليات للمساءلة على الشركات متعددة الجنسيات والحكومات.
7. الربط بين القضايا المختلفة، مثل تغير المناخ، والفقر، وعدم المساواة، لتسليط الضوء على الترابط بينها.[1]

[1] دين بهيبي وكولين بيسان، **تقييم إرث مؤسسات بريتون وودز**، متاح على الموقع: https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2023/10/MENA_special_publication_AR_online-small.pdf، تاريخ الاطلاع: 2024/11/006، الساعة: 07:38.

خلاصة

تعددت الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة وفي ظل سيطرة نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والغربية على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وسياسة فرض العقوبات الاقتصادية واستخدام أدوات وأساليب خفية وعلنية من أجل حماية مصالحها التجارية، ومع تنامي اقتصاديات الدول الناشئة بقيادة الصين ودول بريكس وبعض الدول الأخرى وتحقيق هذه الدول لنسب نمو مرتفعة ومستدامة، صنفتها الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة بالخطر الذي يهدد مكانتها العالمية، ودخلت مع الدول الناشئة في حرب تجارية استخدمت فيها كل الأساليب ما عدا المواجهة العسكرية، ما أثار هذا غضب واشمئزاز هذه الدول وتعالت الأصوات في المحافل الدولية الداعية لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته، وعلى رأسه منظمة التجارة العالمية التي تدعوا إلى تحرير التجارة بين الدول وكسب المزيد من الأصوات لوضح حد للغطرسة الامريكية والسياسات الأحادية لها، ومن هنا وفي ظل هذه الممارسات دعت الدول الناشئة إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون فيها العدالة والمساواة في المعاملات ببن جميع الدول النامية والمتقدمة ويعزز من التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تمهيد:

شهد نهاية القرن الحادي والعشرين تصاعدًا ملحوظًا في التوترات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية بعدما شهدت إقتصاديات الدول النامية تحقيق نقلة نوعية وتحسن في نسب نمو مرتفعة ومستدامة أدى هذا التحسن إلى إحداث موجة من القلق الدائم لدى العديد من الدول المتقدمة وإعتبرته خطرا يهدد إقتصادياتها ومكانتها العالمية، وكان أبرز صراع تجاري في العالم بين الدول المتقدمة والدول النامية بين أكبر اقتصادين ممولين للإقتصاد العالمي في العالم هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث بدأت الحرب التجارية بينهما في التصعيد تدريجيًا بحلول عام 2018، حيث تبادلت الدولتان فرض رسوم جمركية على سلع وخدمات متبادلة، مما أثر بشكل كبير على التجارة الدولية. وبإعتبار الولايات المتحدة الأميركية القوة الاقتصادية الأولى عالميا، وتتربع على هذه المرتبة منذ عام 1960.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب التجارية كل الأساليب العلنية منها والخفية دون المواجهة العسكرية لكبح النمو المتسارع للإقتصاد الصيني وبعض الدول الأخرى ومحاولة تضييق الخناق عليها بكل السبل المتاحة من أجل إحتواء الوضع وتحقيق مكاسب والمحافظة على مصالحها ومكانتها العالمية، وبدورها الصين استخدمت كل الأساليب والسبل والوسائل لرد على تلك العقوبات والأدوات المستخدمة ضدها بالمعاملة بالمثل بما يضمن لها تحقيق المصالح والأهداف المسطرة لديها بالطرق السلمية وتجنبا للمواجهة العسكرية من أجل توسيع نفوذها العالمي من خلال إقامة مشروع مبادرة الحزام والطريق لتوغل في كل قارات العالم والسيطرة على المواقع الاستراتيجية في العالم وأطلق عليها ما يسمى بمصطلح القوة الناعمة، سنتطرق في هذا الفصل عوامل قوة الاقتصاد الأمريكي وعوامل قوة الاقتصاد الصيني ومواطن الصراع بينها. وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل الرابع لثلاث مباحث.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتطور الحرب التجارية الأمريكية الصينية.

المبحث الرابع: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي

استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا عام 1776 بعد ثورة ناجمة عن فرض ضرائب جديدة. ورغم مواجهة حرب أهلية مدمرة، صعدت بسرعة لتصبح قوة عالمية عظمى، خاصة بعد الحربين العالميتين. لعبت دورًا محوريًا في الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي، لتؤسس بذلك هيمنتها العالمية

المطلب الأول: مقومات القوة للولايات المتحدة الأمريكية

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على مكانتها كقوة اقتصادية عظمى، حيث تمتلك نفوذًا واسعًا يشمل جوانب بشرية وسياسية وعسكرية. هذا النفوذ، المدعوم بقوة اقتصادية هائلة، يشكل عاملًا حاسمًا في تشكيل المستقبل العالمي. ويعزز نفوذ الولايات المتحدة في الساحة الدولية.

الفرع الأول: مقومات القوة البشرية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية

تمتلك الولايات المتحدة مقومات بشرية وقدرات عسكرية عظمى ساعدتها لتحقيق أهدافها لتكون الدولة الأولى في العالم، وتستطيع بذاك السيطرة على العالم من خلال بسط القوة البشرية والعسكرية لتحقيق مصالحها، نذكر هذه المقومات في شقيها البشري والعسكري.

1. المقومات البشرية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث تشكل نسبتهم 4.52% من إجمالي سكان العالم، مما يعني أن واحدًا من كل 22 شخصًا على هذا الكوكب يقيم في الأراضي الأمريكية. في نهاية العام الماضي، بلغ عدد سكانها 344.5 مليون نسمة. تتميز الولايات المتحدة بتنوع سكاني ملحوظ، حيث يشكل البيض غير اللاتينيين 58.1% من السكان، يليهم اللاتينيون بنسبة 19.1%، ثم السود بنسبة 12.6%، والآسيويون بنسبة 6.1%. كما تضم البلاد أقليات أخرى، منها الهنود الحمر وسكان ألاسكا الأصليون (0.7%)، وسكان هاواي وجزر المحيط الهادئ (0.2%)، و2.4% من أعراق أخرى. أما على الصعيد الديني، فيعكس المجتمع الأمريكي تنوعًا كبيرًا؛ إذ يشكل البروتستانت 51.3% من السكان، والكاثوليك 23.9%. كما توجد أقليات دينية أخرى، مثل المورمون، اليهود، البوذيين، والمسلمين، إلى جانب 2.5% ينتمون إلى ديانات غير محددة.[1]

[1] موقع الجزيرة، **الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالميتان**، تاريخ النشر 2024/04/01، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-

الجدول رقم:(04-01) يوضح تطور نمو السكان في الولايات المتحدة ما بين 2014-2023

السنوات	التغيير الطبيعي	معدل النمو(%)	إجمالي عدد السكان
2023	2,000,055	0.584%	344,475,153
2022	1,876,667	0.551%	342,469,660
2021	862,914	0.254%	340,592,803
2020	586,716	0.173%	339,729,144
2019	2,694,866	0.801%	339,132,571
2018	2,749,484	0.824%	336,424,774

Source : https://populationtoday.com/ar/us-united-states/, Accessed on : 11/11/2024, at 15 :17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو السكان في لولايات المتحدة الأمريكية في تزايد مستمر منذ 2018 إلى سنة 2023، إذ لاحظنا النمو ما بين 2018 و2019 بوتيرة كبيرة ثم انخفض في السنوات ما بين 2019 إلى 2021 والتي تزامنت مع إنتشار وباء كوفيد 19 التي أثرت على نمو السكان في تلك الفترة ويعود ذلك لأسباب الحجر وتبني سياسة التباعد، ويعود إلى يعود النمو بشكل متسارع مع حلول سنة 2022 بعد فترة التعافي وإلغاء سياسات الحجر الصحي وبهذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على المرتبة الثالثة عالميا من ناحية عدد السكان.

2. القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية

تتصدر الولايات المتحدة عالميًا من الناحية العسكرية، حيث تمتلك أقوى جيش في العالم وأكبر ترسانة أسلحة، وتخصص له ميزانية دفاعية ضخمة تصل إلى 770 مليار دولار. وفقًا لأحدث إحصائيات وزارة الدفاع الأمريكية، يبلغ إجمالي عدد أفراد الجيش الأمريكي 2.86 مليون شخص، منهم 1.29 مليون في الخدمة الفعلية، و767 ألفًا في قوات الحرس الوطني والاحتياطي، إضافةً إلى أفراد الاحتياط والمتقاعدين، إلى جانب 38,825 فردًا ضمن قوات خفر السواحل.[1]

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2024/11/12 ، على الساعة 10.01.

[1] Usafacts, **How many people are in the US military? A demographic overview**, https://usafacts.org/articles/how-many-people-are-in-the-us-military-a-demographic-overview/, Date of access : 15/11/2024, at : 14 :05.

- **القوة الجوية:** تمتلك الولايات المتحدة أسطولًا جويًا متنوعًا يضم 2,362 مقاتلة، و2,831 طائرة هجومية، و1,153 طائرة نقل، و2,853 طائرة تدريب، إلى جانب 5,760 مروحية، منها 971 مروحية هجومية.
- **القوة البرية:** تتألف القوات البرية الأمريكية من مجموعة واسعة من المركبات القتالية، تشمل 6,287 دبابة، مما يجعلها ثالث أكبر قوة دبابات في العالم، إضافة إلى 39,223 مركبة قتالية مدرعة، و992 مدفعية ذاتية الدفع، و1,056 منصة إطلاق صواريخ.
- **القوة البحرية:** تمتلك البحرية الأمريكية أسطولًا ضخمًا يضم 24 حاملة طائرات، و22 فرقاطة، و68 مدمرة، و68 غواصة، فضلًا عن 15 سفينة حربية قديمة، و13 سفينة دوريات، و11 كاسحة ألغام.
- **القدرات النووية:** تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة تمتلك ما بين 6,185 و6,450 رأسًا نوويًا، وفقًا لتقارير اتحاد العلماء الأمريكيين، واتحاد الحد من الأسلحة، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.[1]
- **القواعد العسكرية الأمريكية:** وتقسم قوتها في العالم إلى خمس قطاعات عسكرية رئيسية تتوزع كالتالي: تشمل القيادة الشمالية للولايات المتحدة دول أمريكا الشمالية مثل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكوبا، بينما تتولى القيادة الجنوبية مسؤولية دول أمريكا الوسطى والجنوبية، تشمل منطقة مسؤولية القيادة في المحيط الهادئ دولًا رئيسية مثل الصين والهند وأستراليا ودول جنوب شرق آسيا، بينما تغطي القيادة الأوروبية قارة أوروبا بالكامل، بالإضافة إلى شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا والقارة القطبية الجنوبية، تمتد القيادة المركزية إلى منطقة حيوية تمتد من أفريقيا إلى آسيا الوسطى، وتشمل دولًا ذات أهمية استراتيجية مثل إيران والعراق والسعودية، وهي منطقة تشهد صراعات مستمرة وتوترات سياسية. تمتد شبكة القواعد العسكرية الأمريكية إلى 21 دولة، وتشمل قواعد قديمة وحديثة، مما يعكس عمق الوجود العسكري الأمريكي في الخارج.[2]

---

[1] ريم عبد الحميد، **أكبر قوة بالعالم.. ماذا تعرف عن القدرات العسكرية لولايات المتحدة؟**، تاريخ النشر: 2020/01/06، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2020/1/6/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9/4575756، تاريخ الاطلاع: 2024/11/15،على الساعة: 11.01.

[2] سارة داي، **مرجع سبق ذكره**، ص176.

الفرع الثاني: مقومات القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية قوةً اقتصاديةً واضحةً منذ أواخر القرن 19 للميلاد، وازدهرت هذه القوة في منتصف 20 للميلاد، ولا يزال تأثيرها موجود حتّى هذا الوقت،[1] كان هذا التفوق الاقتصادي نتيجة تحقق عدة عوامل ساعدت الولايات المتحدة في أن تكون في مقدمة الدول الرائدة في العالم نذكر موجز عن هذه العوامل:

1. **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** وفقًا لتصنيف أكبر الاقتصادات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، حافظت الولايات المتحدة على صدارتها كأكبر اقتصاد عالمي، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 28.78 تريليون دولار. وتعزز هذه الريادة من خلال التقدم التكنولوجي، والإنفاق الاستهلاكي القوي، وسوق العمل التنافسي.[2] تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأولى عالميًا، إذ تعتمد على اقتصاد السوق القائم على الاستثمار الحر والتنافسية التجارية. كما تتصدر القطاع الفلاحي عالميًا من حيث الإنتاج والصادرات. وتحتل مراكز متقدمة في مختلف الصناعات الأساسية، والتجهيزية، والاستهلاكية، مثل صناعة الصلب، والسيارات، والطائرات، والإلكترونيات. بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الولايات المتحدة على خُمس التجارة العالمية، ما يجعلها الدولة الأولى في كل من التصدير والاستيراد.
2. **ضخامة الاستثمار الأجنبي المباشر:** تُعدّ الولايات المتحدة الوجهة الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، متفوقة على المراكز المالية التقليدية التي لطالما هيمنت على تدفقات الاستثمار عبر الحدود. وعلى مدار عقود، كانت الولايات المتحدة متأخرة عن الملاذات المالية مثل برمودا وجزر كايمان في هذا المجال، حيث أشار تحليل لصندوق النقد الدولي إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه الاستثمارات كان ماليًا بحتًا، دون ارتباط مباشر بالاقتصاد الحقيقي.

---

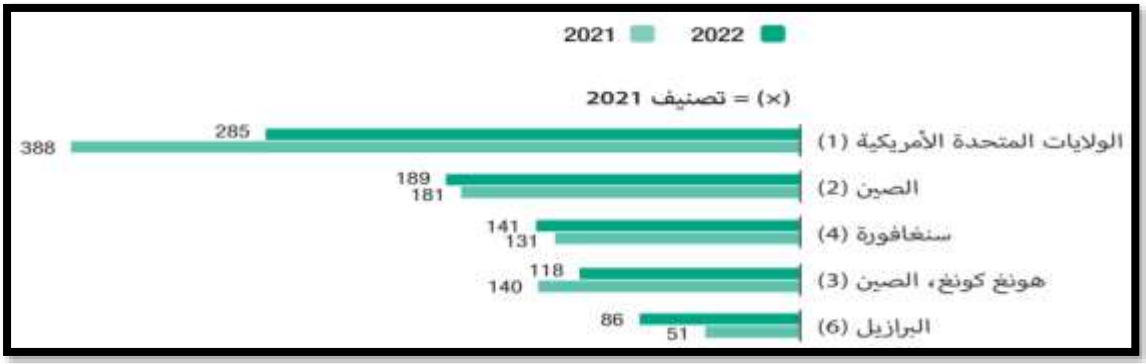
[1] مجد خضر، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2016/01/29، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9%، تاريخ الاطلاع: 2024/11/17، على الساعة 20:32.

[2] ضياء رشوان، **القوى الاقتصادية الكبرى لعام 2024.. أميركا في المقدمة بـ 28.78 تريليون دولار**، تاريخ النشر: 2024/07/07، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/07/07/، تاريخ الاطلاع: 2024/11/28، على الساعة09.31.

ورغم استمرار دور المراكز المالية الخارجية في تدفق رؤوس الأموال، فإن الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين تستحوذ على نسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس قوة الولايات المتحدة الاقتصادية. وتشكل الاستثمارات القادمة من هولندا واليابان وكندا والمملكة المتحدة ما بين 12٪ و13٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة، حيث يذهب نحو 41٪ منها إلى قطاع التصنيع، منها 34٪ مخصصة للصناعات الكيميائية. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الولايات المتحدة، فيستحوذ الاتحاد الأوروبي على 39٪ من إجمالي.[1]

كما تؤكد البيانات أن الولايات المتحدة تحتفظ بمركزها كوجهة رئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تجذب أكبر عدد من المشاريع الجديدة وصفقات التمويل الدولية. ترجمته استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الخارج بنسبة 7%، لتصل إلى 373 مليار دولار. وارتفعت عند الولايات المتحدة مشتريات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة 21 % لتصل إلى مستوى ضخم بلغ 273 مليار دولار. ومن بين أكثر من 40 صفقة عالمية تزيد قيمتها عن 5 مليارات دولار، نشأت 15 صفقة في الولايات المتحدة. هذه النتائج تعكس جاذبية الاقتصاد الأمريكي واستقراره، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.[2]

الشكل رقم: (04-01) يوضح ترتيب أكبر 05 اقتصادات استضافة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين 2021 و2022 بالبليون دولار.



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، **الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص -ص 04-06.

[1] Joseph Brusuelas, **American outperformance in the global economy,** date publication: 16/10/2024, Available on the website: https://realeconomy.rsmus.com/american-outperformance-in-the-global-economy/, Date of access: 18/11/2024, at: 18 :21.

[2] الأونكتاد، تقرير **الاستثمار العالمي 2023، الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص، ص 04-06.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في أكبر الاقتصاديات استقطاب للإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة خاصة بين سنتي 2021 و2022 على التوالي والتي تميزت باستقطاب 388 بيليون دولار سنة 2021 و285 بيليون دولار سنة 2022، وهذا ما أهلها لأن تكون في المرتبة الأولى عالميا ثم تليها الصين محققة 181 بيليون دولار سنة 2021 و189 بيليون دولار سنة 2022 ثم تليها سنغافورة و هونغ كونغ ثم البرازيل، وتعود هذه الإستثمارات لضخامة المشاريع وتعدد إبرام الصفقات الدولية مع شركات متعددة الجنسيات التابعة لها.

كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأكثر استحواذ على صفقات دولية ومستثمرات كبرى في العالم إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا، في استثماراتها خارج أراضيها ويعود ذلك بفضل قوة إقتصادها وامتلاكها لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر في جميع المجالات ولها فروع كثيرة في كل أنحاء العالم ما يؤهلها لتكون الدولة الرائدة في العالم.

الشكل رقم: (04-02) يوضح ترتيب أكبر 05 اقتصادات استثمارا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بين 2021 و2022 بالمليار دولار.



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، **الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص -ص 04-06.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على أغلب الإستثمارات الدولية خارج أرضيها محتلة بذلك المرتبة الأولى عالميا محققة بذلك 350مليار دولار سنة 2021 و373 مليار دولار سنة 2022 وفقا لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي 2023 وتعود هذه الهيمنة لاستحواذها على كبريات الشركات العالمية وتعاظم رأس مالها والتكنولوجيا العالية المستخدمة في شركاتها، تليها اليابان في المرتبة الثانية محققة بذلك 147 سنة 2021 و161سنة 2022، ثم الصين في المرتبة الثالثة وألمانيا في الرتبة

الرابعة لتليها في الأخير المملكة المتحدة محققة بذلك أضعف نسبة بين هذه الدول وعلى هذا الأساس ووفقا لما ذكرنا رأينا أن الولايات المتحدة تهيمن على الاستثمارات العالمية بفارق كبير عن باقي الدول. ما يعبر على أن هذه الاستثمارات تعد من مرتكزات القوة في الاقتصاد الأمريكي.

3. الشركات متعددة الجنسيات: تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول من حيث امتلاك وتأسيس الشركات متعددة الجنسيات، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميًا بعدد إجمالي يصل إلى 162 شركة من بين أكبر 500 شركة في العالم. وحققت هذه الشركات الكبرى إيرادات بلغت 7.4 تريليون دولار، ما يمثل أكثر من ثلث إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة عالميًا، والتي تقدر بـ 21 تريليون دولار. كما أن الإيرادات السنوية لمبيعات أكبر خمس شركات أمريكية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لنحو 182 دولة حول العالم في عام 2012.[1] أصبحت الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما شركات الطاقة، قوة اقتصادية مؤثرة على المستوى العالمي. بفضل حجمها الهائل وتطورها التكنولوجي، تمتلك هذه الشركات القدرة على استغلال الموارد الطبيعية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قارة إفريقيا التي تزخر بالنفط والمعادن.

ومع ذلك، فقد أسهمت أنشطتها في القارة في تفاقم التدهور البيئي، سواء داخل إفريقيا أو على نطاق عالمي، مما أدى إلى اختلال التوازن البيئي الهش.[2] تمتاز هذه الشركات بضخامة رأسمالها وارتفاع أرباحها، مما يعزز اقتصادات بلدانها، كما أنها توظف عمالة من مختلف أنحاء العالم. وتفوق قيمة العديد من هذه الشركات ميزانيات عدد كبير من الدول، حيث تتجاوز قيمة معظمها تريليون دولار، بينما تصل قيمة بعضها إلى أكثر من 3 تريليونات دولار.

تفرض هذه الشركات هيمنتها العالمية من خلال استثمارات متنوعة تشمل مجالات التكنولوجيا، والطاقة، والنفط والغاز، والتجارة الإلكترونية، والأدوية، والمستحضرات الصيدلانية، وأشباه الموصلات. وتتنوع أكبر الشركات عالميًا من حيث القيمة السوقية عبر مختلف القطاعات، حيث تحقق معظم الشركات ضمن المراكز العشرة الأولى إيرادات سنوية بمئات المليارات من الدولارات، ولا تقل إيرادات أغلبها عن 100 مليار

[1] حميد الجميلي، **عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة المنتدى– منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد258، 2013، ص ص 201–244.

[2] نور الدين خويدم، حنان برهمي، **انعكاسات الأنشطة الخطرة للشركات متعددة الجنسيات على البيئة الهوائية في إفريقيا**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 02، 2024، ص ص221–242.

دولار سنويًا، مما يعزز ثقة المستثمرين بها. ومن بين أكبر الشركات متعددة الجنسيات الأعلى قيمة سوقية في العالم نجد:[1]

- مايكروسوفت – تبلغ قيمتها السوقية 3.462 تريليونات دولار.
- آبل – تصل قيمتها السوقية إلى 3.441 تريليونات دولار.
- إنفيديا – تقدر قيمتها السوقية بـ 3.113 تريليونات دولار.
- ألفات (غوغل) – تبلغ قيمتها السوقية 2.349 تريليون دولار.
- أمازون – تمتلك قيمة سوقية تصل إلى 2.076 تريليون دولار.
- ميتا (فيسبوك) – تبلغ قيمتها السوقية 1.340 تريليون دولار.
- بيركشاير هاثاواي – تبلغ قيمتها السوقية 880.10 مليار دولار.
- إيلي ليلي (Eli Lilly) – تقدر قيمتها السوقية بـ 818.92 مليار دولار

4. **الهيمنة على المؤسسات الدولية:** في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أُنشئت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية، حيث استطاعت الولايات المتحدة، بفضل قوتها الاقتصادية الهائلة، فرض نفوذ واسع على هذه الهياكل، لا سيما على صندوق النقد الدولي. وتمتلك واشنطن حصة تبلغ نحو 17.6% من إجمالي حصص الدول الأعضاء، مما يمنحها تأثيرًا كبيرًا في عملية صنع القرار، ويجعلها شريكًا استراتيجيًا في رسم السياسات المالية والاقتصادية العالمية.

وتحظى الولايات المتحدة بسلطة بارزة في النظام المالي الدولي، حيث تشغل مقعدًا دائمًا في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، الذي يضم فقط أكبر خمس دول مساهمة في الصندوق. كما أن استضافة واشنطن للمقر الرئيسي للصندوق يعزز نفوذها على آليات العمل واتخاذ القرارات داخله. إلى جانب ذلك، تفرض الولايات المتحدة سيطرتها على البنك الدولي، من خلال اشتراط إصلاحات اقتصادية صارمة على

[1] محمد سناجلة، **أغنى من دول.. أعلى 10 شركات قيمة في العالم بينها شركة عربية**، تاريخ النشر: 2024/07/07، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/7/5/%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85، تاريخ الاطلاع: 2024/11/21، على الساعة: 16.09.

الدول المقترضة، تشمل تحرير الأسواق وخصخصتها، مما يرسّخ هيمنتها على الاقتصاد العالمي ويوجهه بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.[1]

5. **هيمنة الدولار الأمريكي** ظل الدولار الأمريكي العملة المهيمنة عالميًا، مسيطرًا على التجارة الدولية وتسعير السلع الأساسية، مما يمنح الولايات المتحدة نفوذًا واسعًا على الاقتصاد العالمي. وتواجه الدول الأخرى تحديات بسبب تقلبات قيمة الدولار، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة تكلفة الواردات وتعزيز معدلات التضخم. ولا يزال الدولار العملة الرئيسية في تسعير السلع الأساسية، مثل النفط، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد العالمي ويشكل تحديًا للدول التي تسعى إلى تقليل اعتمادها عليه.

يتمتع الدولار الأمريكي بتأثير قوي في الأسواق المالية، حيث يعتبره المستثمرون ملاذًا آمنًا خلال الأزمات الاقتصادية، ويرجع هذا النفوذ إلى حجم الاقتصاد الأمريكي وقدرته على توجيه الأسواق العالمية. ورغم التحديات التي تواجه الدولار، تشير التوقعات إلى أنه سيظل العملة المهيمنة في النظام المالي العالمي في المستقبل القريب.[2]رغم هيمنته الطويلة على النظام المالي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، يشهد الدولار الأمريكي تراجعًا تدريجيًا في حصته من احتياطيات العملات العالمية. فبعد أن كان العملة الأساسية في التجارة الدولية والاحتياطيات البنكية، انخفضت حصته بنحو 10 نقاط مئوية خلال العقدين الماضيين، لتصل إلى 58.9% في الربع الثاني من عام 2024، وفقًا لصندوق النقد الدولي. في المقابل، شهد اليورو ارتفاعًا في حصته، حيث بلغت 19.9% خلال الفترة ذاتها، مما يعكس تزايد التنوع في العملات الاحتياطية العالمية ويمثل تحديًا متصاعدًا للهيمنة الأمريكية التقليدية.[3]

يحتفظ الدولار الأمريكي بمكانة مهيمنة في التجارة العالمية، حيث تتم فوترة معظم المعاملات التجارية بهذه العملة، مما يعني أن الشركات تسعّر منتجاتها وخدماتها بالدولار وتستخدمه في المدفوعات. في معظم مناطق العالم، تتجاوز نسبة فواتير التصدير بالدولار 75%، باستثناء أوروبا، حيث يهيمن اليورو، لكن حتى هناك، لا تتجاوز حصة اليورو 50% عند استثناء التجارة داخل منطقة اليورو. تمنح هذه الهيمنة الشركات

---

[1] أحمد عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، جامعة النهرين، جمهورية العراق، 2015، ص61.

[2] أمير رواش، **هل أصبح الدولار الأمريكي في خطر بعد توسع "بريكس"؟**، تاريخ النشر: 2024/10/21، متاح على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/crgl2346mj8o، تاريخ الاطلاع: 2024/11/25، على الساعة: 16.24.

[3] David Marsh and Arunima Sharan, Published: 22/10/2024, **How gradual decline in dollar dominance could quicken**, Available on the website: https://www.omfif.org/2024/10/how-gradual-decline-in-dollar-dominance-could-quicken/, Accessed on: 28/11/2024, at 12 :13.

الأمريكية مزايا كبيرة، إذ تحدّ من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتسهّل عملياتها التجارية. كما تمتد سيطرة الدولار إلى القطاع المالي، حيث يتم إصدار حوالي 60% من القروض والودائع المصرفية الدولية بالدولار، بينما تُسعَّر نحو 70% من السندات الدولية بعملة غير عملة البلد المصدر بالدولار الأمريكي.

وتعود هذه الهيمنة بفوائد مباشرة على الأسر والشركات الأمريكية، إذ تتيح للبنوك الأجنبية ارتباطًا وثيقًا بالنظام المالي الأمريكي، مما يعزز حجم الائتمان المتاح في الولايات المتحدة ويخفض تكاليف الاقتراض. وفيما يتعلق بإصدار الديون، تستطيع الشركات الأمريكية إصدار سندات في الأسواق الدولية بالدولار، دون الحاجة لتحمل مخاطر سعر الصرف، كما يمكن للمستثمرين الأمريكيين الاستثمار في الشركات الأجنبية بنفس الميزة. يظهر الطلب القوي على الدولار في حصته الكبيرة من معاملات الصرف الأجنبي، حيث يظل، وفقًا لإحصاءات بنك التسويات الدولية، العملة الأكثر تداولًا عالميًا، مما يعزز قوة الاقتصاد الأمريكي.[1]

6. **الهيمنة على مراكز الطاقة:** توظف الولايات المتحدة الطاقة كأداة للمساومة ووسيلة ضغط قادرة على التأثير على خصومها الجيوسياسيين وإجبارهم على الامتثال لمصالحها. ومع ذلك، فإن تجارة النفط والغاز، إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى المنتجة في الولايات المتحدة، تخضع في المقام الأول لقوى السوق وليس لسياسات الحكومة. على سبيل المثال، رغم تصاعد صادرات النفط الخام الأمريكية، فإن جزءًا كبيرًا منها وُجّه إلى فنزويلا، التي لا تُعتبر حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة. وبشكل أكثر دقة، يتم إرسال هذه الصادرات إلى جزيرة كوراساو، حيث تقوم مصفاة نفط فنزويلية بمزج النفط الأمريكي الخفيف مع النفط الفنزويلي الثقيل.

غالبًا ما ينتقد صانعو السياسات الأمريكيون الدول الأخرى لاتخاذ قرارات متعلقة بشراء أو بيع الطاقة بناءً على اعتبارات جيوسياسية. ومع ذلك، فإن توظيف صادرات الطاقة كوسيلة لمعاقبة أو مكافأة الدول قد

[1] Christopher J. Waller, **The Dollar's International Role, Climate, Currency, and Central Banking**, a conference sponsored by the Global Interdependence Center and the University of the Bahamas, Nassau, Bahamas, at : 15/02/ 2022.pp 05-06. https://www.bis.org/review/r240216c.pdf, Accessed on : 28/11/2024, at 13 :21.

يترتب عليه عواقب غير مقصودة، مثل ردود الفعل الانتقامية أو فرض حواجز تجارية جديدة، مما قد يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية على المدى الطويل.[1]

الفرع الثالث: أسباب ومظاهر القوّة للولايات المتحدة

تميزت الولايات المتحدة بالهيمنة على الاقتصاد العالمي وعلى جل المؤسسات الدولية، فكان لهذه القوة أسباب ومظاهر جسدت بروزها كقوة عالمية نذكرها كما يلي:

1. أسباب قوة الولايات المتحدة الأمريكية

تعددت الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تبرز كقوة عالمية أولى على مدار عقد من الزمن:[2]

- اتساع رقعة أراضيها أسهم في تنوّع الأقاليم المناخية والثروات الطبيعية.
- يعتمد اقتصادها على النظام الرأسمالي، الذي يتميّز بتدخل محدود للدولة في الشؤون الاقتصادية.
- تمتلك قطاعًا قويًا للصناعات التحويلية.
- يتمتع الفرد بمستوى دخل مرتفع، حيث يبلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي 47.2 ألف دولار.
- سهولة الوصول إلى أسواق الائتمان تعزز من النشاط الاقتصادي.
- التزام صارم بتطبيق القوانين وإنفاذ العقود.
- التنوع السكاني يسهم في النمو الديموغرافي، مما ينعكس إيجابيًا على الإنتاج.
- الاستقرار السياسي يدعم حركة الأسواق، مع الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة.
- تمتلك قدرة عالية على الابتكار.
- توفر قوى عاملة مؤهلة ومتخصصة، خاصة في قطاع التكنولوجيا.
- وجود رؤوس أموال ضخمة تُستثمر في مختلف القطاعات الاقتصادية.

---

[1] أوميد شكري كالبهسار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على سوق الطاقة الدولية**، تاريخ النشر: 2019/05/14، متاح على الموقع: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4660:2019-05-14-09-46-59&catid=4178&Itemid=172، تاريخ الاطلاع: 2024/11/29، على الساعة: 22:17.

[2] سميحة ناصر خليف، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**، تاريخ النشر: 2017/02/02، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89، تاريخ الاطلاع: 2024/01/17: على الساعة: 20:03.

2. مظاهر قوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

تعدد مظاهر القوة الاقتصادية التي صنفت قوة الاقتصادية للولايات المتحدة نوجزها فيما يلي:

- **ريادة الأعمال:** يُبدي الأفراد في الولايات المتحدة رغبة قوية في تأسيس مشاريع ريادية، مع استعدادهم لتحمل المخاطر سعياً وراء تطويرها. وتتميز البيئة الأمريكية بكونها داعمة وخصبة لنمو المشاريع الريادية من بدايتها حتى تحقيق النجاح. حتى على مستوى الطلاب الجامعيين، هناك اهتمام متزايد بخوض غمار ريادة الأعمال، مما يسهم في تعزيز ثقافة الابتكار وتحفيز المزيد من المبادرات الريادية.
- **نظام مالي داعم لريادة الأعمال:** تمتلك الولايات المتحدة نظام تمويل أسهم أكثر تطورًا مقارنة بدول أوروبا، إلى جانب انتشار المستثمرين الممولين الذين يقدمون الدعم المالي للشركات الناشئة مقابل حصص فيها. كما يلعب سوق رأس المال الاستثماري دورًا بارزًا في تمويل نمو هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يوفر النظام المصرفي اللامركزي، الذي يضم أكثر من 7000 بنك، قروضًا لأصحاب المشاريع، مما يعزز فرص نجاحها واستدامتها.
- **الجامعات البحثية العالمية:** تسهم الجامعات البحثية في الولايات المتحدة في إنتاج كم هائل من الأبحاث التي تدعم ريادة الأعمال، لا سيما في المجال التكنولوجي. كما أن هذه الجامعات تجذب نخبة من الطلاب الموهوبين من مختلف أنحاء العالم، حيث يختار العديد منهم البقاء في الولايات المتحدة بعد التخرج، مما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي وتعزيز الابتكار.
- **سواق العمل:** تتميز أسواق العمل في الولايات المتحدة بالمرونة العالية، حيث تربط بين العمال وأصحاب العمل دون قيود كبيرة من قبل النقابات العمالية أو الشركات الحكومية أو أنظمة العمل الصارمة. أقل من 7% من القوى العاملة في القطاع الخاص منضمة إلى النقابات، ولا توجد شركات مملوكة للدولة بشكل عملي. كما أن التنظيمات الحكومية لأسواق العمل أقل تعقيدًا مقارنة بدول أوروبا، مما يسهل على الشركات الابتكار ويجعل من السهل على الشركات الناشئة الانطلاق في الولايات المتحدة.
- **النمو السكاني الطبيعي والهجرة:** يشكل تزايد عدد السكان في الولايات المتحدة عاملًا رئيسيًا في توفير قوة عاملة شابة ومرنة. رغم وجود قيود على الهجرة، فإن نظام "البطاقة الخضراء" يوفر فرصة

للأفراد المؤهلين للعمل والعيش في الولايات المتحدة، مما يعزز جذب المواهب والمستثمرين، ويدعم نمو الاقتصاد الأمريكي.

- **النظام الضريبي المشجع على العمل:** يتميز النظام الضريبي في الولايات المتحدة بتحفيزه للعمل الجاد، حيث يعمل الموظفون في المتوسط نحو 1800 ساعة سنويًا، وهو معدل أعلى مقارنة ببعض الدول الأوروبية مثل فرنسا (1500 ساعة) وألمانيا (1400 ساعة). زيادة ساعات العمل تعني ارتفاع الإنتاجية وزيادة الدخل الحقيقي.
- **تنوع الموارد الطبيعية:** تمتلك الولايات المتحدة وفرة كبيرة في مصادر الطاقة، مما يمنحها استقلالية في تأمين احتياجاتها الطاقية. وهذا يشكل أحد العوامل الرئيسية في تعزيز قوتها الاقتصادية واستقرارها.
- **بيئة تنظيمية داعمة:** رغم أن الأنظمة والقوانين ليست مثالية، فإنها أقل تقييدًا مقارنة بدول أخرى، مما يخلق بيئة مواتية لنمو الأعمال والازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة.
- **انخفاض نفقات الحكومة مقارنة بالدول الصناعية الأخرى:** تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة نحو 38% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 44% في ألمانيا، و51% في إيطاليا، و57% في فرنسا. تؤدي المستويات العالية من الإنفاق الحكومي في بعض الدول إلى فرض ضرائب مرتفعة، بينما توفر الضرائب المنخفضة في الولايات المتحدة حافزًا إضافيًا للعمل والإنتاج.
- **نظام سياسي لا مركزي يعزز التنافسية:** تسهم المنافسة بين الولايات الأمريكية في تشجيع ريادة الأعمال وخلق بيئة اقتصادية ديناميكية. تختلف القوانين والضرائب بين الولايات، مما يتيح فرصًا متنوعة للشركات والمستثمرين. وتعد الولايات المتحدة فريدة من نوعها في تبني نظام اللامركزية السياسية مقارنة بالدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للولايات المتحدة نحو العالم

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأبرز عالميًا، حيث تساهم بشكل كبير في التجارة الدولية. وتتميز بحجم إنتاج ضخم وصادرات متنوعة تجعلها أكبر مستورد وثاني أكبر مصدر على مستوى

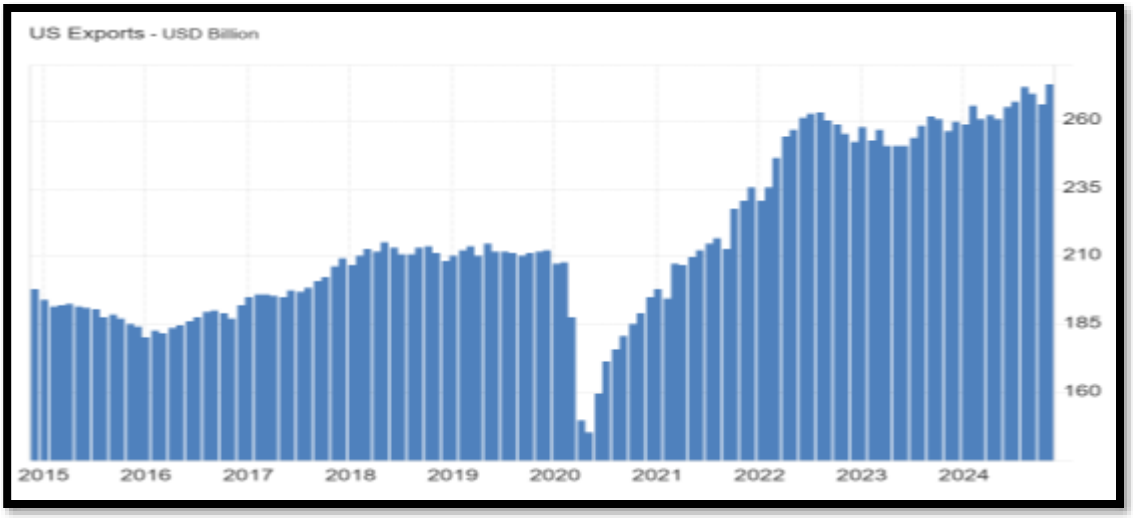
[1] صانا ملاح، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2022/09/18 متاح على الموقع: https://www.almrsal.com/post/1232101، تاريخ الاطلاع: 2024/11/22، على الساعة: 21:19.

العالم. هذا الدور المحوري يعزز نفوذها الاقتصادي ويمنحها القدرة على التأثير في الأسواق العالمية، خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً له، ويتميز اقتصادها بحجمه الضخم الذي يتفوق على أي اقتصاد آخر. هذا الاقتصاد الديناميكي يعتمد بشكل أساسي على مبادئ السوق الحرة والاستثمار الحر والمنافسة النزيهة. وقد ساهمت هذه العوامل في تحقيق نمو ملحوظ في التجارة الخارجية الأمريكية، والتي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة العالمية. ونتيجة لهذه القوة الاقتصادية والتوجه نحو التجارة الحرة، تمكنت الولايات المتحدة من ترسيخ مكانتها كواحدة من أكبر القوى التجارية في العالم.

الفرع الأول: تطور الصادرات الأمريكية نحو العالم

تتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى من حيث التصدير ويعود ذلك لقوة إقتصادها وتنوع شركائها. تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثالثة عالميًا من حيث حجم الصادرات، مع تنوع كبير في المنتجات المصدرة. تشكل مواد الإمدادات الصناعية والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية الحصة الأكبر من الصادرات الأمريكية. وعلى الرغم من أن الصادرات تمثل 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن كندا والمكسيك والصين واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا تعدّ الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة.

الشكل رقم: (04-03) يوضح تطور الصادرات الأمريكية نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 21 :25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات الأمريكية نحو العالم في تطور كبير فمنذ سنة 2015 إلى 2017 في تذبذب وانخفاض مع حلول سنة 2016 ويعود هذا للمنافسة الشديدة بين الدول وبروز دول ناشئة منافسة حققت تدفقات إنتاجية من السلع والخدمات ذات جود عالية منافسة للسلع الأمريكية حتى أسواقها المحلية ومع حلول سنة 2017 إلى نهاية سنة 2019 شهدت الصادرات الأمريكية انتعاشا في الأسواق الدولية يعود سببه لفرض الولايات المتحدة الأمريكية لرسوم جمركية إضافية على الشركاء الرئيسيين على غرار الصين والاتحاد الأوروبي مما عزز من انتعاش السلع الأمريكية في الأسواق العالمية وزاد من تنافسية سلعها دوليا، وفي سنة 2020 شهدت الصادرات الأمريكية نحو العالم انهيارا غير مسبوق يعود إلى موجة إنتشار فيروس كورنا كوفيد19 الذي ضرب العالم وأدى إلى سياسات الغلق الكامل للعديد من القطاعات والحجر الصحي وغلق للموانئ والمطارات، ومع حلول سنة 2021 شهدت مرحلة التعافي من فيروس كوفيد 19 الذي يظهر انتعاش الصادرات الأمريكية تدريجا حتى نهاية 2022 وبداية 2023 أين بدأت نوعا ما في الاستقرار.

وفي سنة 2024 ارتفعت صادرات البضائع والخدمات من الولايات المتحدة بنسبة 2.7% لتصل إلى 273.4 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله. زادت صادرات البضائع بمقدار 6.2 مليار دولار لتصل إلى 177.6 مليار دولار، مدفوعة بالإمدادات والمواد الصناعية بارتفاع قدر بـ: 4.3 مليار دولار تحديدًا منتجات البترول الأخرى، النفط الخام والمواد البلاستيكية؛ المركبات والأجزاء والمحركات بارتفاع قدر بـ: 1.9 مليار دولار بما في ذلك السيارات والشاحنات والحافلات والمركبات ذات الأغراض الخاصة؛ السلع الرأسمالية بارتفاع قدر بـ: 1.8 مليار دولار مثل محركات الطائرات المدنية بارتفاع 0.5 مليار دولار والمستحضرات الصيدلانية بارتفاع 0.8 مليار دولار. كما زادت صادرات الخدمات بمقدار 0.9 مليار دولار لتصل إلى 95.8 مليار دولار، بما في ذلك السفر بارتفاع 0.3 مليار دولار والنقل بارتفاع 0.3 مليار دولار.

تتوزع سلع الصادرات الأمريكية في العالم حسب المنتجات الأكثر طلب عالميا، حيث تحتل مكانة بارزة كدولة مصدرة رئيسية. ويعود ذلك إلى تنوع اقتصادها القوي وقطاعها الصناعي المتين، وقد تمكنت من الحفاظ على هذه المكانة بفضل اقتصادها المرن وقدرتها على التكيف. ومع استمرارها في الابتكار والتوسع، مما يجعلها محركًا رئيسيًا للتجارة الدولية. وبفضل تنوع صادرات الولايات المتحدة بشكل كبير لتشمل مجموعة واسعة من الصناعات الحيوية، بدءًا من الطيران والآلات ووصولاً إلى الأدوية والإلكترونيات

والزراعة والأحجار الكريمة. ومع تجاوز قيمة هذه الصادرات المليارات سنويًا، فإنها تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الأمريكي وتدفع عجلة التجارة العالمية نحو الأمام

الجدول رقم (04-02): يوضح أفضل 10 صادرات من الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2023.

الرقم	إسم المنتج	القيمة بالمليار دولار أمريكي
01	الوقود المعدني والزيوت	323.15
02	المفاعلات النووية	232.99
03	المعدات الكهربائية	200.64
04	المركبات	152.82
05	منتجات الطائرات والمركبات الفضائية	124.88
06	الأدوات الجراحية	105.09
07	المستحضرات الصيدلانية	90.29
08	البلاستيك ومنتجات البلاستيك	77.77
09	الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	76.65
10	باقي المنتجات غير محددة	307.25

Source :https://www.tradeimex.in/blogs/what-are-the-top-10-US-Exports, Accessed on : 30/11/2024, at 09 :32.

يبرز الجدول تنوع الصادرات الأمريكية، حيث تشمل المنتجات الصناعية، والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية، مما يعكس قوة الاقتصاد الأمريكي وتنوعه. يمكن تحليل هذه الصادرات كما يلي:

يحتل الوقود المعدني والزيوت المرتبة الأولى بين الصادرات الأمريكية بقيمة 323.15 مليار دولار، مما يدل على الدور المحوري للولايات المتحدة في أسواق الطاقة العالمية، خاصة بعد زيادة إنتاج النفط والغاز الصخري. مما يعكس الطلب العالمي المتزايد على الوقود الأحفوري، رغم التحولات نحو الطاقة المتجددة. تليه المفاعلات النووية في المرتبة الثانية بقيمة 232.99 مليار دولار يمثل هذا القطاع أحد المجالات التقنية المتقدمة في الولايات المتحدة، حيث تصدر المفاعلات النووية والمعدات المرتبطة بها إلى دول عديدة. يعكس التفوق الأمريكي في الطاقة النووية السلمية والاستخدامات الصناعية المرتبطة بهاثم تأتي

المعدات الكهربائية 200.64 مليار دولار في المرتبة الثالثة، يشمل هذا التصنيف أجهزة التكنولوجيا المتقدمة، مما يعكس الطلب المتزايد على الابتكارات الإلكترونية الأمريكية في الأسواق العالمية.

بعدها في المرتبة الرابعة والخامسة المركبات 152.82 مليار دولار ومنتجات الطائرات والمركبات الفضائية بقيمة 124.88 مليار دولار، إذ يعد قطاع السيارات الأمريكي لا يزال قويًا، حيث تشمل الصادرات السيارات وقطع الغيار، ما يؤكد توسع الطلب العالمي على المركبات الأمريكية. وتعد كذلك من الدول الرائدة عالميًا في صناعة الطيران والفضاء، حيث تُصدر الطائرات التجارية والعسكرية إلى مختلف الدول. تليهم منتجات الأدوات الجراحية بقيمة 105.09 مليار دولار والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 90.29 مليار دولار في المرتبة السادسة والسابعة، ويشير ذلك إلى تقدم القطاع الطبي الأمريكي والطلب العالمي على الأدوات الجراحية المتطورة المصنوعة في الولايات المتحدة. تعكس الصادرات القوية في هذا القطاع مكانة الولايات المتحدة في إنتاج الأدوية والعقاقير الطبية، مما يعزز دورها في الصناعات الدوائية العالمية.

كما تحتل منتجات البلاستيك المرتبة الثامنة بقيمة 77.77 مليار دولار، فقطاع البلاستيك يعد من الصناعات المهمة، حيث يتم تصدير المنتجات البلاستيكية المتنوعة إلى الأسواق العالمية. فيما تحتل الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة المرتبة التاسعة بقيمة 76.65 مليار دولار، يعكس هذا الرقم تجارة المعادن الثمينة، مثل الذهب والفضة والماس، والتي تعد من المنتجات المهمة في الأسواق العالمية. لتاتي باقي المنتجات غير محددة في المرتبة الأخيرة بقيمة 307.25 مليار دولار يشير إلى صادرات متنوعة تشمل قطاعات متعددة، مما يؤكد تنوع القاعدة الصناعية والتجارية للولايات المتحدة.

يُظهر الجدول أن الولايات المتحدة تعتمد على صادرات متنوعة تشمل الطاقة، والتكنولوجيا، والصناعات المتقدمة، ما يعكس قوة اقتصادها وابتكاراتها. كما أن الطلب العالمي المستمر على المنتجات الأمريكية يعزز مكانتها كواحدة من أكبر الدول المصدرة في العالم. وتتوزع صادرات الولايات المتحدة من المنتجات والخدمات إلى دول عديدة حول العالم. ومع ذلك، تتركز غالبية التجارة الأمريكية مع حفنة من الشركاء التجاريين الرئيسيين. في العامين 2023 و2024، استحوذت فيها كندا والمكسيك والصين واليابان وألمانيا على الحصة الأكبر من صادرات الولايات المتحدة. كما تتمتع هذه الدول بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة، مما يدفع الطلب على المنتجات الأمريكية ويزيد من حجم الصادرات. ونوضح أبرز هؤلاء الشركاء العشر في الشكل أدناه.

الشكل رقم (04-04): يوضح أفضل 10 دول استيراد من الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2023.



Source : **https://www.tradeimex.in/blogs/what-are-the-top-10-US-Exports,** Accessed on : 30/11/2024, at 11 : 14.

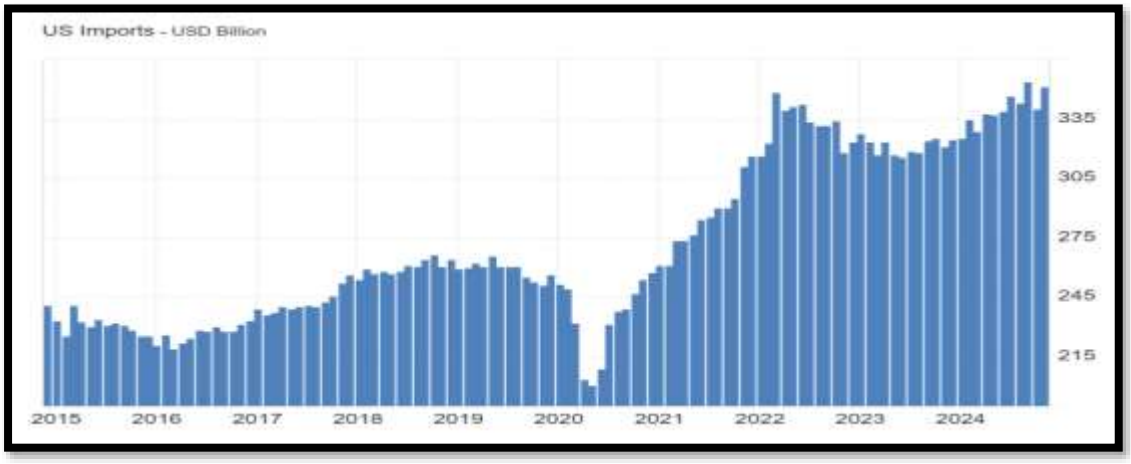
يوضح الشكل (04-04) قائمة بأكبر عشر دول استيرادًا من الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2023، حيث تأتي كندا في المرتبة الأولى بقيمة واردات بلغت 352.83مليار دولار، تليها المكسيك بـ 323.21 مليار دولار، مما يعكس قوة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وجارتيها في أمريكا الشمالية. وتحتل الصين المرتبة الثالثة بـ 147.78مليار دولار، وهو ما يشير إلى استمرار العلاقات التجارية القوية بين البلدين على الرغم من التوترات التجارية. أما هولندا وألمانيا فتأتيان في المرتبتين الرابعة والخامسة بـ 82.16 مليار دولار و 76.68مليار دولار على التوالي، مما يعكس الروابط التجارية القوية بين الولايات المتحدة وأوروبا. في آسيا، تحتل اليابان وكوريا الجنوبية مراكز متقدمة بقيمة واردات بلغت 76.14مليار دولار و64.81 مليار دولار على التوالي، مما يشير إلى أهمية السوق الأمريكية بالنسبة للدول الصناعية الآسيوية.

ومن بين الدول الأوروبية، تسجل المملكة المتحدة وفرنسا واردات بقيمة 74.07مليار دولار و 45.23مليار دولار على التوالي، مما يؤكد متانة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا. وأخيرًا، تأتي البرازيل في المركز العاشر بـ 44.79 مليار دولار، ما يعكس العلاقات التجارية القوية بين الولايات المتحدة وأكبر اقتصاد في أمريكا الجنوبية. بشكل عام، يوضح الشكل مدى التنوع الجغرافي للدول المستوردة من الولايات المتحدة، حيث تشمل القائمة دولًا من أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية، مما يدل على الامتداد الواسع للصادرات الأمريكية وأهميتها في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: الواردات الأمريكية نحو العالم

تعتبر الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق استيراد في العالم، حيث تستورد مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الصناعية والمركبات. وتشكل الصين والمكسيك وكندا واليابان وألمانيا أكبر خمسة مصادر للواردات الأمريكية.

الشكل رقم: (04-05) يوضح تطور الواردات الأمريكية نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب في تنامي الواردات الأمريكية بداية من عام 2015 حتى حلول سنة 2017 أين أخذت الواردات الأمريكية في تنامي مستمر ما بين 215 إلى 265 مليار دولار ويعود ذلك لدول دول جديدة معترك المنافسة التجارية خاصة منها الدول الناشئة وبعض الدول النامية التي حققت نسب نمو جد مقبولة ومستمرة ما أدت إلى منافسة السلع والمنتجات الأمريكية في عكر ديارها ولاقت رواجا كبير وواسع لدى المستهلك الأمريكي وبأقل الأثمان، هذا النمو ظل مستمرا إلى غاية نهاية 2019 وبداية 2020 التي تميزت بانتشار فيروس كوفيد 19 الذي أدى بحالة الغلق التام لكل الموانئ والمطارات والحجر الكامل لحركة التنقل وفرض رسوم جمركية جديدة على بعض السلع والمنتجات لبعض الدول الناشئة على غرار الصين والبرازيل لذلك يعود هذا الانخفاض الحاد تقلصت فيه الواردات الأمريكية إلى أقل من150 مليار دولار سنة 2020.

ومع حلول سنة 2021 وبعد فترة التعافي من فيروس كوفيد 19 لتعود الواردات الأمريكية إلى الارتفاع بعد رفع حالة الإغلاق التام وفتح المطارات والموانئ لتشهد ارتفاع مستمر بداية من 275 مليار دولار إلى

350 مليار دولار، كما شهدت واردات الولايات المتحدة نموًا قويًا في نهاية عام 2024، مدفوعة بزيادة الطلب على مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك الذهب، والنفط، وأشباه الموصلات، والطائرات، والأغذية، والمركبات. وقد ساهمت هذه القطاعات الرئيسية في زيادة إجمالي الواردات بنسبة 3.4% لتصل إلى 351.6 مليار دولار. ويوضح الجدول أدناه أبرز 10 منتجات للواردات الأمريكية لسنة 2023 بالمليار دولار.

الجدول رقم (04-03): يوضح أهم 10 منتجات للواردات الأمريكية في عام 2023

الرقم	إسم المنتج	القيمة بالمليار دولار
01	المعدات الكهربائية والإلكترونية	463.36
02	الآلات والمفاعلات النووية والغلايات	459.20
03	المركبات بخلاف السكك الحديدية	381.04
04	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	266.59
05	المنتجات الصيدلانية	177.85
06	السلع غير المحددة حسب النوع	124.98
07	الأجهزة البصرية والضوئية والتقنية والطبية	118.32
08	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والعملات المعدنية	85.49
09	بلاستيك	72.35
10	الأثاث وعلامات الإضاءة والمباني الجاهزة	69.01

Source : **https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category**, Accessed on : 29/11/2024, at 09 : 32.

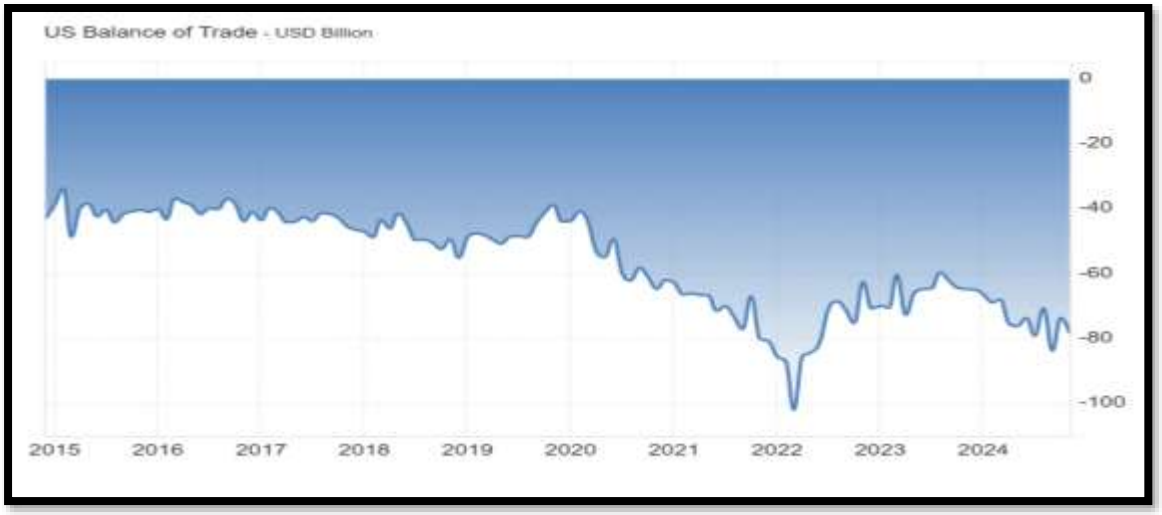
تتوزع الواردات الأمريكية لسنة 2023 تبعا للطلب الداخلي للمستهلك الأمريكي فنلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر المنتجات طلبا في السوق الأمريكية هي المعدات والكهربائية والالكترونية في المرتبة الأولى بقيمة قدرت بـ:463.36 مياد دولار تليها الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بـ:459.20 مليار دولار وهذا يدل أهمية هذه المنتجات وجودتها وتنافسيتها العالية بالمقارنة مع المنتجات الأمريكية، تأتي بعدها المركبات بخلاف السكك الحديدية بقيمة 381.04 مليار دولار تليها الوقود المعدني والزيوت ومنتجات

التقطير بقيمة 266.59 مليار دولار ثم المنتجات الصيدلانية 177.85 مليار دولار فمعظم هذه المنتجات معدات ثقيلة وتصنيعها داخل الولايات المتحدة لا يغطي السوق الداخلية ولا يلبي كل رغبات المستهلك الأمريكي تليها باقي السلع كالأجهزة البصرية والضوئية والتقنية والطبية واللؤلؤ والأحجار الكريمة والبلاستيك والأثاث كلها سلع ومنتجات مهمة ولكن الطلب عليها بدرجة أقل يتراوح الطلب عليها ما بين 69 إلى 125 مليار دولار وبهذا يدل تنوع أذواق المستهلك الأمريكي وبحثة عن السلع الأكثر جودة وأقل تكاليف وهذا ما فسره تنوع السلع والمنتجات الواردة للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: الميزان التجاري الأمريكي

تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري متواصل منذ عقود، حيث تفوق قيمة وارداتها قيمة صادراتها. وتتركز هذه الواردات بشكل كبير على النفط والسلع الاستهلاكية. الصين والمكسيك وفيتنام وكندا وألمانيا واليابان وأيرلندا هي أكبر الدول المصدرة للولايات المتحدة، في حين تسجل الولايات المتحدة فائضًا تجاريًا مع دول مثل هولندا وهونغ كونغ والبرازيل وسنغافورة وأستراليا والمملكة المتحدة. وتعتبر كندا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث تشكل حوالي 15% من إجمالي التجارة.

الشكل رقم: (04-06) يوضح تطور الميزان التجاري الأمريكي نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني بشكل مستمر من عجز في ميزانها التجاري اتجاه دول العالم ويعود ذلك إلى المنافسة الشديدة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين كما نلاحظ تطور هذا العجر بداية من 2015 حتى 2020 أين لاحظنا تقلص هذا العجز يعود للفترة إنتشار كوفيد19 بالتزامن مع سياسات الغلق والحجر الكلي والجزئي للموانئ والمطارات تقليص المبادلات التجارية ما عدى تجارة الصيدلانية والوقاية والسلامة الصحية للوقاية من فيروس كورونا. ومع حلول سنة 2021 لاحظنا تفاقم العجز حيث وصل للذروة، وصل عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات إلى 948.1 مليار دولار، مسجلًا زيادة قدرها 103.0 مليارات دولار مقارنة بعام 2021، حيث كان عند 845.0 مليار دولار. وارتفعت الصادرات إلى 3.009 تريليونات دولار، بزيادة 453.1 مليار دولار عن العام السابق، في حين بلغت الواردات 3.958 تريليونات دولار، مسجلة زيادة قدرها 556.1 مليار دولار مقارنة بعام 2021.

وعكست الزيادة في عجز السلع والخدمات لعام 2022 زيادة في عجز السلع بمقدار 101.5 مليار دولار أو 9.3% على أساس سنوي إلى 1191.8 مليار دولار، وانخفاض فائض الخدمات 1.6 مليار دولار، أو 0.6% على أساس سنوي إلى 243.7 مليار دولار، وسجل عجز السلع والخدمات نسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 ارتفاعا من 3.6% خلال عام 2021.

شهد العجز التجاري للولايات المتحدة ارتفاعًا ملحوظًا حتى مشارف نهاية سنة 2024، حيث وصل إلى 78.2 مليار دولار. ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات بنسبة 3.4% مقارنة بزيادة الصادرات بنسبة 2.7%. وقد ساهمت زيادة مشتريات المواد الغذائية، والرقائق الإلكترونية، والسيارات، والذهب، والنفط في توسيع هذا العجز.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني

تعد الصين من بين أفضل الدول الناشئة التي عرفت ثورة إصلاحات مست جل القطاعات والتي كان نتاجها تحقيق الصين لمستويات جد مرتفعة مستمرة ومستدامة جعلها تبرز من بين أقوى اقتصاديات العالم كما أكدت ذلك بنجاحها في التأقلم مع الأحداث وخروجها من عزلتها من خلال الانفتاح على العالم الخارجي وتبني إصلاحات واسعة تأسس لها مكانة بين أقوى اقتصاديات العالم الحديث على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مقومات القوة للاقتصاد الصيني

تعد الصين من بين الدول الأقوى في العالم من ناحية التعداد البشري والعسكري يضمن لها تحقيق مكانة مرموقة في العالم يدفع عنها نظرة الاحتكار من الدول المتقدمة والتي ينظرون على أنها العملاق النائم ومن بين المقومات نذكر:

الفرع الأول: مقومات القوة البشرية والعسكرية للصين

تمتلك دولة الصين الشعبية مقومات بشرية وعسكرية ضخمة جدا تأهلها لتتزعم العالم كأكبر قوية عالمية في مصاف الريادة الدولية ومن بين مقوماتها نذكر

أولا: المقومات البشرية: تعد الصين الدولة الأكثر تعدادًا سكانيًا في العالم، كما أنها تتمتع بأعلى معدل للنمو السكاني على المستوى الدولي.[1] وفقًا لإحصائيات عام 2023، بلغ عدد سكان الصين 1.40967 مليون نسمة، متجاوزًا الهند. وذلك مقارنةً بإحصائيات عام 2022 التي سجلت 1.41175 مليون نسمة. ويعود انخفاض عدد السكان في الصين خلال عام 2023 إلى كونه العام الثاني على التوالي الذي يشهد تراجعًا في عدد السكان، بعد أن بلغ 1.41260 مليون نسمة في عام 2021.[2]

انخفض عدد المواليد الجدد بنسبة 5.7% ليصل إلى 9.02 مليون، في ظل تباطؤ معدلات المواليد نتيجة الضغوط الاقتصادية المتزايدة والتغيرات في السلوكيات الاجتماعية. كما سجل معدل المواليد تراجعًا قياسيًا، حيث بلغ 6.39 ولادة لكل 1000 شخص، مقارنةً بـ 6.77 ولادة في عام 2022.[3] بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الصين سياسات تهدف إلى الحد من النمو الديمغرافي الواسع، مع تنسيق الإجراءات وفقًا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ويأتي ذلك في إطار سعيها للتحكم في الأوضاع الاجتماعية

---

[1] حيدر قحطان سعدون، **أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 66 جامعة النهرين، بغداد، 2023، ص ص 99-130.

[2] **National Bureau of Statistics of China**, https://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01, Accessed on : 27/11/2024, at 19 :24.

[3] بدون كاتب، **عدد سكان الصين يواصل الانخفاض إلى مستوى قياسي**، تاريخ النشر: 17 /2024/01، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/01/17/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-2023-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A، تاريخ الاطلاع: 2024/11/27، على الساعة: 20:13.

ووضع سياسات تنموية دقيقة تعكس الواقع الفعلي. كما تسهم هذه الجهود في دعم الحكومة الصينية للحفاظ على استقرار معدلات النمو الاقتصادي، مع تحقيق معدلات مرتفعة تضمن استمرار ريادتها في مختلف المجالات، وتعزز مستوى الرفاهية لجميع فئات المجتمع.

وفقًا لإحصائيات عام 2023 وبحسب تصنيف السكان حسب الجنس، بلغ عدد الذكور في الصين 72.032 مليون نسمة، بينما بلغ عدد الإناث 68.935 مليون نسمة، وذلك وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء في الصين لعام 2024.

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد بلغ عدد سكان المدن 93.267 مليون نسمة، في حين يقطن الريف 47.700 مليون نسمة، مما يشير إلى أن ما يقارب ثلث سكان الصين في عام 2023 يعيشون في المناطق الريفية. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الصيني والأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان الريف، مثل الفلاحة، الزراعة، الرعي، وغيرها من المهن التي تشكل مصدر رزق رئيسي لهم.

ثانيا: المقومات العسكرية: يحتل الجيش الصيني المرتبة الأولى عالميًا من حيث عدد الجنود، والثالثة من حيث الميزانية والتعداد العسكري. وتسعى الصين إلى تعزيز قدرات جيشها عبر تحديث بنيته التقليدية وإعادة هيكلته، حيث قامت بإقالة 15 مسؤولًا عسكريًا رفيعي المستوى في منتصف عام 2023 بسبب تورطهم في قضايا فساد. إضافة إلى ذلك، تعمل الصين على توسيع ترسانتها النووية، إذ تمتلك 600 رأس نووي بحلول عام 2024، وهو عدد أقل مقارنةً بترسانة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تواصل الصين تطوير قدراتها الاستراتيجية في مجالات الفضاء والأمن السيبرانى.[1]

[1] وفاء جباعي، **القدرات الحقيقية والمشكلات.. تقييم البنتاغون لقوة الصين العسكرية**، تاريخ النشر: 2024/12/18، متاح على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/12/18/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2024/12/20، على الساعة: 11.06.

تمت زيادة مخصصات الجيش الصيني بنسبة 7.2% في عام 2023، حيث يؤكد الجيش أنه ذو طبيعة دفاعية، مع التركيز أيضًا على تأكيد سيادة الصين في مواجهة جيرانها والاستعداد لسيناريو غزو محتمل لتايوان. وخلال العقد الماضي، شهد الجيش الصيني تخفيضًا كبيرًا في عدد أفراده ضمن إطار حملة تحديث واحترافية وتحسين للإنفاق. يبلغ عدد أفراد جيش التحرير الشعبي حاليًا 2.035 مليون جندي، وفقًا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ويتوزعون بين القوات البرية (965 ألف جندي)، والقوات الجوية (395 ألفًا)، والبحرية (260 ألفًا)، إضافة إلى القوة الصاروخية الاستراتيجية التي تضم 120 ألف جندي. وقد أكد الرئيس الصيني، شي جينبينغ، على أهمية تطوير الجيش وتعزيز قدراته ليصبح قوة عالمية بارزة في المستقبل القريب.

وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2022، تمتلك الصين نحو 350 رأسًا نوويًا، وهو عدد يقل بشكل كبير مقارنةً بالولايات المتحدة التي تمتلك 5,428 رأسًا نوويًا وروسيا التي تتصدر القائمة بـ 5,977 رأسًا. كما تمتلك الصين ثلاث حاملات طائرات، اثنتان منها في الخدمة والثالثة قيد الاختبار البحري، إلا أن تشغيلها يتطلب تدريبًا مكثفًا للطيارين، مما يجعل العملية طويلة ومعقدة. في المقابل، تمتلك الولايات المتحدة 11 حاملة طائرات، ما يمنحها تفوقًا استراتيجيًا واضحًا. وعلى الصعيد العالمي، تملك الصين قاعدة عسكرية خارجية واحدة فقط في جيبوتي، تُستخدم بشكل أساسي لمهام مكافحة القرصنة، بينما تمتلك الولايات المتحدة مئات القواعد العسكرية حول العالم. لا يزال الانتشار العسكري الصيني خارج حدود البلاد محدودًا، باستثناء مشاركته في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. في المقابل، شهدت القوات الجوية الصينية تطورًا متسارعًا، مدعومًا بإدخال مقاتلات متقدمة مثل J-16 والمقاتلة الشبح J-20، والتي يُقدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن معدل إنتاجها السنوي قد تضاعف خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقدّر البنتاغون في تقريره أن الصين تقترب بسرعة من مستوى القوات الجوية الغربية. وعلى الرغم من أن الصين تُصنف أحيانًا على أنها تمتلك أكبر أسطول بحري عالميًا من حيث عدد السفن، إلا أن معظم سفنها أصغر حجمًا وأقل قدرة مقارنةً بالسفن الأمريكية. وفقًا لمدير معهد سياسات الأمن والتنمية

في ستوكهولم، يُعد الجيش الصيني من بين أقوى الجيوش عالميًا، لكنه يركز بشكل أساسي على الدفاع عن سيادة الصين وحدودها، إلى جانب القدرة على إعاقة التدخل الأمريكي في المنطقة.[1]

جدول رقم (04-04) يوضح تعداد القوات المسلحة الصينية لسنة 2022.

القوات والمعدات المسلحة	العدد
عدد أفراد الجيش	2.035.000
القوات البرية	965.000
القوات البحرية	260.000
سلاح الجو	395.000
قوات الاحتياط	510.000
الدبابات	5.400
الطائرات	3.227+
فرقاطات	49
مدمرات	24
الغواصات	59
السفن البحرية	86
المدفعية	9.834+
صواريخ بحر بحر	603

Source : https://www.skynewsarabia.com/world/1544102, Accessed on : 01/12/2024, at 19 :45.

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية الصينية:

تقع الصين في شرق قارة آسيا وتغطي مساحة تُقدَّر بحوالي 9.6 مليون كيلومتر مربع، ما يجعلها بحجم قارة أوروبا تقريبًا، وأقل قليلًا من الولايات المتحدة الأمريكية. تمتد حدودها لمسافة 22,475 كيلومترًا، متشاركة مع 14 دولة مجاورة. تتميز الصين بثرائها في الموارد الطبيعية، حيث تمتلك احتياطات وفيرة من

[1] **بالأرقام.. القدرات البشرية والتسليحية والنووية للجيش الصيني**، تاريخ النشر: 2023/03/05، متاح على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/03/05/، تاريخ الاطلاع: 2024/12/01، على الساعة: 14:09.

الفحم، وخام الحديد، والهيليوم، إضافة إلى البترول، والغاز الطبيعي، والزرنيخ، والبزموت، والكوبالت، والتنتالوم، والتيلوريوم، والقصدير، والجرمانيوم، والمغنيزيوم، إلى جانب العديد من المعادن النادرة الأخرى. اقتصاديًا، حققت الصين إنجازًا استثنائيًا وفق جميع المعايير، إذ سجلت نسبة نمو بلغت 9.8% واستمرت لسنوات طويلة، ما جعلها في طليعة الاقتصادات العالمية المُحفزة للنمو. وقد تمكنت من تحقيق هذه المكانة بفضل مجموعة من العوامل الاستراتيجية التي عززت مسيرتها الاقتصادية على مدى السنوات الماضية. أهمها ما يلي:[1]

1. **تحقيق معدلات نمو مرتفعة:** تمكن الاقتصاد الصيني من الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، متجاوزًا 15% في بعض الأعوام، واستمر على هذا المسار لعقود. وقد أتاح له هذا الأداء الاستثنائي منافسة الاقتصاد الأمريكي على صدارة الاقتصادات العالمية من حيث الحجم، بل وأصبح مرشحًا لتجاوزه خلال السنوات المقبلة. فعلى مدى الفترة بين عامي 1980 و2010، سجل الاقتصاد الصيني متوسط نمو سنوي بلغ 10%، مقارنة بـ 2.8% فقط للاقتصاد الأمريكي خلال نفس الفترة. واستمر هذا التفوق بين عامي 2011 و2019، حيث بلغ متوسط النمو في الصين 7.3%، بينما انخفض نظيره في الولايات المتحدة إلى 2.2.%

   وفي عام 2020، ورغم انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.8% نتيجة أزمة كورونا، واصل الاقتصاد الصيني نموه محققًا نسبة 2.2%. واستمر هذا الاتجاه في عامي 2021 و2022، اللذين شهدا تعافيًا من الجائحة، حيث بلغ متوسط نمو الاقتصاد الأمريكي 4%، بينما تجاوز متوسط النمو في الصين 5.7%. وتشير التوقعات إلى استمرار تفوق الصين على الولايات المتحدة في معدلات النمو خلال الفترة 2023–2028، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الصيني متوسط نمو قدره 4.1%.

2. **استثمار الفوائض المالية:** لم تقتصر مقومات الاقتصاد الصيني على حجمه الكبير ونموه السريع فحسب، بل نجح أيضًا في مراكمة فوائض مالية ضخمة، مما جعله يمتلك أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في العالم، متجاوزًا 3 تريليونات دولار. وقد أتاحت له هذه الاحتياطيات فرصة ضخ

[1] علي صلاح، **كيف تُفكر الصين في تجاوز أزمتها الاقتصادية؟**، تاريخ النشر: 2023/08/28، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8549/، تاريخ الاطلاع: 2024/12/03، على الساعة: 10.43.

استثمارات هائلة في صناعاته الوطنية، ما ساعده على تطوير قطاعات أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية مقارنة بنظيراتها في الاقتصادات المتقدمة. وتعد شبكات الجيل الخامس والقطارات فائقة السرعة الصينية مثالًا واضحًا على ذلك. ولم يقتصر أثر الفوائض المالية على تعزيز الاستثمار المحلي في التقنيات المتقدمة، بل امتد إلى الساحة الدولية، حيث استخدمت الصين جزءًا من تلك الفوائض في تمويل مشروع تنموي عالمي واسع النطاق، وهو مبادرة "الحزام والطريق". وتهدف هذه المبادرة إلى ربط الاقتصادات الوطنية المختلفة بالاقتصاد الصيني، مما يعزز مكانته كمركز رئيسي يدور حوله الاقتصاد العالمي بأسره.

3. **الاحتفاظ بسمة الاقتصاد النامي:** على مدى العقود الماضية، احتفظت الصين بعامل أساسي لم يُنظر إليه دائمًا كميزة، بل اعتبره البعض نقطة ضعف أو قصور في اقتصادها، وهو بقاؤها ضمن تصنيف الدول النامية. غير أن هذا العامل منحها مساحة واسعة للنمو والتقدم، حيث إن كون الاقتصاد الصيني ناميًا يعني امتلاكه قطاعات لا تزال في مراحلها الأولية، وأنشطة لم تستنفد إمكاناتها بعد. وقد سمح ضخ استثمارات ضخمة في هذه القطاعات والأنشطة بدفعها نحو التوسع السريع، ما أدى إلى تحقيق قفزات كبيرة في الناتج المحلي. ولو كانت هذه القطاعات متقدمة ومشبعة بالفعل، لما أتيحت لها نفس الفرص للنمو والتوسع بهذا الزخم..
4. **وجود كتلة سكانية ضخمة:** زامن ذلك مع امتلاك الصين لأكبر كتلة سكانية في العالم، مما شكل ميزة إضافية وفرّت لاقتصادها فرصًا أوسع لمواصلة النمو. فاستمرار هذا النمو لم يكن مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لتلبية احتياجات أكثر من مليار وأربعمئة وثلاثة عشر مليون نسمة. ولعب عامل أساسي دورًا كبيرًا في تمكين الاقتصاد الصيني من الاستفادة من هذه الكتلة السكانية، وهو ارتفاع الطلب الداخلي على السلع الأساسية والخدمات المتطورة. ولم يكن لهذه الاستفادة أن تتحقق لولا أن نسبة كبيرة من السكان ما زالت تفتقر إلى الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية المتقدمة، فضلًا عن الحاجة إلى السلع الأساسية وحتى الكمالية، وهو واقع لا يزال قائمًا حتى اليوم.
5. **التمتع بقدرات تصديرية كبيرة:** إذا كانت العوامل التي امتلكها الاقتصاد الصيني على مدار العقود الماضية قد لعبت دورًا حاسمًا في تحقيق نموه دون عقبات كبيرة، فإن هناك عاملًا رئيسيًا آخر ساهم في هذا النجاح، وهو القدرات التصديرية الهائلة التي تميز بها. ويقوم هذا العامل على ركنين

أساسيين: الأول هو امتلاك الصين ميزة نسبية مكنتها من الإنتاج بكميات ضخمة وبتكلفة منخفضة لا مثيل لها عالميًا، أما الثاني فهو الطلب العالمي القوي والمستدام على المنتجات الصينية، والذي لا يقل أهمية عن الميزة الإنتاجية. فلولا هذا الطلب الكبير، لم تكن الصين لتتمكن من تحقيق الاستفادة القصوى من قدراتها التصنيعية. وقد أدركت بكين أهمية السوق العالمي ونجحت في توظيف إمكاناتها لاعتماد نموذج تنموي قائم على التصدير، ما أتاح لها إغراق الأسواق الدولية بمنتجات ذات أسعار تنافسية، وجعلها الاقتصاد الأكبر عالميًا من حيث الفائض التجاري.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الصينية نحو العالم

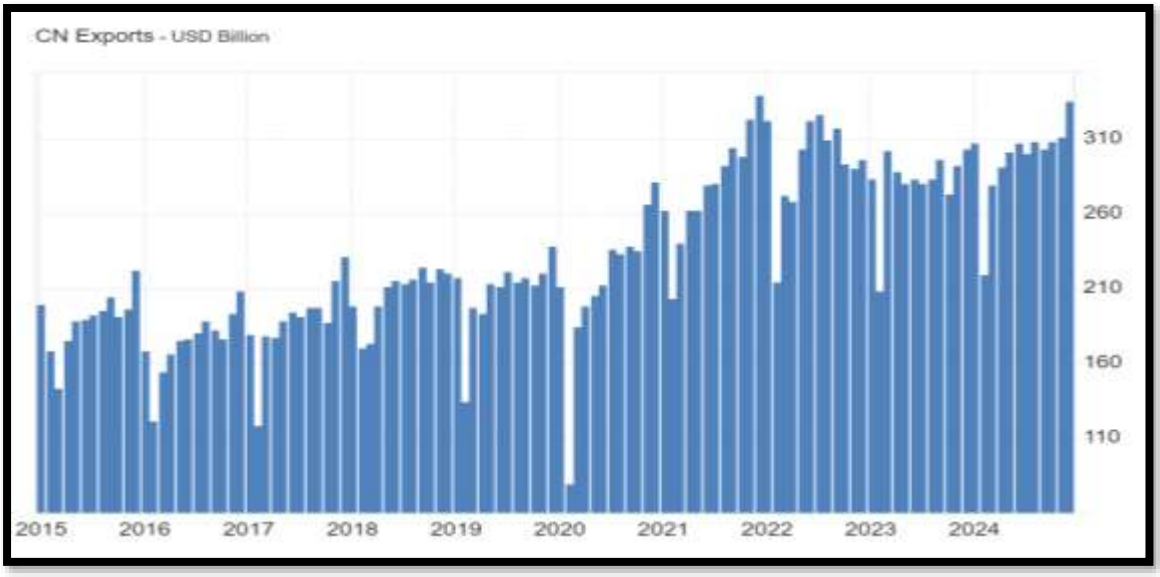
شهدت التجارة الخارجية الصينية ثورة نمو متسارعة ومستدامة بعد الإصلاحات العميقة التي مست جل القطاعات الاقتصادية والاستثمار في الهيكل البشري وتحويله من نقمة إلا نعمة، وبعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 وتفتحها على العالم الخارجي كان عاملا محفزا لتحقيق نسب نمو جد مرتفعة بعد تحقيقها لقوة تصديرية ضخمة تنافس بها الدول المتقدمة وبسلع ذات جودة عالية ومواصفات عالمية وبتكاليف أقل.

الفرع الأول: تطور الصادرات الصينية نحو العالم

تمثل التصدير عنصرا رئيسيا يدعم التوسع الاقتصادي السريع للصين، فقد صنعت المعجزة التاريخية في العالم بوصولها لمصاف الدول الكبرى في حصيلة التصدير من خلال توسع أنشطتها واستثماراتها بعد الانفتاح على العالم الخارجي وتوسيع شراكاتها مع دول العالم، شكلت الآلات ومعدات النقل الجزء الأكبر من صادرات الصين، حيث ساهمت بنحو نصف إجمالي الصادرات. ومن بين الفئات الأبرز، استحوذت الآلات الكهربائية والأجهزة والأدوات على 14%، تلتها أجهزة الاتصال وتسجيل الصوت واستنساخ المعدات بنسبة 12%، ثم آلات المكاتب ومعالجة البيانات التلقائية بنسبة 8%، بالإضافة إلى آلات ومعدات الصناعات العامة وقطع الغيار بنسبة 5.% أما باقي الصادرات الرئيسية، فقد تضمنت السلع المصنَّعة المتنوعة بنسبة 23%، والسلع المصنَّعة المصنَّفة حسب المادة بنسبة 16%، بما في ذلك الغزل والأقمشة والمنتجات المصنعة (5%)، وصناعات المعادن (4%)، والحديد والفولاذ (2%). كما شكلت المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة 6%، بينما بلغت نسبة صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية 3%. وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات الصينية، حيث استحوذتا على أكثر من 15%

من إجمالي الشحنات، تلاهما هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، ألمانيا، الهند، وهولندا، بنسبة 3% لكل منها. وتشمل البيانات المتاحة القيم الحالية والإحصاءات التاريخية التي تعكس تطورات الميزان التجاري الصيني، والتنبؤات والإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي – الصين – صادرات.[1]

الشكل رقم: (04-07) يوضح تطور الصادرات الصينية نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات الصينية تجاوزت 210 بليون دولار منذ 2015 إلى نهاية سنة 2018، تتخلل هذه الفترة الانخفاض في بعض الفترات يعود إلى التوترات التجارية مع الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نتيجة حظر بعض المنتجات أو سياسة التطويق المنتهجة من الولايات المتحدة للحد النمو المتزايد للصين وتفوقها في قدرتها التصديرية الضخمة الناتجة عن تفتحها على دول العالم وتوسيع شراكتها مع العديد من الدول المتقدمة والدول النامية. وبعد حلول سنة 2019 شهدت الصادرات الصينية إنخفاض يعود لعدة أسباب منها تصاعد الحرب التجارية مع الدول المتقدمة وانتشار كوفيد 19 وتطبيق سياسات لغلق الجزئي والكامل في الصين وفي سنة 2020 لاحظنا العودة لنمو الصادرات نحو العالم بعد فترة التعافي من كورونا وزادة حجم الصادرات الصينية بشكل كبير ما بين 260 و310بليون دولار مع حلول سنة 2021 إلى 2024 رغم تخلل بعض الانخفاض مثل سنة 2022 التي

[1] : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

شهدت الغزو الروسي لأوكرانيا ولكن استطاعت الصين المحافظة على قدرتها التصديرية وتنمية قدرتها المستمرة والمستدامة منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة إلى يومنا هذا محققة بهذا الإنجاز قلقا وتوترا لدى الدول المتقدمة التي تعتبره خطرا يهدد مكانتهم الدولية.

كما يتوزع الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم لـ: 10 منتجات الأكثر تصديرا لسنة 2023 على النحو التالي كما هي مرتبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-05): يوضح أهم 10 منتجات للصادرات الصينية في عام 2023

الرقم	إسم المنتج	القيمة بالمليار دولار
01	المعدات الكهربائية والإلكترونية	896.42
02	الآلات والمفاعلات النووية	510.62
03	المركبات بخلاف السكك الحديدية	192.50
04	بلاستيك	131.45
05	الأثاث وعلامات الإضاءة والمباني الجاهزة	121.47
06	منتجات الحديد والصلب	97.18
07	الألعاب ومتطلبات الرياضة	88.50
08	منتجات الملابس أو المتماسكة	82.31
09	المواد الكيميائية العضوية	77.91
10	قطع الملابس ليست متماسكة أو كروشيه	70.18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category، تاريخ الاطلاع، 2024/11/29 على الساعة:09.32.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن منتجات المعدات الكهربائية الالكترونية تحتل المرتبة الأولى في قوائم المنتجات الأكثر تصديرا من الصين نحو دول العالم وبهذا كان لها حصة الأسد في التصدير بمقدار 896.42 مليار دولار وهي أثر السلع مساهمة في رفع نسبة الصادرات نحو العالم، تليها مباشرة منتجات الآلات والمفاعلات النووية بمقدار 510.62 مليار دولار كثاني منتج الأكثر تصدير من الصين نحو دول العالم، المركبات بخلاف السكك الحديدية، بلاستيك، الأثاث وعلامات الإضاءة والمباني الجاهزة،

والتي كانت على التوالي 192.50، 131.45، 121.47 مليار دولار بدرجة أقل في التصدير، منتجات الحديد والصلب الألعاب ومتطلبات الرياضة منتجات الملابس أو المتماسكة المواد الكيميائية العضوية قطع الملابس ليست متماسكة أو كروشيه والتي كانت نسب مساهمتها ما بين 70.18إلى 97.18 مليار دولار مبينة أهمية السلع والطلب العالمي عليها واستطاعة الصين في تلبية الطلب العالمي عليها .

تتوزع الصادرات الصينية في العالم حسب الطلب العالمي على السلع الصينية وحسب الشركاء البارزين كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-06): يوضح 10 دول الأكثر استيراد من الصين في عام 2023

الرقم	الدولة	القيمة مليار دولار أمريكي
01	الولايات المتحدة الأمريكية	501.22
02	هونغ كونغ	274.52
03	اليابان	157.50
04	كوريا الجنوبية	148.98
05	فيتنام	137.61
06	الهند	117.68
07	روسيا	110.94
08	ألمانيا	100.57
09	هولندا	100.20
10	ماليزيا	87.37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category، تاريخ الاطلاع، 2024/11/29 على الساعة:09:32

يتبين لنا من خلال المعطيات في الجدول أعلاه أن الصين أكبر ممول للسوق الأمريكية إذ تحتل المرتبة الأولى كأكبر مستورد من الصين لسنة 2023 بصادرات قدرت بـ: 501.22 مليار دولار أمريكي وهذا يدل على الطلب الكبير من المستهلك الأمريكي على المنتجات الصينية، تليها في المرتبة الثانية هونغ كونغ 274.52 مليار والتي تغلب عليها المعدات والألات والمواد الكيماوية، لتأتي بعدها اليابان بصادرات

قدرات بـ:157.50مليار دولار، ثم تليها في الترتيب كوريا الجنوبية بـ: 148.98 مليار دولار، ثم فيتنام والهند وروسيا ما بين 110.94 إلى 137.61 مليار دولار، ثم تأتي بدرجة أقل ألمانيا وهولندا وماليزيا ما بين 80.37 إلى 100.57 مليار دولار، وهذا يدل على جودة السلع الصينية وتزايد الطلب عليها كما نلاحظ تنوع الشركاء التجاريين للصين بين أمريكا وأوروبا وأسيا وكذا تنوع كذلك بين شركاء من الدول المتقدمة والدول النامية ما يدل على تنوع وتوسع الصادرات الصينية في الأسواق العالمية.

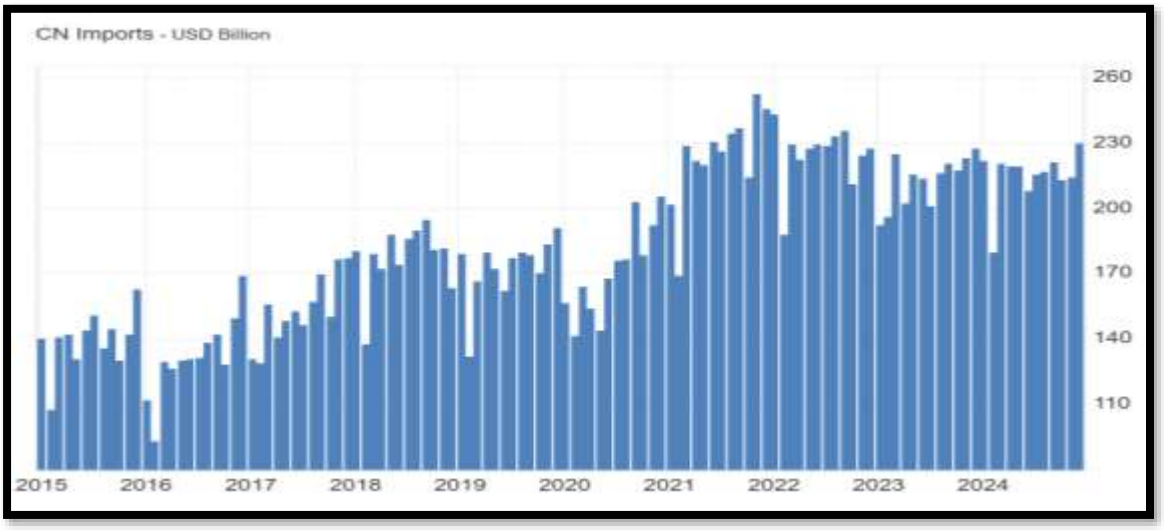
الفرع الثاني: الواردات الصينية نحو العالم

شهدت واردات الصين تراجعًا ملحوظًا في مشارف نهاية عام 2024، مسجلة أدنى مستوى حيث بلغت 213.34 مليار دولار أمريكي. إذ يعكس هيكل واردات الصين نموًا اقتصاديًا قويًا وتوسعًا في قطاع التصنيع. تؤكد هذه الواردات دور الصين كلاعب رئيسي في التجارة العالمية ومركزًا هامًا للتصنيع. كما تشير تنوع الواردات إلى وجود طلب محلي كبير على مجموعة متنوعة من السلع. وتشير واردات المنتجات المصنعة المتنوعة (7%) والسلع المصنعة المصنفة حسب المادة (7%) إلى اعتماد الصين على مجموعة واسعة من السلع لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية والصناعية. كما تستورد الصين أيضًا الأغذية والحيوانات الحية (4%)، مما يدل على حجم الطلب المحلي الكبير على الغذاء. وتؤكد النسبة الكبيرة لواردات الآلات والمعدات (38%) على مكانة الصين كمركز تصنيع عالمي. فهي تستورد هذه المعدات لتلبية احتياجات مصانعها الضخمة التي تنتج مجموعة واسعة من السلع، من الإلكترونيات إلى الآلات الثقيلة.

كما تشمل هذه الواردات تقنيات متطورة، مثل الآلات الكهربائية والأجهزة والأدوات، مما يساعد الصين على تطوير صناعاتها التكنولوجية وتحسين كفاءة الإنتاج. بالإضافة إلى التصنيع، قد يعكس استيراد الآلات والمعدات طلبًا محليًا قويًا على هذه السلع، سواء للاستخدام الشخصي أو في قطاعات أخرى مثل البناء والنقل. تعتمد الصين بشكل كبير على واردات الوقود المعدني والزيوت ومواد التشحيم (17%) لتلبية احتياجاتها الهائلة من الطاقة. فالصين، كأحد أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، تحتاج إلى استيراد النفط والغاز لتشغيل مصانعها وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، تعتبر المواد الخام غير الصالحة للأكل (14%)، مثل خامات الفلزات والمعادن، ضرورية للصناعات الأساسية مثل صناعة الصلب والمعادن. تستورد الصين

المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة (11%) لتلبية احتياجات صناعاتها الكيميائية المتنوعة، والتي تشمل إنتاج البلاستيك والأدوية والمواد الكيميائية الزراعية. ويوضح الشكل أدنا تطور الواردات الصينية[1].

الشكل رقم: (04-08) يوضح تطور الواردات الصينية نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

يُظهر الرسم البياني اتجاهًا تصاعديًا عامًا في واردات الصين بالدولار الأمريكي، مع وجود تقلبات شهرية واضحة. فيما يلي تحليل أكثر تفصيلًا للبيانات وفقًا للاتجاهات الزمنية والمستويات الرقمية

شهدت الفترة ما بين 2015-2016 كانت الواردات في مستويات منخفضة، حيث تراوحت بين80 إلى 130 مليار دولار. كما تميزت بارتفاعات طفيفة في بعض الأشهر لكن المستوى العام بقي محدودًا، تميزت هذه الفترة ببداية التفاوض وتبادل الاتهامات. ومع حلول الفترة ما بين 2017-2019 أين أخذت الواردات الصينية منحنى تصاعدي، حيث تجاوزت الواردات 150 مليار دولار. بحلول 2019، وصلت في بعض الأشهر إلى 180-200 مليار دولار، يعود إلى التوسع الصناعي والتجاري وزيادة الطلب على المواد الخام والتكنولوجيا قد تكون وراء الارتفاعات الملحوظة بعد 2017. مما يشير إلى توسع في التجارة الخارجية.

ميزت الفترة ما بين 2020-2021 مع بداية جائحة كورونا(COVID-19) ، ظهرت بعض التقلبات الواضحة، حيث انخفضت الواردات في بعض الفترات. ناجمة عن بعض سياسات الرسوم الجمركية والتوترات التجارية مع دول أخرى تأثير على بعض التغيرات الشهرية. والتضخم وتقلبات أسعار الصرف على الواردات

[1] https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

المقومة بالدولار ومع ذلك شهدت الأشهر اللاحقة انتعاشًا ملحوظًا، لتصل الواردات إلى 200 مليار دولار في بعض الأشهر بحلول 2021، يعود لتعافٍي السريع من فيروس كوفيد 19 وقد كانت سنة 2022 الذروة الأعلى إذ شهد هذا العام أعلى مستويات للواردات حيث تخطت بعض الأشهر 250 مليار دولار، مما يعكس انتعاشًا قويًا بعد الجائحة. كان هذا العام الأكثر تميزًا من حيث القيم المرتفعة. كما شهدت عام2023 تحت نهاية 2024 تراجع طفيف للواردات، لكنها استقرت ضمن نطاق 200–230 مليار دولار. محققة نوعًا من الاستقرار في التجارة خلال 2024 مقارنة بالسنوات السابقة.

بالنظر إلى الاتجاه التصاعدي على المدى الطويل، من المتوقع أن تبقى الواردات الصينية مرتفعة نسبيًا خلال الأعوام القادمة. في حال استمرت السياسات الاقتصادية الداعمة للتجارة، قد نرى مستويات تقارب 250–270 مليار دولار، ويؤكد الشكل البياني أعلاه أن الصين مستمرة في تعزيز وارداتها بوتيرة ثابتة، مع بعض التقلبات قصيرة الأجل. سجل عام 2022 ذروة الواردات، في حين أن عامي 2023 و2024 شهدا استقرارًا عند مستويات مرتفعة نسبيًا.

فيما تتوزع الواردات الصينية من دول العالم لسنة 2023 حسب الشركاء وعلى حساب الاتفاقيات التجارية، إذ استطاعت الصين أن تكون رائدة في مجال التصنيع وغزو سلعها دول العالم ومن بين أبرز الشركاء تصديرا للصين الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح ف الجدول أدناه نبرز فيه أكثر الدول تصديرا للصين.

الجدول رقم (04–07): يوضح 10 دول الأكثر تصديرا للصين في عام 2023

الرقم	الدولة	القيمة بالمليار دولار أمريكي
01	الولايات المتحدة الأمريكية	165.16
02	كوريا الجنوبية	161.74
03	اليابان	160.48
04	أستراليا	155.64
05	روسيا	129.21
06	البرازيل	122.29
07	ألمانيا	106.21

08	ماليزيا	102.91
09	فيتنام	92.91
10	أندونيسيا	74.17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: **https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category**، تاريخ الاطلاع:2024/11/29، على الساعة 09:32.

يوضّح الجدول (04-06) قائمة أكبر 10 دول مصدّرة للصين في عام 2023، والتي تعكس العلاقات التجارية القوية التي تربط الصين بالعالم الخارجي. وتظهر الأرقام الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول في تلبية احتياجات السوق الصيني من السلع والمواد الخام والتكنولوجيا.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة كأكبر مصدر للصين بقيمة 165.16 مليار دولار أمريكي على الرغم من الحروب التجارية والعقوبات المتبادلة في السنوات الأخيرة. وتتصدر صادرات الولايات المتحدة إلى الصين المنتجات الزراعية (مثل فول الصويا والذرة)، وأشباه الموصلات، والطائرات، والمنتجات التكنولوجية. هذا الرقم يعكس مدى اعتماد الصين على التكنولوجيا الأمريكية والمنتجات الزراعية الرئيسية، رغم محاولات تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

تليها في المرتبة الثانية والثالثة كوريا الجنوبية 161.74 مليار دولار واليابان 160.48 مليار دولار بفارق طفيف. لما لهما من دور محوري في سلاسل التوريد التكنولوجية كلا البلدين يعدان مصدرين رئيسيين لأشباه الموصلات، المكونات الإلكترونية، والآلات الدقيقة التي تدخل في التصنيع الصيني.

الصين تعتمد بشكل كبير على الرقائق الإلكترونية الكورية واليابانية، مما يجعل هذه العلاقات التجارية ذات أهمية كبيرة لقطاع التكنولوجيا. لتأتي بعدها أستراليا في المربة الرابعة كمصدر رئيسي للموارد الطبيعية بقيمة: 155.64 مليار دولار إذ تعتمد الصين بشكل كبير على المواد الخام الأسترالية، وخاصة خام الحديد والفحم والغاز الطبيعي. حيث تحتاج الصين إلى موارد الطاقة والمعادن لدعم صناعتها الضخمة. لتأتي بعدها في المرتبة الخامسة روسيا بقيمة: 129.21 مليار دولار كان هذا التعاون لتعزيز التعاون الاقتصادي بسبب العقوبات الغربية مع تصاعد العقوبات الغربية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، تحوّلت روسيا بشكل متزايد إلى الصين كشريك تجاري رئيسي. النفط والغاز والفحم تمثل أهم الصادرات الروسية إلى الصين، ما يساهم في تأمين احتياجات الصين من الطاقة بأسعار تنافسية.

تليها البرازيل العملاق الزراعي في العلاقات مع الصين بقيمة: 122.29 مليار دولار في المرتبة السادسة، فهي المصدر الأول للمنتجات الزراعية إلى الصين، خاصة فول الصويا، لحوم الأبقار، السكر، وخام الحديد. العلاقات بين الصين والبرازيل قائمة على الاعتماد المتبادل، حيث تعد الصين الشريك التجاري الأول للبرازيل. وبعدها ألمانيا في المرتبة السابعة بقيمة: 106.21 مليار دولار المحرك الأوروبي للصادرات إلى الصين وتعد صادرات السيارات، والآلات، والمعدات الصناعية والتكنولوجيا من أهم الصادرات الألمانية للصين. وتعد سوقًا مهمًا للشركات الألمانية الكبرى مثل فولكسفاغن، ومرسيدس، وبوش، وسيمنز. وأخيرا دول جنوب شرق آسيا: ماليزيا، فيتنام، وإندونيسيا بقيمة متتالية ماليزيا 102.91 مليار دولار، فيتنام 92.91 مليار دولار، إندونيسيا 74.17 مليار دولار

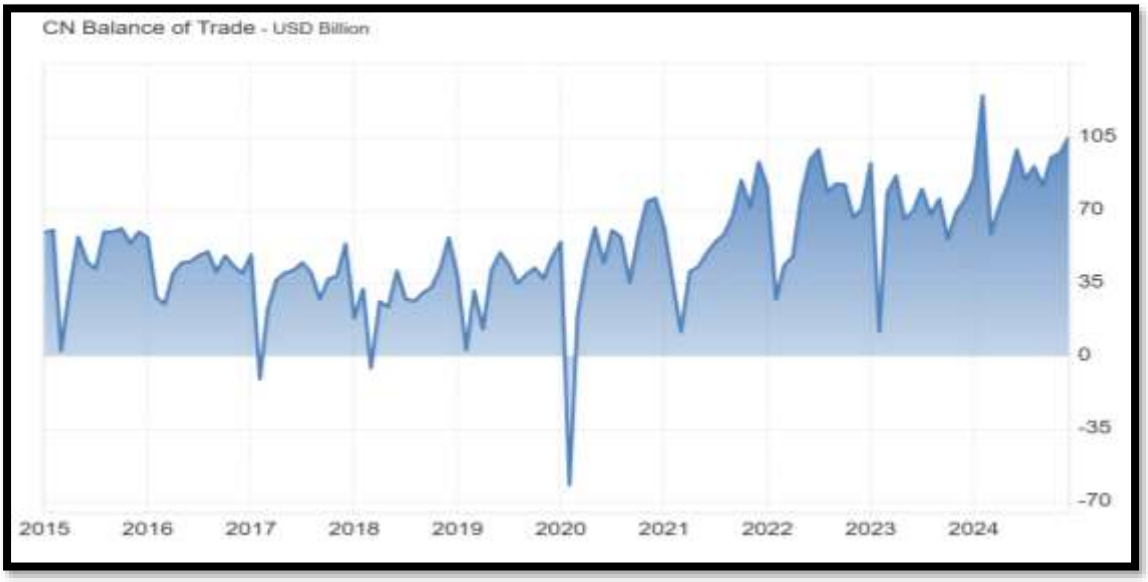
إذ أصبحت هذه الدول مراكز تصنيعية مهمة وتلعب دورًا رئيسيًا في سلاسل التوريد الصينية. ماليزيا وفيتنام تصدران أشباه الموصلات والمنتجات الإلكترونية، بينما تصدر إندونيسيا الفحم، زيت النخيل، والمعادن. الصين تعتمد على هذه الدول كجزء من استراتيجيتها لتنويع مصادر التوريد وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة.

يعكس الجدول (04-06) التوازن الذي تحققه الصين في استراتيجيتها التجارية، حيث تجمع بين تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز الشراكات مع الدول الآسيوية والناشئة، والحفاظ على علاقات مع الاقتصادات الكبرى رغم التحديات السياسية.

الفرع الثالث: الميزان التجاري الصيني نحو العالم

يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشا كبير وخاصة بعد ثورة الإصلاحات التي انتهجتها وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001، أين حققت الصين فوائض في الميزان التجاري يعود لقوتها التصديرية على نطاق واسع مع جل دول العالم وكذلك لتوفر الموارد الطبيعية ونقص تكلفة العمالة الصينية بفضل توفر الموارد وحرص المواطن الصيني على تقديس العمل والإنتاجية، حافظت الصين على فائض تجاري مستدام. ففي عام 2022، ارتفع الفائض التجاري بنسبة 31% ليصل إلى 876.91 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى منذ بدء السجلات في عام 1950، مدفوعًا بنمو الصادرات بنسبة 7% وزيادة الواردات بنسبة 1%. وتشمل البيانات الحالية والإحصاءات التاريخية والتنبؤات تحليلات ورسومًا بيانية توضح تطورات الميزان التجاري الصيني، كما يُعرض ذلك ضمن التقويم الاقتصادي.

الشكل رقم: (04-09) يوضح تطور الميزان التجاري الصيني نحو العالم ما بين 2015-2024.



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصين استطاعت المحافظة على أن تكون الدولة الأولى في التصدير في العالم من خلال تحقيقها لفائض في ميزانها التجاري لسنوات من نلاحظه في هذا الشكل أعلاه منذ 2015 حتى نهاية 2019 محققة فوائض تتراوح بين 20 حي 60 بليون دولار، ومع حلول سنة 2020 شهدت الصين عجزا يعود لانتشار كوفيد 19 والذي كانت الصين مهد انتشاره وكانت السباقة لسياسات الحجر والإغلاق الجزي والكامل لبعض القطاعات وبعض المناطق ما أثر ذلك في ميزانها التجاري وقدرتها التصديرية نحو العالم. وبعد سنة 2021 شهدت مرحلة التعافي وعادت الصين بقوة تصديرية مستمرة بتحقيق فوائض فاقت80 بيليون دولار.

ارتفع الفائض التجاري للصين إلى 104.84 بليون دولار أمريكي في ديسمبر 2024، مقارنة بـ 75.31 بليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام السابق، متجاوزًا التوقعات التي كانت عند 99.80 بليون دولار أمريكي. كان هذا أكبر فائض تجاري منذ فبراير، مدفوعًا بارتفاع الصادرات. قفزت المبيعات بنسبة 10.7% على أساس سنوي، متجاوزة التوقعات التي كانت عند 7.3%، ومسرعةً من نمو بنسبة 6.7% في نوفمبر، حيث قام المصنعون بتقديم الطلبات مسبقًا تحسبًا للمزيد من التعريفات الجمركية من الإدارة الأمريكية الجديدة.

في الوقت ذاته، شهدت الواردات ارتفاعًا غير متوقع بنسبة 1.0%، مسجلة تراجعًا بنسبة 3.9% في نوفمبر، ومتجاوزة بسهولة التوقعات التي أشارت إلى انخفاض بنسبة 1.5%. جاء هذا الارتفاع نتيجة مسارعة مدراء المصانع لتأمين المنتجات التقنية تحسبًا لقيود أكثر صرامة على صادرات أشباه الموصلات من الولايات المتحدة. وتقلص الفائض التجاري مع الولايات المتحدة إلى 33.5 مليار دولار في ديسمبر مقارنة بـ 34.9 مليار دولار في نوفمبر. وعلى مدار عام 2024، بلغ الفائض التجاري 992.16 مليار دولار، حيث نمت الصادرات بنسبة 5.9% لتصل إلى 3.58 تريليون دولار، في حين ارتفعت الواردات بوتيرة أبطأ بلغت 1.1% لتصل إلى 2.59 تريليون دولار.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

شهدت الساحة التجارية تطورات متسارعة وحدة تطورات لتصاعد موجة الحمائية الجديدة والتي كانت وقود لحرب تجارية واسعة بين أقطاب التمويل للإقتصاد العالمي وتدفقات التجارة الدولية، ومع بروز قوى جديدة من الدول الناشئة تغزو الاقتصاد العالمي بمنتجاتها ما أدى إلى اشتعال فتيل الحرب التجارية بين أقطاب العالم الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

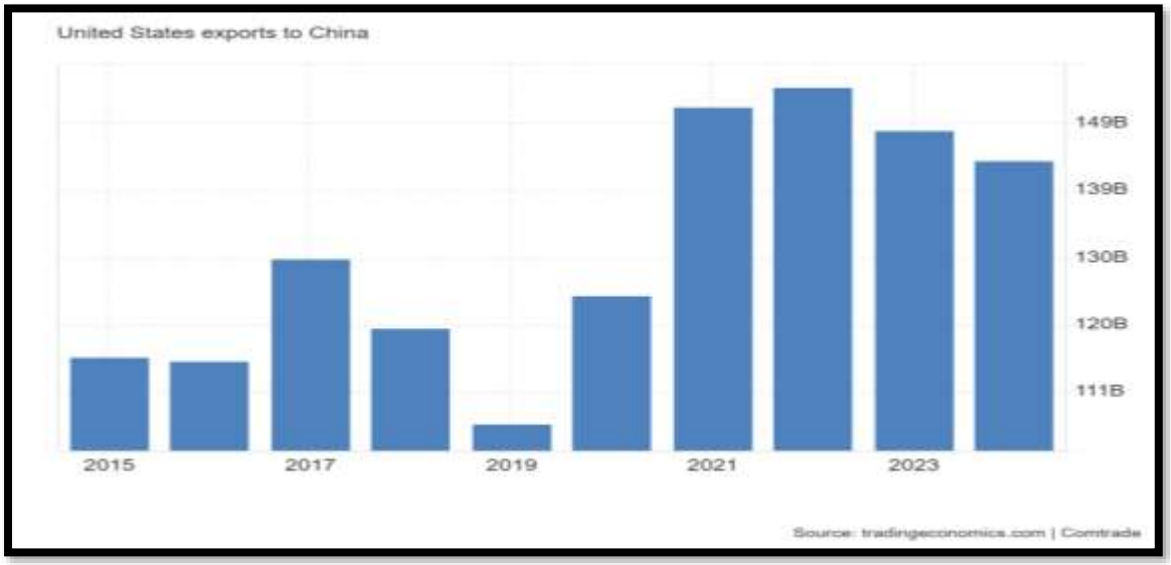
المطلب الأول: تطور التجارة الأمريكية مع الصين

تمر التجارة الدولية والاقتصاد العالمي الذي تولد من التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما أكبر ممولين للإقتصاد العالمي، صاحب التنافس التجاري بينهما موجة من التوترات وتصاعدت الاتهامات باستخدام كل منهما أساليب حمائية لتعزيز تنافسية سلعهم في الأسواق العالمية وتحقيق نسب نمو عالية واستقرار إقتصادي يؤسس لكل منهما بأن يكون المهيمن على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين

تعتبر الولايات المتحدة هي ثالث أكبر مصدر في العالم، حيث بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين 143.55 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، وفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE حول التجارة الدولية. تم آخر تحديث لصادرات الولايات المتحدة إلى الصين – مطلع عام 2025. كانت الصادرات الرئيسية هي الإمدادات الصناعية (38 في المائة من الإجمالي)، والسلع الرأسمالية (29%)، والسلع الاستهلاكية (14%)، والسيارات (8 %) والأغذية والأعلاف والمشروبات (8%).

الشكل رقم (04-10) يوضح تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين ما بين2015-2024



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25

يعرض الشكل البيانات المتعلقة بالصادرات الأمريكية إلى الصين خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى 2024، ويعكس هذا الاتجاه عدة مراحل رئيسية في العلاقة التجارية بين البلدين. يمكن تحليل هذه البيانات وفقًا للأحداث الاقتصادية والسياسية التي أثرت على حركة التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

نلاحظ استقرار نسبي بين 2015 و2017: خلال هذه الفترة، كانت الصادرات الأمريكية إلى الصين تسير بوتيرة مستقرة، مع ارتفاع طفيف في عام 2017. ويعود هذا الاستقرار العلاقات التجارية القوية بين البلدين قبل اندلاع الحرب التجارية. من المحتمل أن يكون النمو في 2017 مدفوعًا بزيادة الطلب الصيني على السلع الأمريكية، لا سيما في قطاعات الزراعة والطاقة والتكنولوجيا. فيما لاحظنا تراجع ملحوظ في 2019 بسبب الحرب التجارية على خلفية التعريفات الجمركية المتبادلة في عام 2018 التي فرضت الولايات المتحدة وردت عليها الصين في سياسة الرد بالمثل، مما أدى إلى تراجع حجم التجارة بين البلدين. إذ بلغ التأثير ذروته في عام 2019، حيث انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بشكل حاد، وهو ما يتضح بوضوح في الشكل. كان لهذه الحرب التجارية تأثير كبير على صادرات السلع الزراعية الأمريكية، مثل فول الصويا، بالإضافة إلى القطاعات الصناعية والتكنولوجية.

بعد التراجع الحاد في 2019، شهدت الصادرات انتعاشًا ملحوظًا بدءًا من 2020، حيث بدأ البلدان في تخفيف بعض القيود التجارية. وصلت الصادرات إلى أعلى مستوياتها في 2021 و2022، متجاوزة 149 مليار دولار، مما يعكس تحسن العلاقات التجارية بعد توقيع "المرحلة الأولى" من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين في أوائل 2020.

تزايد الطلب الصيني على المنتجات الزراعية والطاقة الأمريكية كان عاملاً رئيسيًا في هذا التعافي.

تراجع طفيف بعد الذروة في 2023 و2024 على الرغم من تسجيل مستويات مرتفعة في الصادرات، إلا أن هناك انخفاضًا طفيفًا في 2023 و2024 مقارنة بذروة 2021–2022. يفسر هذا التراجع إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني وتأثيراته على الطلب على السلع الأمريكية. واستمرار التوترات الجيوسياسية بين البلدين، والتي تؤثر على تدفق التجارة. والتحولات في سلاسل التوريد العالمية، حيث تسعى الشركات الأمريكية إلى تقليل اعتمادها على السوق الصيني. لا تزال تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على السوق الصيني لبيع العديد من منتجاتها، خصوصًا في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والزراعة. في المقابل، تسعى الصين إلى تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتوسيع الشراكات التجارية مع دول أخرى.

يوضح الشكل كيف تتأثر التجارة بين الولايات المتحدة والصين بعوامل سياسية واقتصادية متعددة.

رغم التقلبات، فإن الصين لا تزال واحدة من أكبر وجهات الصادرات الأمريكية، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه مع استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، رغم التحديات السياسية والاقتصادية. يبقى تطور الصادرات مرهونًا بالسياسات التجارية والاقتصادية التي ستتبناها كل من الولايات المتحدة والصين، وكذلك بالتغيرات في الاقتصاد العالمي.

تتوزع صادرات المنتجات والسلع الأمريكية نحو الصين حسب الطلب المحلي الصيني وحسب الحاجيات النادرة في الأسواق المحلية الصينية ونبرز في هذا الجدول أدناه توزيع السلع الامريكية المصدرة للصين حسب الطلب الداخلي الصيني عليها:

الجدول رقم (04-08) يوضح أبرز 10منتجات أكثر تصدير من الولايات المتحدة إلى الصين لسنة 2024.

الرقم	صادرات الولايات المتحدة إلى الصين	قيمة مليار دولار
01	المعدات الكهربائية والإلكترونية	15.28
02	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	14.73
03	بذور الزيت والفواكه الزيتية والحبوب والبذور والفواكه	13.35
04	الآلات والمفاعلات النووية والغلايات	12.86
05	الطائرات والمركبات الفضائية	11.54
06	الأجهزة البصرية والضوئية والتقنية والطبية	11.22
07	المنتجات الصيدلانية	9.50
08	بلاستيك	7.45
09	المركبات بخلاف السكك الحديدية والترام	6.39
10	المواد الكيميائية العضوية	3.98

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category، تاريخ الاطلاع، 2024/11/29 على الساعة:09.57

يعكس الجدول التنوع الكبير في الصادرات الأمريكية إلى الصين، حيث تشمل مجموعة واسعة من المنتجات التي تمتد عبر القطاعات التكنولوجية، الصناعية، الزراعية، والطاقة. يعكس هذا التنوع عمق العلاقة التجارية بين البلدين على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على تدفق التجارة بينهما.

نلاحظ تصدر المعدات الكهربائية والإلكترونية قائمة الصادرات الأمريكية إلى الصين بقيمة 15.28 مليار دولار، مما يشير إلى استمرار الطلب الصيني الكبير على التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة. كما تشمل هذه الفئة شرائح المعالجات الإلكترونية، أشباه الموصلات، والمعدات المتعلقة بالاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة. كما يبرز مكانة الولايات المتحدة كمزوّد رئيسي للتقنيات المتطورة التي تحتاجها الصين في صناعاتها المختلفة. تليها منتجات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير في المرتبة الصينية بقيمة

14.73 مليار دولار، يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية، مما يدل على استمرار أهمية الطاقة في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين. يتضمن هذا البند النفط الخام، الغاز الطبيعي المسال، والفحم، وهي موارد تحتاجها الصين لدعم صناعاتها الضخمة ونموها الاقتصادي المستمر.

لتأتي بعدها بذور الزيت والفواكه الزيتية والحبوب والبذور والفواكه في المرتبة الثالثة بقيمة 13.35 مليار دولار تعكس هذه الفئة الأهمية الكبيرة للصادرات الزراعية الأمريكية في السوق الصيني، حيث تُعد الصين من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية الأمريكية، خاصة فول الصويا. تأثرت صادرات فول الصويا سابقًا بالحرب التجارية بين البلدين، ولكنها لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في التجارة الثنائية. تليها في المرتبة الرابعة منتجات الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بقيمة 12.86 مليار دولار، يمثل هذا القطاع أحد مجالات التعاون التكنولوجي بين البلدين، حيث تستورد الصين معدات صناعية وتقنيات متقدمة لدعم مشاريعها في مجالات التصنيع والطاقة.

في المرتبة الخامسة الطائرات والمركبات الفضائية بقيمة 11.54 مليار دولار، يعد قطاع الطيران من أكثر القطاعات تأثيرًا في التجارة بين البلدين، حيث تُعد الصين واحدة من أكبر الأسواق لشركات الطيران الأمريكية، يشير الرقم إلى استمرار الصين في استيراد الطائرات والمعدات الفضائية الأمريكية، على الرغم من محاولاتها لتعزيز صناعة الطيران المحلية عبر شركات مثل "كوماك." تليها منتجات في المرتبة السادسة الأجهزة البصرية والضوئية والتقنية والطبية بقيمة 11.22 مليار دولار، تبرز هذه الفئة الطلب الصيني على المعدات الطبية والتقنيات البصرية المتقدمة، بما في ذلك المناظير الجراحية، أجهزة الفحص الطبية، وأجهزة الليزر. كما يعتبر هذا القطاع مهمًا خصوصًا في ظل زيادة الاستثمارات الصينية في قطاع الرعاية الصحية والتكنولوجيا الطبية المتقدمة.

لتفتك المنتجات الصيدلانية المرتبة السابعة بقيمة 9.50 مليار دولار، يرجع هذا الرقم إلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في تصدير المستحضرات الصيدلانية والأدوية إلى الصين. مع ازدياد الطلب على الأدوية والعلاجات المتقدمة. تليها في المرتبة الثامنة منتجات البلاستيك بقيمة 7.45 مليار دولار، إذ يمثل قطاع البلاستيك ومنتجاته أحد القطاعات الصناعية الهامة، حيث يتم استخدام البلاستيك في العديد من الصناعات الصينية، بما في ذلك السيارات، الإلكترونيات، والتعبئة والتغليف. وتحتل المركبات بخلاف السكك الحديدية والترام المرتبة التاسعة بقيمة 6.39 مليار دولار إذ يشمل هذا التصنيف السيارات وقطع

الغيار الأمريكية، حيث لا تزال بعض الشركات الأمريكية تحتفظ بحصة في السوق الصيني، رغم المنافسة القوية من الشركات الصينية المحلية مثل "BYD" و."Geely" تراجع أهمية هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى يعكس تزايد الاعتماد الصيني على السيارات المنتجة محليًا.

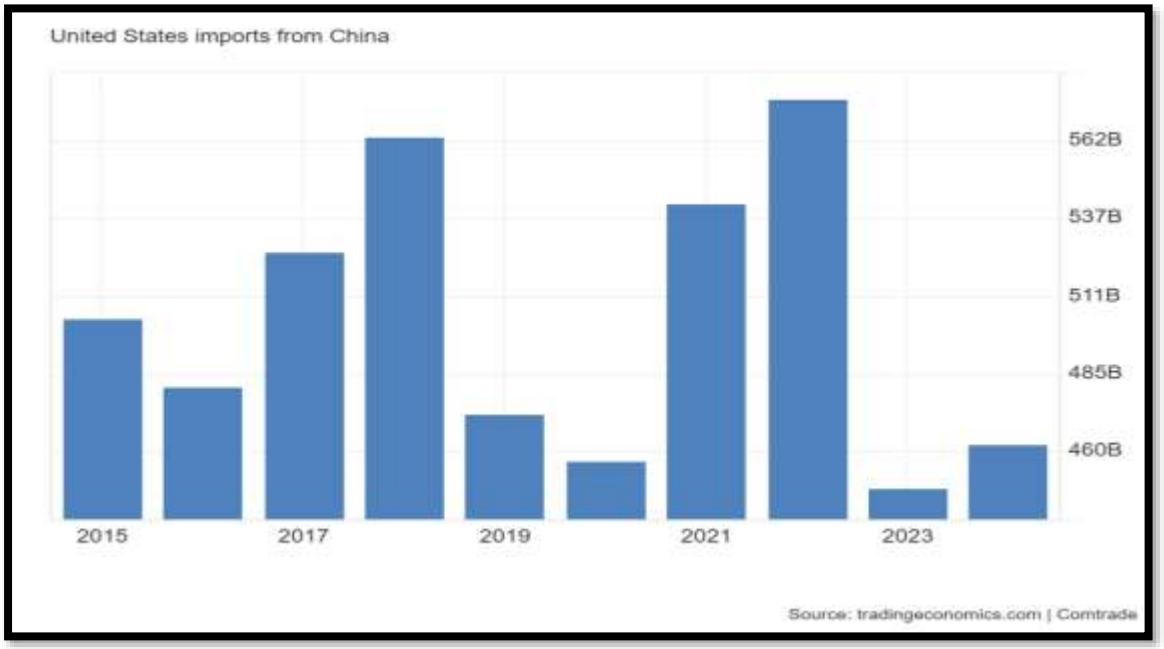
تحتل المواد الكيميائية العضوية المرتبة العاشرة بقيمة 3.98 مليار دولار، تندرج ضمن هذه الفئة المواد المستخدمة في الصناعات الكيميائية والأدوية، حيث تستورد الصين هذه المواد لدعم قطاعها الصناعي القوي. رغم التوترات التجارية والسياسية، لا تزال الصين تعتمد على الولايات المتحدة في العديد من القطاعات، خصوصًا التكنولوجيا والطيران والزراعة. يمكن أن تؤدي أي تغييرات في السياسات التجارية أو فرض تعريفات جديدة إلى التأثير على هذه الصادرات.

يُظهر الجدول أن الولايات المتحدة لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في تزويد الصين بالمنتجات المتقدمة والموارد الأساسية. على الرغم من التحديات التجارية والجيوسياسية، فإن العلاقة التجارية بين البلدين لا تزال قوية ومتنوعة، مما يجعل الصين واحدة من أهم الأسواق للصادرات الأمريكية في عام 2024.

الفرع الثاني: الواردات الأمريكية من الصين

تراجعت صادرات الولايات المتحدة في ديسمبر 2024 بمقدار 7.1 مليارات دولار مقارنة بالشهر السابق، لتصل إلى 266.5 مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع شحنات السلع بقيمة 7.5 مليارات دولار. وانخفضت صادرات السلع الاستهلاكية بمقدار 1.8 مليار دولار، متأثرة بتراجع مبيعات المستحضرات الصيدلانية، كما انخفضت صادرات الإمدادات والمواد الصناعية بالقيمة ذاتها، نتيجة لانخفاض صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية والمعادن الثمينة والأسمدة والمبيدات الحشرية. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت صادرات السلع الرأسمالية بمقدار 1.4 مليار دولار، خاصة في أجهزة الكمبيوتر، بينما انخفضت صادرات السيارات وقطع الغيار والمحركات بقيمة 0.9 مليار دولار، لا سيما في فئات الشاحنات والحافلات والمركبات ذات الأغراض الخاصة وملحقاتها. في المقابل شهدت صادرات الخدمات زيادة قدرها 0.4 مليار دولار، مدفوعة بنمو قطاعي السفر والخدمات المالية. وعلى مدار عام 2024، بلغت الصادرات الأمريكية 3,191.6 مليارات دولار، مسجلة زيادة قدرها 119.8 مليار دولار مقارنة بعام 2023.

الشكل رقم (04-11) تطور الواردات الأمريكية من الصين ما بين 2015-2024



Source : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :25

يظهر الشكل رقم (04-12) تطور الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة ما بين 2015 و2024. يمكن تحليل الرسم البياني كما يلي:

شهدت الواردات الأمريكية من الصين تقلبات واضحة خلال هذه الفترة، مع ارتفاعات وانخفاضات ملحوظة. زادت الواردات بشكل ملحوظ حتى عام 2018، حيث بلغت واحدة من أعلى مستوياتها. شهدت الواردات انخفاضًا ملحوظًا في 2019 و2020، وهو ما يمكن ربطه بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتعريفات الجمركية التي فرضت في تلك الفترة. انتعاش بعد 2020 :شهدت الواردات تعافيًا في 2021، حيث ارتفعت إلى مستويات مرتفعة مجددًا، ربما بسبب انتعاش التجارة بعد جائحة كوفيد-19. تراجع مرة أخرى في 2023 :انخفضت الواردات مرة أخرى في 2023، مما قد يكون مرتبطًا بالتوترات التجارية المستمرة، والتوجه نحو تقليل الاعتماد على الصين في سلاسل الإمداد. بشكل عام، يعكس هذا الرسم البياني تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على التجارة بين الولايات المتحدة والصين خلال العقد الأخير.

الجدول رقم (04-09) تطور الواردات الأمريكية من الصين ما بين 2015-2024

الرقم	واردات الولايات المتحدة من الصين	قيمة بالمليار دولار
01	المعدات الكهربائية والإلكترونية	127.06
02	الآلات والمفاعلات النووية والغلايات	85.13
03	الألعاب والألعاب والمتطلبات الرياضية	32.04
04	بلاستيك	21.53
05	الأثاث وعلامات الإضاءة والمباني الجاهزة	20.94
06	المركبات بخلاف السكك الحديدية والترام	17.99
07	منتجات من الحديد أو الصلب	13.17
08	الأجهزة البصرية والضوئية والتقنية والطبية	12.34
09	السلع غير المحددة حسب النوع	11.61
10	منتجات الملابس أو متماسكة أو كروشيه	10.63

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع: https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category، تاريخ الاطلاع، 2024/11/29 على الساعة:09.57.

يُظهر الجدول تطور الواردات الأمريكية من الصين وفقًا للفئات العشر الأعلى استيرادًا، حيث يتضح أن قطاع المعدات الكهربائية والإلكترونية يتصدر القائمة بفارق كبير، إذ بلغت قيمته 127.06 مليار دولار، مما يعكس الاعتماد الكبير للولايات المتحدة على الصين في هذا القطاع، الذي يشمل المنتجات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب. يليه قطاع الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بقيمة 85.13 مليار دولار، مما يشير إلى استمرار الطلب الأمريكي على المعدات الصناعية الثقيلة والمكونات المستخدمة في التصنيع والبنية التحتية.

أما الألعاب والمتطلبات الرياضية، فقد بلغت قيمتها 32.04 مليار دولار، مما يعكس استمرار الصين كمصدر رئيسي للمنتجات الاستهلاكية ذات التكلفة المنخفضة في هذا المجال. المنتجات الأخرى مثل البلاستيك 21.53 مليار دولار والأثاث 20.94 مليار دولار تظهر مدى انتشار المنتجات الصينية في

مختلف القطاعات، بما في ذلك التصنيع والسلع المنزلية. كما تبرز المركبات 17.99 مليار دولار كقطاع هام، رغم أن الصين ليست المصدر الرئيسي للمركبات إلى الولايات المتحدة مقارنة بدول أخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية.

يلاحظ أيضًا أن منتجات الحديد والصلب 13.17 مليار دولار والأجهزة البصرية والتقنية والطبية 12.34 مليار دولار تحافظ على حضورها ضمن قائمة الواردات الكبرى، ما يشير إلى أهمية الصين في تزويد الأسواق الأمريكية بالمواد الخام والمنتجات الطبية والتقنية. أما السلع غير المحددة حسب النوع 11.61 مليار دولار فتشير إلى التنوع الكبير في الواردات الصينية التي قد تشمل مواد متنوعة لا تندرج ضمن تصنيف محدد. وأخيرًا، تأتي منتجات الملابس 10.63 مليار دولار لتؤكد استمرار دور الصين كمركز رئيسي لصناعة النسيج والملابس، رغم المنافسة المتزايدة من دول أخرى مثل فيتنام وبنغلاديش. من خلال استمرار الهيمنة الصينية في تصدير المعدات الكهربائية والإلكترونية إلى الولايات المتحدة. وتنوع الواردات الأمريكية من الصين عبر مختلف القطاعات، من التكنولوجيا إلى السلع الاستهلاكية. وكذا اعتماد الولايات المتحدة على الصين في التصنيع والإنتاج الصناعي، مما يعكس عمق العلاقات التجارية بين البلدين.

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 2015-2024.

شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين خلال الفترة من 2015 إلى 2024 تقلبات ملحوظة، متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية متعددة. تميزت هذه الفترة بتوسع في العجز التجاري الأمريكي مع الصين، حيث تجاوز الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة 291 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024.

جدول رقم (04-10): يوضح تطور الميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة والصين 2015-2024.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2015	115 873,40	483 201,70	- 367 328,30
2016	115 594,80	462 420,00	- 346 825,20
2017	129 997,20	505 165,10	- 375 167,90
2018	120 281,20	538 514,20	- 418 233,00

2019	106 481,20	449 110,70	- 342 629,50
2020	124 581,50	432 548,00	- 307 966,50
2021	151 439,40	504 246,30	- 352 806,90
2022	154 125,40	536 259,30	- 382 133,90
2023	147 777,80	426 885,00	- 279 107,20
2024	143 945,70	438 947,40	- 295 001,70

Source : https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html, Accessed on : 29/11/2024, at 21 :49

يُظهر الجدول عجزًا تجاريًا مستمرًا لصالح الصين على مدار السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، فقد شهد العجز التجاري تقلبات ملحوظة نتيجةً لعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة، من ضمنها التوترات التجارية، السياسات الجمركية، وجائحة كورونا.

لاحظنا في الفترة ما بين 2015-2017، كان العجز التجاري يتراوح بين -346.8 و-375.2 مليار دولار، مع زيادة ملحوظة في 2017 بسبب ارتفاع الواردات الأمريكية من الصين. ومع حلول سنة 2018، بلغ العجز التجاري ذروته عند -418.2 مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، نتيجةً لازدياد الواردات الصينية قبل فرض الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة. كما شهدت الفترة ما بين2019 إلى 2020، انخفض العجز بشكل ملحوظ إلى -307.9 مليار دولار، بسبب تراجع الواردات الأمريكية نتيجة التوترات التجارية وجائحة كورونا التي أثرت على تدفقات التجارة العالمية. ليعود العجز التجاري في الارتفاع مجددًا في 2021 و2022، حيث وصل إلى -382.1 مليار دولار نتيجة تعافي التجارة وزيادة الطلب على المنتجات الصينية بعد الجائحة. في 2023 و2024، انخفض العجز إلى -279.1 و-295.0 مليار دولار على التوالي، وهو أدنى مستوى منذ 2015، بسبب انخفاض الواردات الأمريكية وتوجهها إلى مصادر بديلة مثل فيتنام والهند والمكسيك. بالرغم التحسن النسبي في الميزان التجاري في 2023-2024، إلا أن العجز لا يزال مرتفعًا، مما يعكس استمرار الاعتماد الأمريكي على المنتجات الصينية، رغم محاولات تقليل الفجوة التجارية.

المطلب الثاني: تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

شهدت الحرب التجارية منحنى تصاعدي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد تنامي القوة الصينية وتوسع نفوذها بعد مبادة الحزام والطريق سنة 2013 أين ربطت العالم بممرات تجارية وسعت من تغلغلها وتسع تجارتها ما اعتبرته الولايات المتحدة خطرا يهدد هيمنتها على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي تجسد هذا في شن حرب تجارية واسعة تمثلت في فرض تعريفات جمركية على السلع والمنتجات الصينية وكذا رد الصين بالمثل نتطرق لهذا التصعيد كما يلي:

الفرع الأول: تصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين

تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين منذ منتصف عام 2018، خاصة فيما يتعلق بعدم التوازن التجاري، الذي كان محور الخلاف خلال معظم فترة حكم الرئيس دونالد ترامب وفي عام 2023، اشتدت الحرب الكلامية بين البلدين، لا سيما بعد حادثة بالون التجسس الصيني، والتي أدت إلى إلغاء وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، زيارة مهمة إلى بكين كانت مقررة في فبراير من العام ذاته. يرجع العديد من المحللين تدهور العلاقات الثنائية إلى النمو الاقتصادي السريع للصين واختلاف نظامها السياسي عن النموذج الأمريكي، مما عزز احتمالات التصعيد بين القوتين. ويعكس تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني هذه التغيرات، حيث تمكنت الصين من تقليص الفجوة مع الاقتصاد الأمريكي من حيث تعادل القوة الشرائية بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، واستمرت في تحقيق معدلات نمو أسرع.

في المقابل، شهدت القاعدة الصناعية الأمريكية تراجعًا، في وقت برز فيه عدد متزايد من الشركات الصينية كمنافسين رئيسيين على الساحة العالمية في مختلف الصناعات. كما استمر العجز التجاري الأمريكي المزمن في التفاقم، ما عزز من التوترات الاقتصادية بين البلدين. أما على الصعيد الجيوسياسي، فقد اندلعت نزاعات إقليمية متكررة بشأن السيادة الصينية مع العديد من الدول المجاورة، بينما سعت الولايات المتحدة إلى تأكيد وجودها عبر تعزيز تحالفاتها الإقليمية. تجلى ذلك من خلال المناورات العسكرية المشتركة مع

الحلفاء وعمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، التي مثلت استعراضًا واضحًا للقوة في مواجهة الطموحات الصينية.[1]

قضية الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصين ليست ظاهرة حديثة، بل تعود جذورها إلى أكثر من عقد من الزمن. برزت هذه المشكلة بشكل واضح قبل عام 2014، عندما شهدت الصين طفرة في إنتاج المواد المرتبطة بقطاع البناء، مدفوعة بحزمة التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة لدعم البنية التحتية والعقارات. أدى هذا الدعم إلى توسع كبير في الصناعات المغذية لهذا القطاع، مما أسهم في بناء قدرات إنتاجية ضخمة. لكن مع تباطؤ قطاع الإنشاءات في الصين منذ عام 2014، واجهت البلاد فائضًا كبيرًا في الإنتاج، لا سيما في الصناعات الثقيلة مثل الصلب والألمنيوم .دفع هذا الفائض الشركات الصينية إلى تصدير كميات متزايدة من هذه المنتجات إلى الأسواق الغربية، في محاولة لتصريف الفائض المحلي. وقد أدى ذلك إلى توترات تجارية، حيث أجرى الاتحاد الأوروبي تحقيقات في عام 2016 بشأن إغراق السوق الأوروبية بالصلب الصيني.

عادت قضية الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى الواجهة مرة أخرى، مع تركيز الصين حديثًا على تنمية القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، مثل الألواح الشمسية، والمركبات الكهربائية، وبطاريات الليثيوم، حيث تلبي الصين ما يقرب من80 %من الطلب العالمي على هذه المنتجات. كما تتجه السياسة الصناعية الصينية نحو تعزيز قطاعات التكنولوجيا المتقدمة مثل الطاقة المتجددة، والنقل الكهربائي، وتصنيع أشباه الموصلات، في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرات التصديرية، مما يخلق احتكاكًا متزايدًا مع الدول الغربية التي تسعى للهيمنة على سلاسل الإمداد العالمية في هذه القطاعات.

لدعم هذا التوجه، قدمت الحكومة الصينية حزمة واسعة من الحوافز والتسهيلات الائتمانية خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، ارتفعت القروض الممنوحة من أكبر أربعة بنوك صينية مملوكة للدولة بنسبة 25%في عام 2023، لتصل إلى 1.2تريليون دولار، وتركزت هذه القروض بشكل أساسي على التكنولوجيا والطاقة النظيفة .ونتيجة لذلك، شهدت صادرات الصين من الألواح الشمسية، والمركبات الكهربائية، وبطاريات الليثيوم –المعروفة بـ "المنتجات الثلاثة الجديدة – "ارتفاعًا بنسبة 29.9% على أساس

[1] سحر عبد الحليم البرجيني، **الصين والولايات المتحدة: هل آن أوان الانفصال بينهما؟**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الموقع: #https://acpss.ahram.org.eg/News/21156.aspx، تاريخ الاطلاع: 2024/12/29، على الساعة: 06:05.

سنوي، لتصل إلى 1.06تريليون يوان في 2023. بعيدًا عن الأرقام المطلقة، تشير البيانات النسبية إلى أن الصين فرضت سيطرتها على سلاسل الإمداد العالمية لمعظم هذه المنتجات، حيث تستحوذ على حوالي 80%من القدرة الإنتاجية العالمية في قطاع الطاقة الشمسية، مما يعزز نفوذها الاقتصادي على المستوى الدولي.[1]

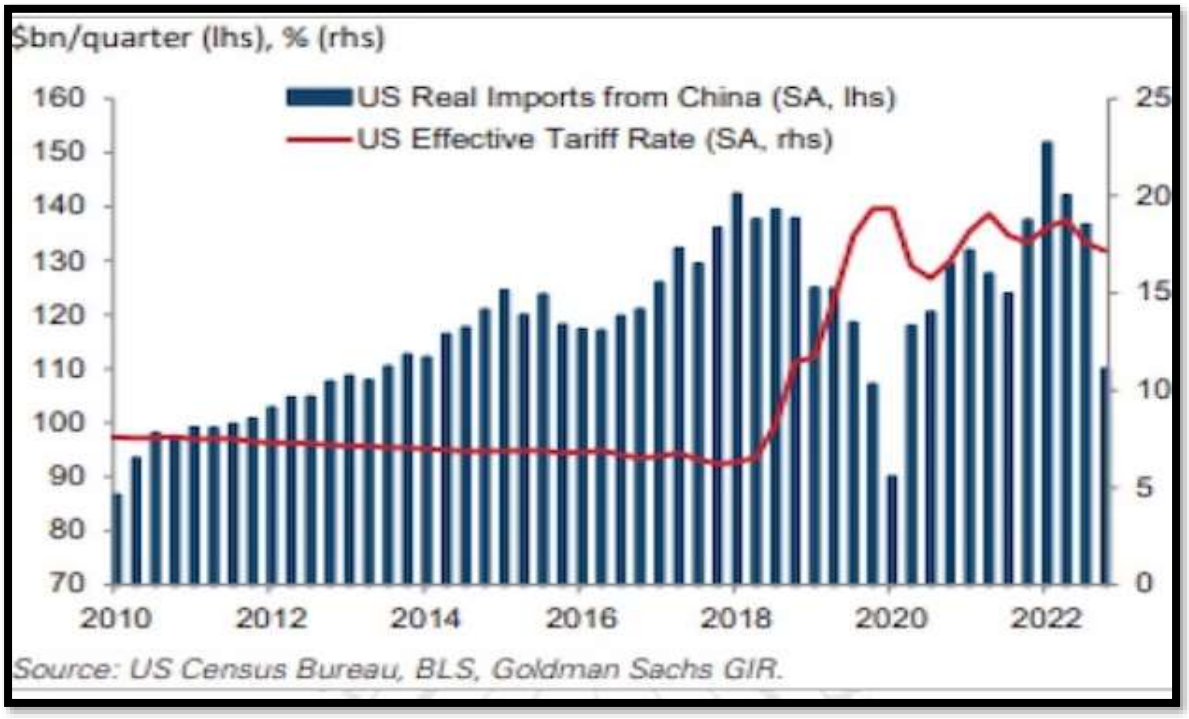
تُعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتشكل سوقًا حيوية للولايات المتحدة، إلا أن ممارساتها التجارية والاستثمارية والتكنولوجية تمثل تحديًا مباشرًا للريادة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية. لا تزال الصين تعتمد على نقل بعض القدرات الأمريكية الاستراتيجية إليها، مما زاد من حدة التنافس بين القوتين. حيث بدأت الحرب التجارية بين البلدين فعليًا في 15يونيو 2018، عندما فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 25 %على واردات صينية بقيمة 50مليار دولار .وردت الصين في اليوم التالي بفرض تعريفات مماثلة على واردات أمريكية بالقيمة نفسها، ما أدى إلى تصاعد سريع في النزاع التجاري، لتصل الرسوم الجمركية الأمريكية إلى 550مليار دولار من السلع الصينية، بينما فرضت الصين تعريفات على 185مليار دولار من الواردات الأمريكية. لكن الصراع لم يتوقف عند التجارة التقليدية، بل تحول إلى حرب تكنولوجية شاملة .استهدفت الولايات المتحدة عددًا من أكبر شركات التكنولوجيا الصينية، وعلى رأسها هواوي، عملاق الاتصالات والهواتف الذكية، وSMIC، الشركة الرائدة في تصنيع الرقائق الإلكترونية، وDJI، أكبر مُصنِّع للطائرات المُسيرة. كما استمر توسيع القائمة السوداء الأمريكية للشركات الصينية، حيث تم في 15 يناير 2021 إدراج 9شركات إضافية، من بينها شاومي(Xiaomi) ، ثاني أكبر مُصنِّع للهواتف الذكية في الصين، وCOMAC، الشركة الحكومية المنافسة في صناعة الطائرات التجارية.

ورغم تصاعد التوترات، توصّلت الدولتان إلى اتفاق تجاري في 15 يناير 2020، عُرف باسم "المرحلة الأولى" من التسوية التجارية .نص الاتفاق على أن ترفع الصين وارداتها من السلع والخدمات الأمريكية بشكل تدريجي بين 2020و2022، بزيادة 76.7مليار دولار في العام الأول، لتصل إلى 200مليار دولار في العام الثالث .وكان هذا الاتفاق يستند إلى بيانات عام 2017، حيث بلغت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين 129مليار دولار، وهو أعلى مستوى في تاريخ التبادل التجاري بين البلدين. ومع

بدون كاتب، **لماذا تثير الصناعات النظيفة التوتر بين الصين والولايات المتحدة؟**، تاريخ النشر: 2024/08/14، متاح على: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9554/، متاح على الموقع: 2024/02/29، على الساعة: 22:18.

ذلك، استمرت التوترات، مما يعكس الطبيعة المعقدة والمتشابكة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين القوتين العظميين.[1]

الشكل رقم (04-12): يوضح الرسوم المفروضة على الصين خلال إدارة ترامب والمتوقع استمرارها.



Source : Alec Phillips and Tim Krupa **discuss the evolution of US policy towards China and what That could imply for policy ahead**, the original report US-CHINA : MORE DECOUPLING AHEAD ? Published 01/05/2023, p10, https://www.goldmansachs.com/pdfs/insights/pages/us-china-more-decoupling-ahead-f/report.pdf, Accessed on : 29/11/2024, at 23 :41.

يعرض الشكل تطور الواردات الحقيقية للولايات المتحدة من الصين (الممثلة بالأعمدة الزرقاء) بالمقارنة مع معدل التعرفة الجمركية الفعالة (الممثلة بالخط الأحمر) خلال الفترة من 2010 إلى 2022. يوضح الشكل أن الواردات الأمريكية من الصين شهدت نمواً مستقراً من 2010 حتى 2018، مما يعكس العلاقات التجارية القوية بين البلدين قبل تصاعد التوترات التجارية. يمكن ملاحظة الارتفاع الحاد في معدل التعرفة الجمركية (الخط الأحمر) بدءًا من 2018، وهو العام الذي بدأت فيه إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تنفيذ سياسات تجارية حمائية، وفرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية كجزء من الحرب التجارية بين البلدين.

[1] محمد شادي، **الحروب التجارية عام2020**، تاريخ النشر: 2021/01/23، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع: https://ecss.com.eg/13196/، تاريخ الاطلاع: 2024/11/28، على الساعة: 21:11.

هذا الارتفاع في التعرفة الجمركية يتزامن مع انخفاض ملحوظ في الواردات الأمريكية من الصين، مما يشير إلى تأثير التعريفات على تقليل تدفق السلع الصينية إلى السوق الأمريكية. بعد فرض التعريفات، يظهر انخفاض واضح في الواردات، ولكنه لم يكن مستمراً، حيث شهدت بعض الفترات انتعاشاً مؤقتاً، ربما بسبب إعادة التفاوض على بعض الاتفاقيات التجارية أو الحاجة إلى استيراد بعض السلع الضرورية. كما يظهر الشكل أن جائحة كوفيد-19 في 2020 ساهمت أيضًا في انخفاض حاد في الواردات، بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي واضطرابات سلاسل الإمداد. بالرغم من مغادرة ترامب للبيت الأبيض في 2021، فإن البيانات تشير إلى أن التعرفة الجمركية بقيت مرتفعة خلال 2021-2022. هذا يشير إلى أن إدارة جو بايدن لم تقم بإزالة الرسوم الجمركية بشكل كامل، مما يدل على استمرار النهج الحمائي في العلاقات التجارية بين البلدين.

الفرع الثاني: أبرز التعريفات الحمائية المستخدمة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، استخدمت الدولتان العديد من الأدوات الحمائية لحماية اقتصاداتها وتعزيز مصالحها التجارية. فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية مرتفعة ردت الصين بفرض تعريفات ومن أبرز هذه الأدوات:

الجدول رقم (04-11) الأدوات الحمائية المستخدمة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

الرقم	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
01	رفع الرسوم الجمركية	محاربة الإغراق
02	فرض رسوم جمركية جديدة وإعفاء منافسي الصين	رفع الرسوم الجمركية
03	وضع المنتجات الصينية في القائمة السوداء بحجة السرقة الفكرية	فرض عقوبات على المنتجات الأمريكية
04	تهديد بفرض رسوم جمركية	زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الاستراتيجية لأمريكا

05	إلغاء وإعفاء من الرسوم الجمركية لمنافسي الصين	خفض سعر الفائدة وسعر صرف اليوان الصيني
06	فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات الصينية بتحديد وتهديد بإضافة رسوم جمركية أخرى	فرض رسوم جمركية على المنتجات الأمريكية.
07	فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25 % على 16 مليار من الواردات.	فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25 % على 16 مليار من الواردات.
08	تعليق العلاقات مع الشركات الصينية بالأخص شركةHuawei	إنشاء قائمة سوداء للشركات الأجنبية.
09	نسب covid 19 للصين	تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية لدي منظمة التجارة العالمية.
10	حظر على صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة حرب الرقائق والمعدات والبرامج سنة 2022	فرض قيود شملت الشركات الاستشارية الأمريكية وضوابط على تصدير المعادن الحيوية المستخدمة في تصنيع رقائق الكمبيوتر سنة 2023 الدعوة لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب

المصدر: حليمة عطية، وآخرون، دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العد01، 2024، ص ص: 329، 342.

المطلب الثالث: أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مجالاتها وأبرز توتراتها

شهدت العلاقات التجارية الدولية توترات وتصاعدت الاتهامات بين الدول المتقدمة والدول النامية في ممارسة أساليب الحماية في تجارتهم ومع بروز قوى ناشئة مثل التي حققت نسب نمو إقتصادي قوي ومستمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة خطرا يهدد مكانتها العالمية المهيمنة على الاقتصاد العالمي فشنت حرب تجارية على الغريم الأول الصين وبعض الدول الأخرى ومن بين هذه الأسباب والتوترات نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

بدأت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة في عام 2018 بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية، إذ تم فرض رسوم جمركية بقيمة 250 مليار دولار على البضائع الصينية، وقد ردت الصين بفرض رسوم مماثلة بقيمة 110 مليارات دولار على الواردات الأمريكية للصين. وقد جاء قرار ترامب بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974. ورغم أن العلاقة التجارية بين البلدين تُعد من الأهم على مستوى العالم، حيث يُقدّر حجمها بـ 800 مليار دولار، مما يُشير إلى المصالح الكبيرة المشتركة، إلا أن الطرفين يرسخان ردود الفعل الانتقامية.

تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بممارسات تجارية غير عادلة وبسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية. في المقابل، تدافع الصين عن مكانتها رافضةً مزاعم الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة تعاظم قوة الصين خطرا يهدد مكانتها، وتحاول كبحه. وفي مراجعة تاريخية، مرت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بمحطات مهمة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقييد خطوات الصين للأسباب التالية:[1]

1. **تقليص العجز في الميزان التجاري الأمريكي:** تتبنى الحكومة الأمريكية سياسة اقتصادية تهدف إلى تقليص العجز التجاري مع الصين، وهي سياسة تتسم بفرض الرسوم الجمركية على السلع الصينية، لكن هذه الاستراتيجية لا تعكس بالضرورة تفكيرًا استراتيجيًا مدروسًا بما يخص الاستقرار الاقتصادي العالمي، حيث يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى تدهور العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، ما قد يشكل تهديدًا أكبر على الاقتصاد العالمي وتبذل الحكومة الصينية جهودًا مستمرة لزيادة صادراتها وتحفيز النمو الاقتصادي، لكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب تباطؤ الاستهلاك المحلي وارتفاع مستويات الديون. وتسعى الصين في إيجاد الحلول الناجعة في التعامل مع الأسواق المالية العالمية في ظل التوترات الاقتصادية المستمرة، وأكدت أن أسواق المال العالمية تواصل التأثر بشكل

[1] زينب حمود، **الحرب التجارية بين الصين وأمريكا.. هل يُشعلها ترامب أم يكتفي بالتحريض؟**، تاريخ النشر: 2025/01/26، متاح على الموقع: https://www.almanar.com.lb/13062964، تاريخ الاطلاع: 2025/01/28، على الساعة: 09:02.

متسارع من تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبالنظر إلى حجم العلاقة الاقتصادية بين البلدين.[1]

2. **قضايا الملكية الفكرية:** تتهم الولايات المتحدة الصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلّق بالمنافسة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والجيل الخامس والحوسبة السحابية والتكنولوجيا الحيوية هذه الحرب ليست مجرد نزاع تجاري أشعل فتيله القادم الجديد إلى البيت الأبيض بل صراع هو استراتيجي بين القوتين الاقتصاديتين الرئيسيتين في العالم منذ عقود.
3. **التكنولوجيا والتجسس:** تخشى الولايات المتحدة من تنامي قوة الصين التكنولوجية، وتتهمها بالتجسس وسرقة التكنولوجيا الأمريكية، وتعتبر أن هذا الأمر يهدد أمنها القومي واقتصادها. [2]تواصلت الضربات والقيود الأمريكية على قطاع التكنولوجيا الصينية الذي تتهمه الولايات المتحدة الأمريكية بتسريب أسرار التكنولوجيا الأمريكية، في إطار الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير أسلحة والتواؤم مع أهداف جيش التحرير الشعبي الصيني، منها بناء جيش ذكي عبر دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية وتطوير التقنيات الناشئة والمدمرة وتعزيز قدرات المنظومات التسليحية على مختلف الأفرع، خاصة تلك التي تواجه فيها بعض التحديات للتغلب على الجيش الأمريكي وعلى رأسها صناعة الطيران السفن الحربية، حسب تقرير قوة الصين العسكرية 2023 الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية. ومع احتدام التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي تتزايد القيود على شركات التكنولوجيا الصينية، من خلال التحديثات الدائمة لقائمة الكيانات، التي تضم نحو 5 شركات لصناعة الرقائق، آخرها ما كشفته رويترز، 19 يونيو 2024، أن الولايات

---

[1] زينب مكي، **الحرب التجارية بين أمريكا والصين تهدد استقرار الأسواق العالمية**، تاريخ النشر: 2025/01/14، متاح على الموقع: https://jusoorpost.com/ar/posts/52525/oashntn-bost-alhrb-altgary-byn-amryka-oalsyn-thdd-astkrar-alasoak-alaaalmy، تاريخ الاطلاع: 2025/01/18، على الساعة: 15.06.

[2] أميرة العلبوشي، **أمريكا Vs الصين.. واشتعلت حرب الرسوم الجمركية**، تاريخ النشر: 2025/02/08، متاح على الموقع: https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/1378108/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-vs-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع: 2025/02/08، على الساعة: 16.06.

المتحدة تتطلع للتعاون مع حلفائها في إضافة نحو 11 كيانًا صينيًا آخر في مجال الرقائق لحظر التصدير.[1]

4. **تخفيض قيمة العملة الصينية صاحب العملة الأقوى يحكم العالم:** ثبتت الصين سعر صرف اليوان أمام الدولار الأمريكي وهذا يعني أن الصين عملت على تثبيت قوة العملة الصينية وسيطرتها مقابل الدولار، مما شكَّل تخُوفاً لحكام البيت الأبيض، إذ إن الصين بذلك تدعم منتجاتها المختلفة في الأسواق العالمية، فذلك يؤدي إلى زيادة صادرات الصين باعتبار أن أسعار منتجاتها أرخص من مثيلاتها الأمريكية، كما أنه يؤثر بشدة في الصادرات الأمريكية، ويقلل العائد من صادرات الولايات المتحدة، وهو يزيد من قيمة العجز التجاري بين البلدين. وقد بلغت قيمة الواردات من الصين إلى أمريكا خلال العام الماضي 463 مليار دولار، مقابل صادرات 116 مليار دولار، بعجز تجارى وصلت قيمته إلى 347 مليار دولار. وقد تعزز القلق الأمريكي عندما أزاحتها الصين عن عرش التجارة العالمية في 2013 وصارت الصين أكبر دولة تجارية في العالم.
5. **طريق الحرير أو مبادرة الطريق والحزام:** أطلقت الصين في عام 2013 "مبادرة الحزام والطريق" المعروفة اختصاراً بـ"BRI" ، بهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الواقعة على طول طريق الحرير التاريخي، الذي تسعى الصين إلى تفعيله بحلول 2049. ويعد هذا المشروع تهديداً مباشراً لأمريكا لأن الصين تسعى إلى ربط العالم كله بها لتصبح هي مركز العالم وحاكمته الأولى بغير منازع. وأصبح بناء البنية التحتية الاقتصادية، مثل طرق ووسائل النقل، ضرورياً لتعزيز الترابط الاقتصادي وتسهيل التجارة. ونتيجة لذلك، بين عامي 2013–2018، ذهبت النسبة الأكبر من الاستثمارات الخارجية الصينية إلى البنية التحتية المادية لتلك الدول مثل الموانئ وخطوط السكك الحديدية، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الصيني في هذا المجال نحو 90 مليار دولار، في حين استثمرت بلدان مبادرة الحزام والطريق المَعنية أكثر من 40 مليار دولار في الصين، وبذلك وضعت الصين يدها على الكثير من الدول، وصارت الكثير من الدول أسيرة المال الصيني.[2]

---

[1] ضياء نوح، **كيف يحدد البعد التكنولوجي مصير التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني؟**، تاريخ النشر: 2024/07/03، متاح على الموقع: https://alqaheranews.net/news/86220/، تاريخ النشر: 2024/12/30،على الساعة: 20:16.

[2] عماد الدين فارس، **لماذا ستندلع الحرب بين أمريكا والصين؟**، تاريخ النشر: 2024/04/05، متاح على الموقع: https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

6. **تنافس البترويوان مع البترودولار:** يُعد البترويوان (اليوان النفطي): مفهومًا اقتصاديًا صينيًا جديدًا يهدف إلى إضعاف هيمنة الدولار في تجارة النفط. وتأخر اعتماده في السعودية يعود إلى ارتباط النفط بالدولار منذ عام 1929، حيث كان يتم تسعير النفط حصريًا بالدولار الأمريكي مقابل الحماية العسكرية الأمريكية وإنشاء نظام اقتصادي عالمي مستقر. وفي عام 1959، بدأت الدول المنتجة للنفط، اتخاذ خطوات نحو التحكم في سياساتها النفطية. ومع ذلك، لا يزال النفط يُباع بالدولار الأمريكي بسبب الطلب العالمي المتزايد على هذه العملة، مما يمنحها قوة كبيرة في سوق النفط العالمي ويدفع الدول المنتجة إلى التعامل بها رغم محاولات الحد من هيمنتها. التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا، حيث تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي عبر مشاريع كبرى كما سبق وذكرنا مثل مشروع "الحزام والطريق"، وإطلاق بورصة نفط مقومة باليوان لتقليل الاعتماد على الدولار. كما تشير البيانات إلى تصاعد دور الصين كمستهلك ومصدر رئيسي للنفط والسلع، مما يعزز مكانتها في الأسواق العالمية. تهدف هذه التحركات إلى تقليل الهيمنة الأمريكية على النظام المالي والتجاري العالمي، مما قد يؤدي إلى تحولات كبيرة في موازين القوى الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: أبرز توترات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تولدت في السنوات الأخيرة عدة توترات جديدة في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وخاصة بعد حلول سنة 2018 وتبني السياسة الأمريكية لشعار "أمريكا أولا" ما نتج عنه تأزم في العلاقات نذكر منها:

1. **حرب التعريفات الجمركية الأمريكية:** تمثل السياسة التي أطلقها الرئيس السابق دونالد ترامب تحولًا جذريًا في النهج الاقتصادي الأمريكي تجاه الصين، إلا أنها لم تحقق تغييرًا جوهريًا في اختلال التوازن التجاري بين البلدين، نظرًا للفوارق الكبيرة في معدلات الادخار والاستثمار. واستمرار إدارة بايدن في فرض الرسوم الجمركية جاء مخيبًا لآمال صانعي السياسات في الصين، الذين كانوا يأملون في نهج أكثر مرونة.

%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D8%9F/، متاح على الموقع: 2024/12/28، عللا الساعة: 19:17.

[1] سارة داي، **أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 247-248.

2. **احتجاجات هونج كونج:** على الرغم من اعتراف حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بسيادة الصين على هونغ كونغ بعد تسليمها في عام 1997، فإنهما دعمتا المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية في عام 2019، مما أثار غضب بكين. وردًا على ذلك، فرضت الصين قانونًا جديدًا للأمن القومي في هونغ كونغ، وهو إجراء قوبل بانتقادات حادة من الولايات المتحدة وحلفائها.
3. **جائحة كوفيد19:** تُعد أكبر أزمة صحية عالمية في القرن، حيث خلفت تداعيات اقتصادية وإنسانية هائلة. ومع ذلك، وبعد أكثر من ثلاث سنوات، لا يزال هناك خلاف حول منشأ الفيروس، إذ لم يكتمل تحقيق منظمة الصحة العالمية بعد. وفي ظل هذا الغموض، تبادلت الولايات المتحدة والصين الاتهامات بشأن سوء إدارة الأزمة، مما زاد من حدة التوتر وسوء الفهم بين البلدين.
4. **الحرب الروسية الأوكرانية:** اندلعت بعد فترة وجيزة من إعلان الصين وروسيا شراكة "بلا حدود". ورغم أن بكين تجنبت استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، حيث أثرت الحرب سلبًا على جهودها للحفاظ على علاقات متينة مع أوروبا، إلا أنها ما زالت تؤكد على الشراكة الاستراتيجية مع موسكو. وقد شهد التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعًا ملحوظًا منذ بدء الصراع. وفي المقابل، أدى الغزو الروسي غير المتوقع لأوكرانيا إلى دفع الولايات المتحدة لتعزيز وجودها في تايوان من خلال اتفاقيات تسليح وزيارات متكررة.[1]

الفرع الثالث: مجالات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تظهر الصراعات بين القوى الكبرى في مجالات عدة خاصة التكنولوجيا على وجه الخصوص نوجزها على النحو الآتي:

1. الذكاء الاصطناعي: تسعى تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى محاكاة القدرات العقلية البشرية في تحليل البيانات واتخاذ القرارات، مما يتيح لها تنفيذ المهام المعقدة بكفاءة. وتدعم الولايات المتحدة الشركات العاملة في هذا المجال، ما أدى إلى إطلاق "شات جي بي تي" عام 2022، وهو أداة توفر إجابات دقيقة وعالية الجودة في مختلف الموضوعات. في المقابل، فرضت الصين حظراً على التطبيق وأطلقت بديلاً محلياً يحمل اسم "إيراني بوت" عام 2023. أما على المستوى الأوروبي، فقد كانت الجهود الاستثمارية في الذكاء

[1] سحر عبد الحليم البرجيني، **الصين والولايات المتحدة: هل آن أوان الانفصال بينهما؟**، مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية والسياسية، متاح على الموقع: #https://acpss.ahram.org.eg/News/21156.aspx، تاريخ الاطلاع: 2024/12/01 على الساعة 23.06.

الاصطناعي أقل تأثيراً، حيث طرحت وزيرة البحث العلمي الألمانية خطة لاستثمار نحو 1.6 مليار يورو في هذا القطاع بحلول 2025.

2. الرقائق الإلكترونية: تُستخدم أشباه الموصلات أو الرقائق الإلكترونية في تصنيع الأجهزة الإلكترونية المختلفة، سواء كانت ذات تقنيات منخفضة أو عالية، بدءاً من الأجهزة المنزلية وصولاً إلى المعدات العسكرية المتقدمة. وعلى الرغم من أن هذا الابتكار أميركي الأصل منذ خمسينيات القرن العشرين، فإن سوق الرقائق يسيطر عليه حالياً شركتان رئيسيتان هما "سامسونغ" في كوريا الجنوبية و"تي إس إم سي" في تايوان، مما يجعل من الصعب على الولايات المتحدة والصين وأوروبا منافستهما في المستقبل القريب.

3. التحول الرقمي: يهدف التحول الرقمي إلى دمج التقنيات الحديثة في العمليات التجارية والاجتماعية، وهو مجال تهيمن عليه الولايات المتحدة والصين. فالأولى أنشأت كبرى شركات التكنولوجيا مثل غوغل، أبل، فيسبوك، وأمازون، بينما تمتلك الصين بدائل منافسة مثل بايدو، علي بابا، وتنسنت. في المقابل، لم تحقق أوروبا نجاحاً مماثلاً، إذ تقتصر الشركات الرائدة فيها على أسماء مثل زالاندو وأوتو.

4. الحوسبة الكمومية ونظرية الكم: تجمع الحوسبة الكمومية بين علوم الكمبيوتر والفيزياء والرياضيات، معتمدةً على مبادئ ميكانيكا الكم لإنجاز عمليات تحليلية متقدمة تفوق قدرات الحواسيب التقليدية. وتفتح هذه التقنية آفاقاً جديدة في مجالات مختلفة، كالرعاية الصحية عبر تطوير علاجات لأمراض مثل الزهايمر والصرع والباركنسون بتكلفة أقل، كما تسهم في تطوير أنظمة دفاعية مثل الرادارات الكمومية لتحديد مواقع الخصوم بدقة. وتتصدر الصين الاستثمارات العالمية في هذا المجال، حيث بلغت استثماراتها 15.3 مليار دولار عام 2022، تليها أوروبا بـ 7.2 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة بـ 3.7 مليار دولار، وفقاً لشركة "ماكنزي" للاستشارات.

5. توليد الطاقة: تسعى الدول إلى استغلال التكنولوجيا لتطوير أساليب آمنة وفعالة في توليد الطاقة، ومنها تقنية الاندماج النووي، التي تهدف إلى إنتاج "شمس اصطناعية" من خلال دمج نظائر الهيدروجين مثل الديوتيريوم والتريتيوم لتكوين الهيليوم، وهي عملية تنتج طاقة تفوق أربعة أضعاف ما يولده الانشطار النووي، دون مخلفات مشعة طويلة الأمد. ورغم التحديات، مثل الحاجة إلى درجات حرارة تصل إلى 100 مليون درجة مئوية، فإن الدول الكبرى تستثمر في تطويرها. فقد أطلقت الصين مفاعل "توكاماك" عام 2022 بدرجات حرارة بلغت 120 مليون درجة مئوية، فيما تدعم الولايات المتحدة الأبحاث والشراكات، مثل تعاونها

مع اليابان. أما أوروبا، فتسهم في المشروع الياباني–الأوروبي المشترك "جيه تي – 60 إس إيه" منذ عام 2022.

6. التكنولوجيا الحيوية والطب: تشمل التكنولوجيا الحيوية تطبيقات متنوعة، كالرعاية الصحية الرقمية، والأغذية المعدلة وراثياً، وتقنيات التحرير الجيني مثل "كريسبر"، التي تتيح تعديل الحمض النووي بإضافة أو إزالة أو تعطيل جينات محددة. وتثير هذه التقنية جدلاً أخلاقياً، لا سيما عند استخدامها على البشر. وتتمتع الصين والولايات المتحدة بحرية أكبر في تطبيقها، حيث تستغلها الصين في الزراعة لتعزيز الأمن الغذائي، بينما وافقت الولايات المتحدة مؤخراً على أول علاج لفقر الدم المنجلي يعتمد على هذه التقنية. في المقابل، تفرض أوروبا قيوداً قانونية صارمة، وفقاً لقرار محكمة العدل الأوروبية عام 2018.

7. السفر إلى الفضاء: تحظى الولايات المتحدة والصين وروسيا بتاريخ طويل في استكشاف الفضاء، إلا أن المنافسة الحالية تقتصر على واشنطن وبكين، نظراً للصعوبات المالية التي تواجهها موسكو. وتدفع الأهداف التكنولوجية والاقتصادية الدولتين إلى تعزيز برامج الفضاء، خصوصاً مع تنامي الاهتمام بتعدين الموارد الفضائية. أما أوروبا، فلم تتبنَّ حتى الآن سياسة طموحة وفعالة لاستكشاف الفضاء.

8. براءات الاختراع والعنصر البشري: تصدر الولايات المتحدة المشهد بفضل جامعاتها ومراكزها البحثية ورأس المال الكبير المتاح لديها. ومع ذلك، قدمت الصين ما يقرب من 3 ملايين براءة اختراع عام 2023، لكن لم يُقبل منها سوى 10%. أما في أوروبا، فتُعد ألمانيا من القوى البارزة في مجال براءات الاختراع، لكنها تواجه تراجعاً، كما أشار تقرير الحكومة الألمانية حول إستراتيجية البحث والابتكار المستقبلية.[1]

[1] هبة محيي، **حرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين تهدد التقدم العلمي**، تاريخ النشر:2024/06/25، متاح على الموقع: https://alarab.co.uk/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A، تاريخ الاطلاع: 2024/12/03، على الساعة: 11:06.

9.طريق الممر الهندي: الهدف من المشروع هو تعزيز التعاون مع الهند لصالح الغرب، وتقديم بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية. وفي حال تنفيذه، سيسهم هذا البرنامج – من وجهة نظر الولايات المتحدة – في توطيد العلاقات التجارية بين شركائها في الشرق الأوسط والهند، مما يقلل من اعتمادهم على الصين. وقد تابعت واشنطن عن كثب تطور العلاقات التجارية والسياسية بين دول الخليج والصين في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر المبادرة الصينية بمثابة خارطة طريق تعزز نفوذ ثاني أكبر اقتصاد في العالم، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، ما يمنحها فرصًا جديدة للوصول إلى موارد الطاقة الرئيسية في الشرق الأوسط والمعادن النادرة في أفريقيا.

وفي هذا السياق، يمكن لهذا الاتفاق أن يُحدث تحولًا كبيرًا، ويعزز الروابط بين الهند والولايات المتحدة والشرق الأوسط، في مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية. وتشهد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تصاعدًا في المنافسة والنفوذ، خاصة في مجالات التكنولوجيا. وتسعى واشنطن جاهدة لتعزيز تحالفاتها وشراكاتها في المنطقة، بهدف تحقيق توازن في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي ظل تصاعد التوتر بين بكين وواشنطن، لا سيما فيما يتعلق بتايوان، فإن التحركات المتبادلة بين القوتين في مختلف المجالات تسلط الضوء على تعقيد المشهد السياسي العالمي. كما أن النزاعات الإقليمية، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، تدفع بعض الدول المتأثرة بالوجود العسكري الصيني المتزايد إلى التقارب مع الولايات المتحدة. إلى جانب التوترات الجيوسياسية، تشهد العلاقات بين البلدين تنافسًا حادًا في المجال التكنولوجي، حيث تشتد المنافسة بين واشنطن وبكين في إنتاج الرقائق الإلكترونية وغيرها من الابتكارات التقنية.[1]

الفرع الرابع: تأقلم الصين مع الحرب التجارية

[1] بدون كاتب، **هل يكون الممر الهندي بديلا غربيا لطريق الحرير الصيني**، تاريخ النشر: 2023/09/13، متاح على الموقع: https://alarab.co.uk/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A، تاريخ الاطلاع: 2024/11/29، على الساعة 01:01.

رغم إعادة هيكلة النظام التجاري العالمي، لا تزال الصين أكبر اقتصاد تجاري ومصدر عالمي. حتى خلال جائحة كوفيد-19، استمرت صادراتها في النمو، حيث ارتفعت حصتها في التجارة العالمية من 13% في 2019 إلى 15% في 2021، وظلت عند 14% في 2023. كما زادت حصة البلدان النامية من صادرات الصين من 42% في 2017 إلى أكثر من 50% في 2023، مع تصاعد أهمية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كشريك تجاري، حيث ارتفعت حصتها من 10% في 2010 إلى 15% في 2023. كما شهد مزيج المنتجات التصديرية تحولًا من السلع كثيفة العمالة إلى المنتجات كثيفة المعرفة، بفضل الابتكار. بين 2010 و2022، زادت صادرات المواد الكيميائية العضوية بنسبة 9%، والمنتجات الإلكترونية بنسبة 7%، وصادرات صناعة السيارات بنسبة 6%. في بداية 2024، بلغت صادرات الخدمات كثيفة المعرفة 276.65 مليار يوان، بزيادة 13.4%، مما يعكس تحول الصين نحو اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا والمعرفة.[1].

أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة رئيسية في النزاعات الدولية، تُستخدم للضغط على الحكومات المستهدفة بدعوى انتهاك القوانين الدولية، والتوسع الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وبرامج التسلح. تتنوع هذه العقوبات بين حظر تجاري كامل، وقيود على قطاعات محددة، وتجميد الأصول، وخفض المساعدات الخارجية. ومع ذلك، أظهرت بعض الدول قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي إيجابي رغم العقوبات، كما في حالة الصين وروسيا، مما أثار الجدل حول فعاليتها. شهدت العلاقات الأمريكية-الصينية تصاعدًا في التوتر، خاصة خلال إدارة دونالد ترامب، عبر فرض تعريفات جمركية وعقوبات على الشركات الصينية، بدعوى تعزيز الصناعة المحلية ومواجهة نفوذ الصين التكنولوجي. ومع ذلك، تمكنت الصين من الحفاظ على معدلات نمو إيجابية، ومن المتوقع أن تكون أكبر مساهم في النمو العالمي خلال السنوات الخمس المقبلة، متجاوزة مجموعة السبع.

أسباب صمود الاقتصاد الصيني أمام العقوبات:

[1] Jeongmin Seong, **The global economy is resetting, China is repositioning It self to export innovative technologies, and its trading Partner are more diverse**, Published : 22/04/2024, https://www.mckinsey.com/mgi/overview/in-the-news/the-global-economy-is-resetting-china-is-repositioning-itself-to-export-innovative-technologies-and-its-trading-partners-are-more-diverse, Accessed on: 30/11/2024, at 13:15

- **حزم تحفيزية اقتصادية:** أطلقت الصين برامج تحفيزية لدعم النمو، مثل إصدار سندات خزانة بقيمة تريليون يوان في 2024 لتمويل مشاريع البنية التحتية، رغم ارتفاع عجز الموازنة إلى 3.%
- **بدائل مالية للنظام الغربي:** سعت الصين لمواجهة الهيمنة المالية الغربية عبر الربط بين نظام الدفع الروسي (SPFS) ونظام الدفع الصيني(CIPS) ، إضافة إلى تعزيز استخدام عملتها "رنمينبي" في المعاملات الدولية.
- **توسيع النفوذ الاقتصادي:** عززت الصين علاقاتها التجارية والاستثمارية في إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، وانضمت إلى تكتلات اقتصادية جديدة، مما جعلها أكبر شريك تجاري للعديد من الدول، إضافة إلى تفوقها في إنتاج المعادن النادرة، والطاقة المتجددة، والرقائق الإلكترونية، مما منحها نفوذًا جيو–اقتصاديًا عالميًا. رغم الضغوط الأمريكية والعقوبات، استطاعت الصين الحفاظ على موقعها الاقتصادي العالمي من خلال استراتيجيات تحفيزية، مالية، وتجارية، مما يعيد تشكيل النظام الاقتصادي العالمي ويقلل من تأثير السياسات الحمائية الأمريكية.[1]

المبحث الرابع: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة

خلفت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تنافسا كبير كان له أثار إيجابية من خلال زيادة التدفقات التجارية في الأسواق الدولية بالمقابل أدى التنافس الشديد إلى تصاعد التوترات التجارية بين الطرفين استخدمت فيه كل الوسائل والأدوات الخفة والعلنية وصولا إلى فرض تعريفات جمركية مباشرة من الولايات المتحدة على الصين لتطويق نموها المتسارع والمستدام كانت له أثار أضرت بالاقتصادين الأمريكي والصيني وعرقلة تدفقات التجارة ونمو الاقتصاد العالمي وتولدت عنه نزاعات تجارية وتقديم شكاوى للمنظمة العالمية للتجارة من الطرفين تتهم كل منها بممارسة أساليب حمائية في تجارتها نستعرض هذه التأثيرات بالتفصيل في هذا المبحث وانعكاسات الحرب التجارية على عمل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: تأثير الحرب التجارية على الاقتصادين الأمريكي والصيني

شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين توترات حادة، تخللتها تصاعد في التعريفات الجمركية واستخدام مختلف الأدوات العلنية والخفية في إطار المنافسة الشرسة بين أكبر اقتصادين يمولان

[1] بسنت جمال، **كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين "إيجابياً" بالرغم من عقوبات الغرب؟**، تاريخ النشر: 2024/05/29، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315، تاريخ الاطلاع: 2024/12/15، على الساعة: 12.02.

الأسواق الدولية، وذلك في سعي كل منهما للحفاظ على هيمنته على الاقتصاد العالمي. وقد بلغت هذه المواجهة ذروتها، حيث استُخدمت جميع الوسائل الممكنة باستثناء المواجهة العسكرية. وقد تركت هذه الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين آثارًا واضحة على كلا الاقتصادين، والتي سنستعرضها بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي

قدّر الخبراء أن استمرار التعريفات الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب خلال إدارة بايدن سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة على المدى الطويل بنسبة 0.22%، أي ما يعادل حوالي 55.7 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض الأجور بنسبة 0.14% وإلغاء 173,000 وظيفة بدوام كامل. في المقابل فإن التعريفات الجمركية الانتقامية التي فرضتها الدول الأخرى على الصادرات الأمريكية قد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 0.04%، أي ما يعادل نحو 9.4 مليارات دولار، وإلغاء 29,000 وظيفة بدوام كامل. بحلول نهاية عام 2020، تسببت الحرب التجارية في فقدان 300,000 عامل لوظائفهم، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.3% و0.7%.

ووفقًا لتقديرات "بلومبيرج إيكونوميكس"، بلغت تكلفة هذه الحرب على الاقتصاد الأمريكي أكثر من 316 مليار دولار حتى عام 2020. كما أشار كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وجامعة كولومبيا إلى أن الشركات الأمريكية تكبدت خسائر تجاوزت 1.7 تريليون دولار من مخزوناتها. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الصينية في تراجع أرباح الشركات وانخفاض أجور العمال، لا سيما في قطاع الزراعة، حيث فقد المزارعون الأمريكيون، وعلى رأسهم منتجو فول الصويا، أكبر سوق مستهلكة لمنتجاتهم. كما أدت هذه الإجراءات إلى تقليص الخيارات المتاحة للمستهلكين الأمريكيين، مما أسهم في ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية. من ناحية أخرى، أدى ارتفاع قيمة الدولار نتيجة زيادة الطلب المحلي إلى زيادة تكلفة الصادرات الأمريكية، مما أثر سلبًا على أرباح المنتجين والمستثمرين، وانعكس على أداء الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ.[1]

الفرع الثاني: تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني

[1] بوسنينة ياسمينة، **مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد03، جامعة بشار، 2024، ص ص 01-20.

تبنّت الولايات المتحدة سياسات حمائية ضد الصين منذ تولي دونالد ترامب الرئاسة، حيث فرضت أو هددت بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الصينية. كما تصاعدت التوترات السياسية بين البلدين بسبب قضية تايوان، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية إضافية على الصين. انعكس ذلك على التجارة الثنائية، إذ انخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 13.1% والواردات بنسبة 6.8% في عام 2023، مما أدى إلى تراجع إجمالي حجم التجارة بين البلدين بنسبة 11.6.% على الصعيد العالمي، انخفضت صادرات الصين بنسبة 4.6% والواردات بنسبة 5.5% في 2023، إلا أن النصف الأول من 2024 شهد تحسناً نسبياً بارتفاع التجارة الخارجية بنسبة 2.9%. في ظل هذه التحديات، تدرك الصين صعوبة الاعتماد على الأسواق الخارجية، مما دفعها إلى تبني استراتيجية "الدورة المزدوجة"، التي تركز على تعزيز السوق المحلية مع الاستمرار في التوجه نحو الأسواق العالمية.[1]

أسفر الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين عن تداعيات واسعة، أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض الطلب العالمي واضطرابات سلاسل الإمداد. وأجبرت الحرب التجارية العديد من الشركات متعددة الجنسيات على إعادة تقييم سلاسل التوريد الخاصة بها، حيث نقل بعضها مصانعها خارج الصين لتفادي الرسوم الجمركية المرتفعة، مما أفقد الصين جزءًا من مكانتها كمركز تصنيع عالمي. وقد انعكس ذلك على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين، الذي تراجع من 6.7% في الربع الثالث من 2018 إلى 6.2% في الفترة نفسها من 2019.

كما شهدت الاستثمارات الصينية المباشرة في الولايات المتحدة انخفاضًا حادًا، حيث تراجعت بأكثر من 80% في عام 2018، لتصل إلى 5 مليارات دولار مقارنة بـ 29 مليار دولار في 2017. وفي عامي 2023 و2024، توسع الاعتماد على الصادرات، حيث ارتفعت الصادرات الصينية بنسبة 5.9% لتبلغ 3.6 تريليون دولار، ما جعل الاقتصاد الصيني أكثر تأثرًا بالتعريفات الجمركية الأمريكية المقترحة. وقد هدد

[1] سعد خطار، **الصين تستفيد من دروس السوفييت: التوجه نحو السوق الداخلية أولاً**، تاريخ النشر: 2024/08/01، متاح على الموقع: https://kassioun.org/economic/item/81763-2024-12-08-17-36-09، متاح على الموقع: 2025/01/02، على الساعة 20:12.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم تصل إلى 60% على الواردات الصينية، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة تتراوح بين 0.5% و2.5%.[1]

تباطأ النمو الاقتصادي في الصين بسبب فقدان بعض الأسواق الأمريكية وتراجع الاستثمار الأجنبي، مما زاد الضغوط على الشركات التكنولوجية الصينية مثل هواوي وSMIC، خاصة في ظل القيود المفروضة على استيراد الرقائق المتقدمة. وردًّا على ذلك، كثّفت الصين استثماراتها في التصنيع المحلي وعملت على تطوير صناعة أشباه الموصلات المستقلة.

ورغم تصاعد حدة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، سعت الصين للتكيف مع هذه التحديات من خلال التركيز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فقد وسّعت صادراتها إلى أسواق بديلة، وقلّلت اعتمادها على السوق الأمريكية، إلى جانب تعزيز الطلب الداخلي للحد من تأثير تراجع الصادرات. كما ركزت على تطوير قدراتها التكنولوجية لتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية، مما يعزز استقلالها في هذا القطاع الحيوي.

المطلب الثاني: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي

شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين توترات كبيرة، ومنحى تصاعدي خاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سدة الحكم في الولايات المتحدة وتبنيه لسياسة أمريكا أولا، وفرضه تعريفات جمركية على الصادرات الصينية لأمريكا في محاولة لكبح النمو المتسارع والمستدام للصين وغز سلعها للأسواق العالمية والسوق الأمريكية خاصة بأجود المواصفات وبأقل تكاليف، استخدمت فيه الولايات المتحدة كل الأدوات والأساليب للحد من هذا النمو المستمر للصين الذي يهدد مكانتها باعتبارهما أكبر مصدرين للسلع في العالم وقد كان لهذا التوتر والتصاعد أثار سلبية على تدفقات التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي نبينه فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على التجارة الدولية

[1] Jason Douglas, **China's Export Boom Means Trump Tariffs Would Hit Beijing Where It Hurts**, Publication date: 12/01/ 2025, Available on the website: https://elpais.com/economia/2024-09-13/, View date: 16/01/2025, at :10 :03.

تأثرت الاقتصادات المعتمدة على التصدير بارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تراجع الاستهلاك وانخفاض نمو أرباح الشركات العالمية، الأمر الذي انعكس سلبًا على تلك الاقتصادات وأسهم في تباطؤ الاقتصاد العالمي. فعندما ترتفع تكاليف المواد الخام والسلع المستوردة نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية أو التقلبات في الأسواق العالمية، تجد الشركات نفسها مضطرة لرفع أسعار منتجاتها وخدماتها للحفاظ على هوامش أرباحها. وفي الولايات المتحدة، يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية إلى زيادة الأسعار، مما ينعكس مباشرة على معدلات التضخم في الاقتصاد الأميركي. كما تواجه الدول المصدرة تحديات في جذب الاستثمارات الجديدة، حيث يمكن للسياسات الحمائية وارتفاع الرسوم الجمركية أن تؤدي إلى تراجع حجم التجارة العالمية وتقليل فرص النمو الاقتصادي.[1]

تؤدي الحرب التجارية إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات التجارة والتصنيع على المستوى العالمي. كما تؤثر على ثقة المستثمرين، مما يسبب انخفاضًا في مؤشرات أسواق المال والبورصات الكبرى نتيجة حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي. وفي ظل هذه التقلبات، يصبح الاستثمار في الذهب ملاذًا آمنًا، حيث تقل مخاطره مقارنة بالعملات وأدوات الاستثمار الأخرى في الأسواق المالية. ومن المتوقع أن يستمر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، مع فرض رسوم جمركية متبادلة في إطار التنافس على السيطرة الاقتصادية العالمية. كما تؤثر هذه الحرب التجارية على معدلات النمو، والبطالة، وأرباح الشركات في العديد من الدول المرتبطة اقتصاديًا بالطرفين المتنازعين، مما يزيد من التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة حول العالم.[2]

منذ تفشي جائحة كورونا، تفاقمت أزمات سلاسل الإمداد، حيث فرضت العديد من الاقتصادات قيودًا على صادراتها الحيوية، مما أدى إلى تصاعد حدة الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، وانعكس ذلك في فرض قيود على تصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين. وأشار التقرير إلى أن الصعود التجاري للصين فرض ضغوطًا على العمال في بعض الدول الصناعية، وساهم في تباطؤ نمو الصادرات في بعض الاقتصادات الناشئة، نظرًا لاعتماد معظم دول العالم على الصين كمصدر رئيسي للسلع. كما أوضح أن

[1] مصطفى فهمي، **10 نقاط تشرح تأثير الحرب التجارية لترامب على العرب**، تاريخ النشر: 2025/02/11، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/11/، تاريخ الاطلاع: 2025/02/13، على الساعة: 11:26.

[2] أحمد يعقوب، **ماذا تعني الحرب التجارية بين أمريكا والصين وانعكاساتها على اقتصاد العالم؟**، تاريخ النشر: 2019/05/13، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2019/5/13/، تاريخ الاطلاع: 2024/12/25، على الساعة: 11:50.

التحديات المرتبطة بالاستدامة البيئية لا تؤثر فقط على الإنتاج والاستهلاك، بل تؤدي أيضًا إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد بسبب الظواهر الجوية المتطرفة.[1]

تؤثر الحرب التجارية على سلاسل الإمداد العالمية، مما يدفع المنتجين إلى تغيير مصادر المواد الخام بسبب ارتفاع تكاليفها الناجم عن الرسوم الجمركية. وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل الإنتاج ونقص السلع في الأسواق. ومع استمرار الطلب عليها، سترتفع أسعار المنتجات النهائية، مما يزيد الأعباء المالية على المستوردين. كما تواجه الدول تحديات في جذب الاستثمارات الجديدة، إذ قد يؤدي تصاعد السياسات الحمائية وارتفاع الرسوم الجمركية إلى تقليص حجم التجارة العالمية. وعندما ترتفع تكاليف المواد الخام والسلع المستوردة بسبب التعريفات الجمركية أو تقلبات الأسعار، تجد الشركات نفسها مضطرة إلى زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها للحفاظ على هوامش الربح.

الفرع الثاني: تأثير الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي

شهد العالم تصاعدا في التوترات التجارية بين الدول الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، مما أدى إلى فرض رسوم جمركية متبادلة وإجراءات حمائية أخرى، هذه الإجراءات التي تعرف بـ "الحرب التجارية"، لها تأثيرات عميقة على الاقتصاد العالمي، تتراوح بين تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار واضطراب سلاسل التوريد العالمية. كما أدى تصاعد الحمائية التجارية الجديدة إلى ظهور صراعات علنية مثل جائحة كورونا وما خلّفته من أضرار على سلاسل الإمداد العالمية. والحرب الروسية–الأوكرانية وما خلفته من صراعات على سلاسل الامداد بالطاقة والإمداد الغذاء.[2] وبعد توسيع ترامب دائرة الصراع التجاري

[1] رهام علي، **"التجارة العالمية": 3 تحديات تواجه النظام الاقتصادي العالمي**، تاريخ النشر: 2023/09/13، متاح على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-3-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/2990377، تاريخ الاطلاع: 2024/12/28، على الساعة: 12:15.

[2] أسامة أحمد، **الحرب على قطاع غزة.. كيف ستؤثر على التجارة الدولية؟**، تاريخ النشر:30 نوفمبر 2023، متاح على الموقع: https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-

بعد توليه رئاسة أمريكا، لتشمل العديد من الدول الأوروبية والآسيوية لتخلف وراءها أضرار، ومن بين تأثيرات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي.

1. **تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي:** أحد أكثر الآثار وضوحا للحرب التجارية هو تباطؤ النمو الاقتصادي، عندما تفرض الدول رسوما جمركية على الواردات، ترتفع تكاليف السلع، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، هذا الانخفاض في الطلب يقلل من الإنتاجية ويؤثر على النمو الاقتصادي. وأوضح صندوق النقد الدولي، أن الحرب التجارية سوف تتأثر بها جميع الدول، ولن تقتصر على دولة دون الأخرى، مشيرا إلى أن فرض الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين قد تخفض النمو الاقتصادي العالمي بنسبة تصل إلى 0.8% سنويا.
2. **ارتفاع الأسعار والتضخم:** إن تزايد الرسوم الجمركية يؤثر على تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، ولذلك فإنه عندما تفرض الولايات المتحدة رسوما على السلع الصينية، تتحمل الشركات الأمريكية هذه التكاليف الإضافية، والتي يتم نقلها في النهاية إلى المستهلكين، هذا الارتفاع في الأسعار يزيد من معدلات التضخم، مما يضع ضغوطا على القوة الشرائية للأفراد والأسر.
3. **اضطراب سلاسل التوريد العالمية:** تعتمد العديد من الصناعات على سلاسل توريد معقدة تمتد عبر عدة دول، حيث تعطل الحرب التجارية هذه السلاسل، مما يجعل الشركات تبحث عن موردين جدد أو تنقل عملياتها الإنتاجية إلى دول أخرى، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وتأخير الإنتاج، ويؤثر على القدرة التنافسية للشركات ويقلل من كفاءة الاقتصاد العالمي.
4. **تراجع الاستثمارات العالمية:** تزيد التوترات التجارية، من عدم اليقين في الأسواق العالمية، مما يجعل المستثمرين أكثر حذرا، ولذلك فإنه عندما تكون البيئة التجارية غير مستقرة، تميل الشركات إلى تأجيل أو تقليل استثماراتها في التوسع أو التحديث، هذا التراجع في الاستثمارات يؤثر سلبا على

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-16042697، تاريخ الاطلاع: 2024/12/28، على الساعة:23:00.

النمو الاقتصادي وفرص العمل في العديد من الدول، أدت الحرب التجارية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق الدولية.[1]

المطلب الثالث: تحديات ومستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

تميزت العلاقات التجارية بتصاعد التوترات بين الدول الكبرى والدول الناشئة، الناجم عن التنافس التجاري الواسع الذي وضع المنظمة العالمية للتجارة أمام منعرج خطير محفوف بالتحديات والانتقادات، التي ستلزم منها إيجاد الحلول والتأقلم مع هذه المستجدات لرسم مستقبل عمل جديد للمنظمة يتماشى مع التطورات والأحداث المتسارعة في العالم.

الفرع الأول: تحديات المنظمة العالمية للتجارة في ظل الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

تواجه منظمة التجارة العالمية تحديات غير مسبوقة، نتيجة للصراعات التجارية والحروب الاقتصادية بين بعض الدول الأعضاء. منذ تحولها إلى "WTO" في الأول من يناير 1995، بعد أن كانت تُعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة"GATT" ، أصبحت المنظمة في اختبار حقيقي لقدرتها على تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، مع الالتزام بأحكام الاتفاقيات الموقعة. وقد كان الهدف من هذا التحول تعزيز جاذبية المنظمة لاستقطاب أعضاء جدد عبر تقديم حوافز استراتيجية.

شكّلت جولة الأوروغواي نقطة تحول مهمة نحو نظام تجاري عالمي جديد، حيث تم إبرام اتفاقيات شاملة بين الدول الأعضاء لضمان بيئة تجارية عادلة، بعيدًا عن التمييز أو السياسات الحمائية. إلا أن المشهد الاقتصادي العالمي اليوم يشهد تصعيدًا خطيرًا، خاصة في ظل النزاع التجاري المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تفشي ممارسات الإغراق بين العديد من الدول الأعضاء. وقد أدت هذه التوترات إلى عودة السياسات الحمائية، بعدما فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية مرتفعة على المنتجات الصينية، وردّت الصين بالمثل عبر فرض ضرائب على بعض المنتجات الأمريكية.

في حال استمرار هذا النزاع دون حلول جذرية، فقد تنتقل عدواه إلى بقية الدول الأعضاء، مما يهدد فاعلية واستمرارية منظمة التجارة العالمية. بل قد تتفاقم التوترات الاقتصادية لتتحول إلى صراعات سياسية

[1] أحمد حاتم، **كيف تؤثر الحرب التجارية الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟**، تاريخ النشر: 2025/02/10، متاح على الموقع: https://www.vetogate.com/5345821، تاريخ الاطلاع: 2025/02/12، على الساعة: 23:03.

وعسكرية، ما قد يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الاقتصادي العالمي. ورغم أهمية دور مركز تسوية النزاعات التجارية في جنيف، إلا أن إدارة منظمة التجارة العالمية تجد نفسها في موقف حرج أمام النزاع الأمريكي-الصيني، إذ يصر المسؤولون فيها على عدم التدخل بسبب القيود التنظيمية. في الواقع، تدرك المنظمة أن التدخل قد يدفع الولايات المتحدة إلى فتح ملفات إغراق تجارية ضد بعض دول الاتحاد الأوروبي. كما أن القوة القانونية الأمريكية تفوق قدرة المنظمة وأعضائها مجتمعين، بل إنها تمتلك نفوذًا كبيرًا في تحديد مستقبل المنظمة نفسها.

والجدير بالذكر أن الصين انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في وقت متأخر، ربما لتتمكن من ترسيخ قاعدتها الاقتصادية دون قيود على ممارسات الإغراق والحمائية. وخلال الفترة من 2002 إلى 2018، تقدمت الولايات المتحدة بـ 23 قضية تجارية ضد الصين، بينما رفعت الصين 15 قضية ضد الولايات المتحدة. وكانت المحصلة أن الولايات المتحدة كسبت 9 قضايا، بينما تمكنت الصين من الفوز بقضية واحدة فقط. ولكي تستعيد المنظمة دورها الفاعل، لا بد من تبني حلول جديدة، مثل تطوير آليات حل النزاعات، وتحديث القواعد التجارية، وتعزيز الشفافية، والحد من السياسات الحمائية. إضافةً إلى ذلك، يتوجب تشجيع الحوار المفتوح بين الدول الأعضاء، وإطلاق مبادرات جماعية للتكيف مع التحديات المستجدة، ودعم الدول النامية، وإنشاء إدارة خاصة بالأزمات، وتعزيز مبدأ الشمولية التجارية.[1]

تسعى منظمة العالمية للتجارة لمواجهة كل التحديات التي تواجهها والتكيف مع الظروف الاقتصادية الدولية المتغيرة. كما تسعى لإحياء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتوسيع مشاركة الدول النامية، وإدراج المعايير البيئية في قواعد التجارة.[2]

الفرع الثاني: مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا رئيسيًا في تشكيل نظام التجارة العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قادت جهود إزالة الحواجز التجارية وإقامة هياكل تجارية عالمية وإقليمية. لكن قيادتها تراجعت في السنوات الأخيرة، خاصة مع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا في 2016، حيث تبنّى سياسات تجارية حمائية

[1] عبد الوهاب بين سعيد القحطاني، **منظمة التجارة العالمية.. التحديات والحلول**، تاريخ النشر: 2024/11/27، متاح على الموقع: https://alphabeta.argaam.com/article/detail/110809?utm، تاريخ الاطلاع: 2024/12/30، على الساعة: 21:08.

[2] منصة المستثمر، **منظمة التجارة العالمية: نظرة شاملة على التحديات والانتقادات**، متاح على الموقع، https://al-investor.com/world-trade-organization/?utm، تاريخ الاطلاع: 2024/12/30، على الساعة: 22:57.

تحت شعار "أمريكا أولًا"، مهددًا بإعادة التفاوض أو الانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقيات مثل .NAFTA، كما أدت سياسات ترامب إلى توترات تجارية، خاصة مع الصين، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الواردات الصينية، وردّت الصين بالمثل. تصاعدت الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، مما أثار قلق منظمة التجارة العالمية من تأثير هذه النزاعات على الاقتصاد العالمي، حيث أثرت بانخفاض الاستثمارات، تراجع النمو، ارتفاع البطالة، وتفاقم الفقر. كما تهدد هذه السياسات استقرار النظام التجاري العالمي وتعرقل التوصل إلى اتفاقيات جديدة.[1]

تولدت هذه الأحداث بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وتحقيقها لنسب نمو مرتفعة ومستمرة أثارت قلق الولايات المتحدة أين خاضت كل من الولايات المتحدة والصين مواجهات نشطة بشأن النزاعات التجارية أمام هيئة تسوية المنازعات. وبسبب ضعف قدراتها في النظام القانوني الدولي، لم تكن الصين طرفًا فاعلًا في نظام الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية. كما أنها تجنبت اتخاذ موقف تصادمي مع شركائها التجاريين خلال السنوات الأولى من عضويتها. إلا أن هذا النهج تغير منذ عام 2006، حيث دخلت الصين في مواجهات مع الولايات المتحدة سبع مرات أمام هيئة الاستئناف لمنظمة التجارة العالمية بين عامي 2006 و2012.

تعرضت الصين لنزاعات تجارية داخل منظمة التجارة العالمية في اثنتين وأربعين حالة، وكانت الولايات المتحدة الطرف المقابل في معظم هذه القضايا. وادّعت الولايات المتحدة أن السياسات الصناعية التي تتبعها الصين غير عادلة، خاصة في قطاعات مثل أشباه الموصلات، وحقوق الملكية الفكرية، والطاقة المتجددة. من جانبها، احتجت الصين على ما وصفته بالمعاملة غير العادلة من قبل الحكومة الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية التي أثّرت سلبًا على صادراتها إلى الولايات المتحدة. تعكس هذه النزاعات التاريخية الخلافات العميقة بين البلدين في العديد من المجالات التجارية، كما تسلط الضوء على محدودية قدرة منظمة التجارة العالمية على تسوية النزاعات، مما يدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ضد بعضها البعض.

[1] مخنف سوفيان، **مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية**، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 30، 2018، ص. 89-105

أتاحت القدرة القانونية لمنظمة التجارة العالمية للدول النامية فرصة لتعزيز شروط تفاوضها مع الدول المتقدمة. وفي إطار نظام تسوية المنازعات في المنظمة، لا يُشكل تفاوت مستويات القوة بين الدول عاملًا حاسمًا، إذ تحظى الأسس القانونية والحجج بأهمية أكبر. ويمكن تفسير تنامي القوة القانونية للصين داخل هذا النظام المؤسسي القائم على القواعد بطريقتين مختلفتين.

التفسير الأول يقوم على ديناميكيات التنشئة الاجتماعية، حيث عززت الصين نفوذها داخل المنظمة بشكل تدريجي مع مرور الوقت. أما التفسير الثاني، فيشير إلى أن الصين تستغل الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية كأداة مزدوجة؛ فتستخدمه كدرع لحماية سوقها الداخلية، وكسيف لمواجهة التدابير التي يتخذها الأعضاء الآخرون إذا كانت تضر بمصالحها. وتُعرف هذه الاستراتيجية المزدوجة بـ "القانونية العدوانية"، وهي لا تقتصر على الصين، بل تتبناها دول أخرى داخل المنظمة أيضًا.[1]

في ظل تصاعد التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين عالميين، يجتمع وزراء التجارة من 13 دولة في أوتاوا لمناقشة إصلاح منظمة التجارة العالمية، التي تواجه تحديات غير مسبوقة تهدد النظام التجاري متعدد الأطراف. يركز الاجتماع على دراسة سبل تعزيز دور المنظمة في ظل الأوضاع غير المستقرة.[2]

1. تعزيز كفاءة وظائف المراقبة والشفافية في منظمة التجارة العالمية، وضمان فعالية آلية تسوية النزاعات، ووضع قواعد تجارية حديثة تتماشى مع متطلبات العصر.
2. معالجة المخاوف الأمريكية وبحث إمكانية تقديم أعضاء منظمة التجارة العالمية توجيهات أوضح لهيئة الاستئناف بشأن التعامل مع قضايا تجارية محددة.
3. البحث عن أفضل السبل لضمان استمرار عمل هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتفادي تعطلها.
4. المساهمة في تسوية النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية.
5. مراجعة السياسات الوطنية المرتبطة بالتجارة الدولية لضمان توافقها مع المعايير العالمية.
6. المشاركة الفاعلة في المنتديات التي تعنى بتطوير المفاوضات التجارية الدولية.[3]

---

[1] Danial Parsapour, **US-China Trade War : Causes, Impacts and The Unclear Future of Bilateral Relations**, stockholms universitet, 2024, pp 09-10.

[2] بدون كاتب، **منظمة التجارة العالمية .. تحديات غير مسبوقة وإصلاحات ضرورية**، تاريخ النشر: 2018/10/25، متاح على الموقع: https://lusailnews.net/article/25/10/2018/، تاريخ الاطلاع: 2025/02/12، على الساعة: 12:03.

[3] صفاء فوزي خالد الزعبي، **المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية**، المجلة العربية النشر العلمي، الإصدار 05، العدد 50، 2022، ص686.

7. التوصل إلى حلول فعالة للنزاعات التجارية، بما في ذلك قضايا حقوق الملكية الفكرية والتنافس في المجال التكنولوجي.

ومع التحولات الجذرية في الساحة الاقتصادية العالمية مع صعود تكتل بريكس بقيادة الدول الناشئة الذي تتزعمه الصين يضم كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا. وتوسع لخمسة أعضاء بعد انسحاب الأرجنتين هذا التكتل يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، تمثل دول بريكس نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث بلغت مساهمتها حوالي 31.5%، متفوقة على مجموعة السبع التي تساهم بنسبة 30% فهذا النمو يعزز من تأثير بريكس في صياغة السياسات التجارية العالمية،[1] كما شهدت حصة مجموعة البريكس الجديدة من التجارة العالمية في السلع توسعاً متواضعاً، بحيث نمت من 18٪ إلى 21٪ في عام 2022م.[2]مما قد يقلل من هيمنة القوى التقليدية داخل منظمة التجارة العالمية.

تسعى دول بريكس إلى تقليل الاعتماد على الدولار في تعاملاتها التجارية، مع خطط لإطلاق عملة موحدة للتكتل. هذه الخطوة قد تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام المالي العالمي، مما يؤثر على آليات عمل منظمة التجارة العالمية التي تعتمد بشكل كبير على الدولار كعملة احتياطية.[3]مع زيادة نفوذ بريكس، قد تسعى المجموعة إلى الدفع نحو إصلاحات في منظمة التجارة العالمية تعكس مصالح الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، مما قد يؤدي إلى إعادة صياغة بعض القواعد والمعايير التجارية الدولية ما يطرح تساؤلات عديدة حول مستقبل عمل منظمة التجارة العالمية.[4]

---

[1] ميار هانى، **توسيع "بريكس": قراءة في الفرص والتحديات المُحتملة**، تاريخ النشر: 2023/12/30، متاح على الموقع: https://shafcenter.org/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A/، تاريخ الاطلاع: 2025/01/29، على الساعة: 10.41.

[2] إسماعيل نايا، محمد زولخبيري، **توسع مجموعة البريكس والديناميكيات المتغيرة في الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/10/04، متاح على الموقع: https://blogs.isdbinstitute.org/expansion-of-brics-ar/، تاريخ الاطلاع: 2025/01/29، على الساعة:13:48.

[3] بدون كاتب، "**بريكس".. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2024/12/19، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/، تاريخ الاطلاع: 2025/02/13، على الساعة 10:56.

[4] معلم أم البنين. **وناسي لزهر، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، االمجلد16، العدد04، الجزائر ، ص734-756.

كما تواصل الصين دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتمسك بمبادئ منظمة التجارة العالمية، ومعارضة الأحادية، مع رفض فرض القوانين المحلية على القواعد الدولية. لذا تسعى الصين للمشاركة بفعالية في إصلاح المنظمة، وإبداء المرونة وفقًا للواقع، واستثمار حكمتها ونفوذها كعضو مسؤول. ومن بين مقترحاتها للإصلاح تعزيز الشفافية، وضمان عدالة القواعد، وحماية مصالح الدول النامية.[1]

1. ينبغي أن يحافظ إصلاح منظمة التجارة العالمية على القيم الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.
2. يجب أن يراعي الإصلاح مصالح الدول النامية الإنمائية، مع الالتزام بمبدأ صنع القرار بالتوافق.
3. تعزيز ودعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.
4. إعطاء الأولوية لمعالجة الأزمات الوجودية التي تواجه المنظمة.
5. تصحيح اختلال التوازن في قواعد التجارة والاستجابة لمتغيرات العصر.
6. ضمان المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.
7. احترام نماذج التنمية المختلفة للدول الأعضاء.
8. تنفيذ إصلاحات مؤسسية جوهرية، لا سيما في جهاز تسوية المنازعات، وتوسيع نطاق عمل المنظمة ليشمل القضايا المستجدة.
9. تجديد التزام الدول الأعضاء بمبدأ التعددية التجارية، والابتعاد عن السياسات الأحادية والحمائية.

مع تنامي قوة الدول الناشئة بقيادة بريكس وتوسع نفوذها، تجد منظمة التجارة العالمية نفسها أمام تحديات تستوجب التكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي. وقد يتطلب ذلك إعادة هيكلة المنظمة وتحديث آليات صنع القرار لضمان تمثيل أكثر إنصافًا وشمولية للقوى الاقتصادية الصاعدة. يظل مستقبل المنظمة مرهونًا بقدرتها على مواكبة المستجدات الدولية والتعامل بفعالية مع الصراع التجاري المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين. وفي حال استمرار الجمود الحالي، قد يتراجع دور المنظمة لصالح الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، مما قد يعيد تشكيل النظام التجاري العالمي بصورة جذرية.

[1] Chong Quan, **WTO Reform: Challenges and Solutions**, Available on the website, https://www.cpifa.org/en/cms/book/264, Date of access : 12/02/2025, at : 01 :12.

خلاصة

يستعرض هذا الفصل تطور المنافسة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، حيث يتناول تطورات التجارة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتأثيرها على التجارة العالمية. كما يسلط الضوء على الحرب التجارية بين البلدين خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، موضحًا مراحل التصعيد والتوترات التي شهدتها، والتي استخدمت فيها مختلف الأدوات الاقتصادية والسياسية، باستثناء المواجهة العسكرية، في محاولة للحفاظ على التفوق الاقتصادي وضمان الهيمنة على التجارة العالمية.

تناول البحث أسباب الحرب التجارية بين البلدين، وأبرز مجالات الصراع والتوترات المصاحبة لها. وتوصلنا إلى أن هذا التنافس الحاد أدى إلى آثار سلبية على الاقتصادين الأمريكي والصيني، مما انعكس في انخفاض تدفقات التجارة الدولية نتيجة السياسات الحمائية وارتفاع الرسوم الجمركية. كما أدى ذلك إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات التضخم بسبب القيود الجمركية المفروضة من الطرفين، وهو ما أثر بدوره على الاقتصاد العالمي من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حالة عدم اليقين، لا سيما مع تفشي جائحة كورونا وسياسات الإغلاق المصاحبة لها. كما اتخذت الحرب التجارية بُعدًا جديدًا تمثل في الصراع على التكنولوجيا وحرب الرقائق الإلكترونية.

مع تصاعد التوترات التجارية وتنامي القوة الصينية وتوسع نفوذها العالمي، برزت الدول الناشئة، وعلى رأسها دول البريكس بقيادة الصين، كمنافس قوي لمجموعة الدول السبع (G7) التي تقودها الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ارتفعت مطالب الدول الناشئة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي والمنظمات الدولية، حيث تسعى الصين ودول البريكس إلى تحقيق شفافية وعدالة أكبر في منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دورها في تسوية النزاعات التجارية، وتوسيع نطاق عملها ليشمل القضايا الاقتصادية المستجدة، مع التأكيد على أهمية التعددية التجارية والابتعاد عن السياسات الأحادية والحمائية. كما يسعى تكتل البريكس إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام التجاري العالمي.

تواجه منظمة التجارة العالمية تحديات كبيرة، وإذا لم تتكيف مع هذه المتغيرات، فقد تفقد نفوذها لصالح الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، مما قد يسهم في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، وزيادة حصد الصين والدول الصاعدة لأصوات دول أخرى ممثلة في توسع بريكس والتي تضررت من النظام العالمي

الحالي، والدعوة تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب والمحافظة على قواعد المنظمة العالمية للتجارة وما تدعو إليه من الشفافية والعدالة وتحرير للتجارة الدولية.

خـــاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة دور السياسات التجارية الدولية في تطور التجارة العالمية، حيث لعبت منظمة التجارة العالمية دورًا محوريًا في تحرير التجارة الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية، مما أسهم في انتشار العولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات. بعد استبدال اتفاقية "الجات" بها عقب مفاوضات جولة الأوروغواي، أصبحت المنظمة الهيئة الرئيسية لتنظيم التجارة العالمية، حيث ساهمت في إزالة العقبات أمام تدفقات التجارة ووسعت نطاق عملها ليشمل مجالات جديدة مثل تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، وتسوية النزاعات التجارية. ومع ذلك، تواجه المنظمة تحديات مستمرة، أبرزها دمج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي والتعامل مع السياسات الحمائية المتزايدة في الدول المتقدمة.

في السنوات الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي تصاعد الأزمات الاقتصادية نتيجة هيمنة القطب الواحد، بقيادة الولايات المتحدة، التي استخدمت العقوبات الاقتصادية وأدوات الحماية التجارية للحفاظ على مصالحها. في المقابل، عززت الاقتصادات الناشئة، وعلى رأسها الصين ودول البريكس، مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، مما أثار قلق الدول المتقدمة ودفعها إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا الصعود. وكان أبرز مظاهر ذلك الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، التي تصاعدت بين عامي 2018 و2024، متخذة أبعادًا اقتصادية وتقنية، من بينها زيادة الرسوم الجمركية، الصراع على التكنولوجيا، والتنافس في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية.

نتج عن هذه الحرب التجارية اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد، وانخفاض الاستثمارات، وارتفاع معدلات التضخم، مما انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي، خاصة مع التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا. في ظل هذه التحولات، تعالت مطالب الدول الناشئة بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتعزيز الشفافية والعدالة في منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتوسيع نطاق المنظمة لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية الجديدة. كما تواجه منظمة التجارة العالمية تحديات متزايدة تهدد نفوذها، وإذا لم تتكيف مع هذه التحولات، فقد تصبح الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بديلًا عنها، مما يسهم في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، يعزز العدالة والمساواة في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية.

خلصت الدراسة إلى أن منظمة التجارة العالمية لعبت دورًا جوهريًا في تحرير التجارة الدولية، إلا أن التحديات السياسية والاقتصادية المتزايدة، خاصة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فرضت واقعًا جديدًا يستدعي إصلاحات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي. مع تزايد نفوذ الاقتصادات الناشئة، تتأكد الحاجة إلى نظام أكثر توازنًا، قائم على التعددية القطبية، بعيدًا عن السياسات الأحادية والحمائية. ومن المتوقع أن تكون السنوات القادمة حاسمة في إعادة تشكيل التجارة الدولية وفق معايير أكثر عدالة وشفافية، مما يتطلب متابعة دقيقة لمستقبل منظمة التجارة العالمية والتطورات الاقتصادية العالمية.

تؤكد الدراسة أيضًا أن الحمائية التجارية لم تعد مجرد ظاهرة عابرة، بل أصبحت جزءًا من الاستراتيجيات الاقتصادية للدول الكبرى للحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها السياسي. وقد تجلّت هذه السياسات بشكل واضح في الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، حيث تبادل الطرفان فرض رسوم جمركية وإجراءات تقييدية، مما تسبب في اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وأثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي. كما يشكل تصاعد هذه السياسات الحمائية تحديًا جوهريًا لمنظمة التجارة العالمية، التي أنشئت لتعزيز التجارة الحرة وضمان التزام الدول بقواعدها. إلا أن قدرتها على تسوية النزاعات التجارية الكبرى باتت موضع تساؤل، مع عجزها عن فرض التزامات ملزمة على القوى الاقتصادية الكبرى. وبالتالي، أصبح من الضروري تنفيذ إصلاحات جوهرية تعيد للمنظمة دورها كمنظم رئيسي للتجارة العالمية، عبر تحديث آلياتها وتعزيز قدرتها على إنفاذ القرارات.

وفي سياق أوسع، يعكس الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين تحولات أعمق في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تتزايد المؤشرات على نشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب تقوده القوى الناشئة. في مقدمتها الصين، التي بدأت في تأسيس منظومات اقتصادية موازية وتقليل اعتمادها على النظام التجاري الذي تهيمن عليه الدول الغربية، مما يعزز فرضية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة..

❖ اختبار نتائج فرضيات الدراسة

توصلنا في نهاية مشروع البحث في هذه الدراسة للإجابة على نتائج فرضيات الدراسة وهي كما يلي:

1. تشير الدراسة إلى أن تصاعد الحمائية الجديدة، خصوصًا من قبل الولايات المتحدة، يتعارض مع مبادئ تحرير التجارة التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية. فالرسوم الجمركية والعقوبات التجارية الأمريكية ضد الصين ودول أخرى تتنافى مع أسس النظام التجاري متعدد الأطراف، مما يؤدي إلى إضعاف دور المنظمة في تطبيق قواعد التجارة العادلة
2. تصاعد الحمائية أدى إلى عرقلة جهود المنظمة في ضبط التجارة الدولية، كما أن الولايات المتحدة تعمدت تعطيل بعض أجهزة المنظمة، مثل هيئة تسوية المنازعات، مما أدى إلى فقدان الثقة في فعاليتها. هناك أيضًا توجه لبعض الدول نحو إنشاء كيانات تجارية إقليمية بديلة عن المنظمة، مما يضعف دورها.
3. أدى فرض الولايات المتحدة والصين إجراءات حمائية متبادلة إلى حدوث أثار سلبية الاقتصاد العالمي وتدفقات التجارة الدولية ناتج عن اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع معدلات التضخم مما أثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، كما أن تصاعد حدة التوترات التجارية بينهما، انعكس على الدول الأعضاء الأخرى. دول مثل الاتحاد الأوروبي وكندا اتخذت تدابير انتقامية لحماية اقتصاداتها، مما زاد من توتر العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.
4. تم التأكيد على ضرورة تحديث وإصلاح قواعد المنظمة لمواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على تعزيز نظام تسوية المنازعات، وتحسين آليات المفاوضات التجارية، وإيجاد حلول لقضايا الدعم المالي وسرقة التقنيات. كما طُرحت مقترحات لإصلاح المنظمة وتعزيز دور الدول النامية في المفاوضات التجارية خلال اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي.

5. أدى الصعود الاقتصادي السريع للصين ودول بريكس إلى تغيير موازين القوى العالمية، حيث عززت هذه الدول نفوذها الاقتصادي والتجاري عبر استثمارات خارجية وأنظمة مالية موازية مثل بنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي ونظام بريكس باي. كما دفع نفوذها المتزايد بعض الدول إلى تقليل الاعتماد على الدولار. في المقابل، تواجه منظمة التجارة العالمية تحديات في استيعاب هذه القوى الجديدة، مما يثير احتمالات نشوء نظام تجاري عالمي متعدد الأقطاب في حين لا يزال مستقبل المنظمة غير واضح بسبب التنافس بين القوى التقليدية والناشئة حول صياغة القواعد التجارية الدولية.

6. أدى تصاعد النزاعات التجارية واحتكار تمويل المنظمة من طرف الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة إلى إضعاف قدرتها واستقلالية قرارتها في إيجاد الحلول لتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء. الناتج عن تسلط النزعة الأحادية للولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي والمنظمات الدولية.

❖ **نتائج الدراسة**

1. أهمية منظمة التجارة العالمية: أثبتت المنظمة أهميتها كإطار مؤسسي لتنظيم التجارة الدولية، حيث نجحت في استبدال اتفاقية الجات بعد مفاوضات الأوروغواي، لتشمل مجالات أوسع مثل تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، وحل النزاعات التجارية.
2. رغم دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، إلا أنها شهدت السنوات الأخيرة تصاعد السياسات الحمائية، خاصة من قبل الدول المتقدمة، مما أدى إلى تحديات في تحقيق العدالة والمساواة في النظام التجاري الدولي.
3. برزت التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة كإحدى أكبر الصراعات الاقتصادية في العصر الحديث، حيث استخدمت الدولتان أدوات اقتصادية وسياسية

مختلفة، مثل رفع الرسوم الجمركية، فرض العقوبات، وتقييد التصدير، مما انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي.

4. تأثير الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي بحيث أدت هذه التوترات إلى انخفاض تدفقات التجارة الدولية واضطراب سلاسل الإمداد وتراجع الاستثمارات، وارتفاع التضخم، مما أثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، خاصة مع تأثيرات جائحة كورونا.
5. تنامي دور الاقتصادات الناشئة: برزت دول البريكس بقيادة الصين كمنافس رئيسي لمجموعة السبع(G7) ، حيث تسعى هذه الدول لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق شفافية وعدالة أكبر في التسويات التجارية، بعيدًا عن السياسات الأحادية والحمائية.
6. التحول نحو التعددية القطبية: في ظل تصاعد المنافسة الاقتصادية، تتجه الدول الناشئة إلى بناء نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب يقلل من هيمنة الدولار الأمريكي ويفرض معايير جديدة أكثر عدالة للتجارة الدولية.
7. أظهرت الدراسة أن السياسات الحمائية أصبحت أداة مركزية في الاستراتيجيات التجارية للدول الكبرى، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، مما أدى إلى اضطراب التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية.
8. أثبتت الدراسة أن الأزمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين كشفت محدودية قدرة المنظمة العالمية للتجارة على حل النزاعات الكبرى، مما يهدد مصداقيتها ويضعف فاعليتها في تنظيم التجارة العالمية.

9. أدى تزايد نفوذ القوى الاقتصادية الناشئة، وعلى رأسها الصين، إلى تعزيز التوجه نحو نظام عالمي لا تهيمن عليه الدول المتقدمة، بل تشاركه دول نامية تمتلك قوة اقتصادية متزايدة.
10. تأثيرات اقتصادية سلبية للحرب التجارية: أسفرت السياسات الحمائية عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي، واضطراب الأسواق المالية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستهلاك، مما أثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.
11. دفعت التوترات التجارية الدول إلى البحث عن بدائل للتجارة الحرة التقليدية، مثل إنشاء تحالفات تجارية إقليمية، وتعزيز المبادلات الثنائية، والاعتماد على العملات المحلية بدلاً من الدولار الأمريكي.

وبهذا تؤكد دراستنا أن الحمائية الجديدة تشكل تهديدًا مباشرًا لمنظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات التجارية ويضعف قدرتها على فرض قواعد التجارة الحرة. كما أن ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والبريكس يفرض تحديات جديدة تستوجب تعديلات في آليات المنظمة لضمان استمراريتها.

❖ **توصيات الدراسة**

1. ضرورة إدخال إصلاحات جوهرية في منظمة التجارة العالمية لتعزيز دورها في تسوية النزاعات التجارية، وتحقيق توازن بين مصالح الدول المتقدمة والنامية.
2. تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الناشئة بما يضمن عدم تأثر هذه الدول بالقرارات الأحادية للدول الكبرى. من خلال دعم التعاون بين الصين ودول بريكس+ لخلق بيئة تجارية أكثر استقرارًا وعدالة.
3. العمل على تطوير آليات لمراقبة السياسات التجارية الحمائية، خاصة تلك التي تتخذ شكلًا غير مباشر مثل المعايير البيئية والصحية وحقوق الملكية الفكرية.

4. تنويع أدوات التجارة الدولية من خلال تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة العالمية، وتعزيز استخدام العملات المحلية والتبادلات الثنائية بين الدول الناشئة.
5. مواكبة التطورات التكنولوجية بتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والتصنيع المتقدم، خاصة في مجالات الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، لمواجهة التحديات الناجمة عن الحرب التجارية والتطورات الاقتصادية العالمية.
6. العمل على تحديث آليات تسوية النزاعات، وتفعيل دور المنظمة في مراقبة السياسات التجارية للدول الكبرى لضمان التزامها بقواعد التجارة العادلة.
7. ينبغي على الولايات المتحدة والصين السعي إلى حلول تفاوضية بدلاً من التصعيد، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والدبلوماسي.
8. يمكن للدول الناشئة أن تعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي عبر تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية، مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.
9. يتعين على الدول والشركات تقليل الاعتماد على سوق واحد أو دولة واحدة للإنتاج والاستيراد، لتفادي الأزمات الناتجة عن التوترات التجارية العالمية.
10. تشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي لتعزيز التنافسية الاقتصادية وتقليل تأثير النزاعات التجارية.

❖ **أفاق الدراسة**

يمكن الإشارة إلى أن موضوع دراستنا موضوع واسع ومتشعب يمكن من خلاله توالد مواضيع أخرى تكون مشاريع بحث في السنوات القادمة لكل الباحثين نقترح منها:

1. تأثير التحولات التكنولوجية على التجارة الدولية في ظل تصاعد الصراع التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين.
2. مستقبل منظمة التجارة العالمية: تحديات توسع الاتفاقيات الثنائية وتأثيرها على المنظمة.

3. دور منظمة التجارة العالمية في المحافظة على تنظيم التجارة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية
4. تصاعد الحمائية الطاقوية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.
5. الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.
6. دور بريكس في مجابهة الحمائية الجديدة وإنعاش التجارة الدولية.
7. مخاطر استمرار الحروب التجارية ودورها في إعادة هيكلة النظام التجاري العالمي.
8. تأثير الدول الناشئة على موازين القوى الاقتصادية وتعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي.
9. دور الدول الناشئة في تطوير وبناء نظام عالمي جديد في ظل تصاعد النزعة الحمائية.
10. تأثير توسع الاتفاقيات الثنائية على مستقبل منظمة التجارة العالمية.

المـــــراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرأن الكريم

ثانيا: المراجع بالعربية

الكتب:

1. أحمد، حسن سيف، **التعريف بمنظمة للتجارة العالمية ومبادئها، كلية الحقوق**، الطبعة01 ، جامعة المنوفية، مصر، 2021.
2. أحمد، حشيش، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1998.
3. أحمد، عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**، بدون الطبعة، 1999.
4. بهاجيرات، لال داس وتعريب، أحمد يوسف الشحات، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
5. جميل، محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
6. حبيب، محمود، **مبادئ علم الاقتصاد (منظمة التجارة العالمية WTO)**، الطبعة01، دارا النشر منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، متاح على الموقع: https://almerja.com/reading.php?idm=109386
7. حسن، أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988
8. حسين، أحمد توفيق، **التجارة الخارجية**، الطبعة 02، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة، 1988.
9. رضا، عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
10. رواء، زاكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
11. زينب، حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.

12.زينب، حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بدون طيعة، دار الفتح، الإسكندرية، 2003.

13.سعد، عبد الكريم، وآخرون، **التجارة الخارجية (تطبيقات إقتصادية كلية)**، الطبعة 01، دار الدكتور للعلوم والكتاب الأكاديمي– المتنبي، بغداد، 2023.

14.سعداوي، سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة01 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

15.سمير، اللقماني، **منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2003.

16.سهيل، حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

17.سهيل، حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18.السيد، محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

19.السيد، محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2009.

20.السيد، محمد أحمد السريتي، أمجد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، دار فاروس العلمة، مصر، 2017.

21.عبد الرحمان، سري، وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

22.عبد المطلب، عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورغواي لسياتل حتى الدوحة**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 /2003.

23.عبد الواحد، العفوري، الطبعة 01، **العولمة والجات التحديات والفرص**، مكتب مدبولي، القاهرة، 2000.

24.عبدة، مسعد رئيف محمد، **مقدمة في التجارة الخارجية دراسة أوضاع الاقتصاد المصري**، دار الثقافة العربية، مصر، 2007.

25.عطا الله، الزبون، **التجارة الخارجية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

26.عمر، مصطفي محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، الطبعة 01، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

27.عوض، طالب، **التجارة الدولية**، الطبعة 01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

28.فؤاد، محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة 03، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.

29.فوزي، عبد الرزاق، **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.

30.محفوظ، لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

31.محمد، إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

32.محمد، سيد عابد، **التجارة الدولية**، دار النشر مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 01، الإسكندرية، 2001.

33.محمد، عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000.

34.محمد، عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

35.محمود، محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

36.محمود، محمد أبو العلا، **الجات**، بدون طبعة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص197.

37.محمود، يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

38.محمود، يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

39.المرسي، السيد حجازي، **المنظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية**، الإسكندرية وبيروت، الدار الجامعية، 2001،

40.المرسي، السيد حجازي، **منظمة التجارة العالمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.

41.مريم، طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، الطبعة 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية, 2017.

42.مصطفى، رشدي، **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

43.مقدم، عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

44.ناصر، دادي عدون ومنتاوي، محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة النتائج المرتقبة ومعالجتها**، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

45.نداء، محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، سنة 2008.

46.نسرين، عبد الحميد نبيه، **نظرية التجارة العالمية والمنظمة العالمية للتجارة**، بدون طبعة، المكتب الجامعي للحديث، 2012.

47.يوسف، مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطابعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات

1. بوعدلة، سارة، **التجارة الخارجية بين سياسة التقييد والتحرير مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي العلمي الإفتراضي بعنوان التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل الجزء الثالث، أيام 19و20 جوان 2021، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر وجامعة الزاوية ليبيا.

2. سفيان، بن عبد العزيز، وآخرون، **الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي بعنوان الاتجاهات

الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية أيام 02-03 نوفمبر 2019، جامعة الوادي، الجزائر.

التقارير

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي إحصائيات متفرقة، https://www.amf.org.ae/sites/.
2. الأونكتاد، تقرير **الاستثمار العالمي 2023، الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المجلات والنشريات

1. أحمد، الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، العدد 81، الكويت، 2009.
2. بن مسعود، عطا الله، وآخرون، **أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 04، العدد 02، 2020
3. بوخاري، أمنة وبراهيمي، بن حراث حياة، **جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 05، العدد 01، 2018.
4. بوزيدي، تجاني وبوسته، جمال، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، 2017.
5. بوسنينة، ياسمينة، **مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، جامعة بشار، 2024.
6. بوضياف، عبير، أفاق الجزائر **أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، المجلد 13، العدد01 ، 2013.

7. بوعبيد، ميلود وجعيل، جمال، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 01، المجلد 20، العدد01.

8. حسن، موسى فاضل، وآخرون، **الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية**، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء،2020.

9. حليمة، عطية، وآخرون، **دراسة تحليلية لأثر الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 01، 2024.

10. حمزة، فطيمة، **التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية**، مجلة العموم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، 2022.

11. حميد، الجميلي، **عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة المنتدى– منتدى الفكر العربي، المجلد ،28 العدد 258، 2013.

12. حيدر، قحطان سعدون، **أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي**، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 66 سنة 2023.

13. خراز، محمد، عايشي كمال، **المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر**، مجلة الاحياء، العدد 07، جامعة باتنة،2003.

14. روابح، عبد الرحمان، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 03، 2010.

15. زعباط، عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الإتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

16. سفيان، خلوفي وكمال، شريط، **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد19– عمى مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد08، العدد03.

17.سلامي، ميلود وبوسته، جمال، **المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2017.

18.شيبوط، سليمان، وآخرون، **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتداعياتها على الاقتصاديات النامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 41، العدد 14، 2021.

19.صالحي، صالح، **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، جامعة الجزائر، 2000.

20.صفاء، فوزي خالد الزعبي، **المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية**، المجلة العربية النشر العلمي، الإصدار 05، العدد 50، 2022.

21.الطيف، عبد الكريم، **دول بريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتحارة، العدد 30، 2014..

22.عبد الوهاب، عبد الله أحمد المعمري، **دور منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات التجارية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن، العدد 31، 2010.

23.عدو، حسين وبقنيش، عثمان، **كيفية إنفاد معايير العمل الأساسية في ظل تحرير التجارة العالمية**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 04، 2020.

24.علي، صلاح، **الحمائية الجديدة: الأشكال غير التقليدية للسياسات الاقتصادية المقيدة لحرية التجارة في العالم**، مجلة اتجاهات الأحداث، أبو ظبي، 2017، العدد21، تاريخ النشر: 2017/07/04: متاح على الموقع: https://www.futureuae.com/2.tar.gz/Release/ReleaseArticle/346/.

25.علي، طارق الزيدي، **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي**، مجلة العلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد 60، 2020.

26.قرارية، فتيحة، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة رهانات وأفاق**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد02، العدد01، 2014.

27.كوثر، مازوني، **شروط وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 02، 2016.

28.لعرابي، نسيمة، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 21، 2014.

29.محمد، الأمين شربي ومحمد، لحسن علاوي، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2014.

30.محمد، عبد الشفيع عيسى وحجازي، الجزار، **أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية**، معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء للعام الأكاديمي، مصر، 2019/2018.

31.محمد، قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

32.مخنف، سوفيان، **مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية**، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 30، 2018.

33.مخيمر، أسامة فاروق، **تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة للتغير ات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 18، العدد 17، 2023.

34.معلم، أم البنين. وناسي، لزهر، **دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر، الإصدار 16، العدد 04.

35.نور الدين، حامد، **منظمات الهيمنة العالمية "BIRD.FMI" والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقيقة، المجلد 03، العدد 01، جامعة أدرار.

36.نور الدين، خويدم وحنان، برهمي، **انعكاسات الأنشطة الخطرة للشركات متعددة الجنسيات على البيئة الهوائية في إفريقيا**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 02، 2024.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أثير، محمد الزهري، **العضوية في منظمة التجارة العالمية، (الجزائر نموذجا)**، أطروحة الدكتوراه في القانون العام غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01 ،2014.
2. أحمد، عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، جامعة النهرين، جمهورية العراق، 2015.
3. بسكري، رفيقة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة خميس مليانة، 2017.
4. بسكري، رفيقة، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها**، أطروحة دكتوراه في علوم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.
5. بشاري، سلمى، **الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية**، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.
6. بيبي، يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.
7. جعفري، عمار، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2018/2017.
8. سارة، داي، **أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018/2017،

9. شيحي، حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية،2012/2011.

10. عبد الرحمان، روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

11. عثمان، واضحي، **الجزائر ومنظمة العالمية للتجارة**، رسالة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر بن خدة يوسف، 2009/2008.

12. عثمانية، رؤوف، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

13. كواح، كريمة، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS)على أداء البنوك التجارية في الدول العربية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016.

14. محمد، شريفي، **الآثار المحتملة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2016./2015.

15. مراد، عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

16. ياسين، مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.

المواقع الالكترونية

1. ميار، هانى، **توسيع "بريكس": قراءة في الفرص والتحديات المُحتملة**، تاريخ النشر: 2023/12/30، متاح على الموقع: https://shafcenter.org/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A/.
2. **Cnbcعربية ، الركود التضخمي. السيناريو الأسوأ الذي لا يتمناه أحد في أي اقتصاد**، تاريخ النشر: 2023/01/16، متاح على الموقع: https://www.cnbcarabia.com/105473/2023/15/01/.
3. إبراهيم، التميمي، **الحروب التجارية وأبعادها السياسية**، تاريخ النشر: 2019/02/06، متاح على الموقع: https://www.pal-tahrir.info/article/10835-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html.
4. **اتفاقية الجات**، شبكة النبأ المعلوماتية، https://www.annabaa.org/nbanews/67/426.htm.
5. أحمد، حاتم، **كيف تؤثر الحرب التجارية الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟**، تاريخ النشر: 2025/02/10، متاح على الموقع: https://www.vetogate.com/5345821.

6. أحمد، طلفاح، **إتفاقيات الجات ونتائج جولة أورجواي**، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع: https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/23_C31-1.pdf.
7. أحمد، عبد العليم، **تأثير التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2015/04/07، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/610/.
8. أحمد، يعقوب، **ماذا تعني الحرب التجارية بين أمريكا والصين وانعكاساتها على اقتصاد العالم؟**، تاريخ النشر: 2019/05/13، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2019/5/13/، تاريخ الاطلاع: 2024/12/25، على الساعة: 11:50.
9. أسامة، أحمد، **الحرب على قطاع غزة.. كيف ستؤثر على التجارة الدولية؟**، تاريخ النشر :30 نوفمبر 2023، متاح على الموقع: https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-16042697.
10. إسلام، سعيد، **كيف يؤثر بريكس على مستقبل حركة التجارة الدولية؟**، تاريخ النشر: 2023/08/30، متاح على الموقع، https://www.youm7.com/story/2023/8/30/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-

%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-
%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/62891
23

11. إسماعيل، نايا ومحمد، زولخبيري، **توسع مجموعة البريكس والديناميكيات المتغيرة في الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/10/04، متاح على الموقع: https://blogs.isdbinstitute.org/expansion-of-brics-ar/.

12. إعلان جوهانسبورغ، **دعم الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر ديموقراطية وتمثيلاً وفعالية وكفاءة**، تاريخ النشر: 2023/08/24، متاح على الموقع : https://www.alraimedia.com/print-article?articleId=1653908.

13. **أكثر 5 دول تقدماً تكنولوجياً في العالم**، تاريخ النشر: 2022/08/12، متاح على الموقع : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1580060.

14. أمير، رواش، **هل أصبح الدولار الأمريكي في خطر بعد توسع "بريكس"؟**، تاريخ النشر: 2024/10/21، متاح على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/crgl2346mj8o.

15. أميرة، العلبوشي، **أمريكا Vs الصين.. واشتعلت حرب الرسوم الجمركية**، تاريخ النشر: 2025/02/08، متاح على الموقع:
https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/1378108/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-

vs-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84%D8%AA-
%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%
A9

16. أمينة، عمر، **الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر:2018/07/17، https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

17. أمينة، عمر، **الحمائية التجارية**، تاريخ النشر: 2019/09/08، متاح على الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9.

18. أوميد، شكري كالبهسار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على سوق الطاقة الدولية**، تاريخ النشر: 2019/05/14، متاح على الموقع: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4660:2019-05-14-09-46-59&catid=4178&Itemid=172.

19. **بالأرقام.. القدرات البشرية والتسليحية والنووية للجيش الصيني**، تاريخ النشر: 2023/03/05، متاح على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/03/05/.

20. بدون كاتب، "**بريكس".. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2024/12/19، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/.

21. بدون كاتب، **عدد سكان الصين يواصل الانخفاض إلى مستوى قياسي**، تاريخ النشر: 17 /2024/01، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/01/17/%D8%A7%D9%8

4%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-
%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-
%D8%B9%D8%AF%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-
%D9%81%D9%8A-2023-
%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
.%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A

22.بدون كاتب، **لماذا تثير الصناعات النظيفة التوتر بين الصين والولايات المتحدة؟**، تاريخ النشر: 2024/08/14، متاح على: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9554/.

23.بدون كاتب، **منظمة التجارة العالمية.. تحديات غير مسبوقة وإصلاحات ضرورية**، تاريخ النشر: 2018/10/25، متاح على الموقع: https://lusailnews.net/article/25/10/2018/.

24.بدون كاتب، **هل يكون الممر الهندي بديلا غربيا لطريق الحرير الصيني**، تاريخ النشر: 2023/09/13، متاح على الموقع: https://alarab.co.uk/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A.

25. بسنت، جمال، **كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين "إيجابياً" بالرغم من عقوبات الغرب؟**، تاريخ النشر: 2024/05/29، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315.

26. بلال، الذنيبات، **مفهوم التكتلات الاقتصادية**، تاريخ النشر: 2023/08/16، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.

27. بولا نوفل، مشروع ممر الهند إلى أوروبا: تحدٍ للصين وفرصة للهند، تاريخ النشر: 2023/09/21، متاح على الموقع: https://cnnbusinessarabic.com/economy/37768

28. الجزيرة، **شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2004/10/03، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9.

29. الجزيرة، **منظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2011/09/29، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/9/29/.

30. جمال، بسنت، **الهند نموذجًا: لماذا تصاعدت القومية الغذائية خلال الحرب الأوكرانية؟**، تاريخ النشر: 2022/06/18، متاح على الموقع: https://ecss.com.eg/19724.

31. دين، بهيبي ووكولين، بيسان، **تقييم إرث مؤسسات بريتون وودز**، متاح على الموقع: https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2023/10/MENA_special_publication_AR_online-small.pdf.

32.رفعت، العوضي، **منظمة التجارة العالمية.. الحاضر والمستقبل**، تاريخ النشر: 2004/10/03، متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1.

33.رهام، علي، **"التجارة العالمية": 3 تحديات تواجه النظام الاقتصادي العالمي**، تاريخ النشر: 2023/09/13، متاح على الموقع:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-3-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/2990377

34.ريم، عبد الحميد، **أكبر قوة بالعالم.. ماذا تعرف عن القدرات العسكرية لولايات المتحدة؟**، تاريخ النشر: 2020/01/06، متاح على الموقع:
https://www.youm7.com/story/2020/1/6/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A9-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-
%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-
%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%
A9-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9/4575
.756

35. زينب، حمود، **الحرب التجارية بين الصين وأمريكا.. هل يُشعلها ترامب أم يكتفي بالتحريض؟**، تاريخ النشر: 2025/01/26، متاح على الموقع: https://www.almanar.com.lb/13062964.

36. زينب، مكي، **الحرب التجارية بين أمريكا والصين تهدد استقرار الأسواق العالمية**، تاريخ النشر: 2025/01/14، متاح على الموقع: https://jusoorpost.com/ar/posts/52525/oashntn-bost-alhrb-altgary-byn-amryka-oalsyn-thdd-astkrar-alasoak-alaaalmy.

37. سحر، عبد الحليم البرجيني، **الصين والولايات المتحدة: هل آن أوان الانفصال بينهما؟**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الموقع: #https://acpss.ahram.org.eg/News/21156.aspx.

38. سحر، عبد الحليم البرجيني، **الصين والولايات المتحدة: هل آن أوان الانفصال بينهما؟**، مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية والسياسية، متاح على الموقع: #https://acpss.ahram.org.eg/News/21156.aspx.

39. سعد، خطار، **الصين تستفيد من دروس السوفييت: التوجه نحو السوق الداخلية أولاً**، تاريخ النشر: 2024/08/01، متاح على الموقع: https://kassioun.org/economic/item/81763-2024-12-08-17-36-09.

40.سكاي، نيوز عربية، **بقدرات مذهلة.. قمة "بريكس" 2023 تسعى لهذا التغيير عالميا**، تاريخ النشر:2023/08/12، https://www.skynewsarabia.com/world/1644690-%D8%A8%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B0%D9%87%D9%84%D8%A9-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-2023-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7.

41.سميحة، ناصر خليف، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**، تاريخ النشر: 2017/02/02، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89.

42.سيف، بن هلال الشحي، **مجموعة بريكس، هل تساعد في ضمان أمن الطاقة؟**، مجلة أمن الطاقة، تاريخ النشر: جانفي 2024، متاح على الموقع: https://sbhcenter.com/wp-content/uploads/2024/01/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-

%D8%A3%D9%85%D9%86-
.%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

43. سيف، بن هلال الشحي، **مجموعة بريكس، هل تساعد في ضمان أمن الطاقة؟**، مجلة أمن الطاقة، متاح على: https://sbhcenter.com/p-content/uploads/2024/01/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf.

44. صانا، ملاح، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2022/09/18 متاح على الموقع: https://www.almrsal.com/post/1232101.

45. ضياء، رشوان، **القوى الاقتصادية الكبرى لعام 2024.. أميركا في المقدمة بـ 28.78 تريليون دولار**، تاريخ النشر: 2024/07/07، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/07/07/.

46. ضياء، نوح، **كيف يحدد البعد التكنولوجي مصير التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني؟**، تاريخ النشر: 2024/07/03، متاح على الموقع: https://alqaheranews.net/news/86220/.

47. عبد الرحمن، أحمد الجبيري، **العولمة تحت مجهر الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/08/18، متاح على الموقع: https://maaal.com/2023/08/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/.

48. عبد العزيز، الشهري، **بريكس هل تنجح في التخلص من هيمنة الدولار؟**، تاريخ النشر: 2024/10/29، متاح على الموقع: https://www.alriyadh.com/2101212

49. عبد الله، الردادي، **مجموعة بريكس**، تاريخ النشر: 2022/07/04، متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/07/04/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3.

50. عبد الوهاب، القحطاني، **العولمة ومنظمة التجارة العالمية والمنافسة**، تاريخ النشر: 2023/12/06، متاح على الموقع: https://www.alyaum.com/articles/6502172/.

51. عبد الوهاب، بين سعيد القحطاني، **منظمة التجارة العالمية.. التحديات والحلول**، تاريخ النشر: 2024/11/27، متاح على الموقع: https://alphabeta.argaam.com/article/detail/110809?utm.

52. عربي نيوز، **ما هي مجموعة البريكس وما هي الدول الجديدة التي ستنضم إليها؟**، تاريخ النشر: 2023/12/29، متاح على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/c13ygyp4y3vo.

53. علا، الشافعي، **تحقيق توازن اقتصادي عالمي.. أهداف كبرى يحققها بريكس للدول الأعضاء (إنفوجراف)**، تاريخ النشر: 2023/08/26، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2023/8/26/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%89-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-

%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1/62839
.91

54.علي، صلاح، **كيف تُفكر الصين في تجاوز أزمتها الاقتصادية؟**، تاريخ النشر: 2023/08/28، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8549/.

55.عماد، الأزرق، **بريكس.. نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وإنصافا**، تاريخ النشر: 2024/09/12، متاح على الموقع: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/202409/t20240912_800
.377420.html

56.عماد الدين، فارس، **لماذا ستندلع الحرب بين أمريكا والصين؟**، تاريخ النشر: 2024/04/05، متاح على الموقع:
https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7
-%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%84%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A8%D9%8A%D9%86-
%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-
./%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D8%9F

57.فدوى، سعد البواردي، **الأثر الاقتصادي لانضمام المملكة إلى دول مجموعة البريكس**، تاريخ النشر: 2023/08/31، متاح على الموقع:
https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/08/31/%D8%A7%D9%84
%D8%A3%D8%AB%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%
AF%D9%8A-
%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D9%84-
%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-
.%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3

58. فريق الترجمة، **فوضى العقوبات الاقتصادية.. كيف استهلكت أميركا سلاحها الأهم؟**، تاريخ النشر: 2020/11/24، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/midan/reality/economy/2020/11/24/%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%81.

59. كيرو، البدري، **ما العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والعولمة**، متاح على الموقع: https://ar.manaastk.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7/.

60. **لماذا تتسابق الدول للانضمام إلى مجموعة البريكس؟**، تاريخ النشر: 2023/08/25، متاح على الموقع: https://syriapostnews.net/brics-countries/ .

61. مجد، خضر، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2016/01/29، متاح على الموقع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1_%

D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.

62. محمد، خير وجروان، عبد الله، **العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والمنظمة التجارة العالمية**، تاريخ النشر: 2011/08/23، متاح على الموقع: https://alrai.com/article/479787/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9%، تاريخ الاطلاع: 2024/06/29، على الساعة: 06:30.

63. محمد، سناجلة، **أغنى من دول.. أعلى 10 شركات قيمة في العالم بينها شركة عربية**، تاريخ النشر: 2024/07/07، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/7/5/%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85.

64. محمد، شادي، **الحروب التجارية عام2020**، تاريخ النشر: 2021/01/23، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على الموقع: https://ecss.com.eg/13196/.

65. محمد، نصحى إبراهيم، **الثورة التكنولوجية وتأثيرها علي المعلم**، تاريخ النشر: 2011/01/13، متاح على الموقع: https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/210076.

66. محمود، فتح الله، **خصائص "الحمائية الجديدة" وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي**، تاريخ النشر: 2023/08/17، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8496/.

67. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، **مجموعة بريكس**، تاريخ النشر: 2024/06/04، متاح على الموقع: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-224.

68. مصطفى، فهمي، **10 نقاط تشرح تأثير الحرب التجارية لترامب على العرب**، تاريخ النشر: 2025/02/11، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/11/.

69. مطانيوس، حبيب، **الحماية الاقتصادية**، مجلة الموسوعة العربية، المجلد08، ص 526، متاح على الموقع: https://arab-ency.com.sy/ency/details/3049/8.

70. منة، حسام، **شروط الانضمام إلى مجموعة بريكس.. تعرف عليها**، تاريخ النشر: 2023/08/27، متاح على الموقع :https://shbabbek.com/show/225946#goog_rewarded

71. منصة المستثمر، **منظمة التجارة العالمية: نظرة شاملة على التحديات والانتقادات**، متاح على الموقع، https://al-investor.com/world-trade-organization/?utm.

72. موقع أرقام، **التجارة الدولية: إيجابياتها وسلبياتها وتأثيرها على الاقتصاد**، تاريخ النشر: 2022/09/11، متاح على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1586439.

73. موقع الجزيرة، **الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالميتان**، تاريخ النشر 2024/04/01، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9.

74. هبة، خالد وجمال، عبد الرازق، **انضمام مصر للبريكس وأهم التحديات التي تواجهها**، تاريخ النشر: 2023/08/30، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=92001.

75. هبة، محيي، **حرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين تهدد التقدم العلمي**، تاريخ النشر: 2024/06/25، متاح على الموقع: https://alarab.co.uk/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A

76. وائل، عفاش، **الحروب التجارية وأزمة النظام الاقتصادي العالمي**، تاريخ النشر: 2018/09/11، متاح على الموقع: https://ecoworld-sy.com/1251/ .

77. وفاء، جباعي، **القدرات الحقيقية والمشكلات.. تقييم البنتاغون لقوة الصين العسكرية**، تاريخ النشر: 2024/12/18، متاح على الموقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/12/18/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%

88%D9%86-%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%
A9.

78. وكالة رويترز ، **منظمة التجارة العالمية تخفق في الاتفاق على إصلاحات كبيرة في أبو ظبي**، تاريخ النشر : 2024/03/02، متاح على الموقع : https://www.almamlakatv.com/news/137337-.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

Référence

❖ The Books and publications

1. Aaditya, Mattoo Robert M. Stern, and Gianni Zanini, **International Trade in Services**, Oxford University Press, Published 01, New York, USA, 2008.
2. Ana, Peres, **World Trade Organization Challenges and opportunities**, House Commons Library, 25march2024, N :9942.
3. Anna, O Krueger, **The WTO as an International Organization**, The University of Chicago Press Chicago and London, 1998.
4. Bernard, Hoekman and Other, **Development Trade and the WTO**, The world Bank Washington, D.C, 2002.
5. Bruno Desgardins, **Le nouvel environnement International**, Ed : Dunod, Paris, 1997.
6. Danial Parsapour**, US-China Trade War : Causes, Impacts and The Unclear Future of Bilateral Relations**, stockholms universitet, 2024.
7. Graham Ong-Web, **Southeast Asion Affairs2019 Adjustment and Adaptation to China's Regional Impact**, YUSOF Ishak Institut, Published in Singapore, 2020.
8. Griffith, Jones, **Financing Global Development : The BRICS New Development Bank**, Discussion Paper N : 215, Geneva, United Nations Conference on Trade and Development, 2015.
9. John, A. Hobson, **International Trade: An Application of Economic Theory**, Published 01, 2003.
10. Lang, Franz Peter, **Neo-protectionism and economic growth, Intereconomics**, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 19, Issu. 3, 1984.
11. Martin, Wolf**, Why Globalization Works**, New Haven and London, Yale University Press, 2004.
12. Maurice Bye‹**Relation Economique internationale**, Dalloz‹Paris,1973.

13. Noura, Abdel Maksoud Eissa, **Economic Monetary Unions in Economic Blocs**, Future University, Egypt.
14. Renato, Baumann, **TOWARDS A LONG-TERMSTRATEGY FOR BRICS**, a proposal by the BRICS Think Tanks Council, Brasília: IPEA, 2015.
15. Zoryama, Lutsyshyn and Natalia, Reznikova, **Competitive devaluation in currency wars** : **Financial projection of neo-protectionism**, the national University of Kyiv, 2013.

❖ The Thèses and dissertations

1. Fahima, Mihoubi, **Mondialisation, OMC et Renouvellement de l'économie Du Développement**, Thèse en vue de l'obtention d'un Doctorat en sciences, Analyse économique,2013/2014.
2. Léo, CHARLES, **Protection, spécialisation et croissance économique pendant la première mondialisation en France et en Suisse (1850-1913),** THÈSE PRÉSENTÉE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR DE ÉCOLE DOCTORALE ENTREPRISE, ÉCONOMIE ET SOCIÉTÉ – E.D. 42, SPÉCIALITÉ : SCIENCES ÉCONOMIQUES L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, Soutenue le 7 novembre 2016**.**
3. Yasmine, Boukerma, **l'accession de Algérie à l'OMC et ses Contraintes au Développement économique, "Cas du Développement Agricole de l'Algérie"**, Mémoire de Magister en Sciences Commerciales, Option Commerce International, école HEC Alger.2010/2011.

❖ **The Reports** :

1. Alec, Phillips and Tim, Krupa **discuss the evolution of US policy towards China and what That could imply for policy ahead**, the original report US-CHINA: MORE DECOUPLING AHEAD? Published 01/05/2023, https://www.goldmansachs.com/pdfs/insights/pages/us-china-more-decoupling-ahead-f/report.pdf,
2. Jean,-Marc Siroën**, L'OMC et la mondialisation des économies**, Rapport de recherche Université Paris-Dauphine, 1998.
3. Report on the issues relating to the activités of the world Trade organisation documents presented by the islamic centre for Development of Trade**, to the 30 the session of the follow up committee of the standing committee for Economic and commercial coopération of the OIC,** Ankara, Republic of turkey, 7-8 May 2014. https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/07/ICDT-11-EN-4-WTO-Issues.pdf.

The Scientific articles and periodicals :

1. Ahmad, Arslan and other, **Protectionism and Cross-Border Mergers and Acquisitions Undertaken by US Multinational Enterprises** : The Moderating

Role of Intellectuel Property Rights Protection, Management International Review, 2023, Volume 63, https://doi.org/10.1007/s11575-023-00518-0.

2. Christopher J. Waller, **The Dollar's International Role, Climate, Currency, and Central Banking**, a conference sponsored by the Global Interdependence Center and the University of the Bahamas, Nassau, Bahamas, at : 15/02/ 2022. https://www.bis.org/review/r240216c.pdf.
3. Dahmane, Ahmed and Baba, Abdelkader, **Eléments de réflexion sur l'impact de la future adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC), Revue Des Etudes Economiques Approfondies**, Université de Mostaganem, Vo : 02, N° 01, 2017.
4. Dan, Steinbock, **US- China Trade War and Its Global Impacts**, China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 4, N : 04.
5. Daude, Bancel**, Le protectionnisme l'avenir économique de la France**, Journal of the Royal Statistical Society, volume : 80, N : 1, 1917.
6. Djouadi, Noureddine, **The Protectionism PPT**, Unvi Eloued Algérie, 2023, https://www.researchgate.net/publication/376133904.
7. Kouidri, Saliha, **The BRICS Group and the Global Governance Between Challenges and Achievements**, Journal of Law and Humanities, VOL 33, No 02, Zian Achour University of Djelfa, 2017.
8. Marida, Nach &Ronney, Ncwadi, **BRICS economic integration : Prospects and challenges**, South African Journal of International Affairs, 2024, Vol. 31, N :02.
9. Peter, Sutherland and John, Sewell, **Challenges facing the WTO and policies to address global governance**, Vol :05, N :05, 2000.
10. Roshani M, Gunewardene, **GATT and the Developing World** : Is a New Principle of Trade Liberalization Needed ? Maryland Journal of International Law, vol :15, Issue :01
11. Saleh Adnan, Al Shraideh, **The US-China trade war : The unprecedented crisis of the World Trade Organization**, University of Sharjah, Journal for Law Sciences, Vol 20, No 02. 2023.
12. Zhongqi, Hua, **The New Trend of Trade Protectionism in the Post-Financial Crisis Era and Countermeasures of China.** Open Journal of Social Sciences, Vol :7 N :8. https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=94214

❖ The Website :

1. . Rédaction Africanews, **BRICS expansion : five countries join ranks**, date Published : 13/08/2024 Available on the website, https://www.africanews.com/2024/01/02/brics-expansion-five-countries-join-ranks/,
2. Ada Mare, Bhaso Ndzendze, Serwah Prempeh, **BRICS Thought Séries**, Published on 28 Oct 2024, Disponible sur le site, https://afripoli.org/brics-thought-series.

3. **Addressing Trade Imbalances for Improved Terms of Trade**, Publication date : 19 Jun 2024, https://fastercapital.com/content/Addressing-Trade-Imbalances-for-Improved-Terms-of-Trade.html#Understanding-Trade-Imbalances, Date of access : 04/22/2024, at : 13.30.
4. Alan, Greenspan, **Protectionism will do little to create jobs and if foreigners retaliate**, we will surely lose jobs, https://environmental-conscience.com/protectionism-pros-cons/,
5. Ana, Peres, **WTO : Challenges and Opportunities**, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9942/.
6. Andrew, Stanley, **war fuels food crisi**s, Finance & Development, https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/06/war-fuels-food-crisis-picture,
7. Arnaud, Partie, **Principles and objectives of Article 7 of the GATT,** date of publication : 20/03/2023, https://www.linkedin.com/pulse/principles-objectives-article-7-gatt-arnaud-partie.
8. Bernardine,-Adkins and other, **Protectionism,** https://gowlingwlg.com/en/topics/protectionism/.
9. Bimo Bagaskara Indiputera, Debby Aurora Tionardy, and Michelle Calista, **Challenging the Dollar's Dominance : BRICS and Pathways of De-Dollarization**, date Published :17/05/2023, Available on the website, https://www.kontekstual.com/challenging-the-dollars-dominance-brics-and-pathways-of-de-dollarization/.
10. Brics China 2022, **BRICS Statement on Strengthening the Multilateral Trading System and Reforming the WTO**, Final as agreed, 26/07/ 2024, Disponible sur le site, https://images.mofcom.gov.cn/gjs/202206/20220610182308761.pdf.
11. Brics Russia2024, **BRICS DECLARATION ON THE WTO Strengthening Multilateralism for Just Global Development**, Final as agreed, 26/07/ 2024, Disponible sur le site, https://www.thedtic.gov.za/wp-content/uploads/BRICS-WTO-outcome.pdf.
12. BRICS+ : Pioneering Innovation and Global Collaboration, Available on the site, https://www.brics-plus.com/company.
13. CFI Team, **World Trade Organization (WTO)**, Available at : https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/world-trade-organization-wto/.
14. Chong Quan, **WTO Reform : Challenges and Solutions**, Available on the website, https://www.cpifa.org/en/cms/book/264.
15. CHRISTINA MAJASKI, What Is the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) ? https://www.investopedia.com/terms/g/gatt.asp.
16. David, Marsh and Arunima Sharan, Published : 22/10/2024, **How gradual decline in dollar dominance could quicken**, Available on the website :

https://www.omfif.org/2024/10/how-gradual-decline-in-dollar-dominance-could-quicken/.

17. Doloresz, Katanich**, Ho the BRICS expansion could shake up the orld economy**, date Published :29/08/2023, Available on the website, https://.eurones.com/business/2023/08/29/ho-the-brics-expansion-could-shake-up-the-orld-economy.
18. Doloresz, Katanich, **How the BRICS expansion could shake up the world economy**, date Published :29/08/2023, Available on the website, https://www.euronews.com/business/2023/08/29/how-the-brics-expansion-could-shake-up-the-world-economy.
19. Emmanuel, Hache and Candice, Roche, **Les BRICS+ : alliance économique ou futur club de matières premières ?** Disponible sur le site, https://www.polytechnique-insights.com/tribunes/geopolitique/les-brics-alliance-economique-ou-futur-club-de-matieres-premieres/.
20. Emmanuel, Hache, **Les BRICS+ : vers une domination sans limites sur les marchés des matières premières ?** Disponible sur le site, https://www.iris-france.org/186697-les-brics-vers-une-domination-sans-limites-sur-les-marches-des-matieres-premieres/.
21. Eric, Toussaint, **Les BRICS et leur Nouvelle Banque de Développement Offrent-ils des alternatives à la Banque mondiale, au FMI et aux politiques promues par les puissances impérialistes traditionnelles ?** Date de publication : 18/04/2024, Disponible sur le site, https://www.cadtm.org/Les-BRICS-et-leur-Nouvelle-banque-de-developpement-offrent-ils-des-alternatives.
22. Gabriel, Gari, **Algeria's Accession to the WTO The services dimension**, Queen Mary University London.https://digitalcommons.law.umaryland.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1333&context=mjil.
23. GT staff reporters, **BRICS countries navigate new alternative payment system for stronger cooperation,** Published : 17 /10/ 2024, Disponible sur le site, https://www.globaltimes.cn/page/202410/1321391.shtml.
24. Harrod, Roy Forbes, Pierce, Francis S. and Wonnacott, Paul. **"International payment and exchange."** Encyclopedia Britannica, 11/03/2024, https://www.britannica.com/money/international-payment.
25. https://asharqbusiness.com/economics/36381/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%91-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D9%84%D9%80%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-

%D9%81%D9%8A-4-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/.

26. https://asharqbusiness.com/economics/36381/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%91-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D9%84%D9%80%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D9%8A-4-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/,

27. https://databank.albankaldali.org/source/orld-development-indicators.

28. https://tradingeconomics.com/united-states/imports-by-category

29. https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html,

30. https://www.skynewsarabia.com/world/1544102.

31. https://www.tradeimex.in/blogs/what-are-the-top-10-US-Exports.

32. https://ar.tradingeconomics.com/united-states/exports.

33. Jason, Douglas, **China's Export Boom Means Trump Tariffs Would Hit Beijing Where It Hurts**, Publication date : 12/01/ 2025, Available on the website : https://elpais.com/economia/2024-09-13/.

34. Jeongmin, Seong, **The global economy is resetting, China is repositioning It self to export innovative technologies, and its trading Partner are more diverse**, Published : 22/04/2024, https://www.mckinsey.com/mgi/overview/in-the-news/the-global-economy-is-resetting-china-is-repositioning-itself-to-export-innovative-technologies-and-its-trading-partners-are-more-diverse.

35. Joseph, Brusuelas, **American outperformance in the global economy,** date publication : 16/10/2024, Available on the website : https://realeconomy.rsmus.com/american-outperformance-in-the-global-economy/.

36. **L'accord général sur le commerce des services (AGCS) est un traité de l'Organisation mondiale du commerce (OMC) qui est entré en vigueur en 1995**, https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/fr/content/laccord-general-sur-le-commerce-des-services-agcs#:~:text=que%20l'AGCS%3F-,L'accord%20g%C3%A9n%C3%A9ral%20sur%20le%20commerce%20des%20services%20(AGCS),pour%20le%20commerce%20des%20services.

37. Larisa, Kapustina and Ľudmila, Lipková, and other, **US-China Trade War : Causes and Outcomes**, SHS Web of Conferences 73, 01012, 2020, https://doi.org/10.1051/shsconf/20207301012.

38. Marco, Olivera**, What and what are the main Economic blocks in the world ?** Mexican Center for International Relations, Avalable on the website, https://cemeri.org/en/enciclopedia/e-principales-bloque-economomico-mundo-av.

39. Maurice, Allais and other, **international Trade**, from the web site : https://www.britannica.com/money/international-trad .
40. Michael, Lloyd, **The Future Impact of the BRICS** : A Reality Check, date Published : 03/09/2023, Available on the website, https://gpilondon.com/publications/the-future-impact-of-the-brics-a-reality-check.
41. **National Bureau of Statistics of China**, https://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01.
42. Paul McMahon, **GATT Principles & Exceptions**, https://brexitlegal.ie/gatt-principles-exceptions/.
43. **Processus d'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC),** https://www.commerce.gov.dz/fr/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc.
44. **Protectionism : Unveiling the Motivations Behind Tariff Wars**, Website : Publication date : 22/07/2024, Available at : https://fastercapital.com/content/Protectionism--Unveiling-the-Motivations-Behind-Tariff-Wars.html? Access date : 30/06/2024 at 15 :03.
45. Rédaction Africanews, **BRICS expansion : five countries join ranks**, date Published : 13/08/2024 Available on the website, https://www.africanews.com/2024/01/02/brics-expansion-five-countries-join-ranks/.
46. Reem, Heakal and Thomas J. Catalano, Jared Ecker, **International (Global) Trade** : Définition, Benefits, Criticisms, from the web site : https://www.investopedia.com/insights/what-is-international-trade/.
47. **Règles d'origine – Manuel,** https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/fr/pdf/topics/origin/instruments-and-tools/origin-handbook/manuel--rgles-dorigine.pdf.
48. **Règles d'origine, Commission européenne**, https://taxation-customs.ec.europa.eu/customs-4/international-affairs/origin-goods_fr.
49. Saylor Academy, **International Economics** : Theory and Policy, on : 2012, vol :01, https://saylordotorg.github.io/text_international-economics-theory-and-policy/s04-05-the-general-agreement-on-tarif.html.
50. THE WTO AGREEMENTS SERIES, https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries2_gatt_e.pdf.
51. Unctad, https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/covid-19-and-ntms.
52. Usafacts, **How many people are in the US military ? A demographic overview**, https://usafacts.org/articles/how-many-people-are-in-the-us-military-a-demographic-overview/.

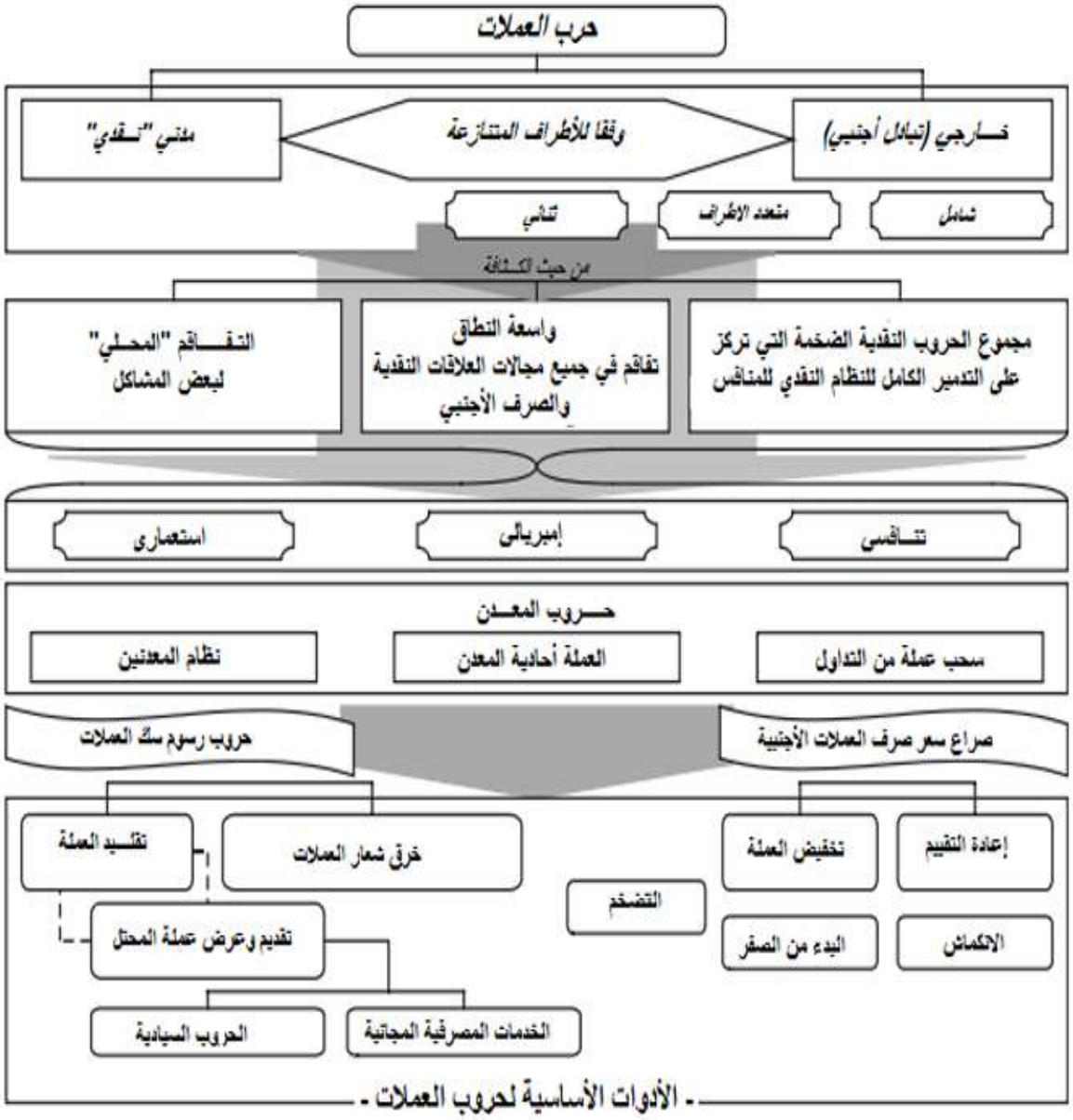
الملاحـــــق

الملحق رقم (01): يوضح مخاطر تصاعد التعريفات الجمركية



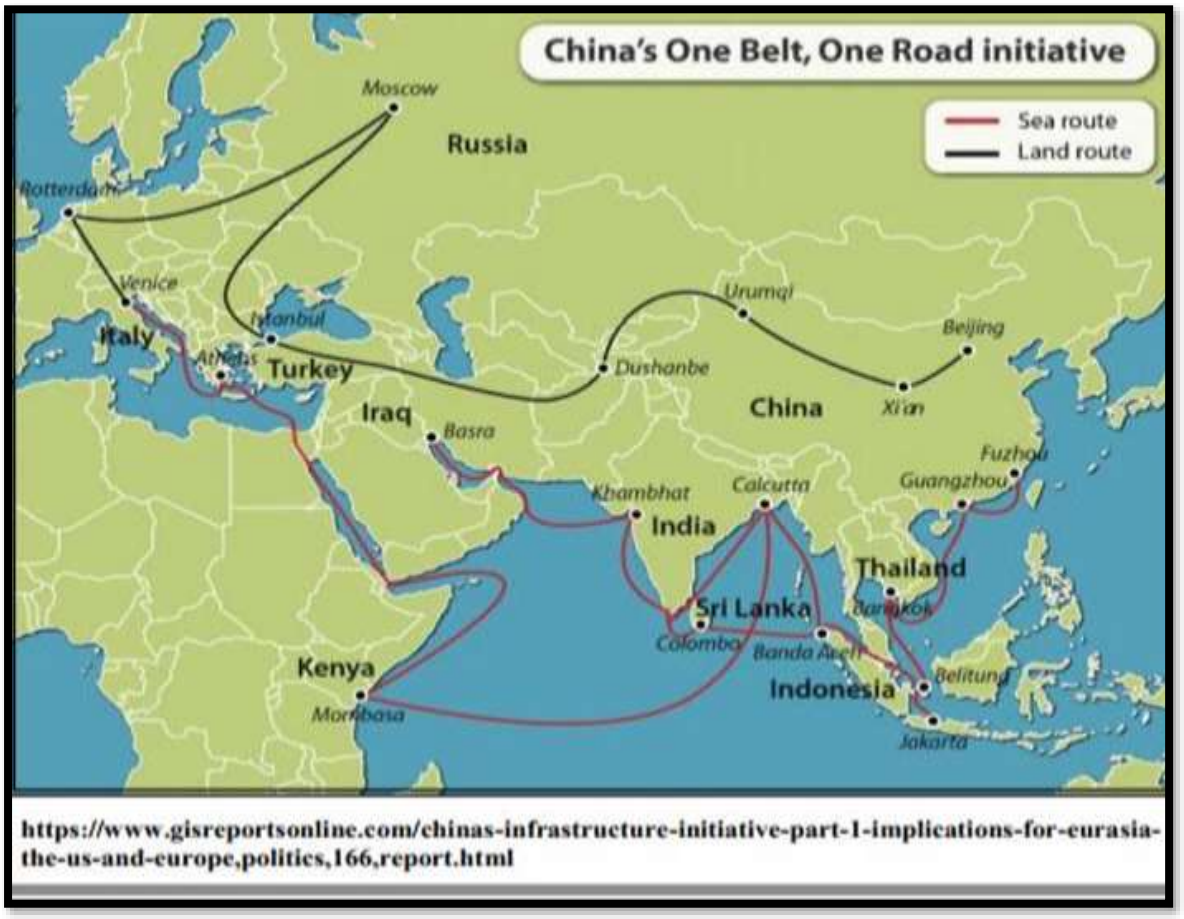
Source : https://fastercapital.com/content/Addressing-Trade-Imbalances-for-Improved-Terms-of-Trade.html.

الملحق رقم (02): مخطط خصائص حرب العملات (الحماية النقدية)



Source : Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, **Competitive devaluation in currency wars** : Financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

الملحق رقم (03): خريطة طريق الحرير



المصدر: جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2028/2017، ص ص 354.

الملحق رقم (04): خريطة مسار الممر الهندي



المصدر: بولا نوفل، مشروع ممر الهند إلى أوروبا: تحدٍ للصين وفرصة للهند، تاريخ النشر:2023/09/21، متاح على الموقع: https://cnnbusinessarabic.com/economy/37768، تاريخ الاطلاع 2024/12/18، على الساعة: 00:19.